

منظمة اليونسكو - مركز التراث العالمي - إدارة مواقع التراث العالمي في مصر

مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية

التقرير الأول للإنجازات

يوليو ٢٠١٢ - نوفمبر ٢٠١٤



منظمة اليونسكو - مركز التراث العالمي - إدارة مواقع التراث العالمي بجمهورية مصر العربية



مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية

تقرير أعمال عن الفترة من يوليو/تموز ٢٠١٢ الى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة



Historic Cairo

inscribed on the World Heritage List in 1979

القاهرة التاريخية

موقع مدرج في قائمة التراث العالمي عام ١٩٧٩

فريق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية:

فرانكا ميلبولي، مديرة المشروعات، اليونسكو-مركز التراث العالمي UNESCO-WHC
دانييلي بيّني، المنسق العلمي، استشاري لليونسكو

فريق الخبراء في مصر:

- فيديريكا فيليساتي، معمارية، اليونسكو-القاهرة
- أحمد منصور، معماري، اليونسكو-القاهرة
- إنجي واكد، معمارية، اليونسكو-القاهرة
- مريم القرشي، معمارية، اليونسكو-القاهرة
- أحمد أبو زايد، معماري، اليونسكو-القاهرة

منسقو المشروع:

- آجني بارتكوت، اليونسكو-مركز التراث العالمي
- رضوى الوكيل، اليونسكو-القاهرة

الخبراء الخارجيون للدراسات المتخصصة:

- ليز ديبو، أخصائية علم اجتماع، ليون. الدراسة التمهيدية لإدارة القمامة في القاهرة التاريخية.
- سيف الرشيد، معماري، دورم. الحفاظ العمراني في القاهرة التاريخية: تحليل التحديات والفرص، والدروس المستفادة من الحفاظ العمراني في القاهرة التاريخية والمملكة المتحدة.
- كريم إبراهيم، معماري، القاهرة. دراسة الأصول المجددة وخطة بث الحياة وإعادة استخدام منطقة باب العزب.
- دينا شهيب، معمارية، القاهرة. المعيشة والعمل في القاهرة التاريخية: استدامة الأنشطة التجارية والإنتاجية، و مشروع دمج أحياء القلعة: مقترح تصميم عمراني يستند إلى البحوث لمنطقة سوق السيدة عائشة.
- مي الإبراشي، معمارية، المقابر التاريخية - كمكون لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، و مكون التواصل المجتمعي لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية.
- حسن فهمي، مهندس، التشريعات المصرية في علاقتها بإعادة تأهيل القاهرة التاريخية.
- شيرين الأنصاري، راوية، باريس. بحوث حول التراث غير المادي وفعالية للحكي في منطقة العمل.
- دينا باخوم، مهندسة، القاهرة. ممتلكات الأوقاف: الصيانة والإدارة.
- انفابرونكس، استشاريون للبيئة والتنمية، القاهرة. تقرير إدارة المخلفات الصلبة.
- نايري هامبيكيان، معمارية، مستويات التوثيق في مسح الجيب السفلي للقلعة في القاهرة التاريخية: بدء فهم إمكانات المنطقة في المستقبل.
- طارق المري، معماري، القاهرة. مشروع شارع محمد علي، دراسة ومقترح.

خبراء شاركوا في هذه المطبوعة:

- عمرو خيربي، مترجم ومحرر الطبعة العربية
- إيمن دروم، محررة الطبعة الإنجليزية

الصور: © اليونسكو، فريق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (ما لم يتم النص علي خلاف ذلك)
تصميم جرافيكس: فريق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية
خريطة القاهرة، ٢٠٠٦: © الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المؤلفون مسؤولون عن الحقائق المختارة والمقدمة في هذا التقرير، وعن الآراء الواردة فيه، والتي قد لا تكون بالضرورة هي نفس آراء منظمة اليونسكو وهي ليست مُلزِمة للمنظمة.

إن التسميات الواردة في هذا التقرير وطريقة عرض محتواه ليس مقصوداً بها مطلقاً التعبير عن أي رأي تتبناه اليونسكو بشأن الوضع القانوني لأية دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تحديد تخومها أو حدودها.

يعرض هذا التقرير النتائج الأساسية للأنشطة التي قام بها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (URHC) في الفترة من يوليو/تموز ٢٠١٢ إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤. أعد التقرير فريق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، بالإضافة إلى إسهامات من خبراء كانت لهم أدوار في المشروع.

نتقدم بكل الشكر للأفراد والمنظمات ممن دعموا المشروع حتى الآن فأمكن إصدار هذا التقرير. وعلى الأخص يتوجه فريق المشروع بالشكر للسلطات المصرية على ما بذلت من وقت ودعم:

- وزارة الآثار، المسؤولة عن إدارة ممتلكات التراث العالمي الثقافية في مصر وهي النظير الرسمي لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية التابع لمنظمة اليونسكو.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الذي أمدنا بخرائط وإحصاءات سكانية عن منطقة الدراسة. (بروتوكول تعاون موقع في ٨/٩/٢٠١١).
- الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، لتعاونة المستمر والمثمر مع المشروع. (بروتوكول تعاون موقع في ٢٣/٥/٢٠١٢).
- محافظة القاهرة، لتعاونة المستمر والمثمر مع المشروع. (بروتوكول تعاون موقع في ١٥/٤/٢٠١٣).
- هيئة الاوقاف المصرية، والتي اشتركت في النشاط التدريبي خلال المشروع.

مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية

تقرير أعمال عن الفترة من يوليو/تموز ٢٠١٢ إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤

الفهرس

- ٣,٣ الدراسات الميدانية الإضافية
 - ٣,٣,١ دراسة الأثار
 - ٣,٣,٢ ممتلكات الأوقاف – الصيانة والإدارة
 - ٣,٣,٣ اللافتات
 - ٣,٣,٤ المكون الخاص بإدارة الخلفات الصلبة
 - ٣,٣,٥ دراسة الحرف في منطقة مشروع العمل
- ٣,٤ أنشطة التوعية: التواصل مع الجمهور
 - ٣,٤,١ ورشة عمل «بناء فريق العمل» مع المساحين
 - ٣,٤,٢ الحملات التعريفية في درب الحصر والخطابة
 - ٣,٤,٣ التحقيق الميداني في القضايا ذات الصلة من خلال مقابلات مُركزة
 - ٣,٤,٤ فعالية الحكي
 - ٣,٤,٥ جلسة أخذ الآراء
 - ٣,٤,٦ ندوة المجتمع
 - ٣,٤,٧ المحاضرات ومسابقة الفيديو

- ٤,١ نهج جديد للحفاظ في متلك التراث العالمي بالقاهرة التاريخية
- ٤,٢ إطار العمل التشريعي والتخطيطي
- ٤,٣ نظام الإدارة
- ٤,٤ الدروس المستفادة من مشروع العمل
 - ٤,٤,١ السيطرة على أنشطة المباني
 - ٤,٤,٢ تدابير ضد مخالفات البناء
 - ٤,٤,٣ تحسين ظروف الإسكان
 - ٤,٤,٤ إعادة التأهيل وإعادة الاستخدام التكميلي للآثار
 - ٤,٤,٥ الارتقاء بالأنشطة الاقتصادية وترشيدها
 - ٤,٤,٦ بث الحياة في ممتلكات الأوقاف
 - ٤,٤,٧ تحسين البيئة
 - ٤,٤,٨ حركة السير وسهولة الوصول
 - ٤,٤,٩ التوعية واللافتات
 - ٤,٤,١٠ إشراك المجتمع
- ٤,٥ التدخلات ذات الأولوية من أجل بدء تفعيل الإحياء العمراني
 - ٤,٥,١ القلعة وإعادة استخدام التكميلي لمنطقة باب العزب
 - ٤,٥,٢ إعادة تأهيل وإحياء النسيج السكني التاريخي
 - ٤,٥,٣ إحياء المناطق المفتوحة العمرانية الأساسية
- ٤,٦ الدراسات الإضافية المقترحة ومناطق المشروع المحتملة
 - ٤,٦,١ الحاجة إلى إطار تخطيط واسع النطاق
 - ٤,٦,٢ الدراسات المتخصصة
 - ٤,٦,٣ دراسات تخطيط ممكنة أخرى
- ٤,٧ مقترح بهيئة فنية للتراث العالمي في القاهرة التاريخية

١٢٤

الفصل الرابع النتائج والتوصيات

١٤٤

الملحقات

مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية
تقرير أعمال عن الفترة من يوليو/تموز ٢٠١٢ إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤

الفهرس

٠٩ المقدمة

- ١,١ مراجعة حدود ممتلك التراث العالمي للقاهرة التاريخية
- ١,٢ العلاقات المؤسسية
- ١,٣ التدريب أثناء العمل: نشاط تعاوني تجريبي
- ١,٤ إطار عمل الإدارة المقترح
 - ١,٤,١ آلية فعالة للإدارة
 - ١,٤,٢ مقترح مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية بهيكل للإدارة
 - ١,٤,٣ النظام الناشئ
 - ١,٤,٤ الدراسات الإضافية
- ١,٥,١ الدراسة التمهيدية لإدارة القمامة في القاهرة التاريخية
- ١,٥,٢ دراسة الأصول المُجمّدة
- ١,٥,٣ استدامة الأنشطة التجارية والإنتاجية
- ١,٥,٤ التشريعات المصرية ذات الصلة بإعادة تأهيل القاهرة التاريخية
 - ١,٥,٤,١ الموقع الإلكتروني: أداة معلوماتية مشتركة

١١ الفصل الأول
نحو نظام للإدارة

٢٣ الفصل الثاني
نحو خطة حفاظ

- ٢,١ مناطق الحفاظ ومناطق الحفاظ الفرعية في منطقة الممتلك
 - ٢,١,١ تدابير الحماية العامة لممتلك التراث العالمي
 - ٢,١,٢ حصر النسيج التاريخي
 - ٢,١,٢,١ قاعدة الخرائط
 - ٢,١,٢,٢ المسح
 - ٢,١,٣ التصنيفات وأعمال التدخلات للمباني
 - ٢,١,٣,١ القيمة التراثية الخاصة بالمباني
 - ٢,١,٣,٢ تصنيفات المباني
 - ٢,١,٣,٣ فئات أعمال التدخلات
 - ٢,١,٤ التصنيفات وأعمال التدخلات للمناطق المفتوحة
 - ٢,١,٤,١ القيمة التراثية للأماكن المفتوحة
 - ٢,١,٤,٢ تصنيفات المناطق المفتوحة
 - ٢,١,٤,٣ فئات أعمال التدخلات

٤١ الفصل الثالث

تطبيق استراتيجية الإحياء العمراني

- ٣,١ مقدمة لمشروع العمل
 - ٣,١,١ خلفية
 - ٣,١,٢ مجال مشروع العمل
 - ٣,١,٣ منطقة الدراسة
 - ٣,١,٤ استراتيجية التخطيط والقضايا الأساسية التي تم تناولها
- ٣,٢ قضايا تخطيط منطقة مشروع العمل
 - ٣,٢,١ التأهيل وإعادة الاستخدام التكميلي للجزء السفلي من القلعة
 - ٣,٢,٢ إعادة تأهيل الفراغات المفتوحة العامة
 - ٣,٢,٣ تأهيل النسيج العمراني السكني التاريخي



شارع الخيامية - منطقة الغورية وتحت الريح - تصوير سيف الدين علام، أبريل/نيسان ٢٠١٢

الملحقات

الملحقات - مطبوعة مع التقرير:

- الملحق ١،١: لجنة التراث العالمي، قرار ٣٧ VB COM، ٤٩، الذي اعتمد في دورته ٣٧ (بنوم بن، ٢٠١٣)
- الملحق ١،٢: خريطة المقترح النهائي لحدود ممتلك التراث العالمي مشتملة على التعديلات
- الملحق ١،٣: بيان القيمة العالمية الاستثنائية، صياغة مشروع الإحياء العمراني
- الملحق ١،٤: قرار رئيس الوزراء رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٠١٤ بتعديل قرار رئيس الوزراء رقم ٦٢٧ لسنة ٢٠١٤
- الملحق ١،٥: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة
- الملحق ١،٦: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة
- الملحق ١،٧: قائمة باسماء الشيوخ والإقسام في القاهرة التاريخية.
- الملحق ١،٨: التدابير العاجلة المقترحة لرئيس الوزراء سبتمبر/أيلول ٢٠١٤
- الملحق ١،٩: جدول التوصيات الأساسية.

الملحقات - تقارير ودراسات مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (ملحقات رقمية فقط):

- الملحق الرقمي ٢،١: «التقرير الأول للإجازات، يوليو/تموز ٢٠١٠ - يونيو/حزيران ٢٠١٢»، الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٣.
- الملحق الرقمي ٢،٢: «مشروع العمل المقترح»، دانيلى بيني، سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
- الملحق الرقمي ٢،٣: «دليل ارشادي لعمل مسح ميداني للمباني والمناطق المفتوحة»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١٣.
- الملحق الرقمي ٢،٤: خرائط مواضيعية للمباني في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة.
- الملحق الرقمي ٢،٥: خرائط مواضيعية للمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة.
- الملحق الرقمي ٢،٦: تقرير «فئات المباني والمناطق المفتوحة وتصنيفات التدخلات الخاصة بها» لدرب الحصر والحطابة ودرب اللبانة، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٢،٧: «دراسة الآثار القائمة في منطقة العمل»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٢،٨: «لافتات التراث في القاهرة التاريخية»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٢،٩: «دراسة مخالفات البناء»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، أغسطس/آب ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٢،١٠: «دراسة الحرف»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤.

الملحقات - تقارير ودراسات الخبراء الخارجيون لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (ملحقات رقمية فقط):

- الملحق الرقمي ٣،١: «دراسة أولية لإدارة الخلفات الصلبة في القاهرة التاريخية»، ليزي ديبوت، يونيو/حزيران ٢٠١٢.
- الملحق الرقمي ٣،٢: «الحفاظ العمراني في القاهرة التاريخية: تحليل التحديات والفرص، والدروس المستفادة من الحفاظ العمراني في القاهرة التاريخية والمملكة المتحدة»، سيف الرشيدى، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢.
- الملحق الرقمي ٣،٣: «دراسة الأصول الجمدة» كريم إبراهيم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.
- الملحق الرقمي ٣،٤: «المعيشة والعمل في القاهرة التاريخية: استدامة الأنشطة التجارية والإنتاجية»، دينا شهاب، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.
- الملحق الرقمي ٣،٥: «الجبانات التاريخية مكون من مكونات مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية»، مي الإبراشي، يناير/كانون الثاني ٢٠١٣.
- الملحق الرقمي ٣،٦: «التشريعات المصرية الخاصة بإعادة تأهيل القاهرة التاريخية»، حسن فهمي ومشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٣.
- الملحق الرقمي ٣،٧: «مكون التواصل المجتمعي لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية»، مي الإبراشي، أبريل/نيسان ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٣،٨: «البحوث الخاصة بالتراث غير المادي وفعالية الحكمي في منطقة العمل»، شيرين الأنصاري ومي الإبراشي، أبريل/نيسان ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٣،٩: «ممتلكات الأوقاف: الصيانة والإدارة»، دينا باخوم، يوليو/تموز ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٣،١٠: «تقرير إدارة الخلفات الصلبة»، انفرونكس، يوليو/تموز ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٣،١١: «مستويات التوثيق في مسح المنطقة السفلية داخل أسوار القلعة في القاهرة التاريخية: بدء فهم إمكانات المنطقة في المستقبل»، نايري هامبيكيان، يوليو/تموز ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٣،١٢: «مشروع شارع محمد علي، دراسة ومقترح»، طارق المري، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٣،١٣: «مشروع دمج أحياء القلعة: مقترح تصميم عمراني يستند إلى البحوث لمنطقة سوق السيدة عائشة»، دينا شهاب، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤.
- الملحق الرقمي ٣،١٤: «خطة إحياء وإعادة استخدام منطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤.

يستند المشروع إلى فرضية مفادها أن وضع خطة الحفاظ تتطلب بالضرورة وجود رؤية مشتركة لمستقبل التراث المعماري والنسيج العمراني للقاهرة التاريخية، داخل المؤسسات المصرية وفيما بينها.

وبالتبعية، فمن الضروري إعداد استراتيجية لحماية وإعادة تأهيل موقع التراث العالمي كاملاً، ليس فقط ككيان يشغل حيزاً مكانياً ووظيفياً، إنما أيضاً كأصل ثقافي واجتماعي-اقتصادي. يستند المشروع إلى الافتراض بأن التراث الملموس لموقع التراث العالمي لن يتسنى الحفاظ عليه ما لم يتم الحفاظ على الحياة فيه. ولهذا فإن استراتيجية الإحياء تهدف إلى الحفاظ على السمات التراثية مع تبني جميع الأنشطة المنفقة مع حفظ السمات التراثية والقادرة في الوقت نفسه على تحسين ظروف حياة السكان وبت الحياة في النسيج العمراني بوظائف واستخدامات جديدة للعمران.

من ثم فإن مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية يهدف إلى ضمان الإقرار بملك التراث العالمي وحمائته، بشكل ديناميكي من خلال نظام إدارة كفاء وشامل ومستدام، يعززه التنسيق الفعال بين مختلف المؤسسات المعنية.

خلال العامين الأولين، بين يوليو/تموز ٢٠١٠ ويونيو/حزيران ٢٠١٢، تركزت الأنشطة على إجراء دراسات للتقسيم المتسق والموحد لحدود ممتلك التراث العالمي، وتقييم قيم التراث العمراني الخاصة به. تمت صياغة نسخة أولية من بيان القيمة الاستثنائية العالمية للممتلك. كما تم تحضير مخطط أولي لتدابير الحماية (نظام تقسيم حدود مناطق الحفاظ المختلفة) وكذلك مقترح بأنشطة للتوعية.

فضلاً عن هذا، قام استشاريون خاصون بمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية بتنفيذ سلسلة أولية من الدراسات المتخصصة، تهدف إلى:

- إعداد تقييم معمق بالعوامل المؤثرة على الظروف المعيشية وكذلك الظروف المادية والبيئية للمنطقة.

- إلقاء الضوء على القضايا الملحة الواجب التعامل معها أثناء وضع استراتيجية الحفاظ للقاهرة التاريخية.

أعد فريق المشروع تقريراً عن الأنشطة التي تم تنفيذها في فترة العامين الأولين، وأطلع السلطات المصرية المشاركة في إدارة الموقع على التقرير، فضلاً عن توزيعه في الأوساط الأكاديمية، وتلقى الفريق ردود فعل إيجابية عليه. كما أن المناقشات مع المركز الدولي للمعالم والمواقع الأثرية ICOMOS ومع المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية^٢ ICCROM والرد الإيجابي من المركزين على منهجية المشروع ونتائجه، شجعتنا على المضي قدماً في الأنشطة طبقاً لبرنامج المشروع. وللأسف، فإن الاضطرابات وانعدام استقرار المؤسسات في الدولة خلال السنوات الأخيرة قد أدت إلى ضرورة مراجعة استراتيجية المشروع وجدول تنفيذه. وعلى وجه التحديد فإنه ونتيجة لعدم استمرارية الحوار والعلاقات مع مختلف المؤسسات المعنية، فإن الظروف اللازمة لتعريف وتحديد نظام للإدارة ووضع خطة للإدارة لم تتحقق عملياً.

ومن ثم قرر فريق الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية تركيز جهوده على مجموعة أخرى من الأنشطة التي جرى التخطيط لها في مقترح المشروع

تستضيف القاهرة مجموعة متنوعة من المناطق والآثار ذات الأهمية التاريخية الكبيرة، تتراوح من أطلال الفسطاط إلى النواة الفاطمية لقاهرة القرون الوسطى، إلى القلعة والقصور المملوكية المحيطة بها، ومن المعمار التقليدي للمدينة إلى الأضرحة والوكالات، بالإضافة إلى مقياس النيل وغيره من المنشآت المرتبطة باستخدام البشر لنهر النيل وتطويعهم له.

كلها مظاهر لثراء القاهرة، ليس فقط كعاصمة تاريخية للعالم الإسلامي، إنما أيضاً كواحدة من عجائب الإنتاج العمراني للبشرية على مر التاريخ. ومن ثم، فقد تم ضمّ موقع القاهرة التاريخية إلى قائمة التراث العالمي في عام ١٩٧٩ إقراراً بـ «أهميتها التاريخية والأثرية والعمرانية التي لا شك فيها على الإطلاق».

على أن تدابير ترسيم وحماية الموقع الرامية إلى الحفاظ على أو صون أو الإبقاء على قيمه العمرانية والمعمارية ظلت غير واضحة، أو كانت غائبة من الأساس، رغم ضمّ الموقع إلى قائمة التراث العالمي منذ أكثر من ٣٠ عاماً. بعد عدة مطالبات من قبل لجنة التراث العالمي لسنوات عديدة، بدأت في عام ٢٠٠٩ مبادرة لتحديد أدوات الحفاظ/الإدارة الخاصة بالقاهرة التاريخية، وهو العام الذي انفتحت فيه السلطات المصرية ومنظمة اليونسكو على إعداد أنشطة مشتركة تهدف إلى حماية التراث العمراني لموقع التراث العالمي وإحياءه.

ومنذ عام ٢٠١٠ دأب مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (URHC) على التعاون مع السلطات المصرية المحلية في إطار برنامج اليونسكو الأكبر الخاص بتقديم المساعدات الفنية للحكومة المصرية، بعنوان «حماية التراث الثقافي في مصر»، وذلك من خلال حساب خاص لليونسكو.

يمكن تلخيص أهداف المشروع على النحو التالي:

- وضع أطر خطة حفاظ وإعادة تأهيل، بناء على تعريف واضح لموقع التراث العالمي والمنطقة الفاصلة للحماية الخاصة به، من أجل حفظ وتحسين قيم التراث وإحياء البيئة المادية والاجتماعية-الاقتصادية.
- تدشين نظام إدارة لموقع التراث العالمي بإسهام من جميع الهيئات والجهات المسؤولة أو ذات الصلة، بناء على مخطط مؤسسي وإطار عمل قانوني، جديدين وأكثر فعالية.
- تهيئة قاعدة معلوماتية ملائمة ومشاركة للحفاظ العمراني.
- إطلاق أنشطة توعية للجمهور.

١- انظر: «التقرير الأول للإنجازات، يوليو/تموز ٢٠١٠ - يونيو/حزيران ٢٠١٢»، الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٣، الملحق الرقمي ٢،١
٢- المركز الدولي للمعالم والمواقع الأثرية، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية هما هيئتان استشاريتان تتبعان لجنة التراث العالمي.

١.١ مراجعة حدود ممتلك التراث العالمي للقاهرة التاريخية

عندما تم ضم «القاهرة الإسلامية» إلى قائمة التراث العالمي في عام ١٩٧٩، تطلبت المراجعة الفنية المتخصصة التي أجراها المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية (ICOMOS) توضيحات بشأن الإدارات المسؤولة عن الموقع، والبيانات القانونية ذات الصلة، كما أدت تلك المراجعة إلى طرح أسئلة حول المعلومات الجغرافية المُقدّمة. وبسبب كثرة عدد المباني الأثرية المدرجة بالموقع، تم إسناد الإدارة للمجلس الأعلى للآثار، وكان في ذلك التوقيت يتبع وزارة الثقافة.

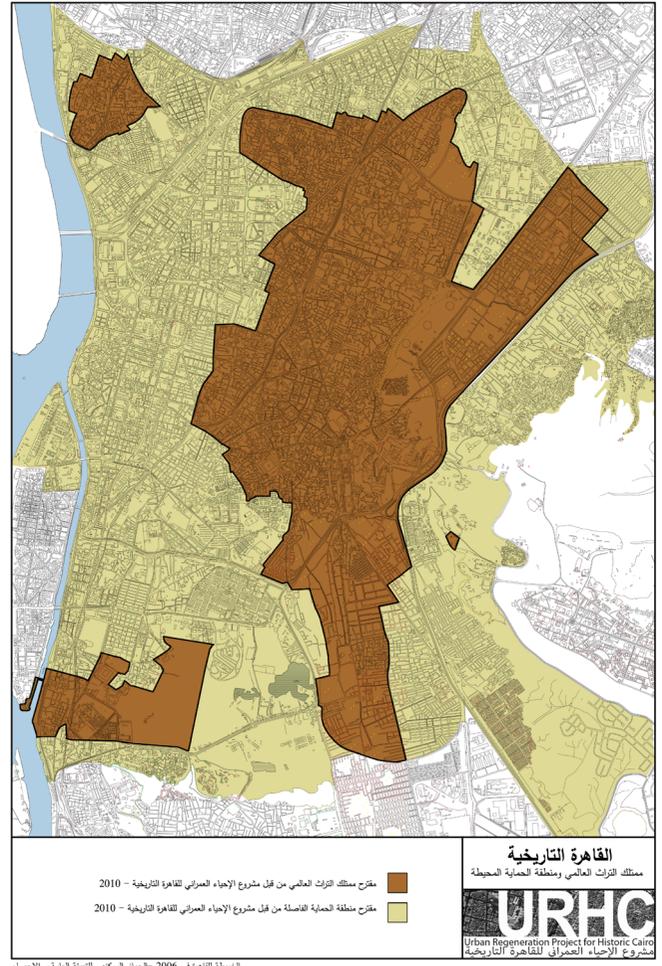
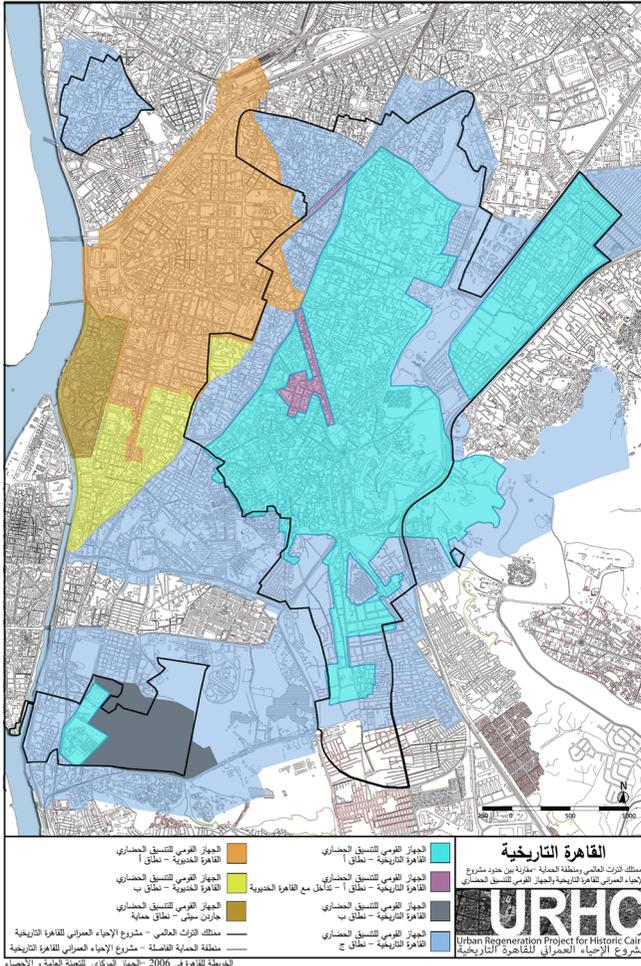
ومنذ ذلك الحين تكرر تشجيع لجنة التراث العالمي للحكومة المصرية على إضفاء الطابع الرسمي على حدود المدينة التاريخية، وأبرزت اللجنة الحاجة إلى دعم التعاون بين المؤسسات المعنية فيما يخص حماية الموقع. وعلى مدار السنوات، دفع تزايد النمو العمراني في موقع ممتلك التراث العالمي وحوله - وهو يمثل تهديداً جسيماً على الحفاظ على قيم التراث التي كانت السبب في ضم الموقع إلى قائمة التراث العالمي - باتجاه ضرورة وضع آليات جديدة من أجل إدارة الموقع بفعالية.

وكان أول سؤال تصدى له مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية على صلة بتعريف الموقع، وبضرورة اعتبار الحفاظ من قضايا السياسات العمرانية، مع تعريف حدود مناسبة لموقع التراث العالمي والمنطقة الفاصلة لحمايته، بين المقطم والنيل. وتم إبراز الحاجة إلى تعريف إحداثيات أعرض وأكثر شمولاً وتم الاتفاق على هذا الأمر في اجتماعات تمهيدية مع ممثلين عن مختلف المؤسسات المعنية.

الفصل الأول

نحو نظام للإدارة

- ١.١ مراجعة حدود ممتلك التراث العالمي للقاهرة التاريخية
- ١.٢ العلاقات المؤسسية
- ١.٣ التدريب أثناء العمل: نشاط تعاوني تجريبي
- ١.٤ إطار عمل الإدارة المقترح
 - ١.٤.١ آلية فعالة للإدارة
 - ١.٤.٢ مقترح مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية بهيكل للإدارة
 - ١.٤.٣ النظام الناشئ
 - ١.٥ الدراسات الإضافية
 - ١.٥.١ الدراسة التمهيدية لإدارة القمامة في القاهرة التاريخية
 - ١.٥.٢ دراسة الأصول المُجمّدة
 - ١.٥.٣ استدامة الأنشطة التجارية والإنتاجية
 - ١.٥.٤ التشريعات المصرية ذات الصلة بإعادة تأهيل القاهرة التاريخية
- ١.١ الموقع الإلكتروني: أداة معلوماتية مشتركة



مقارنة بين ممتلك التراث العالمي المقترح والحدود الرسمية الخاصة بمنطقتي القاهرة التاريخية والخديوية ذات القيمة المتميزة»

ممتلك التراث العالمي المقترح والمنطقة الفاصلة لحمايته (مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١٢)

وأخيراً، فإن المرحلة الثانية للمشروع اشتملت أيضاً على مبادرات للتوعية ومبادرات تشاركية، القصد منها توضيح و تأكيد قيمة التراث العالمي من خلال حملات تثقيفية وأدوات تركز على مختلف أنواع الجمهور: السكان، السائحون، العالم الأكاديمي، إلخ.

ليست خطة الإدارة غاية في حد ذاتها، إنما الغرض منها استيفاء متطلبات لجنة التراث العالمي^٣ ومن ثم فلا بد من اعتبارها نقطة بدء ومجموعة أدوات لوقف استمرارية تدهور حالة الحفاظ للقااهرة التاريخية والارتداد عن هذا الاتجاه، وهذا من خلال إشراك جميع المؤسسات ذات الأدوار الأساسية في إحداث هذا التحول. إن الإدارة الكفؤة توفر أدوات لحماية التراث، وفي الوقت نفسه تعزز إنعاش السياق الاجتماعي-الاقتصادي المحلي.

يأمل فريق مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية أن يكون نهج المشروع ونتائجه مفيدة لجميع الأطراف المعنية، وأن يمهد لما يجدر في المستقبل من أعمال «هيئة لإدارة القااهرة التاريخية»؛ وهي الوحدة الفنية الخاصة بموقع التراث العالمي التي حددتها مؤخراً اللجنة الوزارية للقااهرة التاريخية. سوف تكون الأنشطة المستقبلية للهيئة خطوة أساسية نحو وضع نظام إدارة مناسب مُتفق عليه من جميع الأطراف على مستوى الدولة، يحتوي على مسؤوليات واضحة ومحددة فيما يخص موقع التراث العالمي.

الأصلي، ألا وهي وضع مشروع عملي يتناول - في منطقة تجريبية وفي ظل إطار زمني محدود - بعض القضايا الكبرى المؤثرة على حالة حفاظ الممتلك وعلى قيمته الاستثنائية العالمية. كان القصد من وراء هذا هو توفير عينة منهجية، مما يعني تحضير أدوات وإجراءات وتدابير لإعادة التأهيل والإحياء يمكن أن تمتد بحيث تطبق على باقي ممتلك التراث العالمي للقااهرة التاريخية من خلال خطة إدارة.

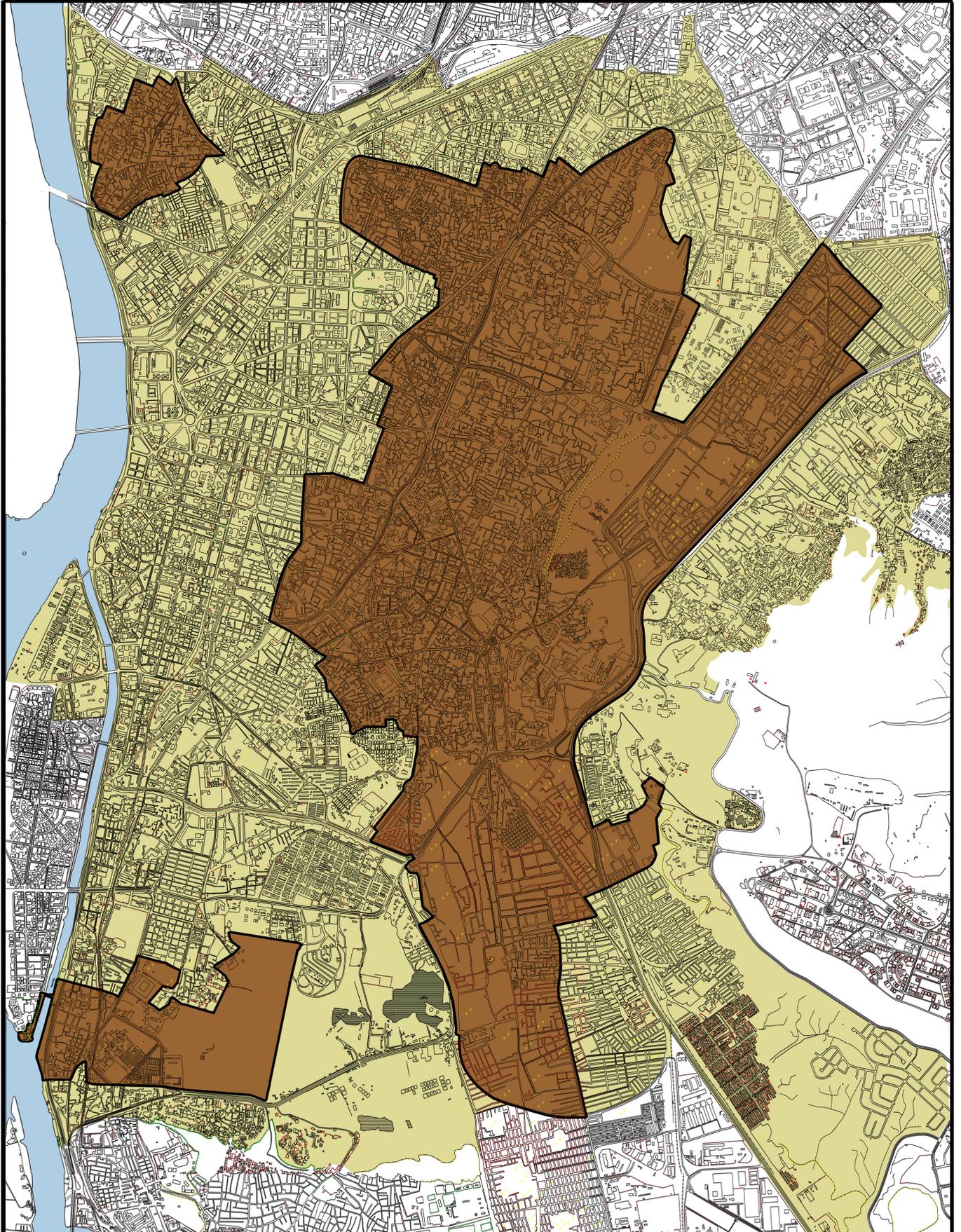
يستعرض التقرير تبعاً للتتابع الزمني الأنشطة التي تم تنفيذها على مدار العامين الماضيين (٢٠١٢ - ٢٠١٤)، بما في ذلك مقترح بنظام للإدارة وتحديد منطقة الدراسة التجريبية وأهدافها كجزء من مشروع العمل. ثم يلخص نتائج دراسات ميدانية بما يؤدي إلى إمكانية اقتراح استراتيجية إجمالية للتدخل بأنشطة الحفاظ في المنطقة التجريبية التي يتناولها التقرير.

إن حصر مكونات النسيج السكني التاريخي المعروف في هذا التقرير يمثل نواة أولى لخطة الحفاظ التي يمكن إعدادها للقااهرة التاريخية. المؤسسات الأساسية المشاركة في إدارة المدينة التاريخية (المجلس الأعلى للآثار، محافظة القااهرة، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، وزارة الأوقاف) شاركت بصفة مباشرة في عمل هذا الحصر، وهو النشاط الذي اشتمل على تدريب أثناء العمل لبعض العاملين المتخصصين المختارين من الهيئات المعنية. وفي هذا الإطار، تم تحضير أدلة إرشادية وهي متوفرة الآن لاستكمال العمل في المستقبل.



صورة جوية للقااهرة التاريخية (دانيلى بينى، ٢٠١٣)

٣- انظر الملحق ١،١: لجنة التراث العالمي، قرار ٣٧ COM ٤٩.٧B، الذي اعتمد في دورته ٣٧ (بنوم بن، ٢٠١٣)



مقترح ممتلك التراث العالمي من قبل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية - 2012



مقترح منطقة الحماية الفاصلة من قبل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية - 2012



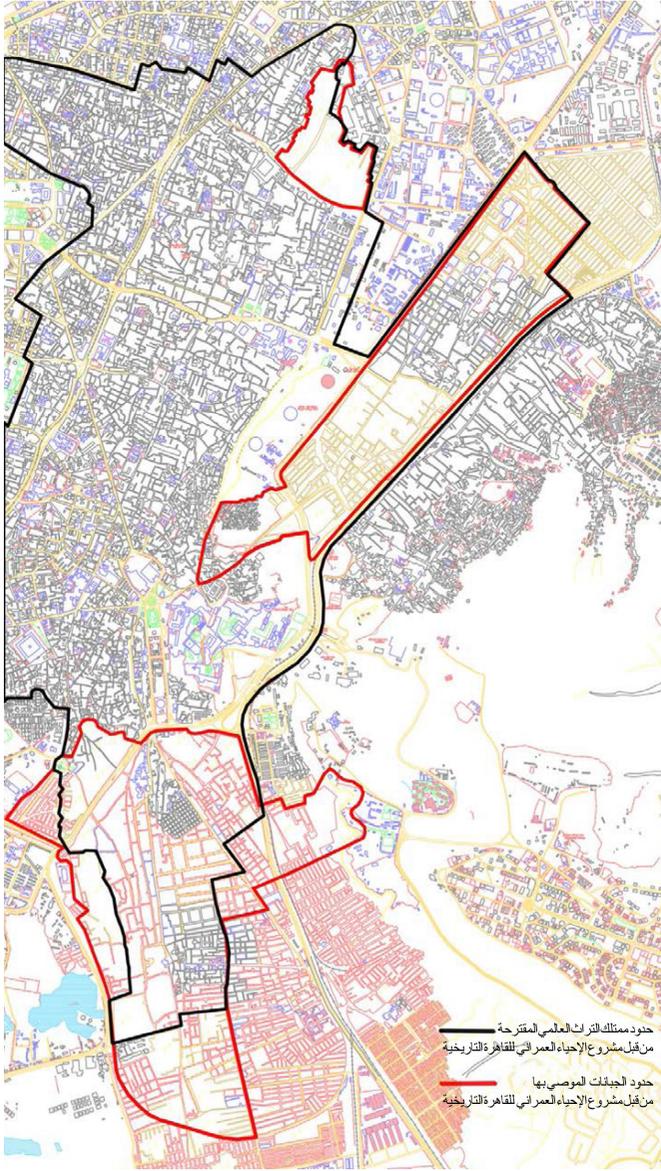
القاهرة التاريخية

ممتلك التراث العالمي ومنطقة الحماية المحيطة

URHC

Urban Regeneration Project for Historic Cairo
مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية

ممتلك التراث العالمي المقترح (مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١٣)



بعض التعديلات التي طرأت على رسم حدود الجبانات من أجل التأكيد على تماسكها. من «مكون الجبانات التاريخية لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية»، مي الإبراشي، يناير/كانون الثاني ٢٠١٣. الملحق الرقمي ٣،٥.

الموقع، لم تُقدم على الإطلاق، رغم طلبات لجنة التراث العالمي.^٧

وفي اللحظة الراهنة، تبرز مشكلة الافتقار إلى نظام لإدارة المدينة التاريخية. إذ تقتصر المسؤوليات الرسمية المترتبة على وزارة الآثار إزاء القاهرة التاريخية على الآثار المدرجة ومناطق التنقيب الأثري فحسب،^٨ ومن ثم فالوزارة ليست لديها سلطة اتخاذ القرار بشأن تحديد «مناطق التراث العمراني». ولا توجد آلية فعالة للتنسيق مع المؤسسات الأخرى التي تتولى مسؤوليات مختلفة. وعلى وجه التحديد، في حين أن التشريع الخاص بالمناطق العمرانية «ذات القيمة المتميزة» يدخل ضمن مسؤوليات الجهاز القومي للتنسيق الحضاري التابع لوزارة الثقافة، فإن محافظة القاهرة هي التي تتولى أمر أنشطة البناء (وهذه هي الأطراف المعنية الأساسية فحسب بجانب مؤسسات معنية أخرى).

وفي عام ٢٠١١ أنجز فريق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية مقترح لحدود الموقع بناء على دراسة تفصيلية لملف الترشيح الأصلي على جانب، وبناء على استمرار تواجد النسيج العمراني التاريخي في مختلف مراحل تطور المدينة على الجانب الآخر.^٢ فضلاً عن ذلك تم اقتراح حدود المنطقة الفاصلة للحماية من أجل منع أعمال التطوير التي من شأنها الإضرار بالامتداد البصري للمدينة التاريخية وعلاقتها بسياقتها الجغرافية. ورغم وجود بعض الفروق الفنية، كانت تلك الحدود متماسية مع الحدود الواردة في قرار رقم ٨/٠٩/٠٧/٠٤ الصادر في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ بشأن المناطق ذات القيمة المتميزة.^٣

وفي عام ٢٠١٢ أدى إتمام دراسة مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية لمنطقة المقابر التاريخية بالقاهرة إلى مراجعة محدودة للحدود المقترحة مسبقاً. تمت إضافة بعض القطاعات الإضافية، ليس فقط من واقع القيمة التاريخية للآثار المدرجة الموجودة في تلك المناطق، إنما أيضاً إعلاءً لتماسك المقابر كموقع تراث تاريخي^٤ وقراراً بصله المدينة المهمة بجبل المقطم. ومع الإقرار بأن هذه العناصر أسهمت في القيمة العالمية الاستثنائية للموقع، أصبح من الضروري ضمها إلى الحدود المقترحة النهائية. ثم تم تعديل توصيف عدة مناطق ضمن ممتلك التراث العالمي بمسودة بيان القيمة العالمية الاستثنائية لتتوافق مع مراجعات حدود الممتلك.^٥



غلاف بيان القيمة العالمية الاستثنائية الذي صاغه مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١٢

تمت مناقشة الحدود المقترحة من قبل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية لموقع القاهرة التاريخية مع المؤسسات المعنية. في البداية عُرضت على العاملين التنفيذيين في المجلس الأعلى للآثار، والعاملين بمشروع تنمية القاهرة التاريخية التابع لوزارة الآثار، بصفتهم المنظمين الرسميين المسؤولين عن إدارة موقع التراث العالمي. وبعد انفصال المجلس الأعلى للآثار عن وزارة الثقافة في مايو/أيار ٢٠١١، أدت مرحلة طويلة من الانفلات الأمني إلى استحالة استمرار الحوار اللازم لأجل إتمام تبادل المعلومات واعتماد وزارة الآثار لموقف واضح إزاء الوثائق المقترحة. في يونيو/حزيران ٢٠١٣ أحال المجلس الأعلى للآثار بيان القيمة العالمية الاستثنائية الذي صاغه مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية إلى مركز التراث العالمي، لكن طلب عدم تقديمه إلى لجنة التراث العالمي، معلناً أنه ما زال مسودة. وفي الواقع أُعلن أن الوثيقة المذكورة لن تُقدم رسمياً إلا بعد موافقة الأطراف صاحبة الشأن بالموقع عليها. إن الخريطة المرتبطة بالبيان، التي وُضعت بعد مراجعة حدود

٢- انظر: «التقرير الأول للإنجازات، يوليو/تموز ٢٠١٠ - يونيو/حزيران ٢٠١٢»، الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٣، الملحق الرقمي ٢،١

٣- وضعها الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، بحسب قانون المباني لسنة ٢٠٠٨.

٤- انظر الملحق ١،٢: خريطة للحدود المقترحة النهائية لممتلك التراث العالمي - القاهرة التاريخية بعد مراجعة محدودة للمقابر

٥- انظر: «المقابر التاريخية - مكون لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية»، مي الإبراشي - يناير/كانون الثاني ٢٠١٣. الملحق الرقمي ٣،٥. الدراسة بالإنجليزية: "Historic Cemeteries component of the Urban Regeneration Project of Historic Cairo" May al-Ibrashy, January 2013,

٦- انظر الملحق ١،٣: بيان القيمة العالمية الاستثنائية، صياغة مشروع الإحياء العمراني.

٧- انظر القرارات: COM 7B.51 and 37 COM 7B.49 36 مركز التراث العالمي.

٨- قانون حماية الآثار - قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣.

١,٣ التدريب أثناء العمل: نشاط تعاوني تجريبي



فريق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية والمتدربين من المؤسسات المصرية المختلفة

مع غياب الظروف اللازمة لتطوير نهج إدارة مشترك على المستوى السياسي، وعلى مدار العامين الماضيين، قرر فريق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية البدء في مبادرة تشارك فيها مختلف الأطراف المعنية، وتركز على الجوانب الفنية المتخصصة، أخذاً في الاعتبار الإدارة المطلوبة في المستقبل لموقع التراث العالمي الخاص بالقاهرة التاريخية.

في أبريل/نيسان ٢٠١٣ تمت دعوة مختلف المؤسسات المصرية المعنية بالقاهرة التاريخية إلى المشاركة في نشاط تدريبي محتمل ينظمه فريق عمل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، لصالح العاملين بتلك المؤسسات. كان رد فعل جميع المؤسسات تقريباً إيجابياً، وأبدوا الاهتمام في اختيار العاملين المؤهلين للمشاركة، نظراً للمؤهلات المطلوبة (معماريون/مهندسون/خبراء في نظام المعلومات الجغرافية GIS لديهم حد أدنى من المهارات التكنولوجية والمام عملي باللغة الإنجليزية).

تكون فريق المتدربين من ١٢ شخصاً من العاملين بالجهات الآتية:

• محافظة القاهرة، ٤ أفراد.

• وزارة الدولة لشؤون الآثار، ٣ أفراد.

• وزارة الأوقاف، فردان.

• الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، فردان.

• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فرد واحد.

مختلف المؤسسات على التعاون معاً. وفر مكتب مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية المعدات اللازمة لتلك الأنشطة.

وفي تقييم المشاركين لتجربة التدريب، ظهر أن المشاركين إيجابيين للغاية، إذ تبين وصولهم إلى قاعدة مشتركة تجمع بين خمس مؤسسات مختلفة، بالإضافة إلى فهم جوانب التدريب الخاصة بالمنهج والخبرة الفنية المتخصصة. ومن المفيد بصفة خاصة، فرص التشارك في المعارف والمعلومات حول دور كل مؤسسة ذات دور في المدينة التاريخية والمشكلات التي تواجه الممارسة اليومية للعمل، والتي تم تقييمها أيضاً. في المستقبل، يمكن أن يمثل المتدربون نواة جهة موحدة تتولى إدارة القاهرة التاريخية.

كما أسفر التدريب عن إعداد دليل إرشادي، باللغتين الإنجليزية والعربية^{١٢}، لعمل مسح للمدينة التاريخية. تهدف الأدلة الإرشادية إلى إمداد الأشخاص المدربين على تعميم المفاهيم داخل أروقة مؤسساتهم المختلفة، وأن تكون أداة للتطوير في المستقبل.

شارك المتدربون في العديد من الأنشطة على مدار عام: أعمال مسح ميداني معمارية واجتماعية-اقتصادية، تنظيم بيانات نظام المعلومات الجغرافية، محاضرات عديدة ألقاها استشاريو فريق الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية حول مختلف جوانب الحفاظ العمراني والإدارة العمرانية. كما تم تنظيم ورش عمل حول بناء فريق العمل إلى جانب المحاضرات والأنشطة الميدانية. تم تنظيم فرق العمل بشكل يشجع العاملين من



العمل الميداني



الأنشطة المكتبية

١٢- انظر «دليل إرشادي لعمل مسح ميداني للمباني والمناطق المفتوحة»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١٣، الملحق الرقمي ٢,٣

١, ٢ العلاقات المؤسسية

إلى جانب الاجتماعات مع وزارة الآثار، تمت صياغة علاقات مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية بمختلف الأطراف المعنية الأساسية من خلال توقيع بروتوكولات تعاون^٩. تم التوصل إلى شروط ومواصفات التعاون مع كل مؤسسة من المؤسسات من منطلق صلاحيات كل مؤسسة.

أمد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية البيانات الجغرافية والإحصائية الأساسية اللازمة لوضع النواة الأولى لقاعدة البيانات، واللازمة لدعم مختلف الدراسات المتخصصة.

تم إجراء مناقشة مستفيضة حول تعريف حدود موقع التراث العالمي مع الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، وخلالها تمت مقارنة مقترح المشروع بمناطق «القيمة المتميزة» الموضوعية من قبل الجهاز. كما تم تحليل القوانين القائمة والمقترحة ذات الشأن، لإلقاء الضوء على أوجه التباين والتعديلات الممكنة المطلوبة.

أما محافظة القاهرة - وهي طرف أساسي فيما يخص ضبط مختلف أنشطة البناء العمراني - فقد أبدت اهتماماً كبيراً بالنهج المقترح من مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية. من وجهة نظر فنية متخصصة، فإن العناصر الأساسية التي تم تطويرها ضمن المشروع (وتشمل قاعدة بيانات لإحداثيات نظام المعلومات الجغرافية GIS) ستجد لها استعمالات وظيفية طبيعية ضمن أنشطة المحافظة اليومية.

تم تشكيل وحدة حفاظ على التراث بمحافظة القاهرة في عام ٢٠١٣. أمد فريق المشروع العاملين بالوحدة بالتدريب، مع مناقشة المحافظة في مطلع عام ٢٠١٤ بشأن إمكانية تسليم مواد المشروع ومعداته لتلك الوحدة بنهاية هذه المرحلة من المشروع. ولكن أدت تغيرات مؤسسية جديدة إلى إرجاء اتخاذ أية قرارات. وفي الوقت نفسه، نظمت المحافظة عدة أنشطة للتوعية في القاهرة التاريخية استعانت فيها بمواد أنتجها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (خريطة للزائرين، مطبوعات) وبشكل ما أعادت المحافظة إنتاج الخبرات التي تحصلت خلال عمل المشروع في النشاط المجتمعي^{١٠}.

وفي أبريل/نيسان ٢٠١٤ صدر قرار من رئيس الوزراء^{١١} بشأن إنشاء فريق عمل وزاري يُعنى بموقع التراث العالمي الخاص بالقاهرة التاريخية. وأثناء التشكيل الأولي للفريق، رأس وزير الآثار الفريق، لكن في صيف ٢٠١٤ قرر رئيس الوزراء أن يرأس الفريق بنفسه. هذه الخطوة، مقترنة بقرار تم اتخاذه أثناء انعقاد جلسة لفريق العمل الوزاري بتاريخ ٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ بإنشاء وحدة فنية متخصصة، هي اتفاق نموذجي يسير في الاتجاه الذي اقترحه مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية قبل سنوات من أجل وضع نظام للإدارة، وهو ما سوف نستعرضه بقدر أكبر من التفصيل في هذا الفصل.

كان التعاون مع السلطات المصرية على مسار إعداد خطة مؤسسية وإطار قانوني، من الأهداف الرئيسية لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، وذلك بإسهام من جميع الإدارات المعنية، من أجل تحقيق إدارة أكثر فعالية للموقع.

في مطلع عام ٢٠١٠ بدأ مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية في عملية تشاور مع جميع الأطراف المعنية بالقاهرة التاريخية، لكي تفهم هذه الأطراف أهداف المشروع وتتمكن من التشارك فيها. لا بد من أن نوضح أنه بينما أظهرت مختلف المؤسسات اهتماماً مباشراً بالمشاركة في المشروع، وذلك أثناء التنسيق مع كل منها على حدة، فإن فريق المشروع لاحظ مقاومة عامة من تلك المؤسسات للتعاون/التبادل فيما بينها.

وبعد يناير/كانون الثاني ٢٠١١ أدى السياق المحلي الصعب إلى عدم استقرار العلاقات المؤسسية. وكما سبق الذكر، فقد وجد المشروع صعوبة بالغة في إنشاء شبكة تربط بين مختلف الجهات المعنية، نظراً للتغير المستمر لممثلي مختلف المؤسسات.

وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٢ حاول مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية تنظيم ورشة عمل للجهات المعنية، ليعرض فيها ويناقش التقدم المحرز، بهدف استصدار مصادقة مختلف المؤسسات المعنية على النهج الذي تم وضعه لاستمرار المشروع. وكانت النتائج المتوقعة هي:

- التوصل إلى فهم مشترك ورؤية موحدة لما يمثل ممتلك التراث العالمي بالقاهرة التاريخية، وتشجيع السلطات المعنية على اعتماد حدود الممتلك رسمياً واعتماد بيان القيمة العالمية الاستثنائية رسمياً، كما طلبت لجنة التراث العالمي.

- وضع إطار لصياغة خطة إدارة متكاملة وشاملة، بناء على فهم مشترك لقيم التراث الأساسية، وقائمة مشتركة بالأولويات، وإطار عمل مؤسسي مناسب للحفاظ وتحسين قيم التراث بموقع التراث العالمي.

- التوصل إلى اتفاق حول التعديلات الممكن إدخالها على إطار العمل التنظيمي الحالي واعتماد تدابير حماية عاجلة للحفاظ على النسيج العمراني، من أجل استيفاء متطلبات أحدث قرارات لجنة التراث العالمي.

تم إلغاء ورشة العمل ما إن تبين أن الظروف ليست مواتية بعد، وظلت استحالة تنظيم الورشة قائمة حتى شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٤. إلا أن العلاقات مع الأطراف المعنية استمرت في اتجاه إيجابي على أساس ثنائي مع كل من المؤسسات.

أما محاولات الوصول إلى فهم مشترك مع ممثلي مختلف الإدارات المعنية داخل وزارة الآثار إزاء نهج الحفاظ العمراني الذي وضعه المشروع للقاهرة التاريخية، فلم تكن مثمرة للغاية.

٩- بروتوكولات التعاون التي تم توقيعها: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١. الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، ١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٢. محافظة القاهرة، ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣.

١٠- انظر الفصل الثالث، الجزء ٤ لمعرفة المزيد عن أنشطة التوعية المجتمعية.

١١- انظر الملحق ١،٤: قرار رئيس الوزراء رقم ٦٢٧ لسنة ٢٠١٤، ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٤.

الاقتضاء، طبقاً لخطة العمل. يكون مكتب موقع التراث العالمي كياناً مستقلاً، تمويله من الأطراف المعنية وتكون له ميزانية تخصه ويمكن أن يأتي تمويل ميزانيته أيضاً من مانحين دوليين. يمكن استخدام مكتب مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية كمثال، مع إمكانية تقديم المشروع للمشورة والدعم أثناء إنشاء نواة مكتب موقع التراث العالمي، والإسهام أثناء تأسيسه بالخبرات والمعدات.

لا غنى عن البناء الإداري الرأسي من أجل ضمان الدعم السياسي لخطة الإدارة. يجب أن يكون عدد أعضاء اللجنة التوجيهية محدوداً لتيسير صناعة القرار بشكل فعال. بالنسبة للجنة الإدارة، من الضروري ألا يُشرك فيها سوى ممثلين عن الهيئات المعنية المشاركة في إدارة القاهرة التاريخية بموجب القانون.

منسق ممتلك التراث العالمي هو رئيس المكتب الفني ويجب أن يقود ويصنع القرارات حول الأنشطة اليومية للمكتب. وكجزء لا يتجزأ من الوحدة الفنية، فعليه أن يكون مسؤولاً أمام لجنة الإدارة فيما يخص منجزات/أنشطة المكتب التي تُنفذ أولم تُنفذ بعد.

يجب أن يكون مكتب ممتلك التراث العالمي مُشكلاً على هيئة ممارسات معماري أو تخطيط عمراني، بحيث تكون المخرجات هي نتيجة للعمل الجماعي، مع قيام شخص بتسيير تنفيذ المهام بالتنسيق مع مختلف الفاعلين داخل المكتب وخارجه. نظراً لطريقة تعريف خطة العمل الخاصة بتحصير «خطة الإدارة»، فإن مختلف الأدوار والمهام (العاملين، الكفاءات، إلخ) يتم تعريفها تراكمياً. من المهم للغاية بناء قدرات العاملين بالمكتب من أجل نجاح النظام. بالإضافة إلى القضايا الفنية والتقنية، فلا بد أن يشارك في تدريب ودراسة خطط إدارة أخرى من أجل القيام بصياغة خطة الإدارة بنجاح.

يجب صياغة «خطة الإدارة» من قبل منسق ممتلك التراث العالمي بمساعدة من الوحدة الفنية. هي وثيقة تخطيط تغطي الفترة الزمنية من ٥ إلى ١٠ سنوات وتتبع بعناية ودقة الأنشطة التي اقترحتها لجنة الإدارة، والتي تستقي بدورها الرؤية/الأهداف/الأولويات كما قامت بتعريفها اللجنة التوجيهية.

«خطط العمل» هي أدوات تخطيط تنفيذي مرنة لمرحلة تخطيطية تستغرق من عام إلى عامين. يقوم مكتب ممتلك التراث العالمي بصياغتها وتتناول العناصر التي يتم التعرف عليها في خطة الإدارة. من حيث الممارسة، فإن خطط العمل هي أدوات تمكن من تنفيذ أهداف التخطيط الموضحة في خطة الإدارة خطوة خطوة.

يمكن تشكيل مجموعة من الاستشاريين الفنيين المتخصصين الكبار الخارجيين للمساعدة في توجيه عمل المكتب الفني. كذلك يجب تحديد نظام لمشاورة المجتمع المدني (جماعات الضغط الناشطة، منظمات المجتمع المدني، المهنيون) بالإضافة إلى تحديد نظام يشارك المجتمعات المحلية ضمن عملية صناعة القرار.

تم اقتراح الخطوات التالية على طريق وضع هيكل إدارة فعال لموقع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية:

• تشكيل لجنة توجيهية

تتشكل تحت إشراف رئيس الوزراء، وسوف تضم اللجنة التوجيهية وزراء الآثار والثقافة والإسكان والأوقاف، بالإضافة إلى محافظ القاهرة. من المفترض أن يتم وضع مشروع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية بصفته «التزام وطني» ذات أهمية أساسية لمصر وللمجتمع الدولي. مهمة اللجنة الأساسية ستكون تعريف «رؤية» و ضمان التوجيه السياسي للمشروع، من أجل تيسير تنفيذ خطة الإدارة على أعلى المستويات. يجب أن تلتقي اللجنة سنوياً لتقديم التوجيهات اللازمة لخطط العمل، لا سيما ما يتعلق بالأولويات التي ينبغي التعامل معها ومعالجتها، ولتأمين التمويل اللازم للتنفيذ.

• تشكيل لجنة للإدارة

تتولى هذه اللجنة مسؤولية تنسيق وإنجاز الأنشطة اللازمة لتنفيذ الخطة. يجب أن يكون من بين أعضائها الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارات في مختلف الهيئات التنفيذية الأساسية بالمؤسسات المعنية. مثال: المجلس الأعلى للآثار، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المحافظة، الهيئات أو المؤسسات الأخرى التي تحددها اللجنة التوجيهية. هذه المجموعة تلتقي كل ثلاثة أشهر للتخطيط للأنشطة التي نفذتها مختلف الأطراف المعنية ولتقييمها، قياساً إلى ما يتعلق بتحقيق المصلحة المشتركة.

• تعيين منسق لممتلك التراث العالمي

هذا المنسق الذي تعينه لجنة الإدارة، يتولى مسؤولية ما يلي: تنفيذ خطط الإدارة وخطط العمل؛ توجيه أو تنسيق المبادرات الواردة تفصيلاً في تلك المستندات بدعم من هيئة فنية متخصصة تعمل حصراً على التنفيذ؛ الاتصال بمختلف الأطراف المعنية والمجتمعات المحلية وبالمؤسسات الأكاديمية والثقافية الوطنية والدولية؛ تجميع وتحديث برامج العمل السنوية المستقاة من خطة العمل.

• تنظيم مكتب ممتلك التراث العالمي

يعمل بهذا المكتب عاملون مؤهلون على مستويات إدارية عليا وصغرى يتم استقدامهم للمكتب من المؤسسات والهيئات الممثلة في لجنة الإدارة. يعمل المكتب تحت توجيه منسق موقع التراث العالمي، وينفذ البحوث وأعمال التوثيق ويطور مشروعات العمل ويؤدي أعمال المسح الميداني وإدراج الآثار والاتصال بالإدارات المعنية بشأن أنشطة البناء عند

١,٤ إطار عمل الإدارة المقترح^{١٣}

١,٤,٢ مقترح مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية بهيكل للإدارة

إن القرارات الخاصة بكيفية إدارة موقع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية تتطلب وجود نقاش عريض وموسع من أجل بلوغ حالة من التوافق. كما أن الأمر يتطلب توفر قدرات مناسبة للإنفاذ بناء على أدوات إدارية وتخصصية محكمة. ولهذا الهدف وضع فريق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية إطاراً لهيكل واضح للإدارة يستند إلى خبرات مدن التراث العالمي في شتى أنحاء العالم.

١,٤,١ آلية فعالة للإدارة

بدءاً من عام ٢٠٠٥ جعلت «المبادئ التوجيهية العملية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي» من الإلزامي أن تكون لجميع الممتلكات المذكورة بقائمة التراث العالمي القدر الملائم من تدابير الحماية التشريعية والتنظيمية والمؤسسية طويلة الأجل، و/أو تدابير الحماية التقليدية وآليات للإدارة لضمان حماية الممتلكات التراثية. هذه التدابير الخاصة بالحماية يجب أن تشمل على حدود ملائمة التعريف للممتلكات.^{١٤}

تم إطلاق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية في يوليو/تموز ٢٠١٠ بعد الحصول على موافقة الحكومة المصرية على مقترح مساعدة فنية متخصصة تفصيلي من أجل التحضير لخطط الحفاظ والإدارة.

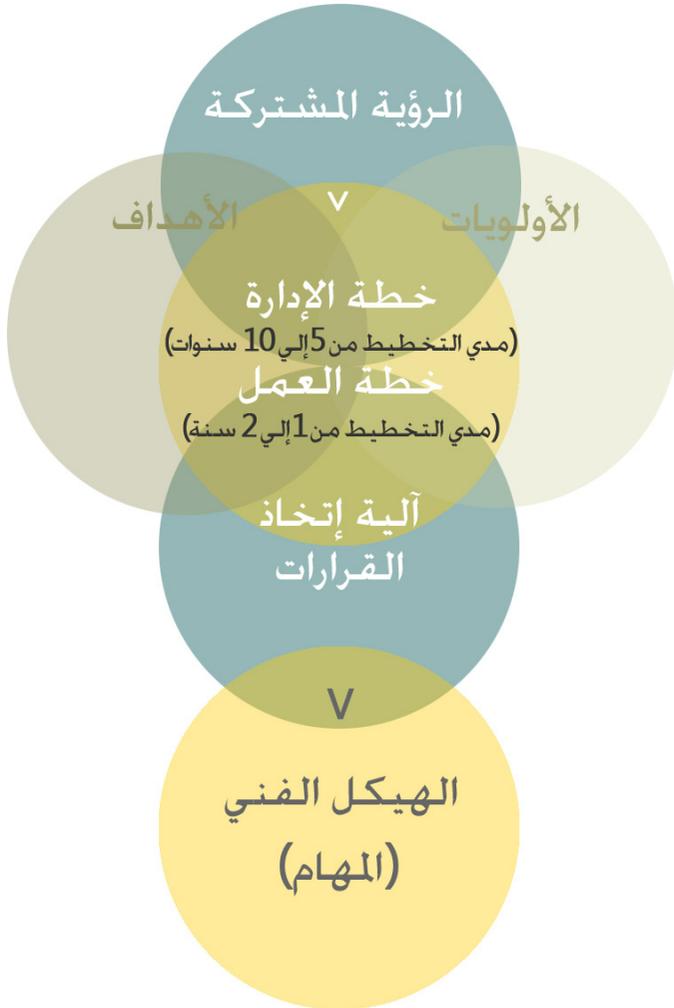
وكان إشراك جميع الإدارات المعنية في المشروع مسألة غاية الأهمية لنجاحه. وعلى وجه التحديد، كان من المهم ضمان ألا يصبح نظام الإدارة مجرد مسألة إجرائية شكلية، إنما أن يبقى أداة قوية لصالح الحماية الفعالة لقيم التراث العمراني. إن نظام الإدارة الفعال يوفر الأدوات اللازمة لحماية التراث، وفي الوقت نفسه يصب في صالح إجراء الأنشطة المناسبة التي تهدف إلى إحياء النسيج المحلي الاجتماعي-الاقتصادي وإلى تحسين ظروف معيشة السكان.

يجب أن يشتمل نظام الإدارة الفعال على ما يلي:

- أ) فهم مشترك من قبل جميع الأطراف المعنية للممتلك.
- ب) دورات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم والتعقيب.
- ت) المشاركة بين جميع الأطراف المعنية.
- ث) تخصيص الموارد اللازمة (البشرية والفنية والمالية).
- ج) بناء القدرات.
- ح) شفافية وصف كيفية عمل نظام الإدارة وإخضاعه للمراقبة.

من حيث التعريف، فإن خطة الإدارة هي وثيقة شراكة استراتيجية توفر التوجيه والإرشاد للمنظمات والأفراد ممن يعملون في إطار موقع التراث العالمي. تمثل الخطة الرأي المشترك فيما بين الأعضاء إزاء هيئة إدارة سياسية وفنية/متخصصة، ولا بد أن يتم تطويرها بالتشاور مع جميع المنظمات والهيئات ذات الصلة وبالتعاون مع المجتمع المحلي. الممارسات الأفضل و الأنجح تُظهر أن التنفيذ الفعال للخطة وتحقيقها لأهدافها يستند إلى حد بعيد على المشاركة والشراكة.

من ثم، فمن الواجب تحضير وتنفيذ خطة الإدارة مع مشاركة ودعم من جميع المؤسسات المعنية. من الأهمية إيجاد «رؤية» مشتركة، من أجل وضع خطة عمل ذات أهداف وأولويات واضحة، ووضع آلية لصناعة القرار تكون ذات كفاءة عالية، وتوفير بني تقنية ملائمة للاضطلاع بمختلف مهام عملية طويلة الأمد ومعقدة الطابع.



مخطط يُظهر آلية نظام الإدارة المقترحة من قبل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية

١٣ - جزء كبير من هذا القسم مستقى من دراسة «الحفاظ العمراني في القاهرة التاريخية: تحليل التحديات والفرص، والدروس المستفادة من الحفاظ العمراني في القاهرة التاريخية والمملكة المتحدة»، سيف الرشيد، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. الملحق الرقمي ٣,٢. بالإنجليزية:

"Urban Conservation in Historic Cairo: An Analysis of challenges and opportunities, and lessons learned from urban conservation in Historic Cairo and the UK", Seif el Rashidi, October 2012

١٤ - انظر المبادئ التوجيهية العملية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، مركز التراث العالمي، اليونيسكو، ٢٠١١.

MANAGEMENT OF WORLD HERITAGE SITES IN EGYPT

Submitted June 17, 2012



Al-Azhar Park built on the oldest public courtyard of Cairo

Preliminary study of the waste disposal management in Historic Cairo
Final Report

Lise Debout

(EVS UMR 5600 / University of Lyon II-France)



أثناء المرحلة الأولى من مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، تم إجراء عدة دراسات متخصصة لتقييم العوامل المؤثرة على الظروف المعيشية والظروف المادية والبيئية داخل موقع التراث العالمي. تم عرض النتائج الرئيسية بالفعل في التقرير الأول للمشروع، مع إعلان الحاجة إلى المزيد من الفهم لبنود محددة. فيما يلي عرض موجز لدراسات إضافية أجريت لتوفير معلومات عن عناصر مختلفة، بقصد كفاءة المعرفة بشأن الخلفيات المطلوبة لتحضير خطة للإدارة.

لم يكن القصد من الدراسات التي أجريت في إطار مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية أن تكون شاملة، إنما هي لتوفير رؤية حول مختلف الجوانب التي يجب أخذها في الاعتبار على مسار إدارة المنطقة. أدت الظروف التي عمل خلالها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية إلى استحالة تغطية عدة قضايا جوهرية، منها حالة المرور، وسوق العقارات والإسكان، والقضايا البيئية غير المرتبطة بقضية آليات التخلص من القمامة، وشبكات البنية التحتية (مياه الشرب، نظم الصرف الصحي والمجاري، نظم توزيع الكهرباء)، وخيارات التمويل الممكنة والجوانب المالية لإعادة التأهيل العمراني. ما زالت لا توجد دراسات عامة كافية حول هذه العناصر، ولا بد من أن تكون من أولويات مرحلة تحضير خطة الإدارة. بالتأكيد فإن الإدارة اليومية في المستقبل للموقع ستتطلب المزيد من الدراسات المتعمقة والمزيد من المعلومات التفصيلية حول شؤون محددة، في مناطق ضيقة الحدود، مع اتباع منهج بحث منطقة المشروع العملي كنموذج.^{١٥}

١,٥,١ الدراسة التمهيدية لإدارة القمامة في القاهرة التاريخية

يجمع التقرير وينظم المعلومات القائمة المتوفرة. يوفر وصفاً أولياً بمختلف أنواع ونماذج الخدمات العامة والممارسات المجتمعية المتعلقة بإدارة جمع القمامة والتخلص منها في الوقت الحالي. كما يلقي الضوء على عدة قضايا مهمة. ينتهي التقرير بتعقب الخطوط العامة لبرنامج دراسة شاملة للقاهرة التاريخية، هدفه تصميم نظام لإدارة القمامة كجزء من إدارة موقع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية.

اشتمل تناول مشكلات «إدارة المخلفات الصلبة» في القاهرة على مشكلات منهجية. فبعض العناصر التي كشفت عنها دراسة إدارة المخلفات الصلبة هي وجود نقص في البيانات، وعدم وضوح العملية، ومشاركة فاعلين كثيرين في الأمر. من ثم يشدد المنهج المقترح على الحاجة إلى السعي للملاحظات الميدانية والاستثمار في نهج البحث الميداني (الفاعلون، الرصد والمراقبة، إلخ) لتيسير تطوير خطة إدارة عملية للمخلفات الصلبة في القاهرة التاريخية، من خلال ما يلي:

• التعرف على المشكلات التقنية المحددة.

• تصنيف المناطق التي بها مشكلات بحسب نوع المشكلة (الجمع، التوليد، سعة الخدمة، إلخ).

• مراجعة الأطراف المعنية بإدارة المخلفات الصلبة في القاهرة التاريخية، بما في ذلك أوضاعهم وأنشطتهم وإمكاناتهم غير المستغلة بعد (فيما يخص المعدات، المعرفة).

- نهج شامل ومتكامل للتصدي للمشكلات التي تواجهها كل منطقة على حدة.
- الموارد المالية المتوفرة من السلطات الحكومية والفاعلين بالقطاع الخاص والسكان.
- معلومات عن عادات المجتمع المحلي.

يجب أن تبرز خطة إدارة المخلفات الصلبة بالقاهرة التاريخية بين مختلف الموارد ومهارات الأطراف المعنية المحتملة، من أجل وضع خطة إدارة ملائمة للمخلفات الصلبة. ولضمان استدامة المشروع، فلا بد أن يتم بنائه بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية على المستوى المحلي (السلطات الحكومية، الشركات الخاصة، المجتمعات المحلية، القطاع غير الرسمي، إلخ). يمكن تخيل عدة قوالب للتعاون تستوعب المجتمع المحلي وتقيم خياراته وتوفر المعلومات للجمهور.

يجب تنظيم خطة العمل على المستويين الجغرافي والقطاعي (بمعنى: النظر في أمر مشكلات إعادة التدوير على نطاق المنطقة بالكامل؛ مختلف مستويات التنظيم: على المستوى فوق المحلي وعلى مستوى اللجان المجتمعية المصغرة؛ تصميم الحلول للمنطقة ككل وعلى مستوى المجتمعات المحلية).

١٥- انظر الفصل الثالث لمعرفة المزيد عن منهج بحث منطقة مشروع العمل.

١٦- انظر « الدراسة التمهيدية لإدارة القمامة في القاهرة التاريخية»: «، ليز ديبو، يونيو/حزيران ٢٠١٢، الملحق الرقمي ٣,١. بالإنجليزية: "Preliminary study of the waste disposal management in Historic Cairo", Lise Debout, June 2012

رئيس الوزراء

اللجنة التوجيهية



اجتماع سنوي

لجنة الإدارة



اجتماع كل 3 شهور

مكتب ممتلك التراث العالمي



أنشطة يومية

بناء الكفاءات

مسؤوليات اللجنة التوجيهية

- تعريف "الرؤية"
- ضمان التوجيه السياسي
- اعتماد خطة الإدارة وخطة العمل
- تيسير تنفيذ خطة الإدارة و خطة العمل على المستوى السياسي

مسؤوليات لجنة الإدارة

- تنسيق وإجاز الأنشطة اللازمة لتنفيذ الخطة
- التخطيط للأنشطة التي نفذتها مختلف الأطراف المعنية ولتقييمها. قياساً إلى ما يتعلق بتحقيق المصلحة المشتركة

مسؤوليات منسق ممتلك التراث العالمي

- خضبرخطة الإدارة (٥-٠ سنوات) وخطة العمل (١-٢ سنة) بدعم من المكتب الفني
- تقديم خطة الإدارة و خطة العمل إلى اللجنة التوجيهية لاعتمادها
- تنفيذ خطة الإدارة وخطة العمل توجيه أو تنسيق المبادرات الواردة تفصيلاً في تلك المستندات بدعم من الوحدة الفنية المتخصصة
- الاتصال بمختلف الأطراف المعنية والجمعيات المحلية وبالمؤسسات الأكاديمية والثقافية الوطنية والدولية
- جميع وحديث برامج العمل السنوية المستقاة من خطة العمل

مخطط يُظهر آلية نظام الإدارة المقترح من قبل مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية لإدارة ممتلك التراث العالمي القااهرة التاريخية

١,٤,٣ النظام الناشئ

حيداً وسبل تنفيذها، قبل أن تصبح خطة الإدارة فعالة.

يجب أن يكون عمل مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية مفيداً لجميع الأطراف المعنية به. وعلى وجه التحديد، فمن الممكن أن يمثل هذا العمل الأسس للعمل المستقبلي الخاص بمكتب ممتلك التراث العالمي، الوحدة الفنية المتخصصة المعنية. ولكي يتحقق هذا الأمر، يصبح من الضروري أن تتبنى اللجنة التعامل مع جميع القضايا التي توصل إليها فريق مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية، وأن تتولاها الهيئة الإدارية الجديدة: «هيئة القااهرة التاريخية».

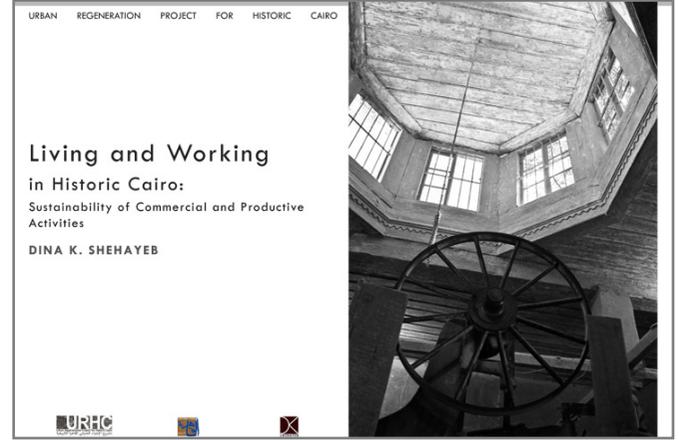
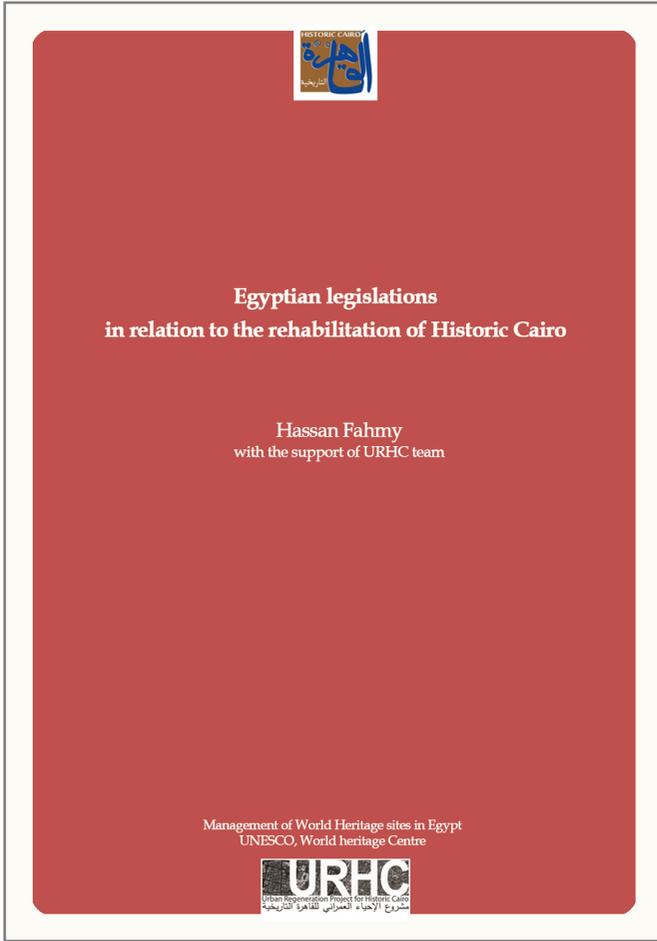
طبقاً للمعلومات التي تحصل عليها مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية، فإن هذه الهيئة - المشكّلة ككيان مشترك يتجاوز حدود كل من المنظمات المشاركة - سيعمل بها أشخاص من وزارة الدولة لشؤون الآثار ومحافظة القااهرة ووزارة الإسكان، على الأقل. لابد من منح الأولوية لوضع تعريفات واضحة لمهام الهيئة وأدوات التنفيذ لتلك المهام. وسوف تساعد عملية بناء قدرات المسؤولين بالهيئة في استدامة وفعالية عمل الهيئة فيما يتعلق بحماية موقع التراث العالمي وتحسينه.

ومن النقاط المهمة الأخرى عملية اختيار منسق موقع التراث العالمي، الذي يجب أن يكون مؤهلاً ولديه إقبال على مهام العمل. سوف تكون مسؤولية هذا المنسق أن يجمع مختلف الأطراف المعنية حول القضايا المتعلقة بموقع التراث العالمي وكأنها - هذه المؤسسات - كيان واحد، وأن يوجه الهيكل الفني المتخصص المستقل الذي يشرف عليه. من ثم يجب أن يكون لدى اللجنة الوزارية شخص قادر على إمدادها بالمعلومات، وطلب ردود منها، ووضع هيكل مرن يتصدى لمختلف القضايا المشتركة المتعلقة بالموقع.

في عام ٢٠١٣ تم إطلاع الأطراف المعنية الرئيسية على هذا الهيكل المقترح، وهذه الأطراف هي: محافظة القااهرة ووزارة الآثار. في حين تم النجاح في تركيز انتباه المؤسسات المذكورة على قضايا الإدارة، فإن مختلف المبادرات التي أسفرت عن المقترح لا يمكن بعد اعتبارها رؤية متكاملة وشاملة لأعمال الحفاظ والإحياء للقااهرة التاريخية في إطار نهج منسق.

كما سبق الذكر، فإن قرارات رئيس الوزراء في صيف ٢٠١٤ إزاء اللجنة الوزارية والوحدة الفنية المتخصصة التي ستكرس أعمالها للقااهرة التاريخية، تمثل خطوة مهمة وأساسية في اتجاه التنسيق المنشود. تحققت خطوات كبيرة أخرى في اتجاه الاعتراف بأهمية وضع رؤية مشتركة ذات غايات وأهداف موضوعة عن علم وبيّنة. إن كامل نطاق وأوجه القيمة العالمية الاستثنائية للموقع يجب أن يؤخذ في الحسبان أثناء وضع الاستراتيجيات، حتى تتم حماية وتحسين جميع العوامل التي تسهم في تشكيل قيمة الموقع. النهج المألوف الذي يركز على الآثار ومعه مختلف التحديات العمرانية، كثيراً ما يؤدي إلى تجاوز وعدم رؤية جوانب أساسية في موقع التراث العالمي (مثال: العامل البصري المرتبط بالمشهد العام للموقع، وقيم الموقع غير المادية).

لن تكون اللجنة فعالة ما لم تكن لديها الصلاحيات وروح المبادرة والإمكانات اللازمة لإحراز تقدم. كما أن هيكل اللجنة الوزارية المذكورة تتمثل فيه أغلب الأطراف المعنية والمصالح المختلفة - وهو أمر ضروري لا غنى عنه - لكن لن تكون اللجنة فعالة إلا بقدر ما هي مهتمة بتحقيق أهدافها، مع توفر الأدوات اللازمة للتنفيذ. ليست الموارد المالية هي الأداة الوحيدة المطلوبة، إذ أن الكثير يعتمد على السياسات التي يتم التفكير فيها



لابد أن تشمل خطة الإدارة على استراتيجية لإعادة توجيه جانب «الطلب»، إذا أردنا لأي مردود أو تغيير في الديناميات القائمة أن يكون مستداماً. إن تغيير جودة «الطلب» المقبولة فيما يخص ظروف المعيشة والعمل، سوف يؤثر بشكل إيجابي على تفاعلات عملية التنمية المحلية ونتائجها. تغيير جودة «الطلب» المقبولة على منتجات الحرف اليدوية التي تخرج من ورش الحرف اليدوية بالقاهرة التاريخية، هو أمر من شأنه أن يساعد في الاحتفاظ بجودة عالية للمنتجات، وهو ما سيؤدي بدوره إلى استدامة قيم التراث، لا سيما المتعلقة منها بالحرف التقليدية. لن يحدث التغيير في جودة جانب الطلب إلا من خلال التوعية بشأن التنمية المحلية وفوائد الحفاظ على التراث.

وبعيداً عن الأنظمة القانونية التي تمت مراجعتها وجهود التوعية، فإن خطة الإدارة يجب أن تشمل على قائمة بالأعمال على المدى القصير وعلى المدى البعيد. هناك أمثلة ورد ذكرها في توصيات التقرير لمناطق الدراسة، وهو ما يمثل نهجاً للبحث يمكن أن يمتد تطبيقه إلى باقي أنحاء القاهرة التاريخية.

١,٥,٤ التشريعات المصرية ذات الصلة بإعادة تأهيل القاهرة التاريخية^{١٩}

هذا التحليل التفصيلي للغاية لإطار العمل المؤسسي والقانوني الحالي يوفر إطلالة على القوانين المصرية التي تلعب دوراً مهماً وتأثيراً - أو تمثل إعاقة أحياناً - فيما يخص حماية ممتلك التراث العالمي في القاهرة التاريخية.

ينتظم التقرير في الفصول التالية:

- التشريعات الخاصة بالبناء والهدم والمباني القائمة.
- القوانين التي تنظم العلاقة بين ملاك العقارات وشاغليها.
- التشريع الخاص بملكية العقارات.
- التشريع الخاص باستخدامات الأراضي والقوانين المنظمة لأنشطة المتاجر.
- القوانين المتصلة بالقضايا البيئية.

- تشريعات أخرى تؤثر على حماية القاهرة التاريخية.
- مخالفات المباني والعقوبات الخاصة بتلك المخالفات.

أثناء تطوير مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، أصبح من الواضح غياب الوعي إزاء بعض الأنظمة القانونية التي تؤثر سلباً على النسيج التاريخي وما يتصل به من سياسات الحفاظ. كما أن مختلف المؤسسات المعنية لا تتشارك في المعرفة بشأن مختلف الجوانب القانونية المتنوعة لهذه الأنظمة والتشريعات. لابد من إعطاء الأولوية التامة لمراجعة الإطار القانوني ومنح تدريب متخصص لجميع العاملين المشاركين في إدارة الموقع.

١,٦ الموقع الإلكتروني: أداة معلوماتية مشتركة

تم التوصل إلى الحاجة إلى قاعدة بيانات للحفاظ العمراني مع بدء مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية. وللوفاء بهذا الاحتياج، أعد المشروع أداتين مختلفتين.

أولاً، أعد المشروع النواة الأولى لنظام المعلومات الجغرافية GIS الذي سيستخدم في أي تعاون في المستقبل بين مختلف المؤسسات والهيئات المعنية. هو مشروع إنشاء قاعدة بيانات للبيانات القائمة وللتراث العمراني والمعماري والأثري للقاهرة التاريخية.^{٢٠}

١٩- انظر «التشريعات المصرية في علاقتها بإعادة تأهيل القاهرة التاريخية»، حسن فهمي و مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يونيو/حزيران ٢٠١٣، الملحق الرقمي ٠,٣,٦ بالإنجليزية: "Egyptian legislations in relation to the rehabilitation of Historic Cairo", Hassan Fahmy and URHC, July 2013
٢٠- انظر الفصل الثاني لمعرفة المزيد عن إنشاء قاعدة بيانات للبيانات القائمة.

السكني هي الأولوية الأولى والأهم للأغلبية العظمى من المبحوثين، ومنهم أصحاب أعمال تجارية. لكن هذه العملية المطولة تشتمل على بذل جهود منسقة، وعلى أطر مؤسسية معقدة، وعلى التعاون بين مختلف الهيئات الحكومية والكيانات غير الحكومية، والأهم: اعتبار سكان القاهرة التاريخية الشركاء الأهم والقوة المحركة وراء مشروع كهذا.

كما أنه من الواضح أن أجزاء كبيرة من القاهرة التاريخية تعاني من إساءة الاستخدام وتدني مستوى تطورها وانخفاض كثافتها السكانية وكثافة الأنشطة بها لأسباب مختلفة. لكن انخفاض معدلات النمو يجب ألا تُرى بصفها عائق، إنما هي فرصة أيضاً. يجب التصدي لهذه العوامل على مستوى التخطيط، من أجل التعرف على مناطق الكثافة داخل تلك المناطق، ولوضع خطط للإحياء تناسب السياق المحلي لكل منطقة من المناطق، بما في ذلك الآليات المالية والتدابير السيادية/القانونية اللازمة لمصادرة بعض الممتلكات لدى الاقتضاء. يجب أن تسمح هذه العملية لملاك تلك العقارات بأن يكونوا أطرافاً معنية في مخططات التنمية. يمكن أيضاً استخدام بعض تلك العقارات في توفير خدمات لأحياء في مختلف مناطق القاهرة التاريخية.

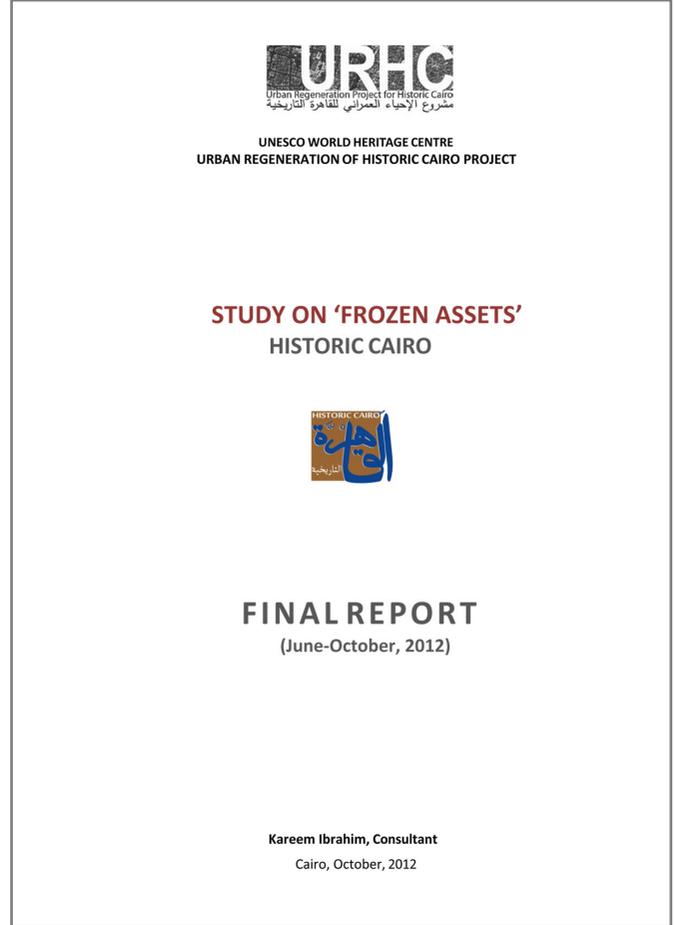
تقترح الدراسة بعض الإجراءات والتدابير لكل من المنطقتين التجريبيتين اللتين أُجريت عليهما الدراسة، وهي المقترحات التي إذا نُفذت فقد تصبح نموذجاً لتنمية هذه المناطق وأيضاً لتنمية القاهرة التاريخية بأسرها فيما بعد.

١٠,٥,٣ استدامة الأنشطة التجارية والإنتاجية^{١٨}

يركز هذا التقرير على تبعات وعواقب الانتشار غير الخاضع للتنظيم للأنشطة التجارية والإنتاجية الرسمية وغير الرسمية في المساحات العامة، على قابلية المعيشة في القاهرة التاريخية. يحلل التقرير كيف تؤثر هذه العملية على النسيج العمراني، من حيث قيم التراث، واستخدامات السكن وغير السكن، والقدرة على التنقل في أنحاء القاهرة التاريخية ومدى سهولة/صعوبة الوصول إليها، والظروف والمخاطر البيئية. باستخدام تحليل متعمق للبيانات الكيفية، يوضح التقرير مختلف القوى الفاعلة حالياً والقيود المفروضة على الإمكانيات القائمة، بهدف فهم الأساس الذي يستند إليه الأفراد بالمجتمع المحلي في مقارنة المزايا بالعيوب، وفي اتخاذ القرارات، وفي التصرف.

يحلل التقرير شبكة الأنشطة الإنتاجية في منطقة يخضعها لدراسة حالة، وكذا التحولات الظاهرية والتفاعلات التي أثرت عليها. ويقدم التقرير توصيات على عدة مستويات مختلفة.

إذا تُركت التنمية المحلية دون تدخل خارجي، فسوف تتحول البيئة المُشيدة بالكامل في نهاية المطاف بما يستوعب كثافات بناء وسكان أعلى. سوف تصبح المساحات شبه العامة أكثر عمومية وسوف تعاني من انحدار في جودتها، وسوف تنخفض معدلات غلبة المشاة على سير المركبات، وقد تؤدي الأنشطة التجارية التي تخدم السكان المحليين إلى إخراج ورش الحرف اليدوية، التي أصبحت إدارتها أصعب وأصعب مع زيادة صعوبة قدرة تلك الورش على الاحتفاظ بشبكات نشاطها الإنتاجي ومع زيادة صعوبة التنقل للوصول إليها.



على النقيض من الانطباعات السائدة بشأن القاهرة التاريخية، فإن أجزاء كبيرة من المنطقة تعاني من انخفاض الكثافة السكانية. تركز هذه الدراسة على عملية إعادة تأهيل الإسكان في القاهرة التاريخية، مع إلقاء الضوء على الحاجة إلى تعظيم الاستفادة من الأصول المجمدة والأصول غير المستخدمة بالقدر الكافي.

هناك عدد غير قليل من الملكيات العقارية قوامها إما قطع أرض خالية تحولت إلى ساحات انتظار وخرائب، أو مباني مهدمة جزئياً، أو بنايات خالية غير مستخدمة. سوء الاستخدام هذا للموارد المتوفرة يعيق الإحياء العمراني لمختلف الأحياء السكنية، بما أن أغلب تلك العقارات إما تعود لملاك متعددين أو لهيئات حكومية لا تكثرث بالاستخدام الفعال لتلك الأصول. لهذا السبب، تركز الدراسة على المناطق المهذمة في القاهرة التاريخية، بما في ذلك عن طريق إجراء مسح لقطع الأراضي والعقارات من أجل الخروج بمعلومات مستفيضة حول منطقتين تجريبيتين: عرب اليسار وبولاق أبو العلاء.

إن إمكانيات إعادة تأهيل الإسكان في القاهرة التاريخية والاستثمار في تنمية نواة المدينة ما زالت لم تُستغل. إن استخدام هذا المورد يعني استفادة مدينة القاهرة بشكل عام، بما أنه سوف يساهم في إعادة الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى قلب المدينة. تُظهر مقابلات أُجريت مع جماعات مختلفة بمنطقتي الدراسة المذكورتين أن إعادة التأهيل

١٧- انظر: «دراسة الأصول المجمدة» كريم إبراهيم، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢، الملحق الرقمي ٣,٣. بالإنجليزية:

“Study on frozen assets, Historic Cairo”, Karim Ibrahim, December 2012

١٨- انظر «المعيشة والعمل في القاهرة التاريخية: استدامة الأنشطة التجارية والإنتاجية»: «دينا شهاب، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢، الملحق الرقمي ٣,٤. بالإنجليزية:

“Living and working in Historic Cairo: Sustainability of commercial and productive activities”, Dina Shehayeb, December 2012

٢,١ - مناطق الحفاظ ومناطق الحفاظ الفرعية في منطقة الممتك^١

لا يمكن أن تستند سياسة الحفاظ الخاصة بالقاهرة التاريخية إلى مشروعات ترميم لمباني ومناطق بعينها، حتى عندما تغطي تلك المشروعات شارعاً بالكامل أو محيط ميدان. تبقى أعمال ترميم آثار أو مجموعات أثرية وتحسين البنية التحتية الخاصة بها جهوداً جزئية على مسار الحفاظ على النسيج العمراني التاريخي وقيمته التراثية. لا بد من وضع وتنفيذ إطار تنظيمي وتخطيطي أعرض للسيطرة على عملية التحول وعلى الدور المتغير لقلب المدينة التاريخية، المسجلة كتراث عالمي.

ولهذا الغرض، فإن تقييم مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية في عام ٢٠١١ لقيم التراث^٢ قد أظهر وجود طبقات تاريخية مختلفة وأنسجة عمرانية مختلفة، وألقى الضوء على الحاجة إلى نطاق متنوع وعريض من تدابير الحماية. عرّف مناطق فرعية حُصصت لها درجات أعلى أو أدنى من الحماية بالإضافة إلى «مناطق هشة»^٣ ضمن منطقة ممتك التراث العالمي.

تم تقسيم مناطق الحفاظ التي اقترحت في البداية لممتك التراث العالمي على النحو التالي:

- **المنطقة ١:** المناطق العمرانية المحمية لما قبل المعاصرة، وتشمل النسيج العمراني «ما قبل المعاصر»، حيث تم الحفاظ على نمط المناطق الارتكازية والشوارع السابق على القرن التاسع عشر.
- **المنطقة ٢:** المناطق العمرانية الانتقالية، ومنها النسيج «المعاصر» المنشأ بعد القرن التاسع عشر، متمثلة في أكثر الحالات عن طريق شق للشوارع الجديدة وريم للترع والبحيرات التي كانت تشغل النسيج «ما قبل المعاصر».
- **المنطقة ٣:** الجبانات الأثرية، وتشمل الجبانات الشمالية والجنوبية.
- **المنطقة ٤:** مناطق التنقيب الأثري، وتشمل موقع الفسطاط الأثري وأجزاء أسوار المدينة التاريخية التي تم التنقيب عنها.
- **المنطقة ٥:** مناطق الحدائق والمناظر الطبيعية الخاضعة للحماية، وتشمل الحدائق والمنزهات التي في الموقع، والمناطق التي تعاني من عدم التطوير بمحيط القلعة.

٢,١,١ تدابير الحماية العامة لممتك التراث العالمي

بناء على تقييم قيم التراث العمراني الذي أجراه مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، فقد تسنى وضع تدابير حماية عامة تخص المباني غير المسجلة^٤، وكذلك الإنشاءات الجديدة في قطع الأرض الخالية وفي مناطق الأطلال. هذه التدابير المقترحة كان القصد منها السماح للإدارات المختصة بتحسين البيئة ومستوى قابلية المكان للمعيشة، مع تحسين قيم التراث.

١- لمزيد من التفاصيل انظر: «الفصل الثالث: مقترح إجراءات الحماية لممتك التراث العالمي.» في «التقرير الأول للاتجازات، يوليو/تموز ٢٠١٠ - يونيو/حزيران ٢٠١٢»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، الملحق الرقمي ٢,١.

٢- بناء على المسح الميداني الأولي الذي أخذ في الاعتبار خمسة معايير للتقييم من أجل تقييم السلامة المادية والقيم غير المادية للنسيج العمراني التاريخي. هذه المعايير الخمسة هي: التراث المعماري، حدود الشوارع، أنماط التقسيم الأراضي، استمرارية وكثافة نسيج المباني، الأنشطة/الاستخدامات الخاصة بالفراغ العمراني. مجموع الدرجات الممنوحة لمختلف المعايير هي التي تقيم قيمة تراث كل شياخة.

٣- الشياخة التي لا تستوفي معايير قيم التراث كلها، أو التي تحرز درجة عالية في واحدة من المعايير الخمسة المذكورة أعلاه، تُعتبر مناطق هشة.

٤- طبقاً للقانون ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فإن أعمال إعادة بناء المباني غير المدرجة يجب أن تُقدم للجهاز القومي للتنسيق الحضاري.

الفصل الثاني

نحو خطة حفاظ

٢,١ مناطق الحفاظ ومناطق الحفاظ الفرعية في منطقة الممتك

٢,١,١ تدابير الحماية العامة لممتك التراث العالمي

٢,١,٢ حصر النسيج التاريخي

٢,١,٢,١ قاعدة الخرائط

٢,١,٢,٢ المسح

٢,١,٢,٣ التصنيفات وأعمال التدخلات للمباني

٢,١,٢,٣,١ القيمة التراثية الخاصة بالمباني

٢,١,٢,٣,٢ تصنيفات المباني

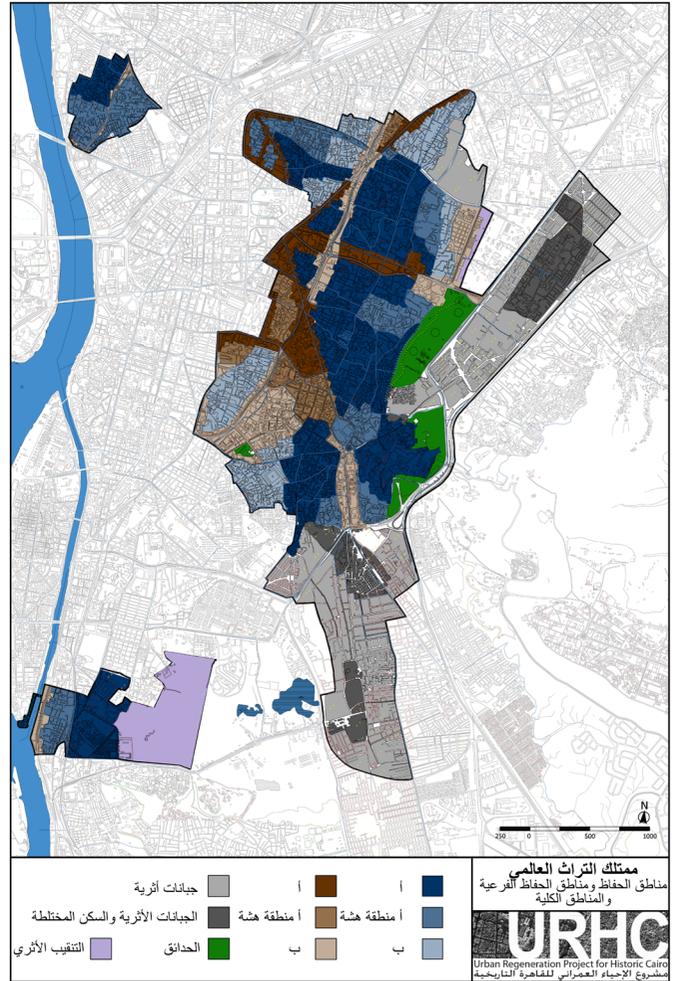
٢,١,٢,٣,٣ فئات أعمال التدخلات

٢,٤ التصنيفات وأعمال التدخلات للمناطق المفتوحة

٢,٤,١ القيمة التراثية للأماكن المفتوحة

٢,٤,٢ تصنيفات المناطق المفتوحة

٢,٤,٣ فئات أعمال التدخلات



مناطق الحفاظ والمناطق الفرعية للحفاظ التي صاغتها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١١

هذا الموقع الذي يستهدف مجموعات عدة يهدف إلى تعزيز مشاركة الجمهور العام في نشر المعلومات وفي زيادة الوعي بأهداف وغايات المشروع، وبالأعمال المخطط لها وتلك التي تمت أثناء مختلف مراحل تطور المشروع.

عندما يصبح الموقع مسؤولية الوحدة الفنية المتخصصة المعنية بالقاهرة التاريخية، فإن هذه الأداة سوف تتطور إلى مركز توثيق تفاعلي (أو «مركز القاهرة التاريخية العمراني»). ومن ثم، فقد يخدم الموقع حينها كمحور لتبادل المعلومات بين مختلف المجموعات المسؤولة عن إدارة القاهرة التاريخية ومجموعات من خارج هذا النطاق، مع تكريس أقسام مختلفة في الموقع لفئات مثل:

- الأطراف المعنية الأخرى، ومنهم السكان.
- الجماعات المهنية والعالم الأكاديمي.
- وأخيراً: السائحون.

ثانياً، موقع إلكتروني بشأن المشروع "www.urhproject.org"، وقد تم إنشائه لتوفير المعلومات عن جميع أنشطة مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، والأعمال البحثية، كجزء من حملة توعية المشروع. يحتوي موقع على:

- وثائق وتقرير مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، باللغتين الإنجليزية والعربية.
- تقارير المسح الخاصة بتقييم قيم التراث العمراني في القاهرة التاريخية. تتوفر خريطة تفاعلية تتيح الاطلاع على نتائج المسح والقيم المختلفة التي تم تقييمها، وكذلك قاعدة بيانات فوتوغرافية داعمة تقدم صورة فريدة للموقع في عام ٢٠١١.
- التقارير الكاملة الناتجة عن الدراسات المتخصصة التي أجريت ضمن المشروع.
- خريطة للزائرين للقاهرة التاريخية، وتشمل معلومات عن القيمة الاستثنائية للمنطقة، والطرز المعمارية والنماذج المعمارية الفريدة، والطرق الأساسية والمعالم والمتاحف والمراكز الثقافية والحضارية. كما توفر الخريطة معلومات تفصيلية عن الاحتفالات التقليدية والأسواق وورش الحرف اليدوية ومتاجر بيع السلع التقليدية.



شارع محمد فؤاد جلال، ضريح سليمان باشا الفرنساوي، مصر القديمة

٢,٢ حصر النسيج التاريخي

الحكومية.^٩ ساعدت عملية التقييم العاملين في تطوير قدرتهم على تبيين وتقييم المكونات التراثية وقيمها، وعلى استخدام الأدوات الإلكترونية الخاصة برسم الخرائط وتنظيم المعلومات.

وعلى الجانب الآخر، كانت أيضاً فرصة لتوعية السكان ومعرفة آرائهم ووجهات نظرهم. حملة التوعية هذه بدأت من خلال أنشطة التواصل في المنطقة، والتي استهدفت مختلف الفئات الاجتماعية والجنسية والعمرية.

فضلاً عن ذلك، فقد تم استخدام الحصر كإطار عمل لأنشطة أخرى ولمسوح ميدانية ودراسات.^{١٠} على سبيل المثال فإن الدراسة المتخصصة الخاصة بممتلكات الأوقاف وإدارتها استخدمت الحصر في تحليل الموقف من خلال المقارنة بين مختلف البيانات، مثل بيانات الملكية ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة عن القيمة المعمارية وحالة الحفاظ أو الاستخدام، وفي إنتاج الخرائط.^{١١}

تحديث الخرائط والمسح الموصوفان أدناه يجب أن يمتد تطبيقهما إلى جميع أنحاء الموقع مع إجراء تحديثات دورية للمعلومات (خرائط التغييرات - أعمال الإزالة والإنشاءات الجديدة - المعلومات الخاصة بالمباني والمناطق المفتوحة). يشكل هذا قاعدة معلومات لا غنى عنها لتنفيذ خطة حفاظ للقاخرة التاريخية.

٢,٢,١ قاعدة الخرائط

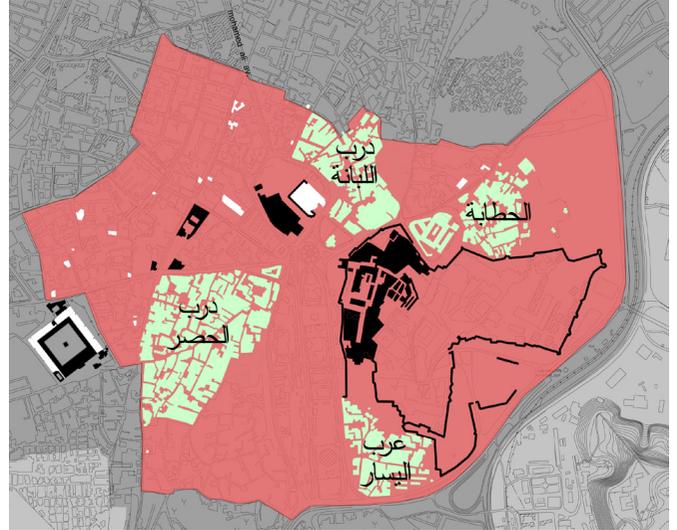
في هذا الإطار، تطلب عمل الحصر تصميم خريطة ديجيتال مُحدثة وتفصيلية^{١٢} للموقع لكي تُستخدم كأساس لنظام المعلومات الجغرافية. اختيرت خرائط هيئة المساحة المصرية التي تعود إلى حقبة الثلاثينيات كخرائط قاعدية بسبب جودة مستوى دقتها ومقياس رسمها. وتم عمل تحديث يسجل التغييرات التي طرأت في النسيج العمراني منذ الثلاثينيات وحتى الحاضر، نُفذ في مرحلة المسح الميداني الأولية.

وكانت التغييرات المُسجلة كبيرة للغاية. اشتملت على:

(١) أعمال إنشائية منتظمة، مثل ضمّ عدد من قطع الأراضي، وتقسيم قطعة الأرض الواحدة، وإزالة أو إعادة البناء مصحوبة بارتدادات أو امتدادات للمباني، مما كان له أثر على نطاق أوسع في النسيج العمراني مقارنة بكثافة تلك الأعمال.

(٢) التغييرات المباغثة التي غيرت فجأة من نمط النسيج العمراني، مثل شق شوارع جديدة داخل قطعة أرض معينة، أو ردم وتسوية مناطق متهدمة أو خالية بالشارع.

توفر تدابير الحماية لمناطق الحفاظ ومناطق الحفاظ الفرعية إطاراً للتدخلات التي ستتم في المباني المسجلة وغير المسجلة والمناطق المفتوحة والمناطق العمرانية بممتلك التراث العالمي، ولا بد من تكميلها بتحليل وأدوات تفصيلية. إن التحضير لمخطط تنظيمي مناسب وغير متعسف للسيطرة على أنشطة البناء لا بد أن يستند إلى معرفة تفصيلية بالعناصر التي تُشكل النسيج العمراني. يتحقق هذا من خلال عمل حصر مفصل.



خريطة تُظهر المناطق التي غطاها المسح الميداني الذي تم من أجل عمل قوائم الحصر

وكعمل تجريبي، فإن الحصر الذي تم في هذه المرحلة من المشروع يشمل بعض المناطق ضمن إحدائيات مشروع العمل، وقد اختيرت لعدة أسباب لكونها تمثل مناطق النسيج التاريخي السكني الأكثر تدهوراً.^{١٣}

من خلال سلسلة مسح ميدانية، تم إعداد قاعدة بيانات متكاملة بالحصر.^{١٤} تسمح قاعدة البيانات بتعريف مختلف درجات الحماية المطلوبة داخل مناطق الحفاظ ومناطق الحفاظ الفرعية. كما تمكن من التعرف على التدخلات المحتملة التي يجب البدء فيها، أخذاً في الاعتبار سمات المباني وحالتها وعلاقتها بالسياق المحيط.

كما أن المعلومات التي تم جمعها من خلال المسح الميداني مكّنت من إنشاء قاعدة بيانات بالمباني والمناطق المفتوحة في المناطق المذكورة أعلاه. يمثل هذا أداة مهمة لإجراء التحليلات ولتنفيذ سياسات التخطيط والتطوير.

من جانب، فإن عمل الحصر يمثل فرصة لتنفيذ أنشطة بناء القدرات على مستوى المؤسسات للعاملين التقنيين من مختلف الهيئات

٧- انظر الفصل الثالث الجزء ٢,٣.

٨- أجريت من مايو/أيار ٢٠١٣ وحتى مايو/أيار ٢٠١٤.

٩- دورة التدريب على العمل لـ ١٢ موظفاً من ٤ هيئات حكومية مختلفة، تشارك جميعاً في إدارة وحماية القاهرة التاريخية: انظر الفصل الأول.

١٠- دراسة بشأن ممتلكات وإدارة الأوقاف، دراسة بشأن الآثار المدرجة في منطقة العمل، دراسة بشأن أنشطة الحرف اليدوية، دراسة بشأن إدارة المخلفات الصلبة، إلخ.

١١- فيما يخص مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، فهناك نوعين من أشكال عرض البيانات تم اختيارهما في نظام المعلومات الجغرافية GIS: القالب المفرد والقالب المنمَج. «القالب المفرد» هو عملية رسم خرائط متخصصة تمثل المعلومات المُخزّنة في سجل واحد من سجلات قاعدة البيانات. «القالب المدمج» هو رسم متعدد القطاعات للبيانات المخزّنة في مختلف سجلات قاعدة البيانات. القالب المدمج يتم عادة بعد القراءة الأولية للخرائط المتخصصة باستخدام القالب المفرد، أي بعد التعرف على النقاط الأبرز أو البيانات المفردة التي تحتاج لإجراء مقارنات لها.

١٢- تم عمل مسح ضوئي لخريطة المباني ودمجت كصورة raster في نظام المعلومات الجغرافية GIS. تم ضبطها ومضاهاتها جغرافياً بالخريطة العامة (خريطة بصيغة CAD من عام ٢٠٠٦ وفرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء). تم رسم التعديلات مباشرة في نظام المعلومات الجغرافية، من واقع الملاحظات الميدانية.

الحياة فيه، مثل الصناعات الموسعة أو الملوثة للبيئة أو أنشطة تجارة الجملة. ولابد من التشجيع على الاستخدام التكميلي للآثار والمباني المسجلة وغيرها من المباني في الموقع، على أن يشمل الاستخدام أنشطة متنسقة مع السياق العمراني التاريخي.

• يجب تصنيف المناطق الأثرية بصفتها non-aedificandi حيث تُمنع أية إنشاءات أو أعمال بنية تحتية جديدة، إلا لأغراض إجراء البحوث وعرض الآثار.

• كما يجب تصنيف المنتزهات ومناطق المناظر الطبيعية المحمية التي توفر إطلالة على الآثار وعلى أفق المدينة بصفتها «non-aedificandi». يجب ألا تتأثر بأعمال الإنشاءات وأعمال البنية التحتية، إلا لأسباب مرتبطة بحركة سير المشاة. كما تم وضع تدابير حماية محددة للمناطق الفرعية بمناطق الحفاظ في ممتلك التراث العالمي.

كما تم وضع تدابير حماية محددة للمناطق الفرعية بمناطق الحفاظ في ممتلك التراث العالمي.^٦



شارع كلوت بك، الأزبكية

كان القصد من تدابير الحماية العامة التالية المقترحة في عام ٢٠١١ تعزيز إطار العمل المذكور في القرار بشأن «المناطق ذات القيمة المتميزة»، أخذاً في الاعتبار متطلبات ممتلك التراث العالمي:

• عدم شق شوارع جديدة أو عمل توسعة للشوارع من أجل تحسين حركة سير المرور. لا تتم أعمال إلا الأعمال من قبيل الصيانة والرصف والتشجير، وهذا من أجل تحسين حركة المشاة. لكن يمكن السماح بإنشاء ساحات انتظار صغيرة على قطع الأراضي الخالية التي ليس لها قيمة تراث.

• أعمال الهدم والإزالة الكلية والجزئية أو إعادة الإنشاء يجب ألا يُسمح بها بالنسبة للمباني المسجلة من قبل المجلس الأعلى للآثار، ولا يُسمح بها أيضاً بالنسبة إلى «المباني ذات القيمة المتميزة» التي حددتها المحافظة والجهاز القومي للتنسيق الحضاري. أعمال الحفاظ التي تتعامل مع المبنى التاريخي كاملاً هي الأعمال الوحيدة التي يجب أن يُسمح بها. ومن ثم يجب مراجعة الأنظمة القانونية القائمة بما يضمن الالتزام بالمعايير الدولية.

• يجب ألا يُسمح بأعمال هدم وإزالة المباني غير المسجلة في الموقع إلا من منطلق خطة الحفاظ، أو من منطلق أدوات تخطيط أخرى تمت الموافقة عليها، وبناء على الإجراءات التي تنص عليها خطة الإدارة. قبل وضع هذه الأدوات، يجب أن تتولى الموافقة على الإزالة هيئة تشكلها السلطات المحلية المختصة (مثل الجهاز القومي للتنسيق الحضاري أو محافظة القاهرة) وهذا بناء على دراسة تفصيلية للمبنى. ولهذا الغرض، لابد من فرض تجميد مؤقت على جميع قرارات الإزالة الصادرة بشأن مباني في منطقة الممتلك.

• يجب ألا يُسمح بأعمال إزالة لا تصاحبها أعمال إعادة إنشاء تحترم الأدلة الإرشادية الواردة في خطة الحفاظ، أو في أدوات التخطيط التي تمت الموافقة عليها. جميع التدخلات، سواء كانت إعادة إنشاء أو مباني جديدة، يجب أن تخضع للحدود المفروضة على مناطق الحفاظ ومناطق الحفاظ الفرعية. يجب أن تراعى قواعد الحد الأقصى لارتفاع المباني السياقية العمرانية على وجه التحديد (بمعنى: عرض الشارع، متوسط ارتفاع البلوكات المجاورة، وجود آثار).

• لابد من تطبيق اللوائح والأنظمة الخاصة بالطابع المعماري من أجل ضمان امتزاج الإنشاءات الجديدة بالنسيج التاريخي، ولابد من استخدام أساليب ومواد البناء التقليدية التي تتفق مع النسيج التاريخي.

• يجب أن يُسمح بقدر محدود من أعمال التطوير، مع تنظيم الحد الأقصى للمساحة وعدد قطع الأرض التي يمكن دمجها أو تقسيمها (ليس أكثر من قطعتين أو ثلاث قطع).

• يجب تطبيق معايير خاصة لاستخدام الأرض لتقاضي الأنشطة التي تعرض النسيج العمراني للخطر وتؤدي إلى تدهور قابلية

٥- مصطلح لاتيني يشير إلى منطقة أو طريق يُحظر فيه الإنشاءات.

٦- لمزيد من التفاصيل انظر: "الفصل الثالث: مقترح إجراءات الحماية لممتلك التراث العالمي" في "التقرير الأول للاتجاهات، يوليو/تموز 2010 - يونيو/حزيران 2012" مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، الملحق الرقمي ٢،١.

استمارات المسح المصممة خصيصاً لعملية المسح تنقسم إلى أجزاء^{١٦}. كل جزء يوثق ويتناول خصائص وسمات مطلوب معرفتها لتصميم أنظمة المباني وتصميم خطة الحفاظ، ينتهي بتقييم كنتيجة للإجابات على مجموعة الأسئلة الواردة بكل جزء. القسم الأخير من كل استمارة يتناول التقييمات العامة لجميع الأقسام السابقة.

كل استمارة مسح لتحليل المباني تشتمل على:

(١) **معلومات عامة عن المبنى:** في هذا القسم يجمع المساحون معلومات عامة عن المبنى. يتم مسح المبنى من الخارج من أجل جمع أية معلومات يمكن التوصل إليها من النظر إلى واجهاته.

(٢) **تصميم المبنى:** كان القصد من هذا القسم معرفة المظهر الإجمالي للمبنى الخاضع للتحليل. يشتمل هذا على تصنيف لحجمه وطبيعته وإشغاله وعلاقته بواجهة الشارع وكذلك علاقته بخط محاذة الشارع الذي يقع عليه.

(٣) **استعمالات المبنى:** يتناول هذا القسم التعرف على مختلف أنواع استعمالات المبنى والأنشطة القائمة فيه.

(٤) **إنشاء المبنى:** في هذا القسم تمت دعوة المساحين إلى التحقيق بقدر أكبر من العمق في خصائص المبنى، فيما يخص مواد البناء ونوع الإنشاء وحالة الحفاظ الخاصة به بشكل عام.

(٥) **القيمة المعمارية والسلامة:** هذا القسم في نهاية الاستمارة الخاصة بمسح المباني ومطلوب من المساح فيها أن يحقق في مستوى سلامة المبنى وسياقه العمراني.

(٦) **القيمة المعمارية الكلية:** هذا القسم الأخير من الاستمارة يقدم التقييم الكلي للمبنى من خلال وضعه في فئة تقييم معينة. الفئة التي يوضع فيها هي نتاج تقييم مختلف العوامل السابقة، بما يؤدي إلى تصنيف إجمالي للمبنى.

استمارة مسح المناطق المفتوحة:

(١) **وصف عام للشوارع/المناطق المفتوحة:** يتناول هذا القسم من المسح جمع المعلومات الكلية الخاصة بالشوارع/المناطق المفتوحة. جميع المعلومات المتوفرة في الموقع كان من المطلوب توثيقها وجمعها في استمارة المسح. لكن تم أخذ بعض المعلومات أيضاً من الخرائط المساحية، لا سيما أسماء وأنماط الشوارع وبعض المناطق المفتوحة.

(٢) **الاستخدامات والمستخدمون:** في هذا القسم فإن الاستخدام الوظيفي للشوارع/المنطقة المفتوحة كان هو الأمر المطلوب معرفته. كما أن جميع مستخدمي (المشاة وأنواع المركبات المختلفة) الشارع/ المنطقة المفتوحة قد تم حصرهم.

في حين أن "التعرف على المبنى" يشير إلى عنصر وهيكل معين في النسيج العمراني، فإن التقسيم الفرعي للشوارع والمناطق المفتوحة خضع لعدة عوامل:

١. وجود اسم لكل جزء من الشارع الواحد/المنطقة المفتوحة على خريطة المساحة.

٢. التغير في المساحة المادية لفرع الشارع/المنطقة المفتوحة.

٣. التغيرات الكبيرة في الوظائف القائمة من جزء إلى الآخر في الشارع الواحد أو المكان المفتوح.

تم عمل توثيق بالصور لكل مبنى أو منطقة مفتوحة تم تعيينها في نظام المعلومات الجغرافية واشتمل عليها المسح الميداني من أجل إنتاج الحصر المرجو^{١٤}.

تلى هذا العمل الميداني ساعات من العمل المكتبي مخصصة لتنظيم البيانات التي تم جمعها وإدخالها رقمياً^{١٥}.

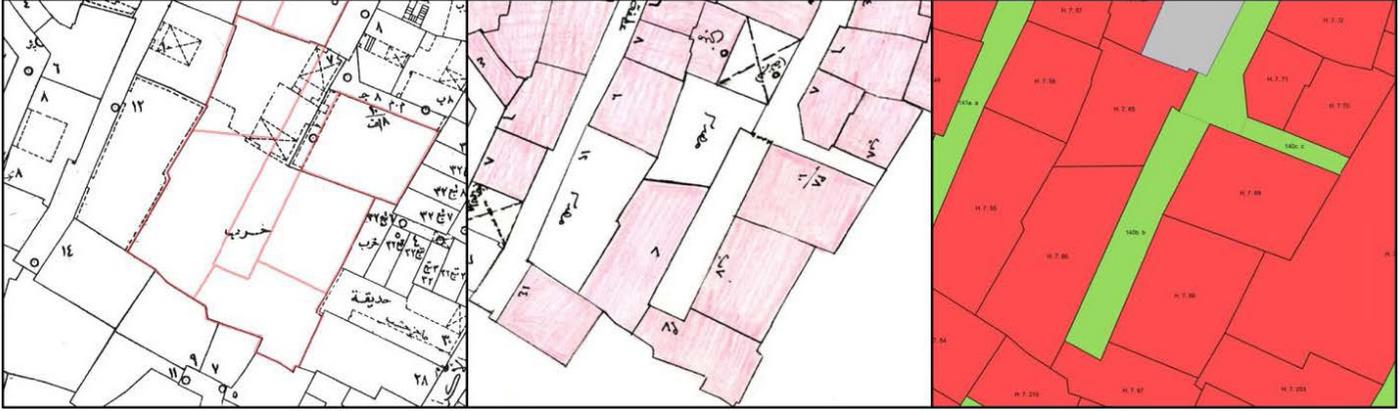
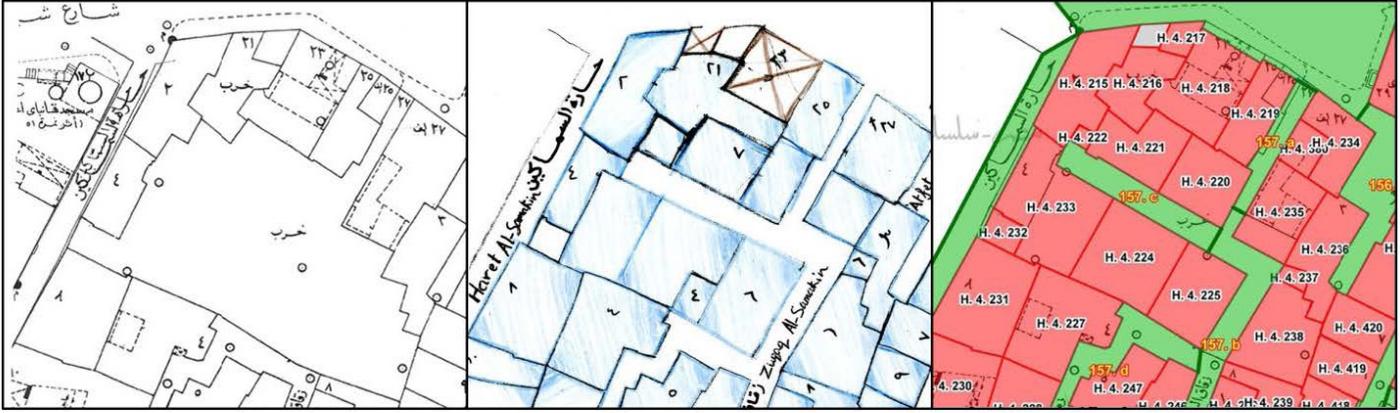


صورة توضح أمثلة من المباني المشمولة بالمسح

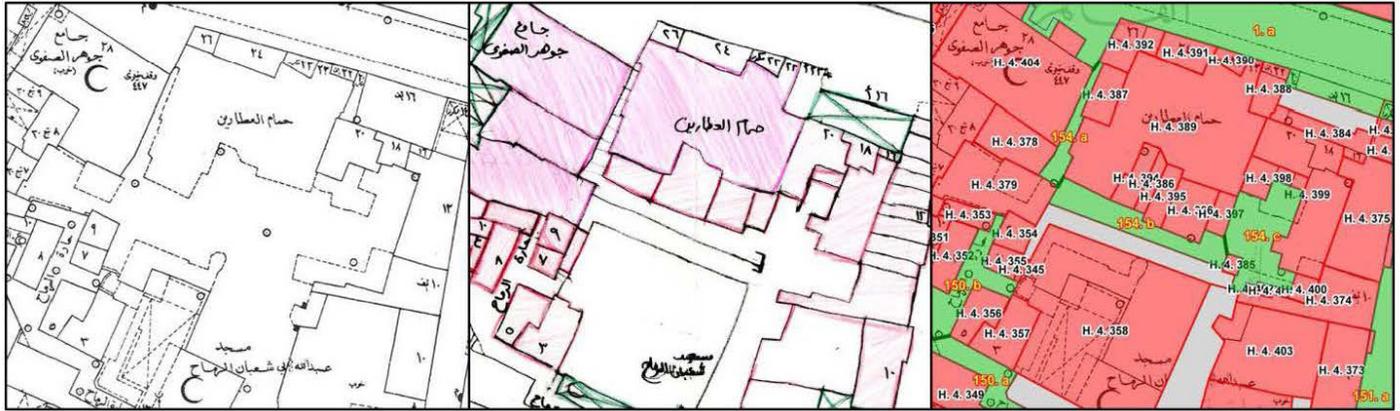
١٤- هذا التوثيق الفوتوغرافي يمثل أرسيفاً فوتوغرافياً في غاية الأهمية للمباني والمناطق المفتوحة، يمكن استخدامه فيما بعد كمرجع بصري لتقييم التحولات المستقبلية.

١٥- يجب تقييم العمل اللوجستي الخاص بالمسح الميداني وتنظيم البيانات مكتبياً بناء على عدد العاملين التقنيين المتوفرين، وطبقاً لاختصاصاتهم.

١٦- انظر «دليل ارشادي لعمل مسح ميداني للمباني والمناطق المفتوحة»، مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية، ٢٠١٣، الملحق الرقمي ٢،٣.



مثالان على تعديلات مقحمة في منطقتي الخليفة ودرج الحصر: ملء المناطق التي كانت مذكورة بصفتها متهدمة في خرائط الثلاثينيات المساحية.



في هذا المثال تقع المنطقة المفتوحة الخالية وراء حمام العطارين، وقد سويت بمستوى سطح الحمام، كان قد تم ردمها تدريجياً بإنشاءات غير رسمية وهي منفصلة بجدار عن قطعة الأرض المجاورة، وهي مدرسة وجامع

٢،٢،٢ المسح

استمارات المسح التي جُمعت المعلومات المطلوبة بناء عليها صُممت بما يمكن من إدخال البيانات بشكل مباشر إلى نظام المعلومات الجغرافية. ١٣ اشتمل هذا على بنود موحدة تشير إلى نوعي العناصر العمرانية:

• المباني

• أجزاء من مناطق مفتوحة

تم استقاء البيانات الخاصة بالحصر ميدانياً عن طريق عمل تحليل بصري، نُفذ في الشارع، ومن عند بعض نقاط الرصد المرتفعة، عادة من دون دخول المباني أو مقابلة السكان. اشتمل على ثلاثة أنواع رئيسية من البيانات:

• سجلات السمات المادية والوظيفية ذات الصلة.

• تقييم حالة الحفاظ، والجودة المعمارية وغيرها من الجوانب الأخرى، والتي تؤدي إلى تقدير يستند إلى معايير محددة مسبقاً.

• علاقة المباني أو المناطق بمحيطها.

١٣- هناك استمارتان للمسح تمت صياغتهما لغرضي التحليل (المباني والمناطق المفتوحة)، وهما تحققان في العوامل المؤثرة على قيم التراث وعلى حالة الحفاظ كل من العناصر العمرانية. انظر استمارة مسح المباني واستمارة مسح المناطق المفتوحة في «دليل ارشادي لعمل مسح ميداني للمباني والمناطق المفتوحة»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١٣، الملحق الرقمي ٢،٣.

جدول تصنيفات المباني

التصنيف	الأهمية التراثية
التصنيف ١ مرتفع للغاية	<ul style="list-style-type: none"> تشمّل تلك المباني ذات القيمة المعمارية <u>الاستثنائية أو العالية</u> والتي أصبحت معلماً من معالم المشهد العام للمدينة بسبب سماتها المعمارية الاستثنائية وتفرداها. هذه المباني <u>مسجلة</u> في قوائم الحصر الوطنية بموجب قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦. تمثل بشكل عام <u>استمرارية مع خط محاذاة الشارع</u> وتتمتع بمستوى مرتفع من <u>السلامة</u> في سماتها. ربما تكون قد وقعت <u>بعض التعديلات الكلية</u> دون تبديل تفرد المبنى، أو سمات تصنيفه و/أو علاقة المبنى بمحيطه. وفيما يخص هذا البند، فإن المباني <u>المتهدمة جزئياً والمباني تحت التغيير</u> المدرجة في قوائم الحصر الوطنية بسبب <u>قيمتها العالية أو الاستثنائية</u> مشمولة أيضاً في هذا التصنيف/الفئة. بسبب التغييرات المتسقة للبيئة العمرانية الإجمالية فقد تبدو هذه المباني متناقضة مع محيطها الكلي، لكنها غرست في هذا المحيط سمات وإحداثيات عمران المدينة من حقبة تاريخية سابقة.
التصنيف ٢ مرتفع	<ul style="list-style-type: none"> تشمّل المباني <u>غير المدرجة</u> ذات القيمة المعمارية <u>الاستثنائية أو العالية</u>. المباني ذات القيمة المعمارية <u>مقبولة</u> لكن <u>مسجلة</u> في قوائم الحصر الوطنية، بحسب القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦، تم ضمها لهذا التصنيف أيضاً. يمكن أن تمثل معالم متميزة <u>بصرية أو حضارية</u> في الحي وفي المدينة. كما تشمّل <u>المباني تحت التغيير غير المسجلة</u> لكن تتمتع بقيمة معمارية عالية أو <u>المسجلة كمباني ذات قيمة متميزة</u>. بشكل عام فهذه المباني تتمتع بحيز <u>متسق مع خط محاذاة الشارع</u>، مع احتمال وجود بعض الامتدادات أو الارتدادات. ولا بد أن تكون جميع المباني متمتعة بمستوى جيد من <u>السلامة</u> في سماتها. ربما كانت قد وقعت <u>بعض التعديلات الكلية</u> دون تبديل تفرد المبنى أو خصائص تصنيفه و/أو علاقة المبنى بمحيطه.
التصنيف ٣ مقبول	<ul style="list-style-type: none"> تشمّل على المباني ذات القيمة <u>المقبولة</u> التي تسهم كل منها على حدة في تكوين الطابع العام للحي السكني أو الطابع التاريخي العام للمدينة. تظهر الخصائص من مواد البناء وأساليبه، وفي السمات التصنيفية ذات الصلة وفي العناصر المعمارية. هذه المباني هي بالأساس <u>غير مسجلة</u> في قوائم الحصر الوطنية، باستثناء بعض المباني ذات <u>القيمة المتميزة</u> التي تعد قيمتها المعمارية مقبولة. يمكن أن تكون <u>محاذاة لخط الشارع</u> أو فيها <u>امتدادات/ارتدادات</u> عنه. بالمثل، فإن كل من <u>المباني المعدلة وغير المعدلة</u> مشمولة بهذا التصنيف. <u>المباني تحت التغيير</u> التي بها من السمات المذكورة أعلاه تُضم أيضاً لهذا التصنيف. المباني <u>المتهدمة جزئياً</u> ذات القيمة المعمارية <u>المقبولة</u> (مدرجة أو غير مدرجة) تدخل ضمن هذا التصنيف بغض النظر عن تعديلاتها و/أو محاذاتها للشارع.
التصنيف ٤ عادي	<ul style="list-style-type: none"> يشمّل المباني ذات القيمة المعمارية <u>الضعيفة</u> والتي هي <u>غير مسجلة</u> في قوائم الحصر الوطنية، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من النسيج العمراني. هذه المباني لا تعيق إدراك السياق التاريخي ولا هي تضيف قيمة إليه. يمكن أن تكون محافظة على <u>الاستمرارية</u> مع خط محاذاة الشارع أو فيها <u>امتدادات/ارتدادات</u> عنه. كما يمكن أن تكون <u>مباني معدلة أو غير معدلة</u>. كذلك فإن المباني المصنفة بصفقتها <u>قيمتها المعمارية "لا شيء"</u> والتي تحترم خط محاذاة الشارع ولا تتنافر مع المحيط العمراني، يتم ضمها إلى هذا التصنيف. مباني التصنيف ٤ لا يمكن وصفها بأنها متناغمة مع البيئة العمرانية لسبب أو أكثر من العوامل الآتية: تصنيفها، تقنيات بنائها، مواد التشطيب، إلخ. لكنها لا تعيق الرؤية الإجمالية للمشهد العمراني، إذ تحترم الارتفاعات والصلات البصرية. <u>المباني تحت التغيير</u> التي تتسم بالسمات المذكورة أعلاه تُضم إلى هذا التصنيف أيضاً. المباني <u>المتهدمة جزئياً</u> ذات القيمة المعمارية <u>الضعيفة</u> والتي هي <u>غير مسجلة</u> يتم ضمها إلى هذا التصنيف، بغض النظر عن محاذاتها للشارع.
التصنيف ٥ غير متسق	<ul style="list-style-type: none"> تشمّل جميع <u>المباني</u> أو <u>المباني تحت الإنشاء</u> التي <u>قيمتها المعمارية لا شيء</u> والتي تتنافر سماتها مع المشهد العمراني التاريخي الكلي. يحدث التنافر بسبب ارتفاع المبنى أو سماته أو مواد تشطيبه أو استخدامه للأرض. هذه الفئة تشمّل المباني والمباني المتهدمة جزئياً التي ليست لها قيمة معمارية و<u>غير المسجلة</u> في أي قوائم حصر وطنية، بغض النظر عن المحاذاة بخط الشارع أو أية تعديلات كلية طرأت عليها. تُضاف المباني المؤقتة إلى هذا التصنيف/الفئة.
التصنيف ٦ غير المشيدة	<ul style="list-style-type: none"> تشمّل قطع الأرض الخالية الموجودة بسبب الهدم الكلي لمبنى أو بسبب أنها غير مشيدة أصلاً، والتي تمثل نتوءاً عن النسيج العمراني وتحمل إمكانية الإضافة إليه. ليست مسجلة وليست لها قيمة معمارية.

٢,٣ التصنيفات وأعمال التدخلات للمباني

٢,٣,١ القيمة التراثية الخاصة بالمباني

إن البيانات التي تم جمعها وتحليلها أدت إلى التعرف على مجموعتين من القيم تستخدمان في تصنيف المباني: القيم التراثية (بالتركيز على المبنى) والقيمة في السياق العمراني (في العلاقة بالبيئة المحيطة).

فيما يخص القيم التراثية، تم أخذ الخصائص التالية في الاعتبار:

- الفئة المعمارية وهي التقييم الكلي الذي توفره استمارة المسح الخاصة بالمباني. إنه تقييم جامع لعدد من العوامل التي تؤدي إلى التقييم الكلي للمبنى. في معرض البحث في الفئة، أخذت العوامل الآتية في الحسبان: النمط (الجودة والانتشار)، تقنيات البناء، تمثيل المبنى لحقبة تاريخية أو مجموعة ثقافية (لكونه ذات أهمية خاصة أو يضيف إلى شخصية الحي أو البيئة المحيطة مباشرة).

- الموقف من الإدراج الأثري أو التراثي عامل مهم لأن له تداعيات خاصة بالإدارة والحفاظ بمقتضى القانون.

فيما يخص القيم في السياق العمراني، فقد تم أخذ الخصائص التالية في الاعتبار:

- اصطفاة واجهة المبنى بخط محاذاة الشارع دلالة على سلامة المبنى، واحترام الطابع العمراني الأصلي.

- سلامة المبنى يتم التعبير عنها من خلال التعديلات التي طرأت على المبنى بالكامل. مع اعتبار أن سلامة المبنى تؤثر على سلامة النسيج العمراني ككل.

- عوامل إضافية تخص العلاقة بين المبنى وسياقه، وهي: أن يكون المبنى معلم ثقافي أو بصري، أن يكون متناقضاً مع السياق العمراني أو لا يتماشى معه. قيمة المبنى تكمن في علاقته بسياقه ومدى اتساقه أو اختلافه عن النسيج العمراني التاريخي.

٢,٣,٢ تصنيفات المباني

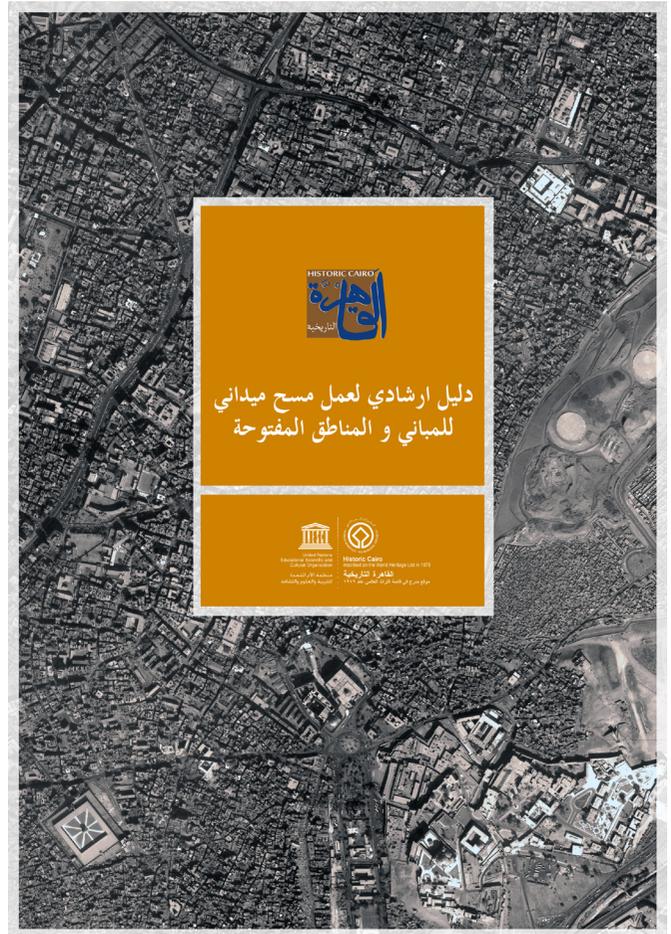
تصنيف المباني هي خطوة أساسية نحو تخصيص تدابير حماية معينة وسبل رقابة على أنشطة المبنى، بناء على قيمة كل مبنى على حدة، والقيمة الخاصة بالمنطقة المتواجدة فيها. استند التصنيف الذي تم إلى نتائج المسح الميداني التفصيلي، وأخذ في الاعتبار مجموعة القيم المذكورة أعلاه و«حيز» المبنى. أدى هذا إلى التعرف على ٤٨ تصنيفاً فرعياً للمباني. هذه التصنيفات الفرعية، وإن اختلفت في تركيبها الخاصة بالقيم، يمكن جمعها في ست تصنيفات، كل منها لمجموعة مباني ذات أهمية تراثية معينة، والجامع بينها أن كل من تلك التصنيفات الستة للمباني يمكن أن تخضع المباني المشمولة فيها لنفس نوع أعمال التدخلات.

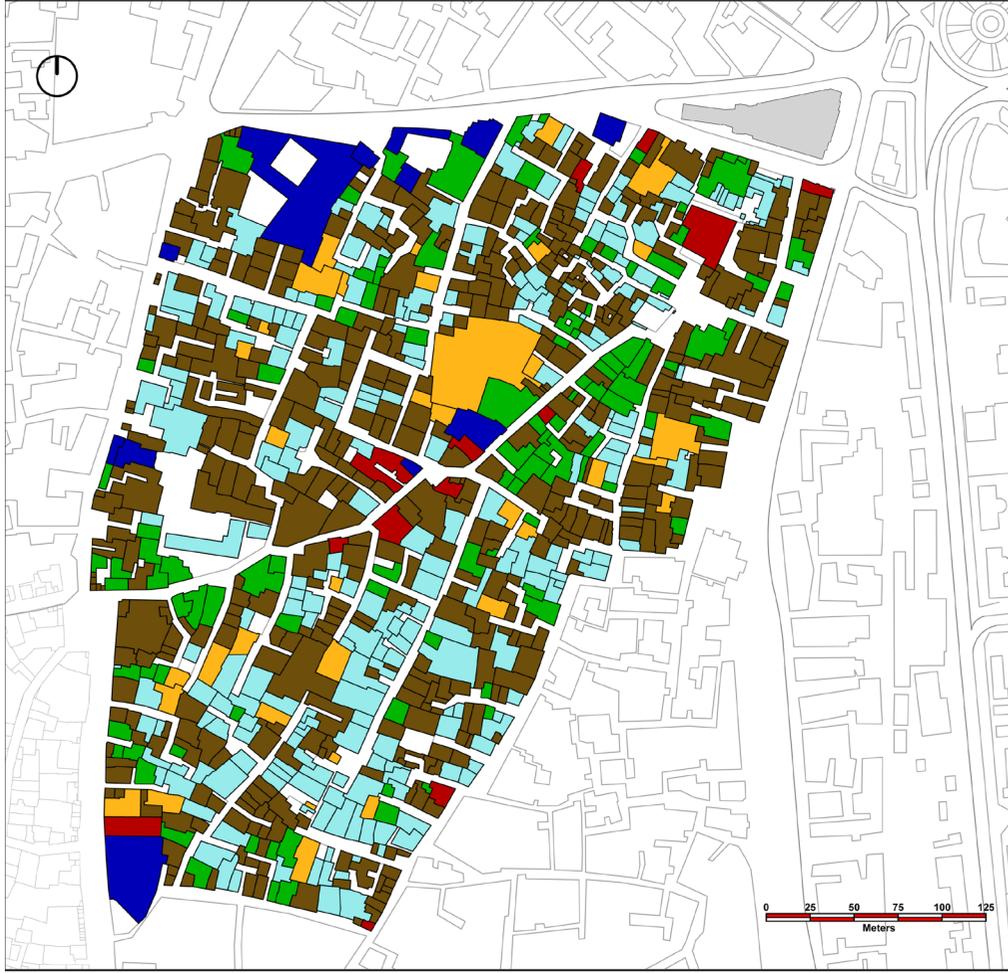
٣) مواد التشطيب: في هذا القسم تم جمع المعلومات الخاصة بمواد تشطيب سطح واجهات المباني وتقييم حالة الحفاظ الخاصة بها.

٤) الحالة العامة للمنطقة المفتوحة/الشارع: هذا القسم الأخير في استمارة المسح يتناول التقييم الكلي للمنطقة المفتوحة وهو بمثابة تجميع لمختلف الأقسام السابقة من المسح.

كان من المطلوب أن يكون لجميع المساحين منطلق موحد للعمل ومعايير موحدة لتحديد وتقييم السمات التراثية، من أجل الخروج بحصر موثوق وموضوعي للعناصر العمرانية، بناء على معايير تقييم واضحة وقابلة للتثبت منها. ولهذا السبب أعد المشروع أدلة إرشادية لتعبئة استمارات المسح، ولتعريف وتقييم سمات المباني والمناطق المفتوحة باللغتين الإنجليزية والعربية. كان زال الهدف من الأدلة الإرشادية هو أن تكون بمثابة أداة يستخدمها المساحون في الموقع وفي جلسات التدريب. تم استخدامها بنجاح كمرجع داعم للتدريب في الموقع.

بيانات الحصر التي تم إدخالها في نظام المعلومات الجغرافية يمكن أن تُدمج بنظم المعلومات الجغرافية التي تستخدمها الهيئات الحكومية المختلفة أو أن تُقارن بها.^{١٧} لكن لدمج مختلف قواعد البيانات الموجودة ببعضها، فمن الضروري مراعاة الاتساق بين مختلف نظم البيانات (فيما يخص أنواع البيانات وهياكل تنظيمها).





خرائط تُظهر فئات المباني في الحطابة ودرب الحصر ودرب اللبانة

المعمارية للمبنى. يجب تحديد القيمة المعمارية للمبنى وتصنيفه بناءً على المسح، باتباع نموذج دراسة العينة التي تمت في منطقة العمل، بغية التعرف على السمات الخاصة بالتصنيف (سمات معمارية وإنشائية، عناصر معمارية، جميع السمات الأخرى التي قد تكون ذات صلة بسياسة الحفاظ).

١. الترميم: بحسب المعايير الدولية فهذا النوع من تدخلات الحفاظ يشير إلى عملية إعادة المبنى القائم إلى حالة سابقة معروفة عنه من خلال إزالة ما أدت إليه عوامل التعرية في سطح المبنى، أو من خلال إعادة تجميع المكونات القائمة دون إدخال مواد جديدة.

كما ورد في ميثاق فينيسيا (البندقية): «يجب أن تُحترم معطيات جميع الحقب ذات الصلة بتصميم الممتلك وخصائصه المعمارية ومظهره. إذا اشتمل مبنى على نسيج من حقب تاريخية مختلفة، فإن اختيار الكشف عن نسيج إحدى الحقب على حساب الأخرى لا يمكن تبريره إلا إذا كان ما ستتم إزالته ذات قيمة حضارية أقل من النسيج الذي سيتم الكشف عنه وإبرازه». ولتحقيق هذا الهدف يُسمح بعمل «أناستيلوسيز» في حدود مقتضيات ميثاق فينيسيا (البندقية).

لا يُسمح بأعمال إزالة أو هدم أو تغيير أو تبديل بأي شكل من الأشكال، إلا بموافقة كتابية من السلطات المختصة. وفي

٢، ٣، ٣ فئات أعمال التدخلات

أعمال التدخلات التي ستطرأ على البيئة المبنية^{١٩} يمكن أن تُقسم إلى فئتين: تدخلات الحفاظ وتدخلات التحويل، وكل منها تحتوي على عدد من الفئات الفرعية. تطبيق أي من هاتين الفئتين يتصل بتصنيف المبنى بحسب وضعه من قوائم تصنيف المباني المذكورة أعلاه.

أ. تدخلات الحفاظ

تهدف هذه الأعمال إلى حماية السمات التراثية وأن تؤدي إلى حفظ السمات المعمارية دون تغييرات أو بتغييرات قليلة في الحجم والارتفاع. يمكن أن تتبدل الاستعمالات بحسب مبادئ «إعادة الاستعمال التكيفي». يمكن تحديد أنواع أعمال الحفاظ التالية:

١. الترميم
٢. التأهيل
٣. الارتقاء

هذه الأنواع من الأعمال قد تنطبق على أي مبنى ذات أية أهمية تراثية (ليس فقط المباني المسجلة أو التي ستُسجل)، بحسب القيمة

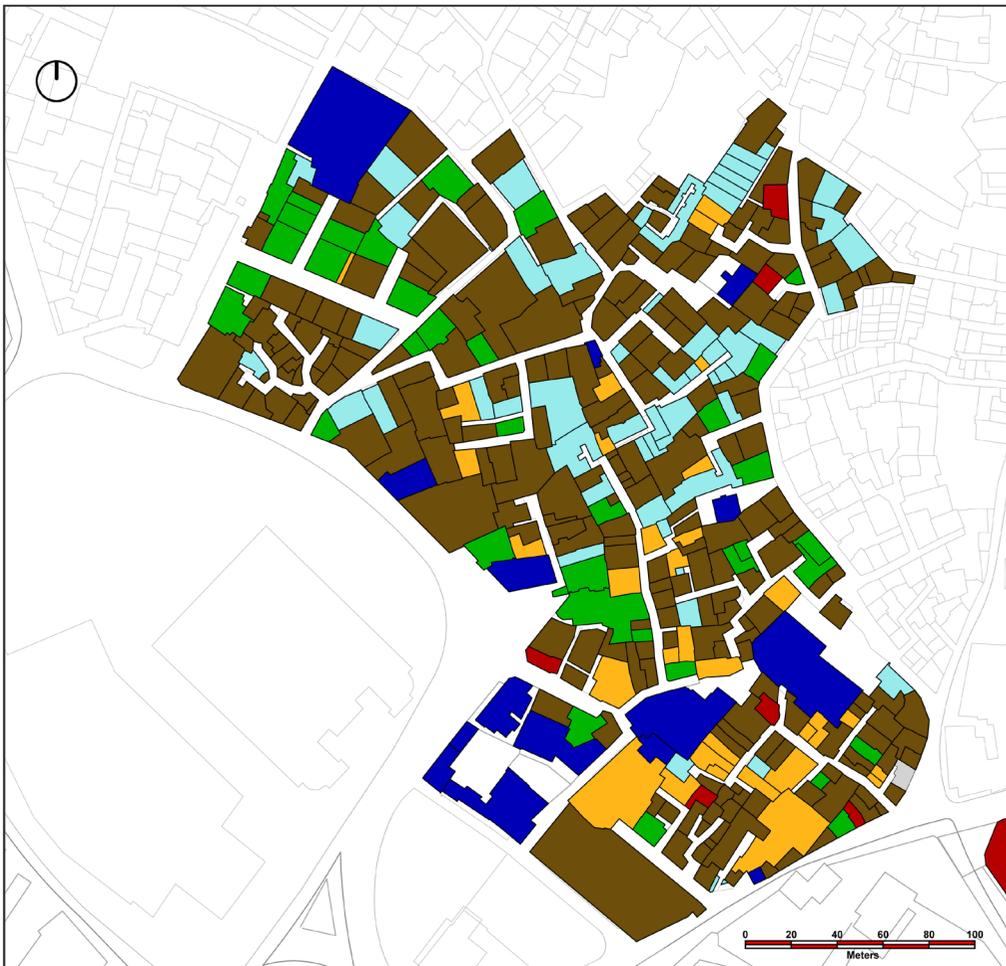
١٩- وتطبق هذه الفئات من التدخلات عندما يوجد خطة الحفاظ أو أي أدوات تخطيطية أخرى لها سند قانوني، مثل الخطط التفصيلية المذكورة في قانون البناء ١١٩/٢٠٠٨.



الحطابنة - مباني
تصنيف المباني

يونيو/أغسطس ٢٠١٤

تصنيف ١	■
تصنيف ٢	■
تصنيف ٣	■
تصنيف ٤	■
تصنيف ٥	■
تصنيف ٦	■
مباني	■
فراغات مفتوحة تابعة للمباني	■



درب اللبانة - مباني
تصنيف المباني

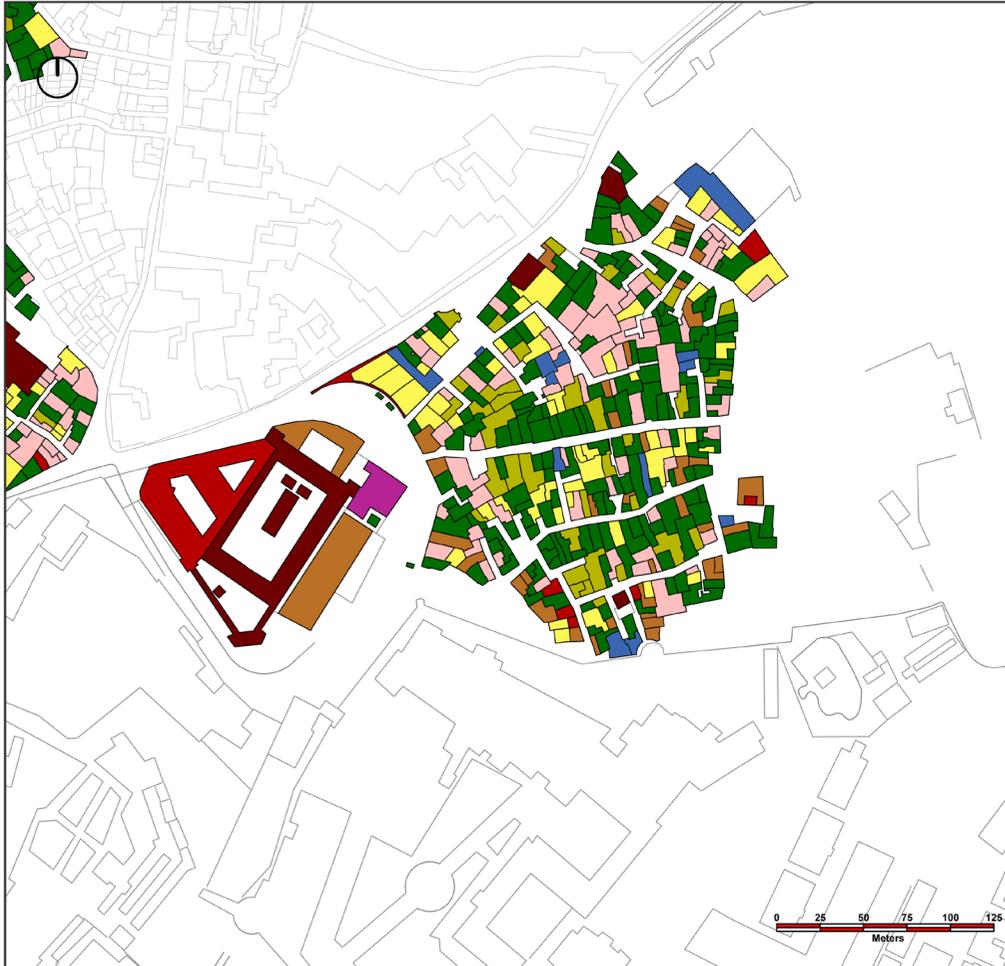
يونيو/أغسطس ٢٠١٤

تصنيف ١	■
تصنيف ٢	■
تصنيف ٣	■
تصنيف ٤	■
تصنيف ٥	■
تصنيف ٦	■
مباني	■
فراغات مفتوحة تابعة للمباني	■



نوع التدخلات	فئات التدخلات	تصنيفات المباني
تدخلات حفاظ	ترميم	التصنيف ١ مرتفعة للغاية
تدخلات حفاظ	تأهيل	
تدخلات حفاظ	ترميم	التصنيف ٢ مرتفعة
تدخلات حفاظ	تأهيل	
تدخلات حفاظ	ارتقاء	التصنيف ٣ مقبول
تدخلات حفاظ	تأهيل	
تدخلات حفاظ	ارتقاء	التصنيف ٤ عادي
تدخلات تحويل	إعادة تنظيم	
تدخلات تحويل	إعادة إنشاء	التصنيف ٥ غير متسق
تدخلات تحويل	إعادة إنشاء	
تدخلات تحويل	إعادة تنظيم	التصنيف ٦ غير مشيد
تدخلات تحويل	إعادة تنمية	
تدخلات تحويل	إزالة/هدم	
تدخلات تحويل	إعادة تنمية	
تدخلات تحويل	إزالة/هدم	

تطبيق فئات التدخلات المختلفة في نطاق التصنيف الواحد يعتمد على التصنيفات الفرعية وكذلك على موقع المبنى، وكثافة وسمات المناطق المفتوحة والأنشطة من حوله. يجب التخطيط لتلك القرارات بناء على خريطة مُحدثة بدعم من نظام المعلومات الجغرافية.



الحطابة - المباني
مستويات التدخلات
يونيو ٢٠١٤

تدخلات الحفاظ

- ترميم
- ترميم وتأهيل
- تأهيل
- تأهيل وارتقاء
- ارتقاء

تدخلات التحويل

- إعادة تنظيم
- إعادة إنشاء
- إعادة تنمية
- إزالة / هدم

- مباني
- مباني تحتوي على فراغات مفتوحة

ب. تدخلات التحويل

هذه التدخلات تهدف إلى تحويل المباني والإنشاءات القائمة بهدف دمجها بالسياق التاريخي، أو على الأقل تخفيف أثرها السلبي. يمكن تحديد أنواع الأعمال التحويلية التالية:

I. إعادة التنظيم

II. إعادة الإنشاء

III. إعادة التنمية

IV. الإزالة/الهدم

I. إعادة التنظيم: هذا النوع من التدخلات يهدف إلى تغيير مبنى قائم لجعله منسجماً مع السياق العمراني التاريخي، فيما يتعلق بارتفاعه وتصميم واجهاته. قد يشمل الأمر هدم إضافات غير متسقة، وخفض ارتفاع المبنى على ضوء القيود التي تفرضها خطة الحفاظ، وتحويل شكل سطحه، وإعادة تشكيل أو تبديل أماكن الفتحات والعناصر المعمارية المتنافرة الأخرى، وكذلك تنسيق تكوين الواجهة، ومواد تشطيبها وألوانها.

II. إعادة الإنشاء: هذا النوع من التدخلات مذكور تحديداً في خطة الحفاظ، يشير إلى إمكانية هدم وإعادة بناء مبنى قائم في نفس موقعه، باتباع معايير بناء خطة الحفاظ (بهدف بث الاستمرارية في النسيج العمراني التاريخي) باستخدام مواد تشطيب وتقنيات بناء متسقة ومناسبة. إعادة الإنشاء تتطلب احترام محاذات الشارع والحيز والكتل المعمارية. لا يمكن أن يتجاوز ارتفاع المبنى بعد إعادة بنائه الارتفاع الأقصى الذي تحدده الخطة الرئيسية للحفاظ، حتى وإن كان المبنى السابق أعلى من المبنى الجديد.

III. إعادة التنمية: إعادة التنمية تعني إمكانية الهدم وإعادة البناء لمبنى قائم، لكن في موقع مختلف، بحسب مقتضيات خطة الحفاظ.

IV. الإزالة/الهدم: هذا النوع من تدخلات التحويل ينطبق على المباني القائمة (أو أجزاء منها) يتعين هدمها، دون نية لإعادة إنشائها أو إعادة تنمية الأرض، التي يتعين إخلائها وتوفيرها لأغراض عامة أو خاصة، ويشمل هذا:

- خطط جديدة لتحسين المناظر الطبيعية والبنية التحتية العمرانية، مثل توفير ساحات انتظار وحدائق وملاعب للأطفال.
- المآوى المؤقتة أو الإنشاءات القابلة للنقل، مثل الأكشاك والمظلات بأنواعها ومرافق الخدمات.

كل من أنواع تدخلات الحفاظ أو التحويل المذكورة أعلاه يمكن أن تنطبق جزئياً أو كلياً على عقار، بحسب الموقف الخاص به، ويُحدد القرار في كل حالة على حدة. بناء على نتائج المسح التفصيلي للمباني بالمناطق التجريبية، وبناء على تصنيفات المباني، فمن الممكن صياغة قائمة مرجعية:

كل الأحوال، لا يُسمح بتغييرات لارتفاع أو الحجم أو الحيز القائم. التغييرات للاستخدامات الحالية يُسمح بها فقط في حدود اللجوء لأنشطة مُعرفة بموجب خطة الحفاظ.

II. التأهيل: هذا النوع من التدخلات يهدف إلى تطويع الخصائص والمباني المتوفرة للاستخدامات السابقة أو لاستخدامات جديدة، عندما تكون الاستخدامات الجديدة متفقة مع الحفاظ على السمات المكانية والمعمارية للمبنى. ينطوي هذا النوع من الأعمال على إعادة الاستخدام التكميلي للكتل أو الإنشاءات القائمة دون تغييرات كبرى. هذا النوع من الأعمال يعني أيضاً حفظ تصميم المبنى وإعادة تنظيمة، وحفظ الإنشاءات المعمارية والعناصر المعمارية التجميلية للمباني. لا يُسمح بتغييرات لتعديل العناصر التالية:

- طبيعة وتصميم الكتل، بما في ذلك ارتفاعات المباني.
- محاذات المباني.
- تكوين الواجهات والعناصر المعمارية، بما في ذلك نوع وشكل السطح والفتحات بالمبنى.
- العناصر المعمارية التجميلية للواجهات وتشطيباتها.
- المواد التقليدية والسمات التقليدية للبناء.

وفي هذا النوع من التدخلات، فإن الإنشاءات والإضافات غير المتسقة القائمة لأبد من إزالتها واستبدالها بإنشاءات متسقة مع الطبيعة التقليدية للتصميم والبناء، بالاستعانة بالأوصاف المذكورة أعلاه. كما يُسمح بإضافات وتبديلات صغيرة من أجل التمكين من الاستخدامات الجديدة، ولتوفير الخدمات والمرافق الضرورية، وذلك فقط بموجب خطة الحفاظ. يجب دمج تلك التغييرات في حجم المبنى وتصميمه، وأن تكون متسقة معه ومن خلال استخدام مواد وتقنيات بناء متسقة.

III. الارتفاع: تدخلات الارتفاع تعني إمكانية تحسين الاستخدامات السابقة للمبنى و/أو جعل المبنى مُتاح لاستخدامات جديدة دون هدمه بشكل كامل، عندما تكون تلك الاستخدامات الجديدة متفقة مع حفظ السمات الفراغية التقليدية ومع السمات المعمارية. يُسمح بتغييرات كبيرة في تصميم المبنى وحجمه وارتفاعه، مع إزالة أو استبدال الإنشاءات غير المتسقة والإضافات الإنشائية الأفقية والرأسية في حدود مقتضيات وتنظيم خطة الحفاظ.

لا بد أن تكون جميع التدخلات التي ستتم متفقة مع تصميم المباني ولا بد أن تؤدي إلى تكوين متميز ومدمج بالسياق، باستخدام مواد وتقنيات بناء متسقة.

٢,٤ التصنيفات وأعمال التدخلات للمناطق المفتوحة

٢,٤,١ القيمة التراثية للأماكن المفتوحة

- التهديدات المتمثلة في الاستخدام غير الرسمي للمنطقة المفتوحة وتحديدًا: وجود ساحات انتظار غير مخططة، الاستخدام كحظائر للحيوانات، أو التراكم غير الرسمي للمخلفات الصلبة.

أصبح ممكناً من البيانات التي تم جمعها وتحليلها وضع مجموعة من المعايير التي توضح القيمة الكلية للمناطق المفتوحة.

المعايير التي تم وضعها لتقييم مختلف المناطق المفتوحة هي:

تم عمل تقسيم فرعي للمناطق المفتوحة بناء على عرض الشارع، إلى ثلاث مجموعات: الشوارع التي يقل عرضها عن المترين، والتي يتراوح عرضها بين مترين و ٦ أمتار، والشوارع الأعرض من ٦ أمتار. بالنسبة للمجموعة الأخيرة (الأعرض من ٦ أمتار) هناك تقسيم إضافي تم عمله، وهو ما إذا كانت تمثل محوراً لحركة المركبات، والمعيار هنا هو عدد الحارات المرورية واتجاه حركة المركبات.

٢,٤,٢ تصنيفات المناطق المفتوحة

إن تصنيف المناطق المفتوحة لهو خطوة أساسية نحو السيطرة على طبيعة الخدمات التي تقدمها الشوارع والحفاظ على الشوارع والمناطق المفتوحة بالمدينة التاريخية، أخذاً في الاعتبار موقعها وقيمتها. يستند تصنيف المناطق الخاضعة للدراسة إلى نتائج مسح تفصيلي تم عمله ليغطي المناطق المفتوحة بعد تقسيمها إلى قطاعات. أدى هذا إلى التعرف على ٣٨ فئة فرعية من المناطق المفتوحة في ثلاث مجموعات مختلفة: ٩ ضمن فئة المناطق التي يقل عرضها عن مترين، ١٥ ضمن فئة المناطق التي يتراوح عرضها بين ٢ و ٦ أمتار، و ١٤ ضمن فئة المناطق التي يزيد عرضها عن ٦ أمتار. هذه التصنيفات الفرعية، وإن كانت تختلف داخل كل منها قيمة المناطق المشمولة بها، فمن الممكن جمعها في ٤ فئات كبرى، كل منها تعد مكونة من مجموعة مناطق مفتوحة ذات ثقل معين يمكن أن تخضع لنفس أنواع التدخلات.

- الجودة العامة الإجمالية: التقييم الإجمالي الذي تم عمله بناء على استمارة المناطق المفتوحة. تم التقييم بناء على التقييمات الخاصة بدرجة سهولة الاتصال الأفقي، والتقييم الإجمالي لأوجه الجودة الخاصة، والتقييم الإجمالي للأسطح ومواد التشطيب.

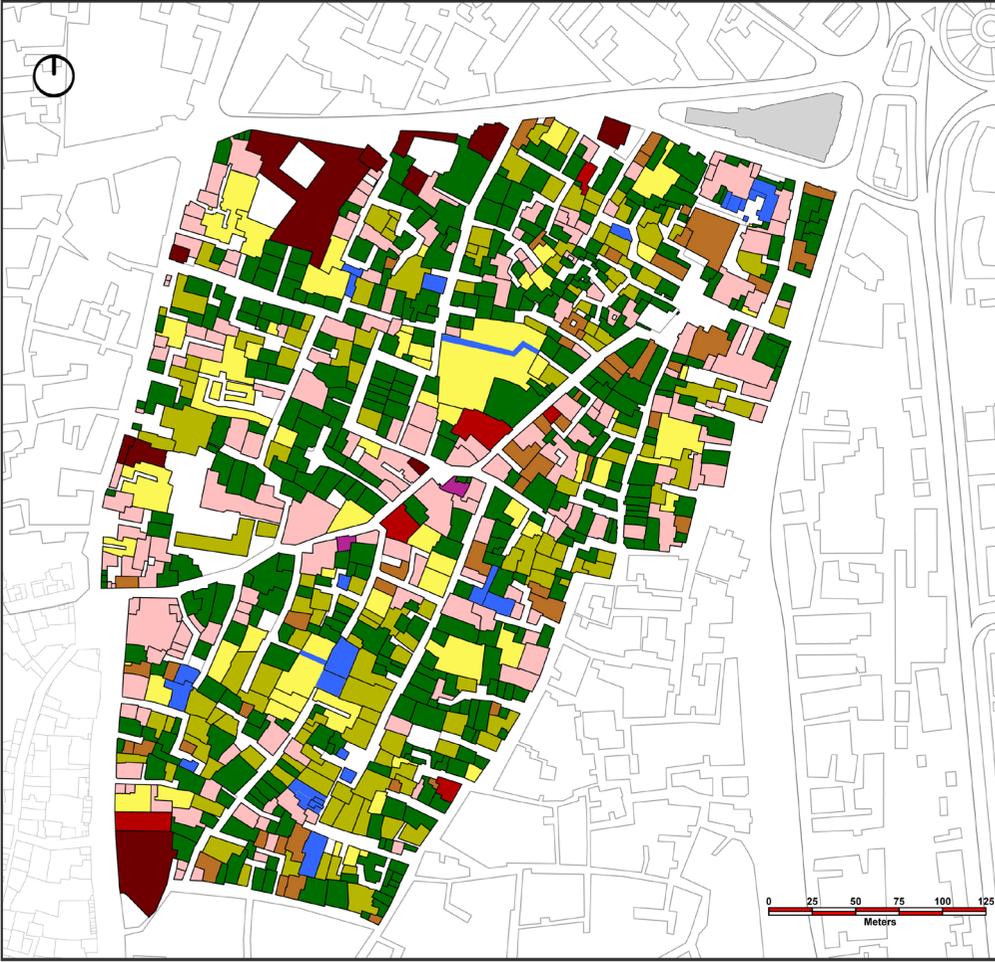
- وجود توسيعات: وهي التوسيعات التي تظهر في حالة كون خط محاذاة الشارع إجمالاً قد فسد من واقع أعمال بناء فردية أو مؤقتة أدت لارتدادات أو زادت من أحجام وارتفاعات المباني. يرتبط هذا بتحليل واجهات المباني وهي دال بصفة خاصة على سلامة وأصالة المظهر العمراني العام.

- المستخدمون المهيمون: تحديد طبيعة المستخدمين الغالبين على الشارع، سواء كانوا مشاة أم مركبات. هذا المعيار يستوضح وجود عوامل إضافية مثل التلوث أو الضوضاء، ومستوى درجة سهولة الاتصال الأفقي. يجب تقييم هذا المعيار بالارتباط بعرض قطاع الشارع.

التصنيف	القيمة التراثية
التصنيف ١	<ul style="list-style-type: none"> يشمل تلك المناطق المفتوحة ذات القيمة الإجمالية <u>الجيدة أو المقبولة</u> والتي بغض النظر عن عرضها، لا توجد بها <u>توسيعات</u>. المناطق المفتوحة الأقل من ٦ أمتار في العرض، والاستخدام الغالب فيها هو للمشاة، في حين أن الأعرض من ستة أمتار منها يمكن أن يكون استخدامها الغالب للمركبات.
التصنيف ٢	<ul style="list-style-type: none"> يشمل تلك المناطق المفتوحة ذات القيمة الإجمالية <u>الجيدة أو المقبولة</u> بغض النظر عن عرضها أو وجود <u>توسيعات</u>. المناطق المفتوحة التي يقل عرضها عن مترين حيث الاستخدام الغالب للمشاة، والتي يبدأ عرضها من مترين فأكثر يمكن أن يكون استخدامها الغالب للمركبات.
التصنيف ٣	<ul style="list-style-type: none"> يشمل تلك المناطق المفتوحة ذات القيمة الإجمالية <u>المقبولة</u>، بغض النظر عن العرض، والتي توجد بها توسيعات. المناطق المفتوحة التي يقل عرضها عن المترين، والاستخدام الغالب فيها للمشاة بينما يمكن للمساحات الأعرض من مترين أن تكون للمركبات.
التصنيف 4	<ul style="list-style-type: none"> يشمل تلك المناطق المفتوحة ذات القيمة الإجمالية <u>السيئة</u>، بغض النظر عن عرض المنطقة المفتوحة أو وجود توسيعات. المناطق المفتوحة الأقل عرضاً من مترين، حيث الاستخدام الغالب للمشاة، والمناطق المفتوحة التي يبدأ عرضها من مترين فأكثر فالاستخدام الغالب قد يكون للمركبات.

٢٠- التقسيم الفرعي تم بناء على التغييرات في الاسم على الخريطة المساحية، أو بناء على الأبعاد المادية للمناطق، أو في الاستخدام كما هو موصوف تفصيلاً في دليل المسح. انظر: الأدلة الإرشادية لمسح المباني والمناطق المفتوحة، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية ٢٠١٤، الملحق رقمي ٣.٢.

درب الحصر - المبانى
مستويات التدخلات
يونيو ٢٠١٤



تدخلات الحفاظ

ترميم	■
ترميم وتأهيل	■
تأهيل	■
تأهيل وارتفاع	■
ارتفاع	■

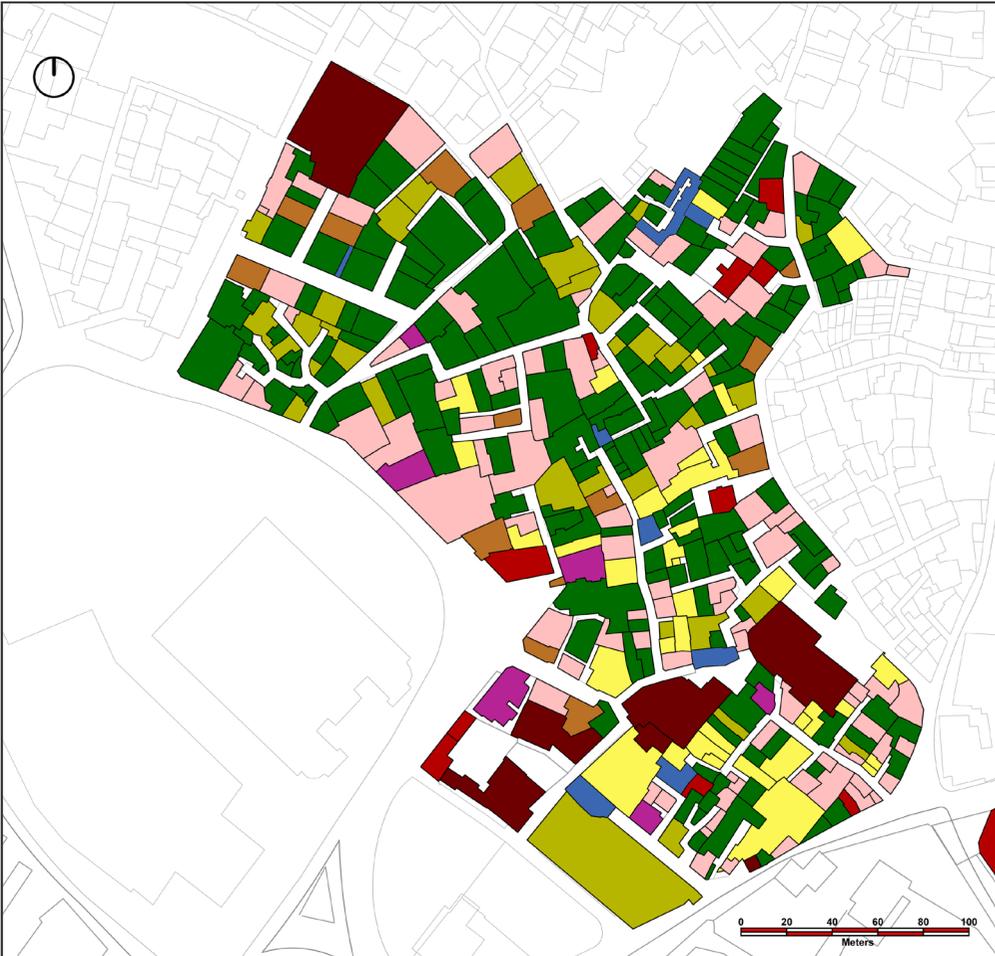
تدخلات التحويل

إعادة تنظيم	■
إعادة إنشاء	■
إعادة تنمية	■
إزالة / هدم	■

مبانى	■
مبانى تحتوي على فراغات مفتوحة	■



درب اللبانة - المبانى
مستويات التدخلات
يونيو ٢٠١٤



تدخلات الحفاظ

ترميم	■
ترميم وتأهيل	■
تأهيل	■
تأهيل وارتفاع	■
ارتفاع	■

تدخلات التحويل

إعادة تنظيم	■
إعادة إنشاء	■
إعادة تنمية	■
إزالة / هدم	■

مبانى	■
مبانى تحتوي على فراغات مفتوحة	■



تصنيفات التدخلات للمبانى في الحطابة ودرب الحصر ودرب اللبانة



درب اللبانه - المناطق المفتوحة
الفئات
يونيو ٢٠١٤

فئة ١	■
فئة ٢	■
فئة ٣	■
فئة ٤	■
مباني	■
ال فراغات المفتوحة الملحقة بالمباني	■



فئات الشوارع والمناطق المفتوحة في الحطابة ودرب الحصر ودرب اللبانه

١. الصيانة/التحسين

• **الصيانة:** تشير هذه الفئة من التدخلات إلى الحفاظ على سلامة الأصول الموجودة بالمنطقة المفتوحة وقابليتها للاستخدام. تشمل على كل من: الصيانة الوقائية والصيانة الروتينية. تتكون من الأعمال الفنية الخفيفة والمجدولة، التي يتم تخطيطها وإدارتها على مستوى الإدارة المحلية (البلدية)، مثل: حفظ سلامة الرصيف الهيكلية من خلال التنظيف المنتظم، أعمال إحلال وتبديل صغيرة في عناصر التشطيب والإصلاحات (الشقوق، المفاصل، الترقيع، التغطية، معالجة الأسطح، معالجة البروزات، تسوية المنسوب، إعادة التغطية، التعلية، الإحلال)،^{٢٢} بما يحفظ سلامة الأثاث الخاص بالشارع أو بالمناطق المفتوحة، ووحدات الإضاءة ولافتات الاتجاهات والعناوين، وتشجير الشوارع، مع القضاء على نقاط تراكم المخلفات الصلبة، وتوفير نظام فعال لإدارة المخلفات الصلبة.

• **التحسين:** هذه الفئة من التدخلات تحسن من نفع الشارع للمشاة. إما بإغلاق الشارع في وجه المركبات، وبتقليل سرعة المركبات فيه من خلال عوامل لتقليل السرعة، و

٢، ٤، ٣ فئات التدخلات

هناك نوعان من التدخلات الخاصة بالمناطق المفتوحة^{٢١}: تدخلات الحفاظ وتدخلات التحويل. يجب ألا يصدر قرار بتخصيص تدخلات معينة لتصنيف من تصنيفات المناطق المفتوحة إلا بعد التعرف على المنطقة المفتوحة وتصنيفها، بناء على المسح الخاص بها، بهدف معرفة السمات المظهرية للمنطقة المفتوحة وقيم المنطقة كما سبق الذكر.

أ. تدخلات الحفاظ

تهدف هذه التدخلات إلى حماية السمات التراثية وتؤدي إلى حفظ سمات الطريق دون تغييرات أو بالاستعانة بتغييرات قليلة تلحق بالمظهر. أنواع تدخلات الحفاظ التالية هي المقررة للمناطق المفتوحة:

١. الصيانة، التحسين

٢. التأهيل، الارتقاء

٢١- تطبيق هذه الفئات من التدخلات عندما يوجد خطة الحفاظ أو أي أدوات تخطيطية أخرى لها سند قانوني، مثل الخطط التفصيلية المذكورة في قانون البناء ١١٩/٢٠٠٨.

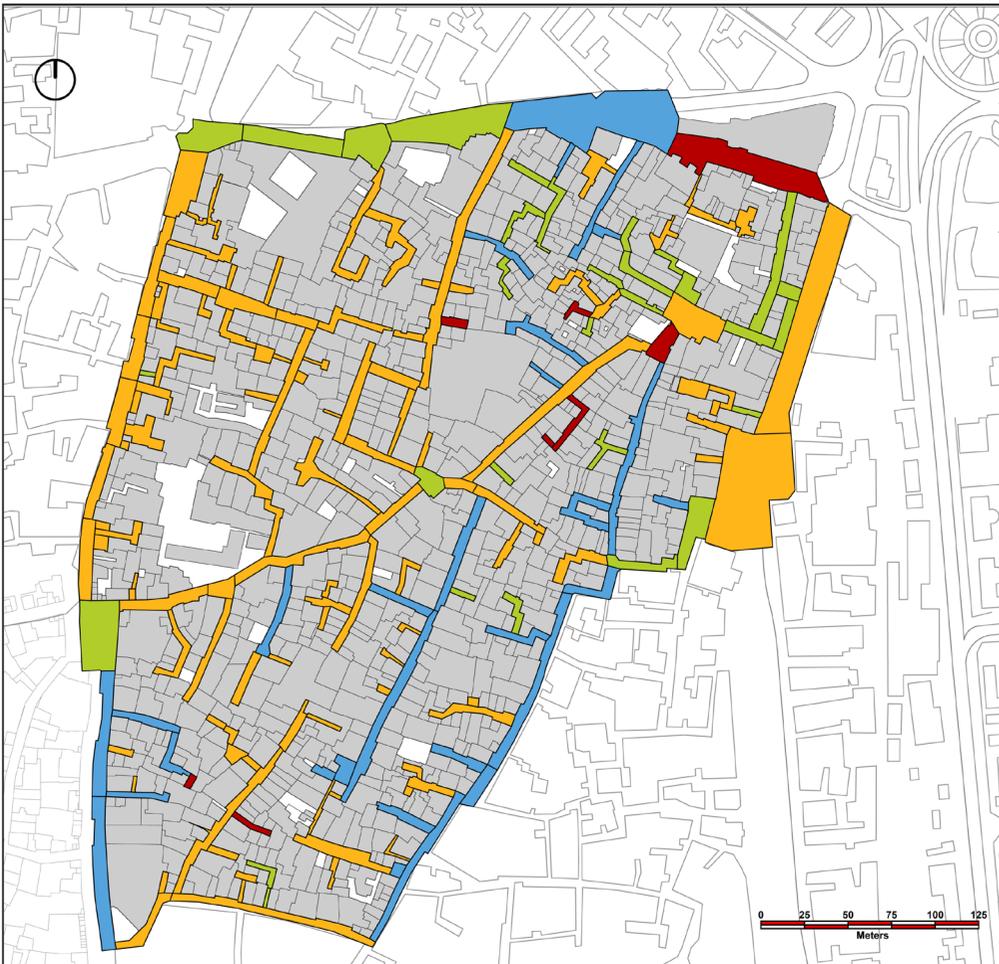
٢٢- الشقوق تعتبر أي كسر في السطح دون الانفصال الكامل بين الأجزاء. المفصل هو النقطة التي تتم فصل عندها العناصر المكونة للرصيف (أحجار، بلاط). الترقيع هو إصلاح السطح بترقية بغض النظر عن مادة التشطيب أو المقاسات. التغطية هي وضع طبقة نهائية أو غطاء لسطح، بغض النظر عن طبيعة مواد التشطيب. البروزات هي أي ارتفاع في السطح بسبب الهواء أو أية عوامل مادية أخرى، مثل تلك التي تسببها جذور الأشجار. التسوية هي ملء الفجوات أو التباينات بين الأسطح بمختلف مواد الحشو لاستعادة السطح المستوي. إعادة التغطية هي إحلال التغطية أو العنصر العلوي من التشطيب إما بسطح أو بعناصر ثلاثية الأبعاد، مثل المشى الجانبي/الرصيف أو درجات سلم. التعلية هي عملية تعلية رصيف أو حد مادي جانبي. يمكن تطبيق هذه الأعمال على الأسطح المنحدرة في المساحات الخضراء أو في العناصر الثلاثية الأبعاد الرأسية التي تحتوي على ممرات لحركة المركبات.



الحطابه - المناطق المفتوحة
الفئات

يونيو ٢٠١٤

- ١ فئة
- ٢ فئة
- ٣ فئة
- ٤ فئة
- مباني
- الفراغات المفتوحة الملحقة بالمباني



درب الحصر - المناطق المفتوحة
الفئات

يونيو ٢٠١٤

- ١ فئة
- ٢ فئة
- ٣ فئة
- ٤ فئة
- مباني
- الفراغات المفتوحة الملحقة بالمباني

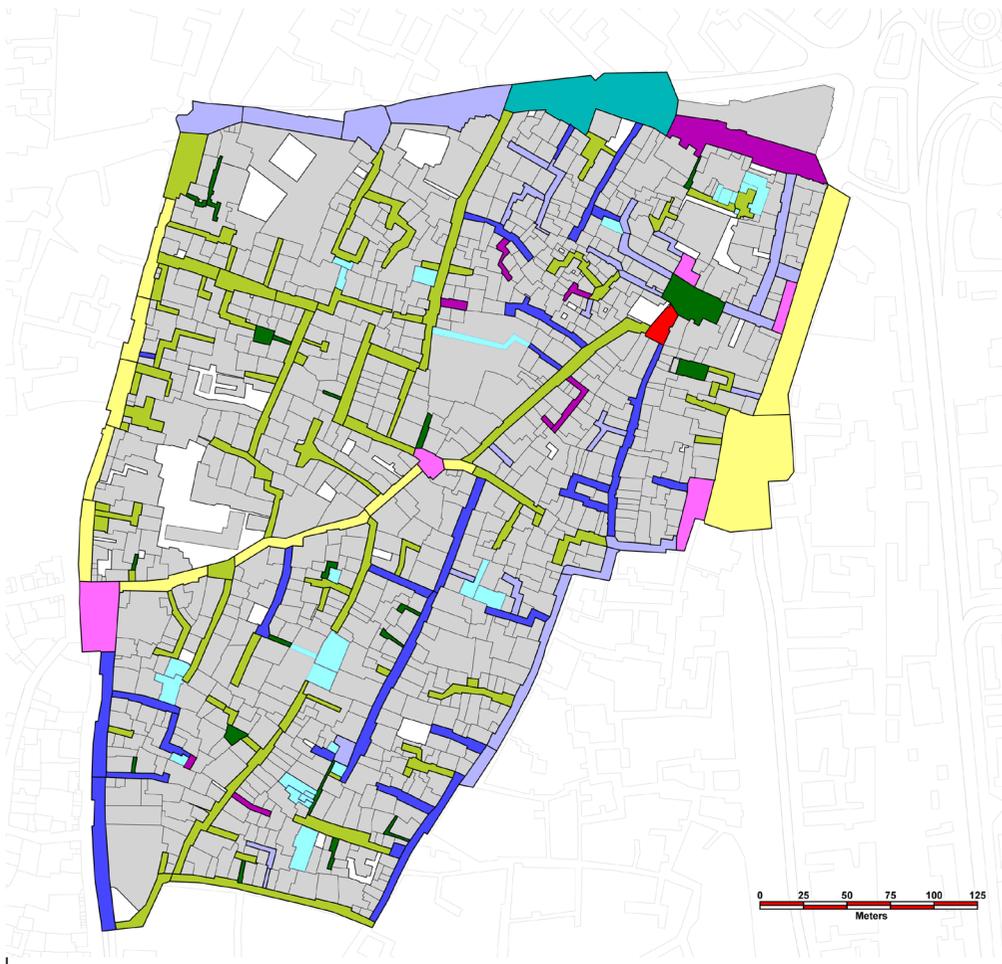




الحطابية - المناطق المفتوحة
مستويات التدخلات
يونيو ٢٠١٤

- تدخلات الحفاظ**
- صيانة
 - صيانة / رفع كفاءة
 - رفع كفاءة
 - رفع كفاءة / إعادة تأهيل
 - إعادة تأهيل
 - تأهيل / ارتفاع
 - ارتفاع
- تدخلات التحويل**
- إعادة تنظيم
 - إعادة تنظيم / إعادة تشكيل
 - إعادة تشكيل
- فراغات مفتوحة جديدة (*)
- مباني
- فراغات المفتوحة الملحقة بالمباني

(*) تلك الفراغات الجديدة الناتجة من اقتراحات الإزالة أو الهدم لقطع الأراضي الخاصة. قد تم تحديدهم من خلال تحليل وتصنيف المباني والتدخلات المتعلقة بهم.



درب الحصر - المناطق المفتوحة
مستويات التدخلات
يونيو ٢٠١٤

- تدخلات الحفاظ**
- صيانة
 - صيانة / رفع كفاءة
 - رفع كفاءة
 - رفع كفاءة / إعادة تأهيل
 - إعادة تأهيل
 - تأهيل / ارتفاع
 - ارتفاع
- تدخلات التحويل**
- إعادة تنظيم
 - إعادة تنظيم / إعادة تشكيل
 - إعادة تشكيل
- فراغات مفتوحة جديدة (*)
- مباني
- فراغات المفتوحة الملحقة بالمباني

(*) تلك الفراغات الجديدة الناتجة من اقتراحات الإزالة أو الهدم لقطع الأراضي الخاصة. قد تم تحديدهم من خلال تحليل وتصنيف المباني والتدخلات المتعلقة بهم.



ب. تدخلات التحويل

تهدف هذه التدخلات إلى تحويل المناطق المفتوحة القائمة بما يؤدي إلى دمجها في السياق التاريخي، أو على الأقل يخفف من أثرها السلبي عليه. تم تعريف أنواع تدخلات التحويل التالية:

أ. إعادة التنظيم/إعادة التشكيل

أ. فتحات جديدة

أ. إعادة التنظيم/إعادة التشكيل

• **إعادة التنظيم:** بمعنى أي عمل فني يبدل من إنشاء أو شكل المنطقة المفتوحة العمراني وسماتها الحالية، من أجل إعادة هيكلة السمة المكانية العامة للمنطقة المفتوحة. ينطوي هذا على تعديلات كبيرة في مسطح المنطقة المفتوحة وإحداثياتها، ويمكن تطبيق هذه التدخلات على التصميم الخاص بالمكان، بما في ذلك تغيير الأحجام ومواد تشطيب الأسطح والتشجير وعناصر تنسيق الفراغ، وكذا إزالة أو استبدال الإنشاءات غير المتسقة، وإعادة فرض استمرارية محاذات الشارع و/أو الأنماط الفراغية السابقة، وإنشاء بنية تحتية في حدود أنظمة خطة الحفاظ.

• **إعادة التشكيل:** بمعنى أي عمل فني يبدل من هيكل أو نمط أو شكل المنطقة المفتوحة العمراني. تتم بشكل متسق مع السمات الحالية بقصد تعريف الأشكال الجديدة. التغييرات الكبيرة في تصميم الفراغ، بما في ذلك الأحجام ومواد تشطيب السطح والتشجير وعناصر تنسيق الفراغ يُسمح بها، وكذا إزالة أو استبدال الإنشاءات غير المتسقة، وتعريف خطوط محاذات جديدة للشارع وأنماط فراغية جديدة. تسمح هذه الفئة من الأعمال بإنشاءات بنية تحتية في حدود أنظمة خطة الحفاظ.

ب. الفتحات الجديدة

• **الفتحات الجديدة:** بمعنى إنشاء مناطق مفتوحة على قطعة أرض مبنى سابق. اختيار قطعة الأرض والعمل فيها تنظمه الأقسام الخاصة بالمباني في خطة الحفاظ. لكن تكون الإنشاءات من قبل الأطراف الحكومية/العامة وتتبع الأدلة الإرشادية للتدخلات التي تتم بالمناطق المفتوحة. يهدف هذا النوع من التدخلات إلى تغيير استخدام الأرض في قطعة الأرض، وتكييف التصميم من أجل إعادة الاستخدام. من ثم، يُسمح بالتغييرات الكبرى في تصميم الفراغ، بما في ذلك في الأحجام ومواد تشطيب السطح والتشجير وعناصر تنسيق الفراغ، وكذا إزالة أو استبدال الإنشاءات غير المتسقة وإنشاءات البنية التحتية في حدود أنظمة خطة الحفاظ.

لا بد من أن تكون جميع تدخلات التحويل متسقة مع التصميم الفراغي وأن تشكل تكويناً فريداً ومدمجاً، باستخدام مواد البناء وأساليبه المتسقة مع المنطقة المفتوحة.

بتوفير مناطق ظليلة من خلال التشجير، وبتوفير نظام متناسق لتوزيع حاويات القمامة، وبوضع نظام إدارة جيد للفتحات بأنواعها. تسمح أعمال التحسين بالتبديلات و/أو الإضافات التي يمكن التراجع عنها فيما بعد. هذه المجموعة من الأعمال لا بد أن تكون متسقة مع التصميم الخاص بالفراغ وأن تشكل تكويناً فريداً ومدمجاً، باستخدام مواد تشطيب وأشكال متسقة مع المكان.

ب. التأهيل/الارتقاء

• **التأهيل:** هذا النوع من التدخلات يهدف إلى تطويع المناطق المفتوحة لاستخداماتها السابقة أو لاستخدامات جديدة، عندما تكون الاستخدامات الجديدة متفقة مع مقتضيات الحفاظ على سمات الفراغ. هذه التدخلات لا تنطوي على أية تغييرات كبرى، إنما تتلخص في حفظ التصميم ونمط الفراغ أو إعادة تشكيله جزئياً من خلال حفظ خط محاذات الشارع، والتشطيبات، وعناصر تنسيق الفراغ «softscapes». يتم الحفاظ على المواد التقليدية والتقسيمات الفرعية للفراغ. في هذا النوع من الأعمال، لا بد من إزالة الإنشاءات والإضافات غير المتسقة ويمكن استبدالها بإنشاءات تتسق مع الطبيعة التقليدية للمنطقة المفتوحة، بما يستوفي الأوصاف التي تم تعريفها وتحديدها. تسمح الإضافات والتبديلات الصغيرة بجعل الاستخدامات الجديدة ممكنة، وبتوفير الخدمات والمرافق الضرورية، فقط عندما تسمح بها خطة الحفاظ. هذه التدخلات التحويلية لا بد أن تكون مدمجة بمعدل حجم الفراغ وتصميمه، فهذا يعني كفاءة تكوين متسق باستخدام مواد تشطيب وتقنيات منسجمة مع طبيعة المنطقة المفتوحة.

• **الارتقاء:** تدخلات الارتقاء تشمل إمكانية تحسين الاستخدامات السابقة و/أو تطويع المنطقة المفتوحة لاستخدامات جديدة دون تبديلها بشكل كامل، عندما تكون الاستخدامات الجديدة متسقة مع الحفاظ على سمات الفراغ التقليدية والسمات الخاصة بالمشهد العام العمراني التاريخي. يُسمح بتبديلات كبرى في تصميم المكان، بما في ذلك تغيير الأحجام ومواد التشطيب للأسطح، والتشجير، وعناصر تنسيق الفراغ، وكذا إزالة أو استبدال الإنشاءات غير المتسقة وإنشاء بنية تحتية في حدود أنظمة خطة الحفاظ. لا بد أن تكون جميع التدخلات التحويلية متسقة مع تصميم الفراغ وأن تشكل تكويناً فريداً ومدمجاً، باستخدام مواد بناء وتقنيات متسقة مع الفراغ العمراني.

أجريناها أثناء العاميين الأولين من عمل المشروع.

بما أنه لم يكن بالإمكان القيام بمشروع العمل كنشاط للوصول إلى تخطيط قانوني، فقد أصبح التوجه أن تصبح منطقة الدراسة أداة لإلقاء الضوء على التحديات الأساسية التي يجب مواجهتها على مسار تهيئة سياسة حفاظ للقاهرة التاريخية تكون متنسقة وفعالة. والتزاماً بأهداف مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، أصبح مجال الخطة متجاوزاً للحدود التقليدية للحفاظ على «المباني المسجلة»، وأصبحت تتناول أيضاً إعادة تأهيل النسيج العمراني في مدينة تراثية حية معرضة لتغيرات كبيرة ومُقلقة. ومن ثم، أصبح القصد من مشروع العمل أيضاً أن يكون بمثابة فرصة لتطبيق التحليلات ومنهجيات التخطيط التي تعكس الممارسات والمواثيق الدولية الفضلى الأحدث في سياق عمراني معقد، بهدف تطبيق مشروع العمل بعد ذلك في مناطق المدينة الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، كان الإطار العام المقترح لمنطقة الدراسة يهدف إلى التعرف على مكونات محددة من النسيج العمراني التي تعتبر ذات صلة بالقضايا العامة الأساسية التي يجب التصدي لها، من أجل توفير إطار عمل متنسق يخص الفراغ المادي لتنفيذ دراسات ومقترحات المشروع.

٣,١,٢ مجال مشروع العمل

ركّز مشروع العمل على منطقة الدراسة المحددة في هذا الفصل. لكن القصد هو أن يساهم في تحضير خطة الإدارة في المستقبل من خلال التصدي لعدد من القضايا الأساسية المعبرة عن إشكاليات بعينها، والتي تؤثر على حالة الحفاظ الإجمالية لممتلك التراث العالمي، والتي تعد خطراً على القيمة العالمية الاستثنائية للممتلك. وتحديداً، تم أخذ النقاط التالية في الاعتبار:

- عدم وجود أي تخطيط مناسب أو إطار عمل تنظيمي لحماية وإعادة إحياء النسيج العمراني التاريخي، ولضمان الحفاظ على قيمه التراثية.

- وجود مناطق كبيرة متدهورة الحال ومتهدمة ومخزون من المباني غير المنتفع بها، يمكن أن تعتبر من الأصول ذات إمكانية لتنمية سياسات إعادة تأهيل الإسكان، وكذا لتوفير الخدمات والمرافق للسكان.

- تدهور الوضع البيئي بسبب الأثر السلبي الكبير لحركة سير المركبات والافتقار إلى إدارة المخلفات/القمامة.

أشار الإطار العام لمشروع العمل إلى الحاجة لسياسة تأهيل وحفاظ متنسقة لممتلك التراث العالمي، تركز على السمات الأساسية للقيمة العالمية الاستثنائية للممتلك، وتراعي كل من الآثار «المحورية» والنسيج العمراني التاريخي المحيط بها. كانت الدراسات التي تم عملها تستند بالأساس إلى معايير تخطيط الإحياء العمراني للمناطق التاريخية. تلك المعايير - التي تعكس إلى حد بعيد المعايير الدولية الحالية - يبدو أنه يتم تجاهلها بالكامل في القاهرة التاريخية. وهي تشمل:

الفصل الثالث

تطبيق استراتيجية الإحياء العمراني

٣,١ مقدمة لمشروع العمل

٣,١,١ خلفية

٣,١,٢ مجال مشروع العمل

٣,١,٣ منطقة الدراسة

٣,١,٤ استراتيجية التخطيط والقضايا الأساسية التي تم تناولها

٣,٢ قضايا تخطيط منطقة مشروع العمل

٣,٢,١ التأهيل وإعادة الاستخدام التكيفي للجزء السفلي من القلعة

٣,٢,٢ إعادة تأهيل الفراغات المفتوحة العامة

٣,٢,٣ تأهيل النسيج العمراني السكني التاريخي

٣,٣ الدراسات الميدانية الإضافية

٣,٣,١ دراسة الآثار

٣,٣,٢ ممتلكات الأوقاف - الصيانة والإدارة

٣,٣,٣ اللافعات

٣,٣,٤ المكون الخاص بإدارة الخلفات الصلبة

٣,٣,٥ دراسة الحرف في منطقة مشروع العمل

٣,٤ أنشطة التوعية: التواصل مع الجمهور

٣,٤,١ ورشة عمل «بناء فريق العمل» مع المساحين

٣,٤,٢ الحملات التعريفية في درب الحصر والحطابة

٣,٤,٣ التحقيق الميداني في القضايا ذات الصلة من خلال مقابلات مَرَكزة

٣,٤,٤ فعالية الحكي

٣,٤,٥ جلسة أخذ الآراء

٣,٤,٦ ندوة المجتمع

٣,٤,٧ المحاضرات ومسابقة الفيديو

٣,١ مقدمة لمشروع العمل

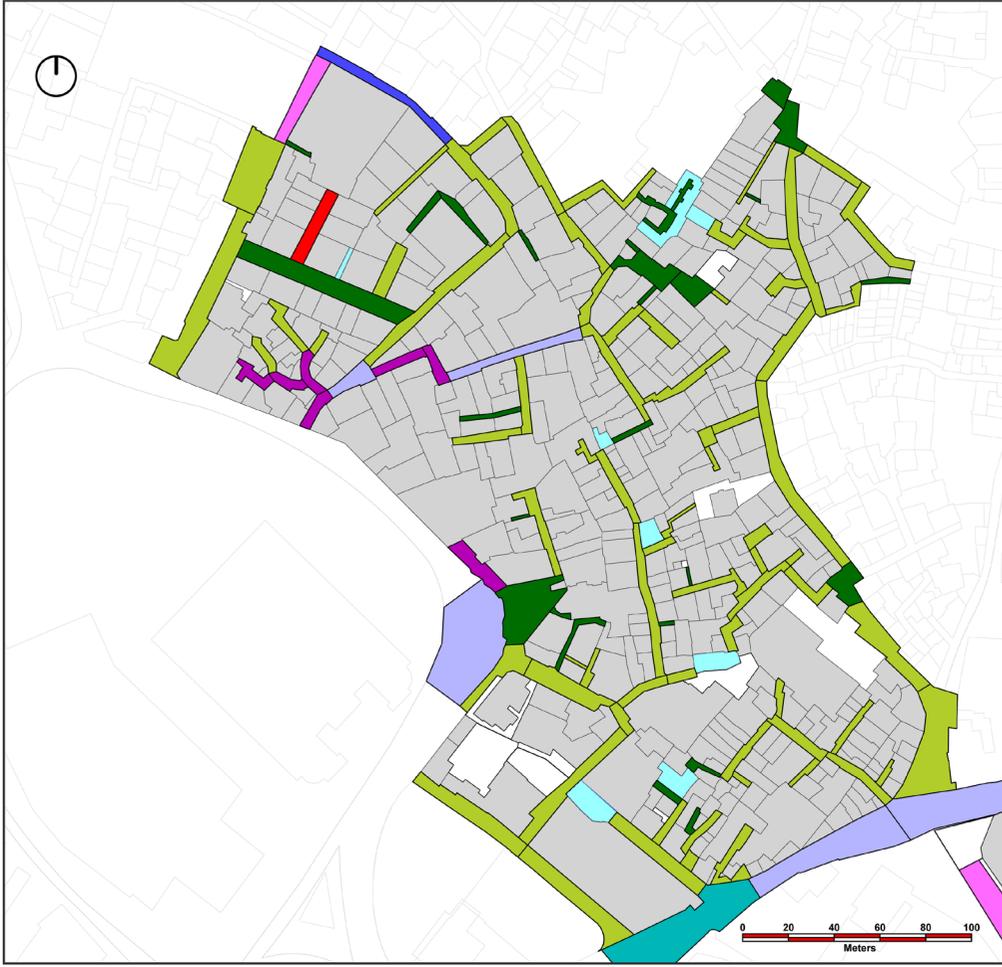
٣,١,١ خلفية

كان القصد من أول اجتماع للأطراف المعنية تصورنا انعقاده في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ هو أن يكون بداية حقيقية لسياسة حفاظ عمراني فعالة، مصحوبة برؤية استراتيجية وأدوات تنفيذ متنسقة.

بعد إلغاء الاجتماع و«تجميد» التحضير لخطة الإدارة، وبموجب خطة العمل لعام ٢٠١٣، تقرر على كل حال القيام بالدراسات نحو مشروع عمل ممكن، كخطوة أولى باتجاه إعداد خطة حفاظ لموقع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية.

تم اقتراح إطار عام لمشروع العمل^١ من أجل البحث في أولويات الحفاظ والقضايا الخاصة بالتخطيط في منطقة دراسة استراتيجية. توصلنا لمنطقة الدراسة بناء على نتائج أعمال المسح والتحليل التي

١- انظر: «مشروع العمل المقترح»، دانيلى بيني، سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، الملحق الرقمي ٢,٢.



درب اللبانة - المناطق المفتوحة
مستويات التدخلات
يونيو ٢٠١٤

- تدخلات الحفاظ**
- صيانة
 - صيانة / رفع كفاءة
 - رفع كفاءة
 - رفع كفاءة /إعادة تأهيل
 - إعادة تأهيل
 - تأهيل / ارتقاء
 - ارتقاء
- تدخلات التحويل**
- إعادة تنظيم
 - إعادة تنظيم / إعادة تشكيل
 - إعادة تشكيل
- (*) فراغات مفتوحة جديدة
- مباني
- فراغات المفتوحة الملحقة بالمباني

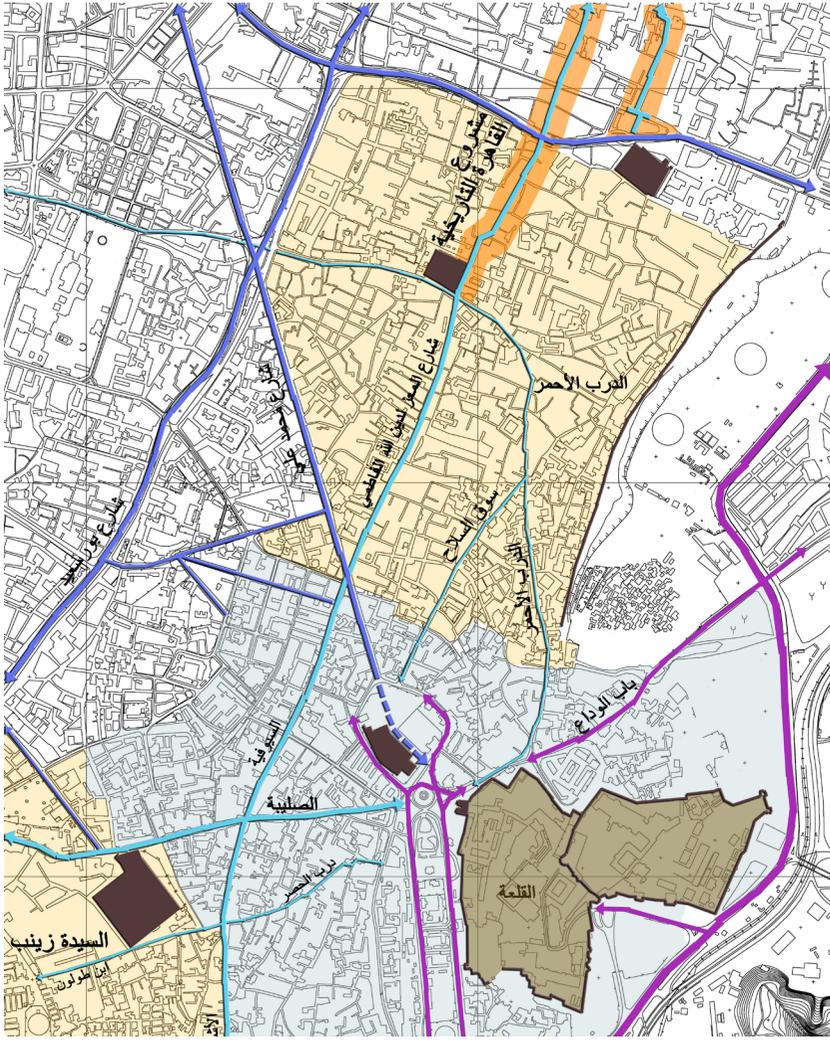
(*) تلك الفراغات الجديدة الناتجة من اقتراحات الإزالة أو الهدم لقطع الأراضي الخاصة. قد تم تحديدهم من خلال تحليل وتصنيف المباني والتدخلات المتعلقة بهم.



فئات التدخلات في الشوارع والمناطق المفتوحة في الحطابة ودرب الحصر ودرب اللبانة

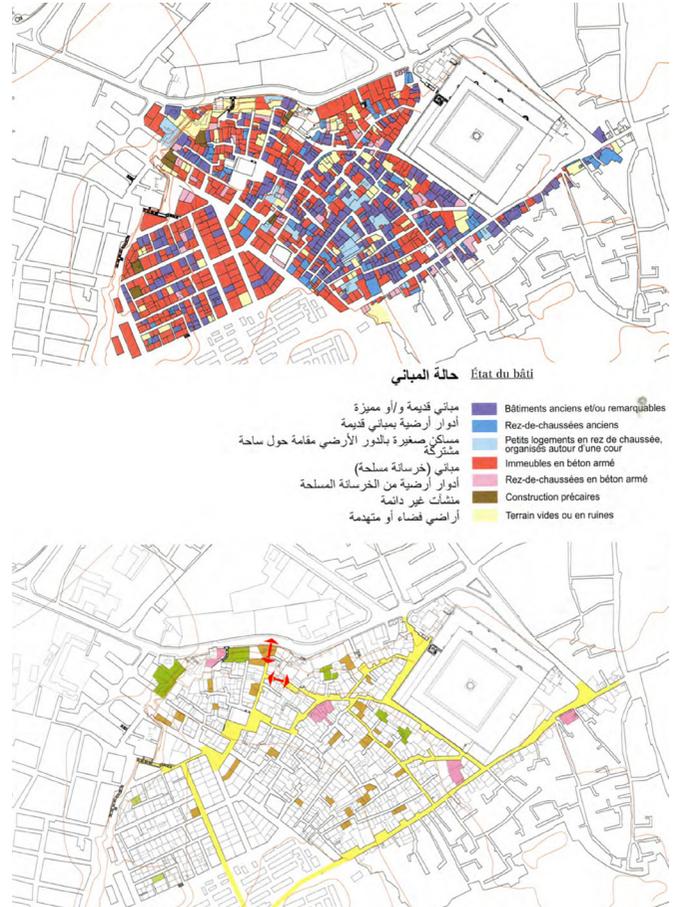
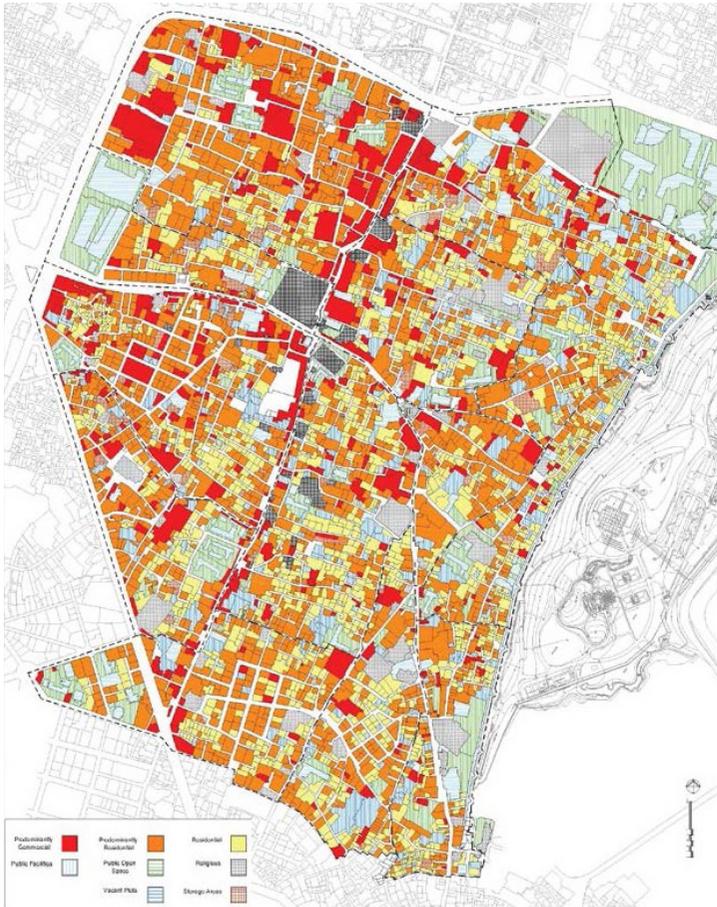
تسمح كل فئة من فئات التدخلات بجملة من الأعمال التدخلية الفنية، بحسب تصنيف المنطقة المفتوحة (بناء على عرض الشارع والقيم الخاصة بالمكان):

نوع التدخلات	تصنيفات التدخلات	تصنيفات المناطق المفتوحة
حفاظ	صيانة	التصنيف ١
حفاظ	تحسين	
حفاظ	تحسين	التصنيف ٢
حفاظ	تأهيل	
حفاظ	ارتقاء	
حفاظ	تأهيل	التصنيف ٣
حفاظ	ارتقاء	
تحويلية	إعادة تنظيم	التصنيف ٤
تحويلية	إعادة تشكيل	
تحويلية	فتحات جديدة	قطع أرض فضاء تم التعرف عليها



- القلعة
- آثار محورية قبل القرن التاسع عشر
- محاور رئيسية قبل القرن التاسع عشر
- شوارع تم شقها بعد القرن التاسع عشر
- محاور مرورية رئيسية بعد القرن العشرين
- مشاريع إعادة تأهيل للشوارع
- مناطق تم تغطيتها بدراسات تخطيطية
- منطقة الدراسة المقترحة

منطقة دراسة مشروع العمل المقترحة



حالة المباني État du bâti

- بنايات قديمة وأثر مميزة
- أنوار أرضية بمباني قديمة
- مسكنين وصغيرة بالدور الأرضي مقامة حول ساحة مشتركة
- مباني (خرسانة مسلحة)
- أنوار أرضية من الخرسانة المسلحة
- مشقات غير دائمة
- أراضي فضاء أو متهمة
- Bâtiments anciens et/ou remarquables
- Rez-de-chaussées anciens
- Petits logements en rez de chaussée, organisés autour d'une cour
- Immeubles en béton armé
- Rez-de-chaussées en béton armé
- Construction précaires
- Terrain vides ou en ruines

إلى اليسار: خريطة استخدامات الأراضي بمنطقة الدرب الأحمر، بناء على مسح ٢٠٠٧ (مؤسسة الأغا خان، ٢٠٠٩) إلى اليمين: حالة حفاظ ومقترحات تدخلات منطقة السيدة زينب (APUR، 2005)

٣،١،٣ منطقة الدراسة

أ. معايير التعريف

من أجل تحقيق الغايات والأهداف المذكورة أعلاه، تم التعرف على منطقة للدراسة (انظر الخريطة أدناه) لها الخصائص التالية:

• كبيرة بما يكفي لتمثل عينة لمختلف أنواع النسيج العمراني وقيم التراث ومناطق الحفاظ التي يمكن العثور عليها في المنطقة العمرانية لممتلك التراث العالمي.

• منطقة استراتيجية من حيث موقعها وعلاقاتها بمنطقة وسط البلد والمنطقة المتروبوليتانية الأكبر.

• لم تغطها بعد دراسات تخطيط وحفاظ شاملة سابقاً.

السمة الأخيرة المذكورة أعلاه كانت حاسمة، إذ أدت إلى تحديد منطقة الدراسة التي تفتقر تماماً إلى دراسات للتخطيط والحفاظ. لكن ومثل مناطق القاهرة التاريخية الأخرى، خضعت تلك المنطقة لتدخلات متفرقة في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى مقترح مشروع إحياء أكبر في حي درب اللبانة كان يهدف إلى تعزيز التنمية السياحية، ولكنه مقترح يفتقر لمراعاة الآثار المترتبة على السياق العمراني.

من ثم تم وضع حدود منطقة الدراسة بحيث تغطي «الفجوة» بين منطقتين عمرانيتين كبيرتين في القاهرة التاريخية، وهما المنطقتان اللتان شهدتا دراسات تخطيط شاملة للحفاظ في العقد الأخير: السيدة زينب^٢ باتجاه الجنوب الغربي، والدرب الأحمر^٣ باتجاه الشمال الشرقي. وباستخدام مناهج وأساليب بحثية مختلفة، تصدت الدراسات لحالة الحفاظ السيئة للغاية وتدهور قابلية النسيج التاريخي للمعيشة، مع وضع تدخلات الترميم المعماري في سياق عرض، هو سياق إعادة الإحياء العمراني.

من المهم ملاحظة أن الدراستين استندتا إلى تحليلات اجتماعية اقتصادية وعمرانية شاملة، بما في ذلك عمل مسح تفصيلي لكل قطع الأراضي. أدت الدراستان إلى اقتراح أدلة توجيهية وأنظمة للتخطيط كان يمكن للسلطات تبنيها لسيط السيطرة الفعلية على أنشطة المباني على نطاق عرض. من هذا المنطلق، تختلف الدراستان كثيراً عن النهج المعماري المؤلف للمشروعات التي قام بها المجلس الأعلى للآثار فيما يخص تأهيل شارعي المعز والجمالية. وتحديدًا، فإن برنامج الأغا خان بالدرب الأحمر قد تصدى لقضية ملحة هي إعادة تأهيل الإسكان، وهو ما يمثل الممارسة الفضلى المعترف بها دولياً في أعمال الحفاظ العمراني (حتى رغم أنه وللأسف لم يتم تطبيق الدراسة). ورغم أن المتابعات الخاصة بالدراستين المذكورتين كانت تحت مستوى التوقعات لأسباب عدة، فقد أدتا إلى إنتاج حزمة من المعلومات والمقترحات تمثل إضافة قيمة من حيث المعرفة المتوفرة والفهم، لصالح جهود التخطيط الفعال للحفاظ في المستقبل.

• ترميم وإعادة الاستخدام التكميلي للآثار، ليس فقط لحفظها وتحسين الأصول المعمارية والثقافية للأمكنة التراثية كل على حدة، إنما بالأساس لتنفيذ تدخلات محفزة لبث الحياة في السياق العمراني إجمالاً.

• تأهيل وإحياء المباني السكنية لتحسين الظروف المعيشية للسكان، من ثم تعزيز التأهيل الكامل للنسيج العمراني.

• تطوير أنشطة جديدة ثقافية وسياحية، وكذا بث الحيوية في المناطق القائمة من خلال إحياء الأنشطة التجارية وأنشطة الحرف اليدوية، من أجل إعطاء الأولوية لتعزيز القاعدة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المحلي.

• التحسين الإجمالي للبيئة العمرانية، لا سيما الارتفاع بالمناطق المفتوحة العامة: وهي ليست فقط عناصر تراثية أساسية يجب الحفاظ عليها، إنما أيضاً عوامل أساسية لضمان تحسين قابلية المكان للمعيشة.

وفي الوقت نفسه، فإن مشروع العمل كان فرصة لتهيئة أدوات وإجراءات لإعداد منهجيات ومعايير للتخطيط، ولمناقشة تفصيلية لمقترحات التدخلات التي يمكن استخدامها في تحضير خطة للحفاظ لكل ممتلك التراث العالمي. تتمثل هذه الأدوات والإجراءات في:

• إنشاء نظام معلومات مشترك ومتكامل للإحياء العمراني وللحفاظ، يستند إلى أعمال المسح الميداني وجمع المعلومات. يوفر هذا النظام الخلفية الصلبة اللازمة لصناعة القرار. يجب أن يشمل معلومات من مختلف مستويات التفاصيل حول النسيج العمراني بالكامل، وليس المباني المسجلة فحسب، وأن يتصدى لمختلف العوامل ذات الصلة التي تؤثر على النسيج العمراني، بما في ذلك المخالفات.

• تعزيز التعاون الفعال بين مختلف الإدارات والهيئات المعنية المشاركة في إدارة ممتلك التراث العالمي.

• تعزيز التوعية والمبادرات التشاركية من أجل إشراك السكان المحليين من الأحياء التي يُعنى بها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، وسكان المدينة بشكل عام.

• دعم مقترحات واضحة ومحددة للتخطيط والتصميم التي يمكن لاحقاً دمجها ببرامج التدخلات أو بأدوات التخطيط.

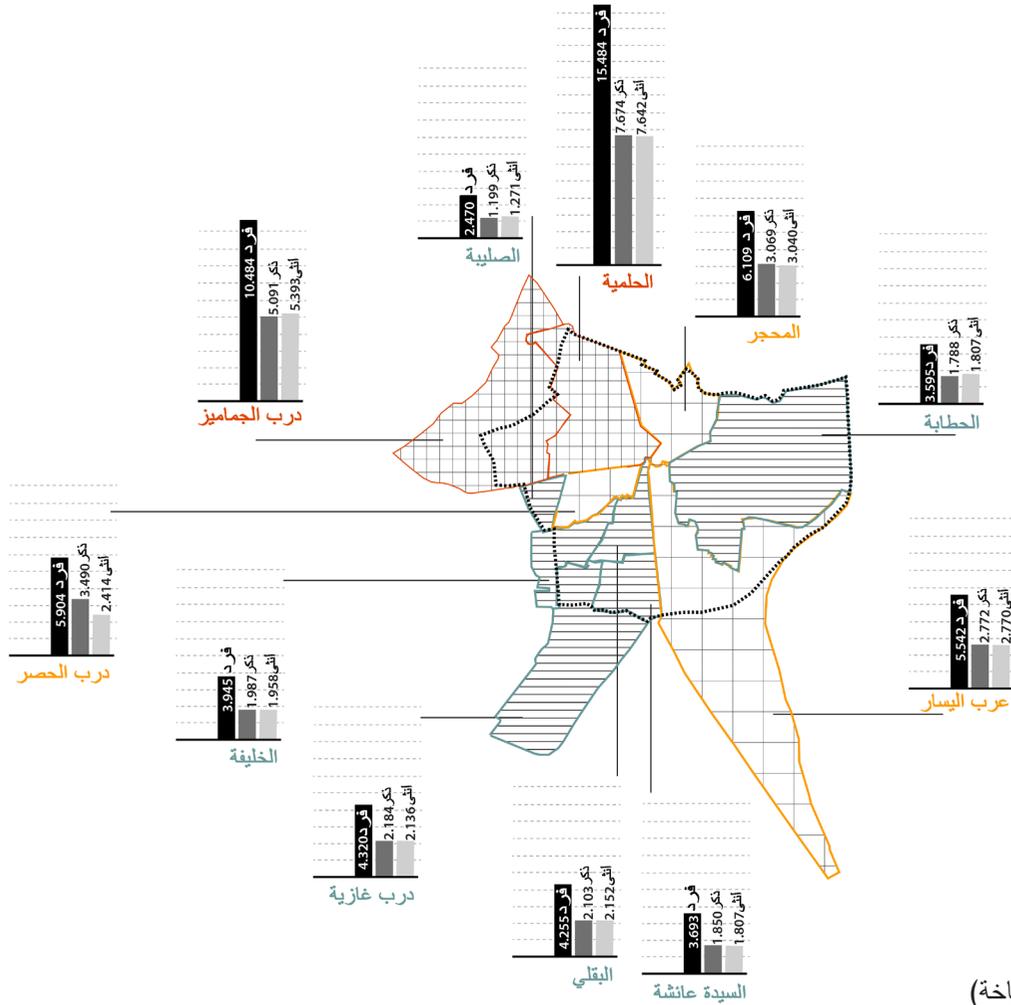
إن مشروع العمل المقترح في هذا الفصل له إذن هدفين أساسيين: توفير معلومات وتوجيهات للتخطيط لمنطقة عمرانية كبيرة واستراتيجية لم تغطها دراسات سابقة بعد؛ وتطوير أدوات وإجراءات للتأهيل والإحياء العمراني، تمتد إلى باقي مناطق ممتلك التراث العالمي بالقاهرة التاريخية.

٢- انظر: «التقرير الأول للإنجازات، يونيو/حزيران ٢٠١٠ - يونيو/حزيران ٢٠١٢»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية - مقتبس من الفصل الثالث، الجزء ١، الملحق الرقمي ٢، ١.

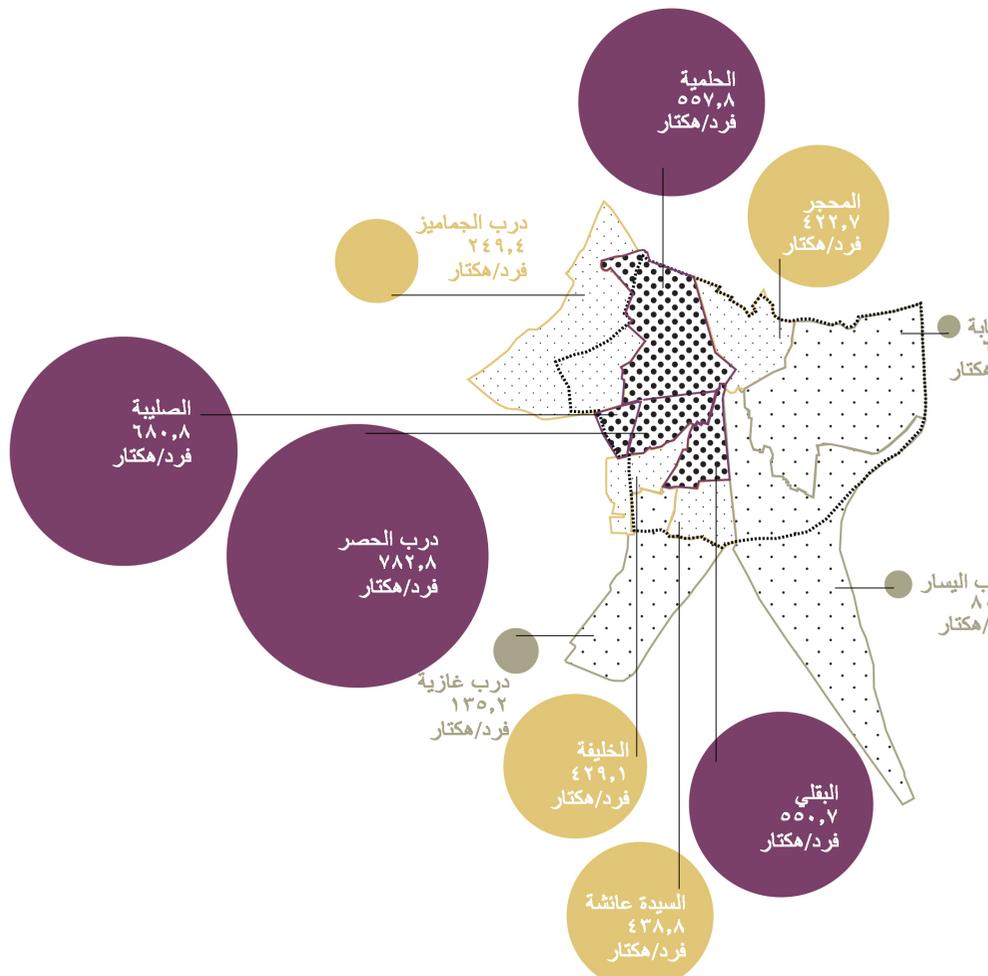
٣- انظر: مشروعات في القاهرة. السيدة زينب، بلدية باريس، الأتليه الباريسي للتخطيط العمراني، ٢٠٠٥.

Projets au Caire. Sayeda Zeinab, Governorat du Caire, Mairie de Paris, Atelier Parisien d'Urbanisme, 2005

٤- Cairo. Urban Regeneration in Al-Darb Al-Ahmar, Agha Khan Trust for Culture, Historic Cities Support Programme, 2005 - ٤



السكان في منطقة الدراسة (بالشياخة)



كثافة السكان

ب. السياق العمراني

تشكل منطقة الدراسة جزءاً من القاهرة التاريخية وهي تقع عند موقع «مفصلي» بين «وسط البلد» والجبانة، والمنطقة الواقعة شرق الجبانة والمناطق العمرانية الممتدة حتى سفح المقطم على امتداد المحاور الرئيسية «الأوتوستراد» و«صالح سالم». تشتمل على جميع أنواع سمات النسيج العمراني «ما قبل المعاصرة» و«الانتقالي» لتطور القاهرة التاريخية منذ بداية القرن التاسع عشر. ومن هذا المنطلق، توفر منطقة الدراسة مختلف طبقات الخصائص والقيم التراثية الخاصة بممتلك التراث العالمي. بناء على المعلومات المتوفرة وعلى الدراسات السابقة التي تم تنفيذها في إطار مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، تم أخذ الجوانب الآتية في الاعتبار فيما يخص توصيف السياق العمراني:

- البروفایل الاجتماعي الاقتصادي للسكان.
- استخدامات الأراضي.
- الشبكة المرورية وأنماط الحركة والتنقل.
- السمات التراثية وحدود مناطق الحفاظ المقترحة.

• البروفایل الاجتماعي الاقتصادي

تمتد منطقة الدراسة على ١١ شياخة، تعدادها السكاني مجتمعة يبلغ نحو ٦٦ ألف نسمة. تضم بعض أعلى الشياخات كثافة سكانية في القاهرة التاريخية (مثل الحلمية وجزء من عرب اليسار) لكن الكثافة السكانية في أغلب الشياخات المشمولة أقل من المتوسط (حوالي ٤٨٤ فرداً/الهكتار).

بعض الشياخات على الجانب الغربي من منطقة الدراسة هي من بين الشياخات ذات الكثافات السكانية الأعلى، وتتراوح النسب من ٥٥٠ فرداً/الهكتار (البقلي) إلى ٧٨٢ فرداً/الهكتار (درب الحصر)، في حين أن المتوسط بالنسبة للقاهرة التاريخية هو ٤٨٤ فرداً/الهكتار.

توجد كثافات سكانية أقل في شياخات تحتوي على مناطق مهجورة كبيرة، مثل الحطابة (٦٩ فرداً/الهكتار)، وتدخل ضمنها القلعة، وتلك التي تحتوي على مقابر، ومنها عرب اليسار (٨٠ فرداً/الهكتار) ودرب غازية (١٣٥ فرداً/الهكتار). بالنسبة للشياخات الأخرى، فإن كثافة النسيج العمراني ما قبل المعاصر تتراوح بين ٤٢٠ و ٤٤٠ فرداً/الهكتار، والأمر في الأغلب يعود إلى مدى تواجد قطع الأرض الخالية والمناطق المتدهورة. في المنطقة الانتقالية، درب الجماميز، تتحسر الكثافة السكانية إلى ٢٥٠ فرداً/الهكتار. وإجمالاً، فإن تلك الكثافات تعكس الموقف الكلي في القاهرة التاريخية، التي تتسم بوجود «أصول مجمدة»^٥ ضمن مناطق كثيفة السكان للغاية.

ونظراً لعدم توفر إطار عمل تشريعي وإطار عمل للتخطيط العمراني، فإن مشروع العمل يعتمد البناء على تلك الجهود السابقة. ليس القصد منه هو إنتاج أداة تخطيط متكاملة وشاملة، إنما استكشاف القضايا بشكل متعمق وإلقاء الضوء على الأمور التي تتطلب حلولاً ملائمة وحساسة من أجل بناء استراتيجية إحياء في المستقبل لصالح كل ممتلك التراث العالمي. هذه الاستراتيجية يجب أن تُبنى على أساس من الأصول التراثية والوظيفية الرئيسية، مع التصدي لأغلب المخاطر والتهديدات الملحّة، والتي تتمثل بكل وضوح في العناصر التالية:

• القلعة، وهي أثر تراثي استثنائي ومنطقة عمرانية غير مستغلة وتعاني من التدهور، منبئة الصلة تماماً عن باقي القاهرة التاريخية نتيجة لغلغ باب العزب والاختناق المروري للميادين الملاصقة لها. وهي تمثل مورداً كبيراً يصب في صالح بث الحيوية في المدينة التاريخية و«مفصل» وظيفي محتمل بين هذه المنطقة والمنطقة المتروبوليتانية.

• هناك بعض الآثار «المحورية» الرئيسية، مثل جامع ابن طولون وجامع السلطان حسن، تمثل عوامل جذب سياحي مهمة، والكثير من المباني «المسجلة» ذات القيمة المعمارية المتميزة، لا يتم الانتفاع منها بالشكل الكافي وهي في حالة حفاظ سيئة. وعلى ذلك فإن بإمكانها أن تهيئ خدمات وأنشطة لإعادة إحياء السياق العمراني.

• مناطق كبيرة من النسيج السكاني التاريخي تمتد على «المحاور» التاريخية الرئيسية التي تصب في اتجاه القلعة، وتمثل قيمة تراثية عالية لكن أغلبها في حالة متدهورة وتحتاج لإعادة التأهيل.

• وجود أنشطة اقتصادية مهمة للمنطقة العمرانية الأعرض، بالأساس الأسواق والحرف اليدوية المنتشرة في الأحياء، والتي قد تمثل مصدراً للمخاطر البيئية والاجتماعية، والتي لا بد في الوقت نفسه من الحفاظ عليها وتحسينها كعوامل دافعة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للسكان.

• كثرة المناطق المتدهورة والأراضي الخالية في النسيج العمراني، والتي تمثل معالم تدهور أساسية، ولكن تمثل في الوقت نفسه إمكانات مهمة وفرصة كبيرة فيما يتعلق ببرامج الإحياء.

هذه السمات تتفاعل وتتداخل في منطقة الدراسة، كما تفعل في مناطق القاهرة التاريخية الأخرى، وهي تضع تعريفاً لسياق عمراني يتطلب نهج متعدد المسارات ومتكامل للتخطيط، من أجل أعمال الحفاظ والإحياء.

٥- يستند هذا الجزء إلى بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠٠٦، كما ورد في الدراسة المتخصصة «إعادة تأهيل القاهرة التاريخية: مسح اجتماعي اقتصادي»:

Rehabilitation of Historic Cairo: Socio-economic survey, Sherine Zaghow, December 2011

٦- تم تعريف محيط منطقة الدراسة بناء على اعتبارات تخص التخطيط العمراني والمورفولوجي، ولا تماثل محيط الشياخات وحدودها. بعضها مشمولة بالكامل في منطقة الدراسة (درب الحصر، الصليبية، المحجر، الحطابة، البقلي، السيدة عائشة)، في حين أن بعضها الآخر مشمول جزئياً.

٧- انظر: «دراسة الأصول المجمدة» كريم إبراهيم، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢، الملحق الرقمي ٣،٣. هذه الدراسة تشير إلى وجود قطع أرض كبيرة ومباني غير منقح بها في عرب اليسار ودرب الحصر.

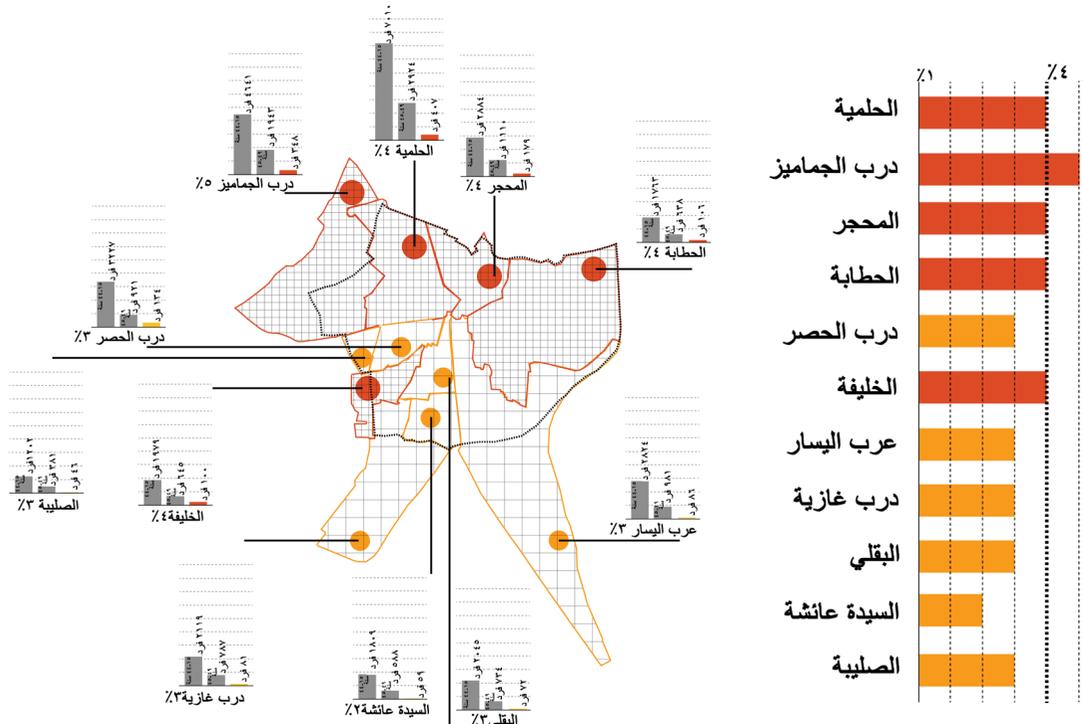
“Study on frozen assets, Historic Cairo”, Karim Ibrahim, December 2012

بين الشياخات الأقرب لوسط البلد، التي تتسم بالنسيج العمراني المعاصر «الانتقالي»، والشياخات المحيطة بالقلعة والمجاورة للمقابر أو لمنطقة سوق السيدة عائشة.

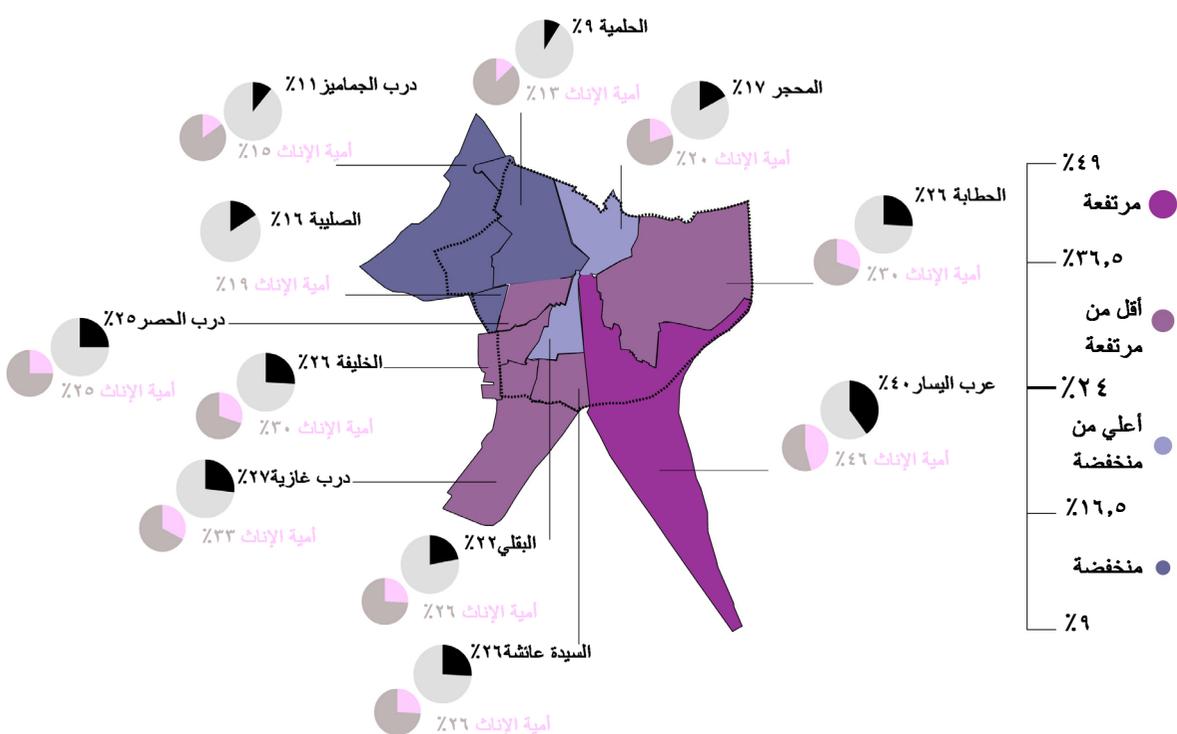
من المرجح أن ثمة صلة بين معدلات التعلّم والتوظيف. المعدلات تظهر أن أعلى معدلات للأمية تقع في المناطق التي بها أعلى معدلات العمل، والسبب ربما كان فرص العمل غير الرسمية التي لا تتطلب إلا مؤهلات متواضعة، التي توفرها الأنشطة الاقتصادية للمنطقة. سوق السيدة عائشة ربما يلعب دوراً كبيراً من هذا المنطلق. هذا السوق الذي يقع عند الطرف الجنوبي لمنطقة الدراسة، يمتد على طريق صلاح الدين من محور صلاح سالم إلى نقطة ميدان القلعة المفصلية. وجود السوق يمثل تحدياً كبيراً لكنه أيضاً مورداً مهماً وفرصة للإحياء العمراني في المنطقة وقضية رئيسية في مشروع العمل.

يمكن الخروج بنفس هذا التقييم فيما يخص بيانات البطالة عن العمل. تتراوح معدلات البطالة بين ٢٪ (السيدة عائشة) إلى ٥٪ (درب الجماميز) ويبدو أن نسب البطالة المُقدرة هذه أقل من الواقع كثيراً. حتى رغم أنه مشكوك في مدي دقتها، فإن التباين بين الشياخات في البطالة ما زال ذات مغزى مهم لأنه يُظهر معدلات بطالة أقل في الشياخات المجاورة لسوق السيدة عائشة، وهو السوق الذي يوفر بلا شك فرص عمل «غير رسمية» تتطلب مؤهلات متواضعة. وعلى النقيض، يمكن ملاحظة أن النسب الأعلى للبطالة قائمة في الشياخات المجاورة لوسط البلد، حيث من المُقدر أن نسب توفر نفس هذا النوع من فرص العمل أقل.

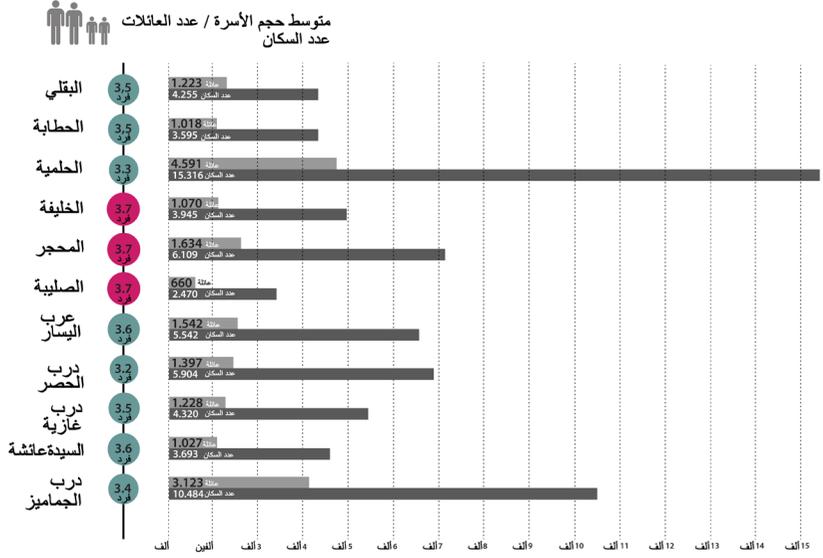
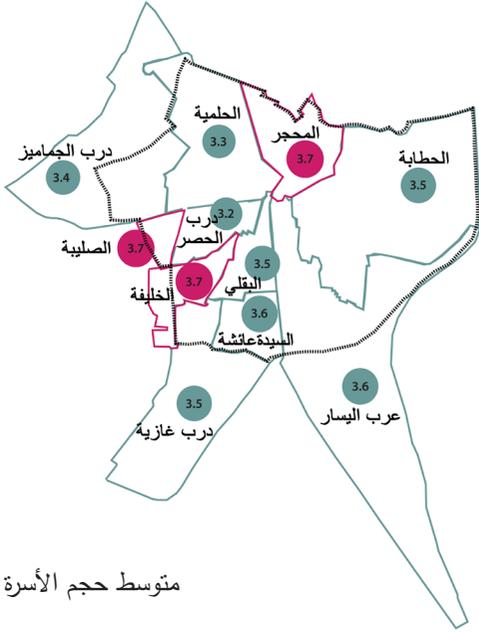
كذلك تتباين نسب الأمية فيما بين الشياخات، إذ تتراوح من ٤٠٪ في عرب اليسار، إلى ٩٪ في الحلمية، مقابل نسبة تبلغ ٢٤٪ في القاهرة التاريخية كلها. هذا التباين من منطقة لأخرى يعكس فجوة اجتماعية



معدلات البطالة



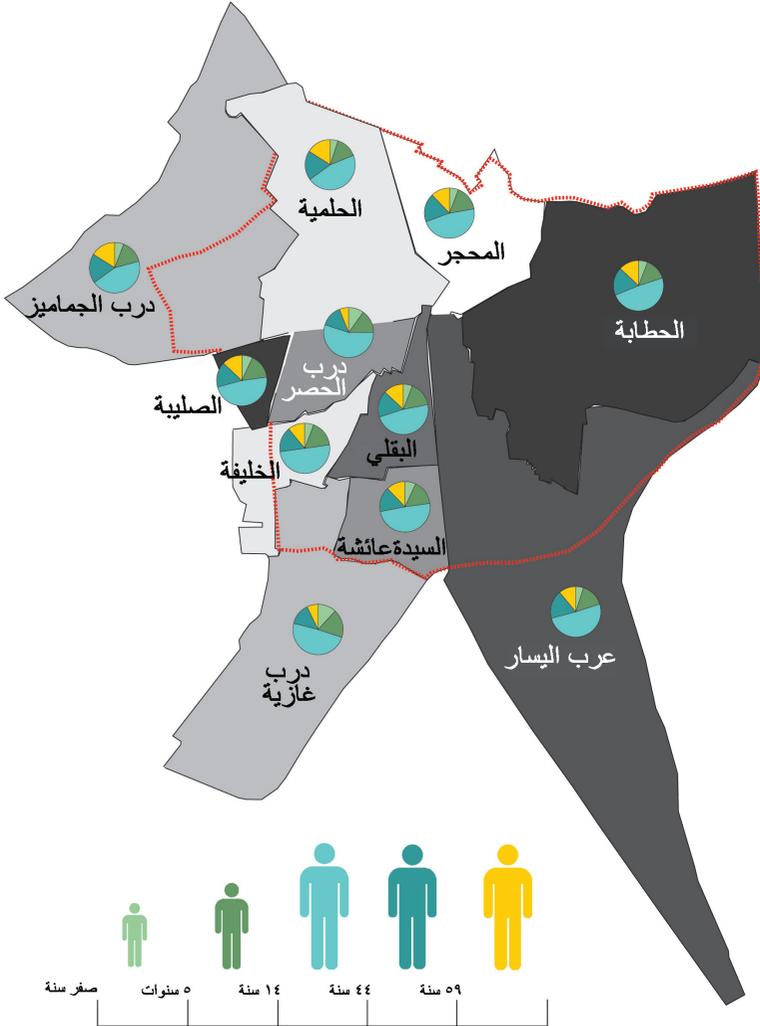
معدلات الأمية



متوسط حجم الأسرة

يتراوح حجم الأسرة بين ٣,٥ إلى ٣,٧ فرداً/الأسرة في جميع الشياخات، باستثناء الحلمية (٣,٣ فرداً/الأسرة) ودرب الحصر (٣,٢ فرداً/الأسرة)، وهو المتوسط الأقل قليلاً من متوسط ٣,٧ فرداً/الأسرة الخاص بالقاهرة التاريخية.

حتى وإن كانت هذه البيانات لا تُظهر فجوة كبيرة مع باقي مناطق القاهرة التاريخية، فإنها ما زالت تستحق التحليل بشكل معمق في دراسات مستقبلية. المعروف أن النسب المرتفعة للأسر «الصغيرة» تعكس ارتفاع نسبة أرباب الأسر المسنين أو الشباب الذين بطبيعة الحال ليس لديهم أطفال أو لديهم أطفال قليلين، ومن ثم تعكس وجود أنماط اجتماعية يمكن تفسيرها بسبل مختلفة: وجود سكان جدد، أو أن السكان المتواجدون مسنون، وهلم جرا.



تركيبة السكان بحسب السن

يتأكد هذا من خلال تحليل بنية العمر لدى السكان، والتي تُظهر اختلافات واضحة بين مختلف الشياخات. وتحديداً، فإن أعلى نسبة للسكان فوق سن الستين كانت في الحلمية (١٦٪) فيما كانت أدنى نسبة مسجلة في درب الحصر (٦٪). في الحلمية السبب يرجع إلى ارتفاع متوسط أعمار السكان، وفي حالة درب الحصر فالسبب مرتبط بزيادة السكان الأصغر سناً، لا سيما في الأعمار من ١٥ إلى ٤٤ (يمثلون ٥٥٪ من السكان، وهي النسبة الأعلى ضمن منطقة الدراسة).

من الواضح أن هذه الاختلافات قد تكون مرتبطة بعوامل أخرى عديدة يمكن أن تحسن من الحراك الاجتماعي أو تحول دونه، بما في ذلك وجود فرص عمل تجذب السكان الجدد، أو احتمال ملكية المساكن، وهو في العادة من العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار السكاني. في الواقع، فإن البنية العمرية للسكان تُظهر وجود أنماط مختلفة في مناطق الدراسة، التي يبدو أنها بعيدة كل البعد عن كونها متجانسة ديمغرافياً أو اجتماعياً.

• شبكة المرور

نهجاً يتناول مشكلات الوصول والنقل والمواصلات ويبحث بحرص في القيم الفراغية والتراثية لأنماط الشوارع، وأيضاً الحاجة إلى تحسين سهولة سير المشاة داخل النسيج التاريخي.

تلعب منطقة الدراسة دور "المفصل" بين مركز المدينة "الحديث" الجذاب للغاية، حيث تقع أغلب المباني الإدارية والخدمات والأنشطة الاقتصادية، والتطورات العمرانية الأحدث، حيث تتجمع مختلف أنواع مناطق السكن ومختلف الاستخدامات لتحديث صلة بالمنطقة المتروبوليتانية الأعرض. هذا النسيج التاريخي الواقع بين المنطقتين يعاني من الاختناق عند نقاطه المفصلية ومن ترويدي إمكانية المشي على "محاورة" التاريخية الرئيسية، ليصبح مرور الزمن أقل فأقل جذباً. في هذا السياق، فإن القطاع الواقع بين شارع بورسعيد وشارع المعز يبدو أنه يخدم كمنطقة انتقالية بين "مدينة المركبات" في وسط البلد و"مدينة المشاة" في القاهرة التاريخية.

إن الانتشار الكبير للخدمات والأنشطة الاقتصادية يتطلب نظاماً موزعاً لساحات الانتظار، وهو الأمر الذي يفيد أيضاً تحسين إمكانية المشي نحو النسيج التاريخي وداخله. وللقلة القدرة على أن تخدم كـ "مفصل" بين المنطقة المتروبوليتانية الأعرض التي تتسم بحركة المركبات، ومنطقة حركة المشاة في القاهرة التاريخية، بحيث تصبح مورداً استراتيجياً في تطوير أنشطة اقتصادية جديدة ذات صلة بالثقافة والترفيه والسياحة.

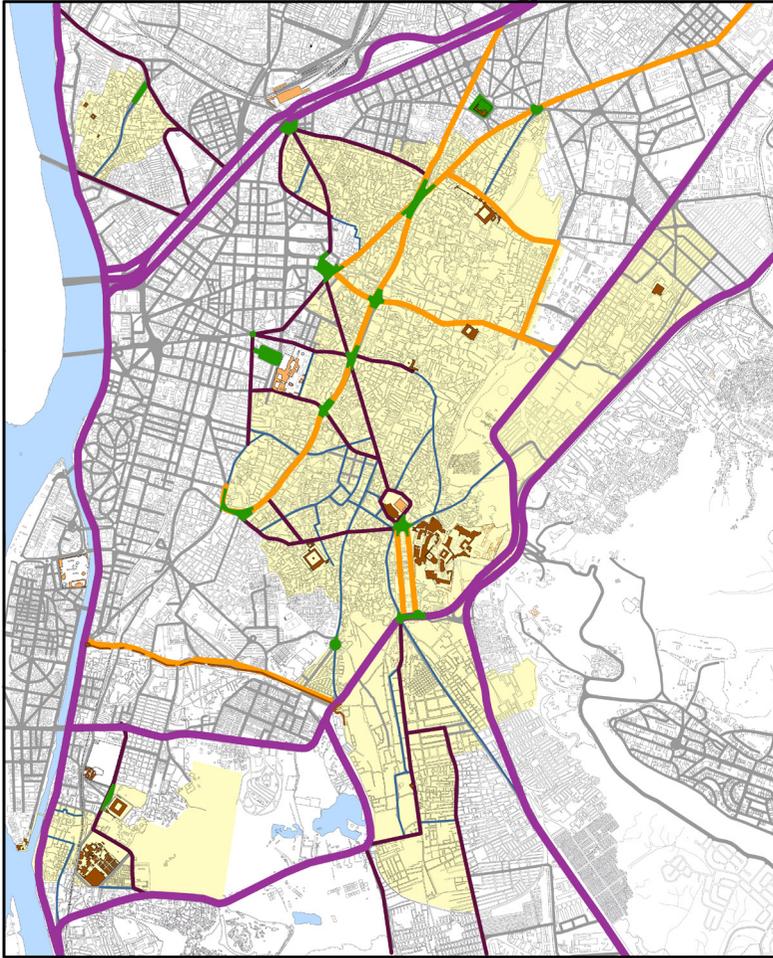
يكشف تحليل شبكة المرور في وسط القاهرة عن الجوانب الآتية، والذي يعد مهم لوصف سمات منطقة الدراسة:

• الطرف الشرقي باتجاه المقطم يتسم بالطرق الشريانية: الأوتوستراد وصلاح سالم، وهي الطرق التي تربط القاهرة التاريخية بباقي مناطق القاهرة الكبرى.

• منطقة الدراسة يخترقها شارع صلاح الدين "الشرياني" وشارعين مهمين للتوزيع المروري، هما محور الصليبية/ شيخون وشارع محمد علي، ويؤديان إلى "مداخل" عدة للقاهرة التاريخية عبر ميدان القلعة، وهو في حد ذاته تقاطع مفصلي للحركة المرورية بين وسط البلد (إلى الغرب) وشبكة الطرق الرئيسية السريعة (إلى الشرق).

• نظام "الشوارع المحلية" يعكس إلى حد بعيد أنماط تاريخية ما قبل المعاصرة ويربط الأحياء الشمالية للقاهرة التاريخية بأحيائها الجنوبية.

لدى النظر إلى شبكة المرور، يبدو أن النسيج العمراني التاريخي لمنطقة الدراسة يتسم بنوعين من الحركة: الحركة لمسافات طويلة، حيث حركة السيارات سريعة، والمرور المحلي المختلط، الذي يعكس عدة أنواع من التنظيم والتخصيص للفراغات العمرانية. يتطلب هذا



الشبكة المرورية - شبكة الطرق

الشرايين المرورية الرئيسية: الطرق الرئيسية التي تستوعب كثافات مرورية عالية وتصل بين القاهرة التاريخية وباقي أنحاء القاهرة الكبرى. هي طرق عريضة مزدوجة لها مسارين لإتجاهي الحركة و كل مسار مكون من ثلاث حارات مرورية على الأقل ولما تقاطع مع إشارات مرورية توقف تدفق حركة المرور. تلك تشمل شوارع صلاح سالم و الأوتوستراد و الكورنيش. متوسط عرض هذه الطرق أكبر من ٣٥متر.

الشرايين المرورية الثانوية: الطرق التي تستوعب كثافات مرورية عالية و تمر من خلال القاهرة التاريخية وتصلها بأحياء القاهرة الكبرى. هي طرق مزدوجة، كل إتجاه حركة مكون من حارة أو حارتين مرورتين فقط و تقاطع مع إشارات مرورية التي تتسبب في إيقاف التدفق المروري. تلك تشمل شوارع الأزهر و بورسعيد والجيش والمنصورية. متوسط عرض هذه الطرق ٣٥متر.

مجمعات/ موزعات: الطرق الجامعة للحركة المرورية من الشوارع المحلية والتي توزعها بدورها على الشرايين المرورية. تضم شوارع محمد علي و أحمد ماهر و عبد المجيد اللبان. متوسط عرض هذه الطرق من ١٥ إلى ١٠ أمتار.

الشوارع المحلية: أقل حد سرعة للمركبات يكون في هذه الشوارع، عادة تتكون من إتجاه حركة واحد و تستوعب كثافات مرورية منخفضة. في بعض المناطق هذه الطرق قد لا تكون معبدة ومتوسط عرضها من ١٥ إلى ١٠ أمتار.

شبكة الطرق الرئيسية في منطقة وسط البلد والقاهرة التاريخية

• استخدامات الأراضي

• تفنقر منطقة الدراسة إلى «البنائيات العامة» (التي تتولى الأعمال الإدارية عادة) والمدارس والمستشفيات، ليس فقط مقارنة بوسط البلد، بل أيضاً مقارنة بباقي القاهرة التاريخية. المباني العامة الموجودة في منطقة الدراسة تتركز في المنطقة الانتقالية الواقعة غرباً، بين «محاور» شارع بورسعيد - وهو ممر رئيسي للأنشطة - وشارع المعز، الذي على امتداده تتركز الآثار الرئيسية لممتلك التراث العالمي.

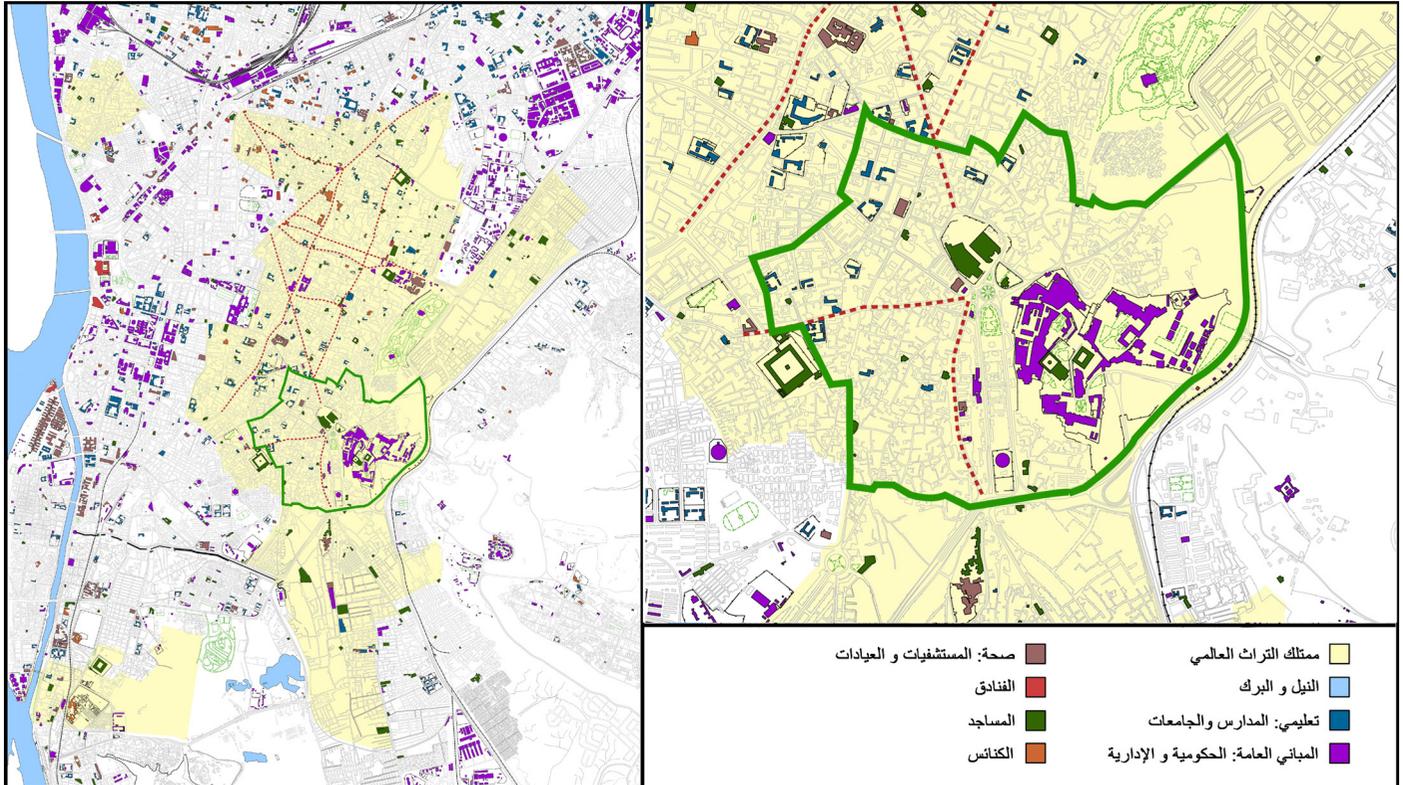
• الأجزاء الوسطى والشرقية لمنطقة الدراسة تكاد تكون خالية، وإن كانت بها بعض الآثار القليلة المهمة «ما قبل المعاصرة» و«المعاصرة» وبعض المساجد. من ثم، فإن «آثار» القلعة تمثل السمة الرئيسية لاستخدام الأراضي، وإن كانت غير مستخدمة بشكل شبه كامل وتكاد تكون مهجورة.

إن نقص المعلومات حول الأنشطة الاقتصادية تُنتج صورة للمنطقة «كمساحة خالية» لا تعكس الواقع على الأرض. من الحقيقي تماماً أن منطقة الدراسة تنتم في الأغلب باستخدامات سكنية وأنشطة موجهة للمجتمع المحلي. ومع الاستثناء (المحتمل) للآثار الرئيسية، فلا توجد سمات قد تمارس الجذب للمنطقة العمرانية الأخرى والتي قد تعود على السياق المحلي بالنفع، على النقيض من النواة الفاطمية للقاهرة التاريخية.

البيانات المتوفرة حول استخدامات الأراضي^٨ في القاهرة التاريخية غير كافية لتحديد بنى استخدامات الأراضي والمباني بمنطقة الدراسة ودورها في السياق العمراني الأخرى. تحديداً، لا تتوفر معلومات عن توزيع الأنشطة الاقتصادية على مختلف المناطق (تجارية، أسواق، حرف يدوية، صناعات، إلخ) باستثناء الفنادق. المعلومات المتوفرة عن الخدمات والمرافق الاجتماعية تقتصر أيضاً على «المدارس» و«المستشفيات» دون ذكر على سبيل المثال للأنشطة الثقافية. هناك فئات أخرى مثل «البنائيات العامة» و«الآثار»، وهي فئات مبهمة للغاية لاستخدامات الأراضي - وإن لم تكن غير مألوفة^٩ - لا تكفي لتحليل استخدامات الأراضي ومن ثم مختلف الوظائف التي تضطلع بها المدينة.

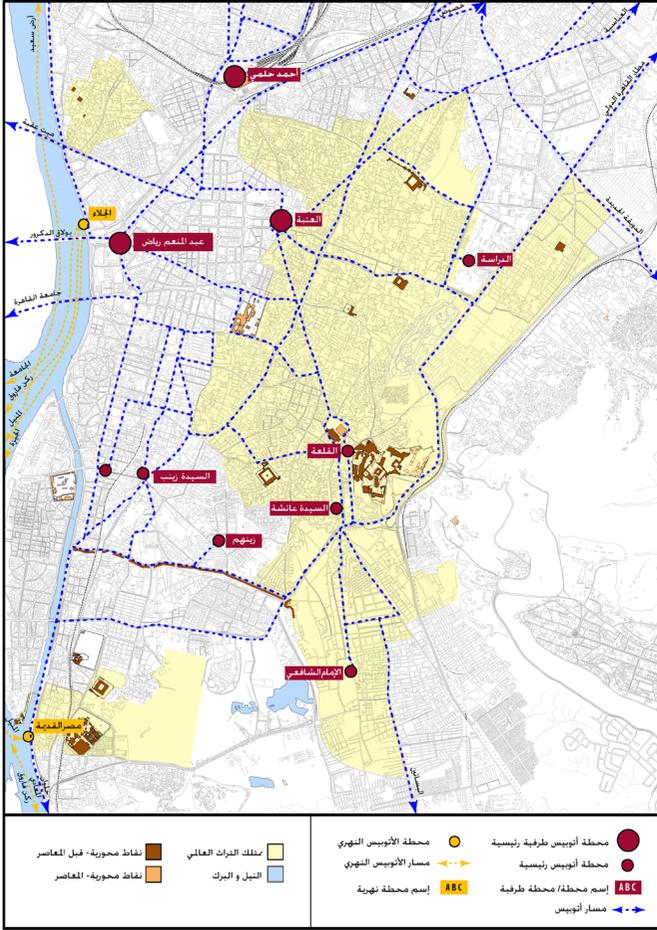
هذا النقص في المعلومات يحد كثيراً من إمكانية دراسة مقترحات تخطيط الحفاظ الفعالة والمناسبة، ولم يكن بالإمكان تغطية هذه القضية بالنسبة لإجمالي منطقة الدراسة، ضمن أعمال مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية.^{١٠}

ورغم نقص البيانات، فإن خريطة استخدام الأراضي الواردة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بها بعض العناصر التي تساعد في فهم الدور الوظيفي لمنطقة الدراسة في السياق العمراني الأخرى:



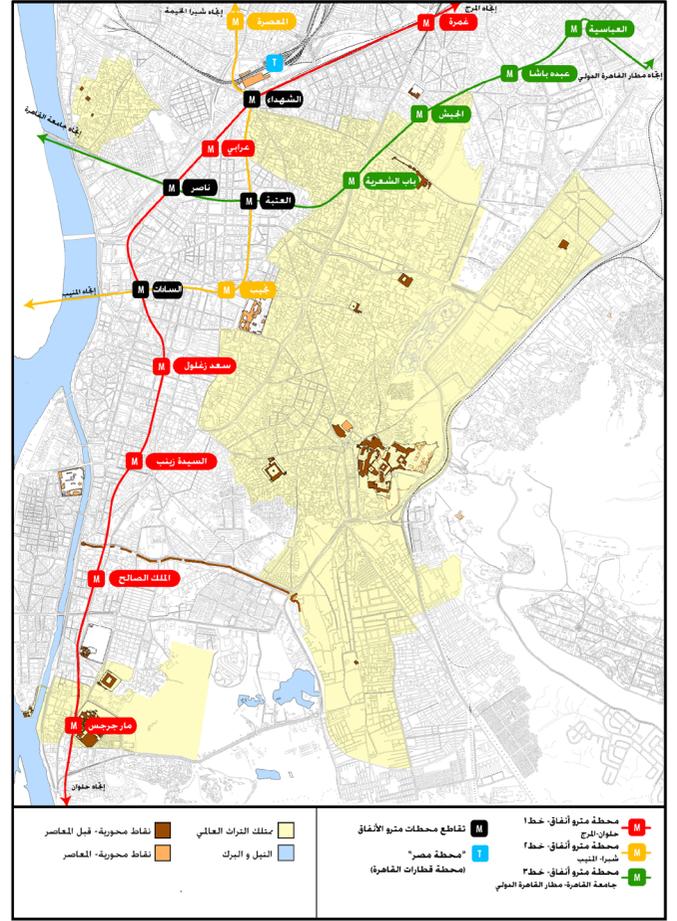
خريطة استخدامات الأراضي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

٨- تستند هذه المعلومات إلى الخرائط الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٩- من الواضح في الحالتين عدم توفر مؤشرات على الاستخدامات المحتملة، تحديداً في حالة «الآثار»، وهي الفئة التي تشير إلى الحالة المعمارية للمباني وأهميتها الثقافية.
١٠- استخدام الأراضي وارد في الخرائط المواضيعية التي تم إنتاجها لبعض المناطق «الحساسة» بناء على مسح ميداني للأرض قطعة قطعة (انظر الفصل الثاني، القسم ٢ والفصل الثالث، القسم ٢).



خطوط الأتوبيس والأتوبيس النهري في القاهرة

عليها، لكل من النسيج التاريخي «ما قبل المعاصر» و«الانتقالي». وقعت العديد من أعمال الهدم والتجديد، كما توجد العديد من المناطق المتهدمة والمُهْملة.



خطوط القطار/الترام والمترو في القاهرة

هذا الموقع المتميز للغاية يستحق مزيداً من الاعتبار في أدوات التخطيط في المستقبل، بما أنه من الممكن أن يعظم من تأثير التطور العمراني القائم على نطاق كبير وغير الخاضع للرقابة في القاهرة التاريخية، ويمكن أيضاً وبشكل مؤكد أن يعيق عملية إعادة التأهيل. وعلى الجانب الآخر فقد يسهم في الدمج الإيجابي لممتلك التراث العالمي بالمنطقة العمرانية الأكبر من خلال تحسين الوصول والتنقل إلى المنطقة وداخلها.

ج. السمات التراثية وتحديد مناطق الحفاظ المقترحة

الأصول التراثية الأساسية لمنطقة الدراسة هي القلعة وجامع السلطان حسن، وهما من الآثار «المحورية» المذكورة في ملف الترشيح بصفتها «منابع إحياء» للنسيج العمراني للقاهرة التاريخية. لكن توجد أيضاً العديد من المباني المهمة الأخرى من مختلف الحقب. هي موزعة بالأساس على امتداد «المحاور» التاريخية الأساسية المتجهة إلى باب العزب (بوابة القلعة) وشارع المعز.

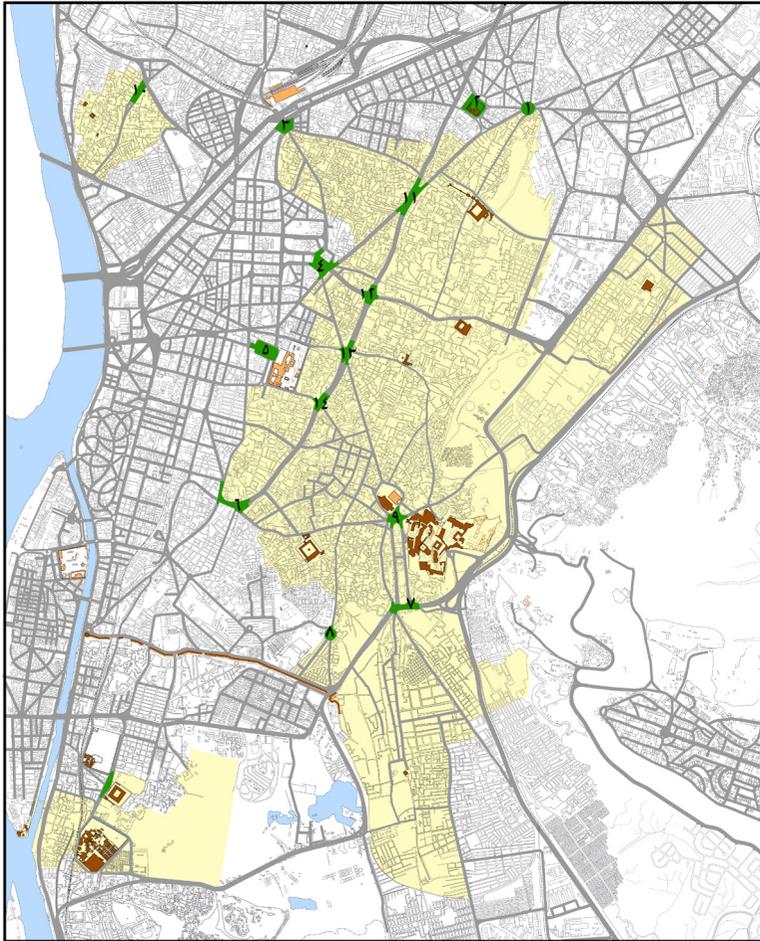
العلاقات الفراغية الوثيقة بين هذه الآثار والنسيج العمراني المحيط بها، وكذا هيمنتها بصرياً وبقوة، تمثل سمات القيمة العالمية الاستثنائية للمنطقة. تم الحفاظ إلى حد بعيد على هذا رغم انتشار المباني المرتفعة والشاذة عن النسيج القائم في الآونة الأخيرة، رغم أن هذه المباني أثرت بلا شك على مشهد خط أفق القلعة وأثرت على قيمة العديد من الآثار في كونها من معالم المدينة وحجبت رؤيتها من عدة زوايا بصرية.

الواقع أن القيم التراثية للنسيج العمراني غير متساوية، وتعكس مختلف آثار التحولات التي وقعت مؤخراً والتي لم يكن بالإمكان السيطرة



القلعة

الشبكة المرورية: الميادين الرئيسية و المداخل إلى القاهرة التاريخية



ممتلكات التراث العالمي النيل والبرك النفاذ الجوية - قبل المعاصر النفاذ الجوية - المعاصر الشبكة المرورية الميادين والتقاطعات



١- ميدان الجيش



٢- ميدان الظاهر



٣- ميدان رمسيس



٤- ميدان العتبة

٥- ميدان عابدين



٦- ميدان السيدة زينب



٧- ميدان السيدة عايشة

٨- ميدان السيدة نفيسة



٩- ميدان القلعة



١٠- ميدان عبد الجواد



١١- باب الشعرية



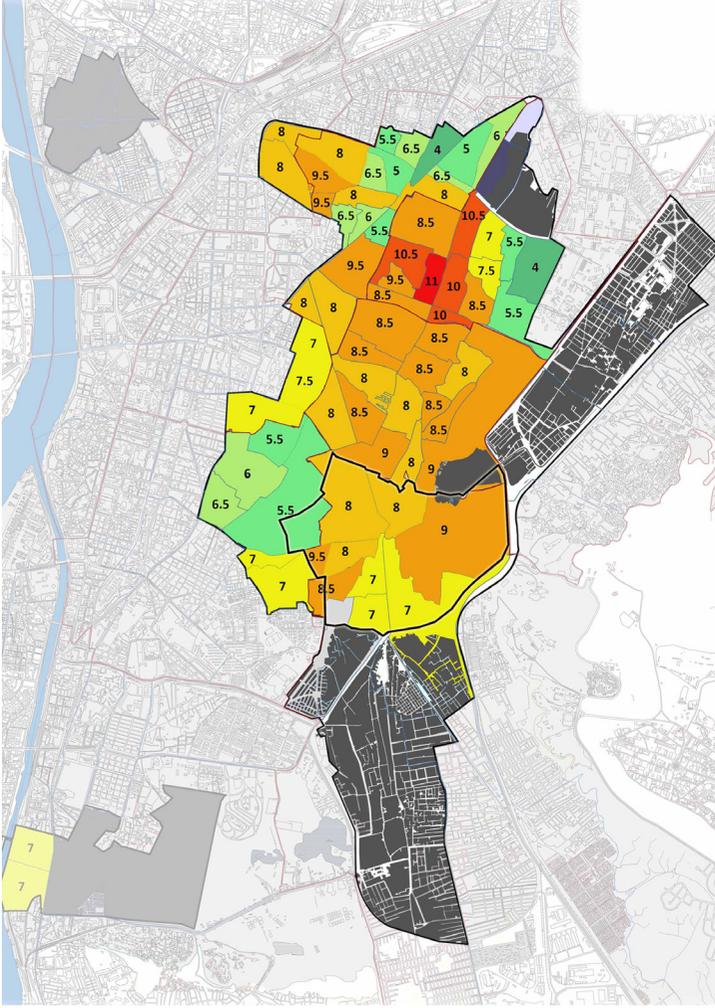
١٢- تقاطع مع شارع الأزهر



١٣- ميدان باب الخلق



١٤- تقاطع مع شارع الشيخ ريحان

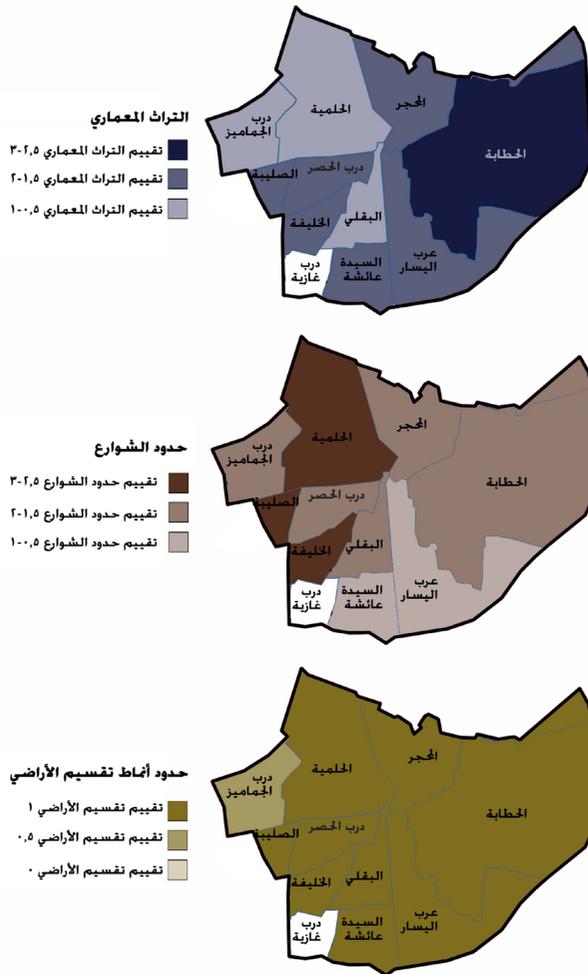


تقييم قيم التراث في النسيج العمراني

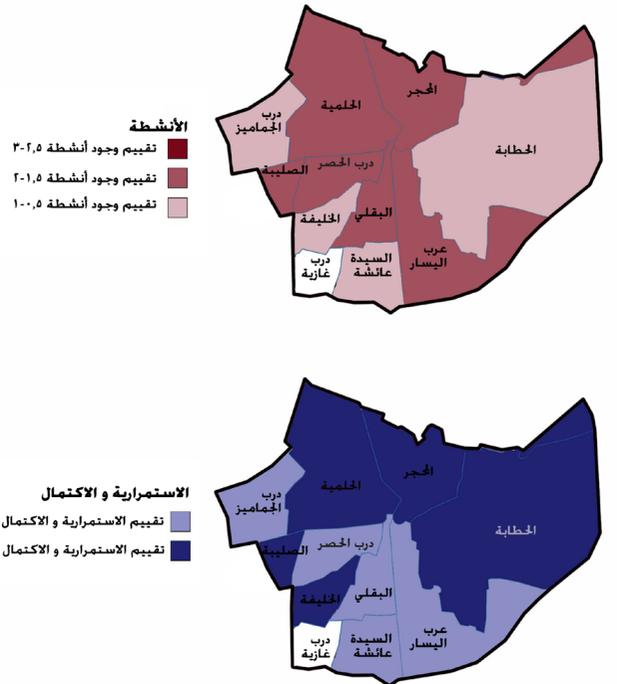
الدرجة الكلية - (مسح ميداني من قبل مشروع إحياء القاهرة التاريخية ٢٠١١)



المسح الميداني لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية ٢٠١١:
 تقييم قيم التراث للنسيج العمراني (الدرجات الكلية)

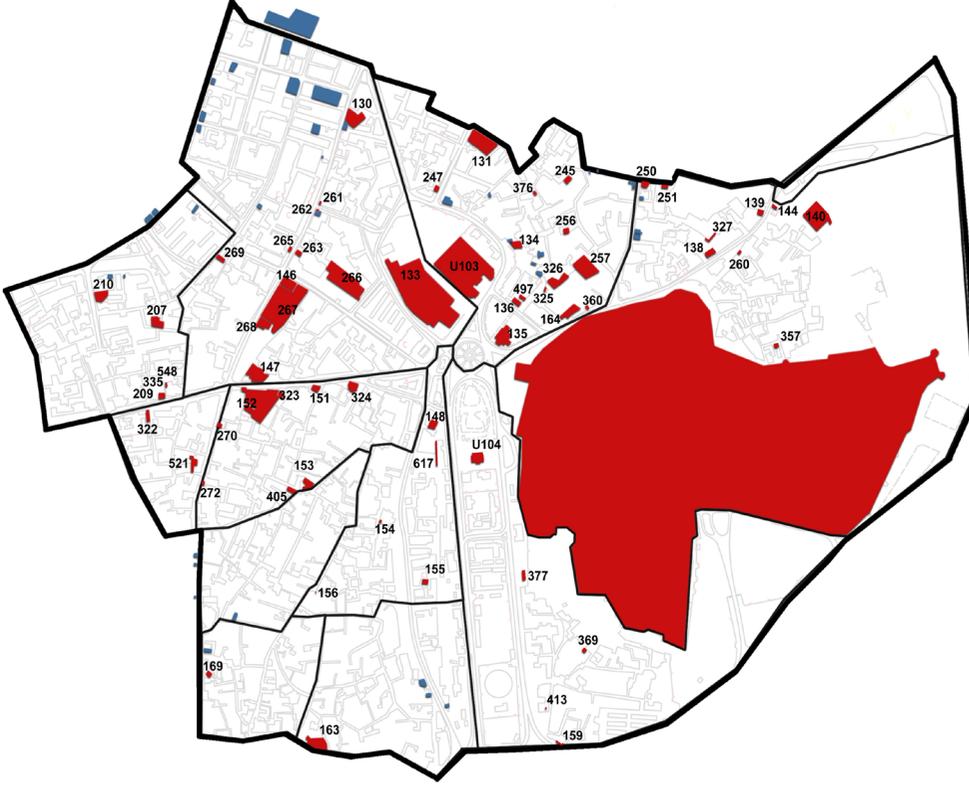


معايير قيم التراث العمراني (المسح الميداني لمشروع إحياء القاهرة التاريخية ٢٠١١)



المسح الميداني لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية ٢٠١١:
 تقييم قيم التراث للنسيج العمراني (الدرجات الكلية)

قائمة الآثار بمنطقة الدراسة



- 130 مسجد المناس الحاجب
131 مدرسة إحياء اليوسفي
133 مدرسة السلطان حسين
مسجد جوهري الاللا
134
مسجد الحموي
135
136 مدرسة قانيمى أمير اخور
138 مسجد منجك اليوسفي
قبة يونس المومار
139
خانقاه نظام الدين
140
سبيل الأمير شيخوخو
144
زاوية خانقاه ابيديكن البندقدارى
146
مسجد الأمير شيخوخو
148
جامع الغوري
148
مسجد قانيمى الحمدي
151
خانقاه شيخوخو
152
مدرسة خوندنم الاحمدي
153
مأذنه على القلي
154
زاوية مصطفى باشا
155
مأذنه القلي
156
جامع الغوري
159
مسجد بدر الدين الوناني
163
قبة سلطان ابو سعيد قنصوة
164
قبة شجرة الدر
169
مسجد مغلباى طار
207
مدرسة تحرى بردي
209
مدرسة حسن باشا طاهر
210
رباط أحمد بن سليمان
245
بوابة منجك اليوسفي
247
مسجد ايتمنش الجاسي
250
تكية تقي الدين البساطامي
326
قبة صلال الخريفي
327
سبيل كتاب عباس اغا
335
ضريح النيرفا
357
قبة قنصوة ابو سعيد
360
ساقية الناصر محمد
369
سبيل الأمير خليل
376
مسجد محمد باشا طاهر
377
سبيل كتاب حسن كتحدا
405
قبة عبد الله القبي
413
سبيل اغا دار السعاده
497
مدرسة بشير اغا الجندار
269
قبة صفي الدين جوهري
270
سبيل مصطفى بك قطيبي
272
بقايا الضريح الغوري
322
حوض الأمير شيخوخو
323
سبيل قانيمى
324
بوابة درب اللبانة
325

■ الآثار المسجلة من قبل المجلس الأعلى للآثار
■ المباني التراثية المسجلة من قبل التنسيق الحضاري



قائمة المباني بحسب المجلس الأعلى للآثار (الأحمر)، والمباني ذات القيمة المتميزة المسجلة من قبل الجهاز القومي للتنسيق الحضاري (الأزرق)

للمنطقة. في جميع الشياخات الأخرى، لا توجد مباني ذات أهمية تراثية، بسبب أعمال التجديد الموسعة على مدار العقود الأخيرة.

- السلامة المورفولوجية للنسيج العمراني - وتتعكس في وجود الحدود التاريخية للشوارع والتقسيم الفرعي لقطع الأراضي واستمرارية واكتمال النسيج العمراني - متباينة ومتنوعة بسبب وجود مناطق كبيرة خالية أو متهدمة (في درب الحصر، السيدة عائشة، عرب اليسار) وتطبيق قانون «خطوط التنظيم»^{١١}.

- أخيراً، تواجد الأنشطة ذات التوجه المجتمعي نادر ومتفرق لكن يُظهر قيمة عالية على امتداد «المحاور» المتجهة إلى باب العزب وإلى جوار القلعة.

في الواقع فإن الشياخات مثل درب الحصر والخليفة والمحجر وعرب اليسار تمتلك تراثاً عمرانياً غنياً بدرجة نسبية (ليس فقط معمارياً، إنما أيضاً ثقافي ومن حيث المجال الاجتماعي الاقتصادي) وفي الوقت نفسه فهي تشهد تدهور نسيجها وتفككه من واقع عمليات التجديد والهجر المتركمة، التي أضيف إليها انتشار «المخالفات» المقترمة للنسيج العمراني في الآونة الأخيرة.

إن التقييم الإجمالي، الذي تم بحسب الشياخات، كل شياخة على حدة، في المسح الميداني «الميدني»^{١١} يُظهر وجود مناطق كبيرة تحمل القيم التراثية فوق المتوسطة للقااهرة التاريخية، وهي منتشرة بالأساس على امتداد «المحاور» التاريخية، التي تبدأ من القلعة باتجاه الغرب وباتجاه الشمال. يتواجد هذا جنباً إلى جنب مع مناطق ذات قيمة تراثية متوسطة إلى الجنوب، على امتداد المحاور الأحدث: صلاح الدين وميدان السيدة عائشة، وأخيراً مناطق ذات قيمة منخفضة إلى الغرب، إلى جوار شارع بورسعيد.

إن المعايير المختلفة المستخدمة في المسح تلقي الضوء على كيف أن الدرجة الإجمالية هي قياس لمجموعة متنوعة من الظروف، تقدم فكرة عن الاحتياجات المختلفة والإمكانات العديدة لإعادة التأهيل والإحياء. وفي هذا الصدد، يمكن الإلقاء بالتعليقات الآتية:

- أعلى القيم المعمارية تتواجد على امتداد «المحاور» الأساسية التي تربط جامع ابن طولون بجامع السلطان حسن (في شياختي درب الحصر والخليفة) وفي جميع الشياخات المحيطة بالقلعة. هذه المناطق تحتوي على مباني أو مجموعات مباني ذات أهمية معمارية عالية، ومنها مباني غير مسجلة، تضيف إلى القيمة التراثية العامة

١١- انظر الفصل الثاني في «التقرير الأول للإجازات، يونيو/حزيران ٢٠١٠ - يونيو/حزيران ٢٠١٢»، مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية، الملحق الرقمي ٢٠١.
١٢- تسمى هذه النظم أحيانا بـ «خط التنظيم». كان القصد منها توسعة الطرق القائمة وفتح طرق جديدة من خلال شقها في المدينة القديمة أو على امتداد آثار هامة. من ثم ليس مسموحاً بأنشطة الإنشاءات على هذه الخطوط. هي موروثاً من خطط قديمة غير محدثة (عفى عليها الزمن) تعود لمطلع السبعينيات.

٣،١،٤ استراتيجية التخطيط والقضايا الأساسية التي تم تناولها

حاجة لأن تُفهم بالأساس بصفتها أصول استراتيجية لتحسين الخدمات وتطوير أنشطة اقتصادية جديدة من خلال تدخلات «إعادة الاستخدام التكميلي» المناسبة. نشاط الحفاظ الخاص بالقلعة يمثل خياراً مهماً للتخطيط لصالح بث الحيوية والإحياء للمنطقة، بأنشطة جديدة ذات صلة بالثقافة والحرف اليدوية التقليدية والأنشطة الترفيهية والسياحة.

• من الأهداف الرئيسية حفظ وتحسين القيم التراثية للنسيج العمراني، ولابد من أن يقترن هذا بتحسين ظروف الإسكان وقابلية الحياة بالمناطق المشمولة. يتطلب هذا تحسين قواعد التخطيط والأدلة التوجيهية المعمارية الملائمة من أجل تنظيم مختلف أعمال الحفاظ والتطوير وتدخلات التنمية. لتحقيق هذا لابد من مراجعة التشريعات القائمة، لا سيما تلك التي تغطي أعمال الإزالة/الهدم و«خطوط التنظيم». لابد من اتخاذ إجراءات للقضاء على أو تخفيف أثر ما يُسمى بـ «المخالفات». هناك مجال أولوية آخر، ألا وهو تعزيز سياسة إعادة تأهيل للإسكان متسقة تمارس على نطاق واسع وتحسن من الظروف المعيشية للسكان. يجب أن تهدف هذه السياسة أيضاً إلى الحفاظ على إبقاء السكان المتواجدين بالفعل وذوي جذور متأصلة بالمنطقة، وإحياء المناطق الأكثر تهدماً والأقل نفعاً في النسيج التاريخي القائم، وتحسين الحالة البيئية (أي إدارة المخلفات الصلبة/القمامة). يمكن التعرف على إجراءات تنظيمية جديدة ومشروعات تدخلات محددة بناء على المسح الميداني التفصيلي لقطع الأرض كل على حدة، ويمكن أن تنظر السلطات المختصة في هذا الأمر سعياً لتحديد إمكانية التنفيذ حتى في غياب إطار عمل تخطيط أكثر شمولاً.

• الحيوية الاجتماعية الاقتصادية للنسيج العمراني لابد من الحفاظ عليها وتحسينها من خلال الارتقاء بالأنشطة القائمة وترشيدها وتهذيبها (الأسواق والحرف اليدوية التقليدية)، وفي الوقت نفسه تخيل سبل جديدة لتنمية أنشطة متسقة مع النسيج العمراني تكون مستدامة (الأنشطة الثقافية والسياحية)، تلتزم بالقيم التراثية وبالسمات الاجتماعية الاقتصادية لمختلف الأحياء السكنية.

• لابد من إعادة تنظيم حركة سير المركبات على النطاق الأوسع من أجل القضاء على أو تخفيف الاختناقات المرورية والمخاطر البيئية عند بعض النقاط المهمة. في الوقت نفسه، لابد من تحسين حركة سير المشاة وجعلها أكثر أمناً. لابد من أن تقترن هذه الجهود بالتحسين العام في البيئة العمرانية من خلال تدخلات عديدة وموسعة للارتقاء بالفراغات المفتوحة (الرصيف، أثاث الشوارع، اللافتات الخاصة بالاتجاهات والأماكن والمباني) ونظام إدارة مخلفات صلبة جديد أكثر فعالية.

• لابد من وضع معايير وإجراءات للتوعية ولتعزيز مشاركة السكان في المناطق المعنية، في عملية صناعة القرار وفي تطبيق مشروع العمل.

لابد من إعداد أداة لتخطيط الحفاظ تكون متكاملة وتغطي الجانب القانوني، لصالح منطقة الدراسة، وهذا بالاتساق مع إطار العمل الأعرض للقااهرة التاريخية والمنطقة الفاصلة للحماية المقترحة لممتلك التراث العالمي. سوف يساعد هذا على تعريف خيارات مهمة واستراتيجية للتخطيط، بشأن حركة سير المركبات والخدمات واستخدام الأراضي. هذه بدورها تؤثر على الدور الوظيفي وقابلية المكان للحياة وإلى حد ما، على الأهمية الاجتماعية الثقافية لمنطقة الدراسة. من أجل تحقيق هذا الأمر يتطلب إطار عمل تخطيطي عام عريض النطاق وفعال (وهو غير متوفر إطلاقاً في الوقت الحالي) من أجل دمج الحفاظ وإحياء القااهرة التاريخية بالسياق المخطط لها الخاص بالقااهرة الكبرى.

وفي غياب هذا الإطار، والذي لا تسع قدرات مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية إعداده، فقد طُوّر مشروع العمل دراسات لتخطيط الحفاظ ومقترحات بهذا الصدد تتصدى لقضايا بعينها في منطقة الدراسة نفسها. فعل المشروع هذا لاستغلال قدراته ولتحقيق أقصى النتائج الممكنة من الفرص المطروحة، من أجل تحسين ظروف معيشة السكان والتكريس لأوجه تحسن اجتماعية اقتصادية بناء على حماية وتحسين القيم التراثية.

تم اتخاذ الإجراءات التالية في معرض إعداد مشروع العمل:

• مراجعة ودمج الإطار العام التمهيدي، الذي يعرف سلسلة من أهداف التخطيط الأساسية ويوفر إطار عمل لأعمال تدخلات استراتيجية ممكنة.

• دراسة مشروعات حفاظ عمراني تفصيلية ومحددة كجزء من الإطار المذكور أعلاه.

• إعداد دراسات متخصصة حول القضايا العامة التي ظهر كونها ذات صلة بسياق منطقة الدراسة، من أجل تنفيذ - في نهاية المطاف - سياسة حفاظ وإحياء عمرانية.

أ. استراتيجية التخطيط

تم وضع عدة أنشطة تخطيط استراتيجية بناء على تحليل للسياق العمراني. هي بمثابة تعريف لاستراتيجية التخطيط والتي يتمثل همها الأساسي في الحفاظ على القيمة العالمية الاستثنائية لموقع التراث العالمي بالقااهرة التاريخية، حسبما اقترح مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية.^{١٦} تركز الاستراتيجية على إعلاء السمات التراثية كمحفز لتطوير المجتمع ولبث الحيوية في النسيج التاريخي. تستند إلى الاختيارات والافتراضات التالية:

• يجب ألا يتم الخوض في أعمال حفاظ الآثار والمباني المسجلة بمعزل عن إعادة تأهيل وإحياء النسيج العمراني. هذه الآثار والمعالم يجب ألا يُنظر إليها فحسب بصفتها «أغراض تراثية» يجب حفظها «في حد ذاتها»، إنما ثمة

١٥- انظر: «مشروع العمل المقترح»، دانيلى بيني، مايو/أيار ٢٠١٣، والنسخة المنقحة من سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.

١٦- انظر الفصل الأول من هذا التقرير.

مهمة توازيها مناطق نسيج عمراني متهدم، وإن كانت على كل قد احتفظت بخصائصها المورفولوجية التاريخية.

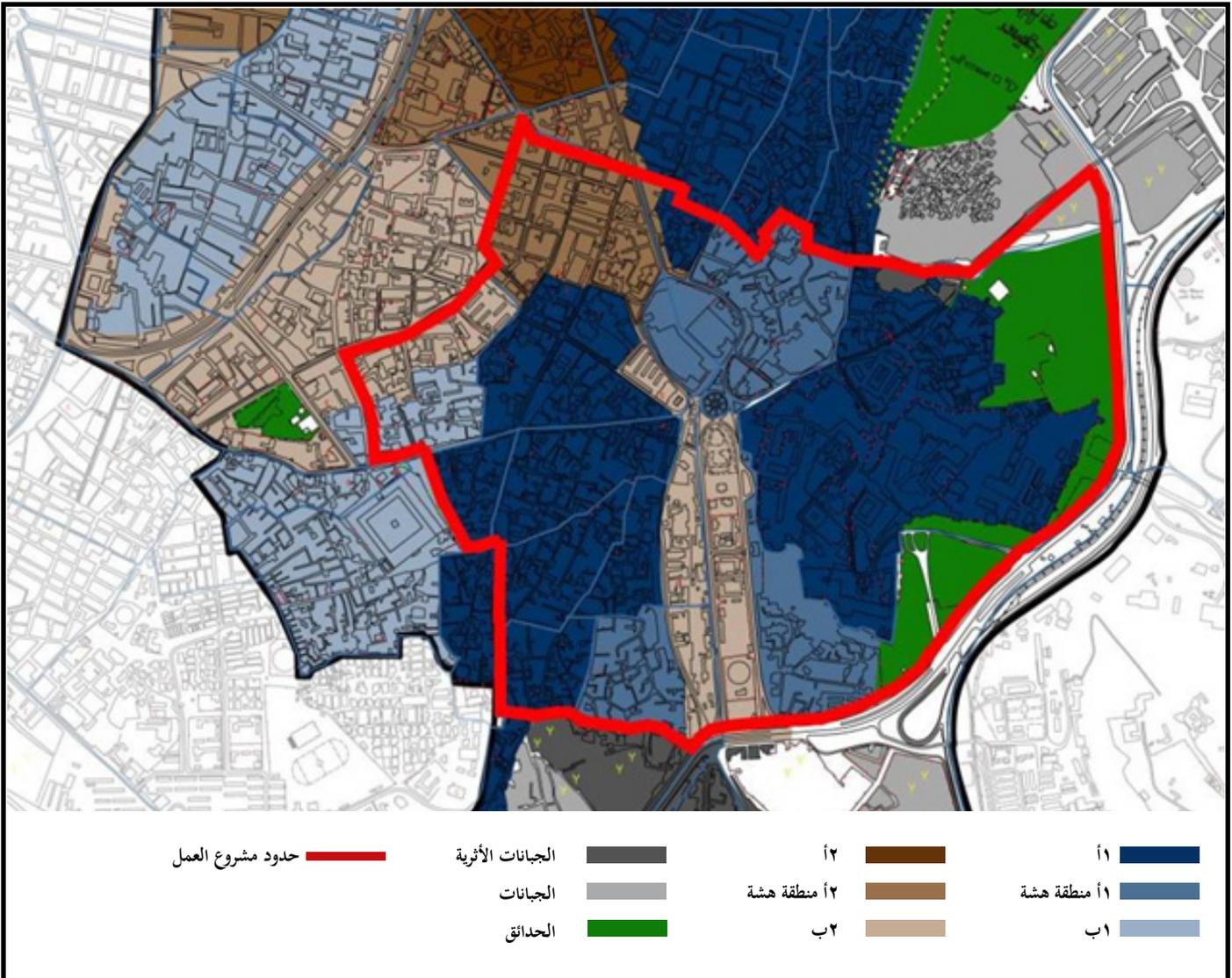
• الطرف الجنوبي لشارع محمد علي - أهم «شق» من القرن التاسع عشر - ومحيطه، ويمثل هذا الطرف بمحيطه مجتمعاً منطقة عمرانية «انتقالية» ذات قيم تراثية عالية أو نسبية (المنطقة الفرعية أ٢ - منطقة هشة و ب٢).

من ثم تمثل منطقة الحفاظ عينة ممتازة للتأكد من انطباق تدابير الحماية المقترحة^{١٤} من قبل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، والتي يجب أن يُراعى اتساقها مع القرارات الخاصة بالمناطق ذات القيمة المتميزة، بحسب القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨.

من منظور الحفاظ العمراني، تنتم منطقة الدراسة بوجود أنواع مختلفة من النسيج العمراني، وفيها أنواع متباينة من الحفاظ وإمكانات محددة للتأهيل والإحياء. وتحديداً، بالنسبة لمناطق الحفاظ المقترحة من قبل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية^{١٣} فهي تشمل التالي:

• إلى جانب القلعة، هناك منطقة كبيرة في درب الحصر والخليفة تمثل منطقة نسيجها العمراني السكني يعود للحقبة ما قبل المعاصرة ذات قيمة تراثية أعلى (المنطقة الفرعية أ١)، وتنتشر بها عناصر ذات أهمية معمارية وتتميز بسلامة أنماط الشوارع وعوامل مورفولوجية أخرى التي تسمو بقيمة النسيج العمراني.

• منطقتان «حساستان» من النسيج العمراني ما قبل المعاصر (المنطقة الفرعية أ١ - منطقة هشة) حيث توجد سمات معمارية



محيط مشروع العمل المقترح مركبة على حدود مناطق الحفاظ (مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١١)

١٣- انظر الفصل الثالث، الجزء ١ في «التقرير الأول للإنجازات، يونيو/حزيران ٢٠١٠ - يونيو/حزيران ٢٠١٢»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، الملحق الرقمي ٢،١
١٤- مقتبس من الفصل الثالث الجزء ٢ و ٧ «التقرير الأول للإنجازات، يونيو/حزيران ٢٠١٠ - يونيو/حزيران ٢٠١٢»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، انظر أيضا النسخة المنقحة من الجزء ٢،١ من هذا التقرير.

ب. مشروعات التدخلات الاستراتيجية

إعادة الاستخدام التكميلي للجزء السفلي من القلعة وإعلاء قيمته^{١٨}

تعد القلعة من العناصر الرئيسية للقيمة العالمية الاستثنائية لممتلك التراث العالمي، وهي أصل إمكانات محتملة أساسية لإعادة تأهيل وإحياء الممتلك. الجزء الأعلى من القلعة يرتبط بباقي القاهرة الكبرى من خلال محور صلاح سالم الشرياني المهم، ويشتمل هذا الجزء على أماكن جذب سياحي كجامع محمد علي وعلي عدة أنشطة إدارية أخرى أيضاً. لكن الجزء السفلي منفصل ولا يتيح الوصول منه إلى باقي القاهرة التاريخية بسبب إغلاق باب العزب منذ فترة طويلة. تتعرض العلاقة البصرية الخاصة بهذا الجزء للخطر بسبب كثرة المباني الجديدة المرتفعة والتحويلات التي طرأت مؤخراً على محيطه. والأهم أنه غير مستخدم ومهجور، حيث حالة نسيجه العمراني التاريخي وآثاره في حالة حفاظ مخزية، تكاد تكون لا تزيد عن كونها أنقاضاً.

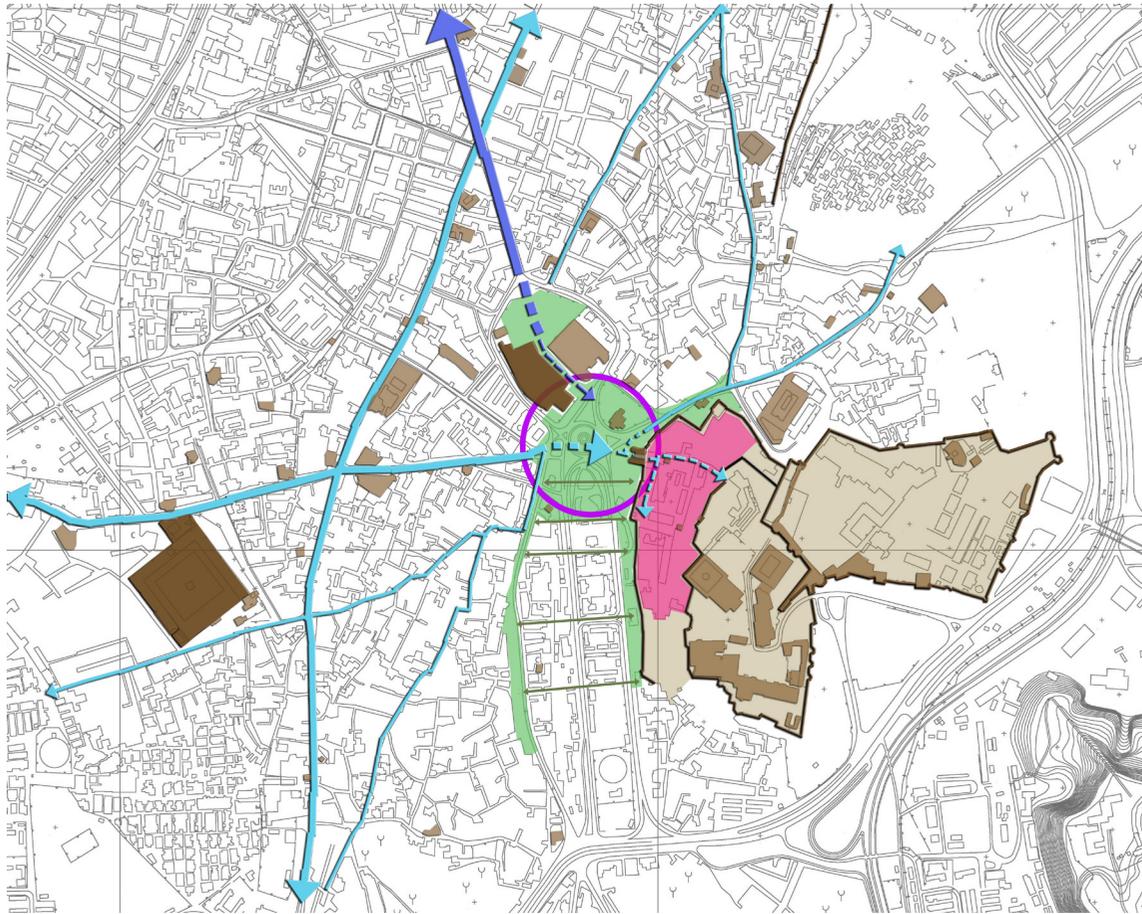
كان المشروع يهدف إلى:

- توثيق الوضع الحالي وحالة الحفاظ بالنسيج العمراني والآثار، باستخدام استمارات مسح معماري دقيقة وشاملة.

- تطوير أدلة توجيهية لتخطيط الحفاظ ومقترحات بالتدخلات لحفظ القيم التراثية ولتعزيز إعادة الاستخدام التكميلي للجزء السفلي من القلعة، مع توفير أنشطة واستخدامات يمكنها أن تحسن من دور هذا الجزء السفلي بصفته "نقطة لقاء" عمرانية ذات أهمية قصوي وتوظيف دوره لإفادة السكان المحليين.

خط المشروع لسيناريو حفظ وإعادة استخدام تكميلي محتمل، وتهدف إلى "الاستغلال الأقصى" لإمكانات المجموعة المعمارية بباب العزب في باقة متسقة من الأنشطة (الحرف اليدوية التقليدية، التجارة، التدريب المهني، الثقافة، السياحة) من أجل أن تقود إعادة إحياء الحي السكني المحيط بهذا الجزء من القلعة. كما يشمل هذا التعرف على أنشطة ذات أولوية وتعريف أنواع التدخلات المطلوبة للمباني والفراغات المفتوحة، وكذا نظام جديد للاتصال المادي بالجزء الأعلى من القلعة.

تم التصدي للدمج الوظيفي والفراغي للقلعة بالنسيج العمراني التاريخي للقاهرة التاريخية بأسرها من خلال افتراض أنه سيتم إعادة فتح باب العزب، والتمكين من عودة الروابط الخاصة بحركة المشاة بالآثار "المحورية" و"المحاور" التاريخية القائمة في النسيج العمراني المحيط (ربط الدرب الأحمر بسوق السلاح والنبوية وبياب الوزير، وربط ابن طولون بشارعي شيخون والصليبية).



إعادة ربط القلعة بالنسيج العمراني للقاهرة التاريخية

محاور رئيسية قبل القرن التاسع عشر

محاور القرن التاسع عشر

إعادة تأهيل الفراغات العامة المحيطة بالآثار الرئيسية

إعادة الاستخدام التكميلي للجزء الأسفل للقلعة

أسباب^{١٧} كان هذا المشروع سيركز تحديداً على عقدة «ميدان القلعة»، بهدف تهيئة ظروف تسمح بتحسينه وظيفياً وفراغياً، وإعادة ربطه بـ «المحاور» التاريخية الرئيسية، باتجاه باب العزب والجزء السفلي من القلعة.

تم إعداد بعض الدراسات التخصصية الإضافية والمبادرات كجزء تكميلي لهذه المشروعات، وقد بحثت في بعض القضايا الرئيسية الخاصة بمنطقة الدراسة. لا بد من التصدي لتلك القضايا من أجل تنفيذ مقترحات المشروع وحتى يتم تهيئة أدوات تخطيط فعالة في نهاية المطاف.

هذه المشروعات والدراسات لا تعترض فحسب أن تقترح حلولاً محددة، إنما أيضاً لأن تشير لمنهجيات وأدوات تحليل ومعايير تخطيط وتصميم عمراني يمكن أن تُطبق على باقي أنحاء القاهرة التاريخية.

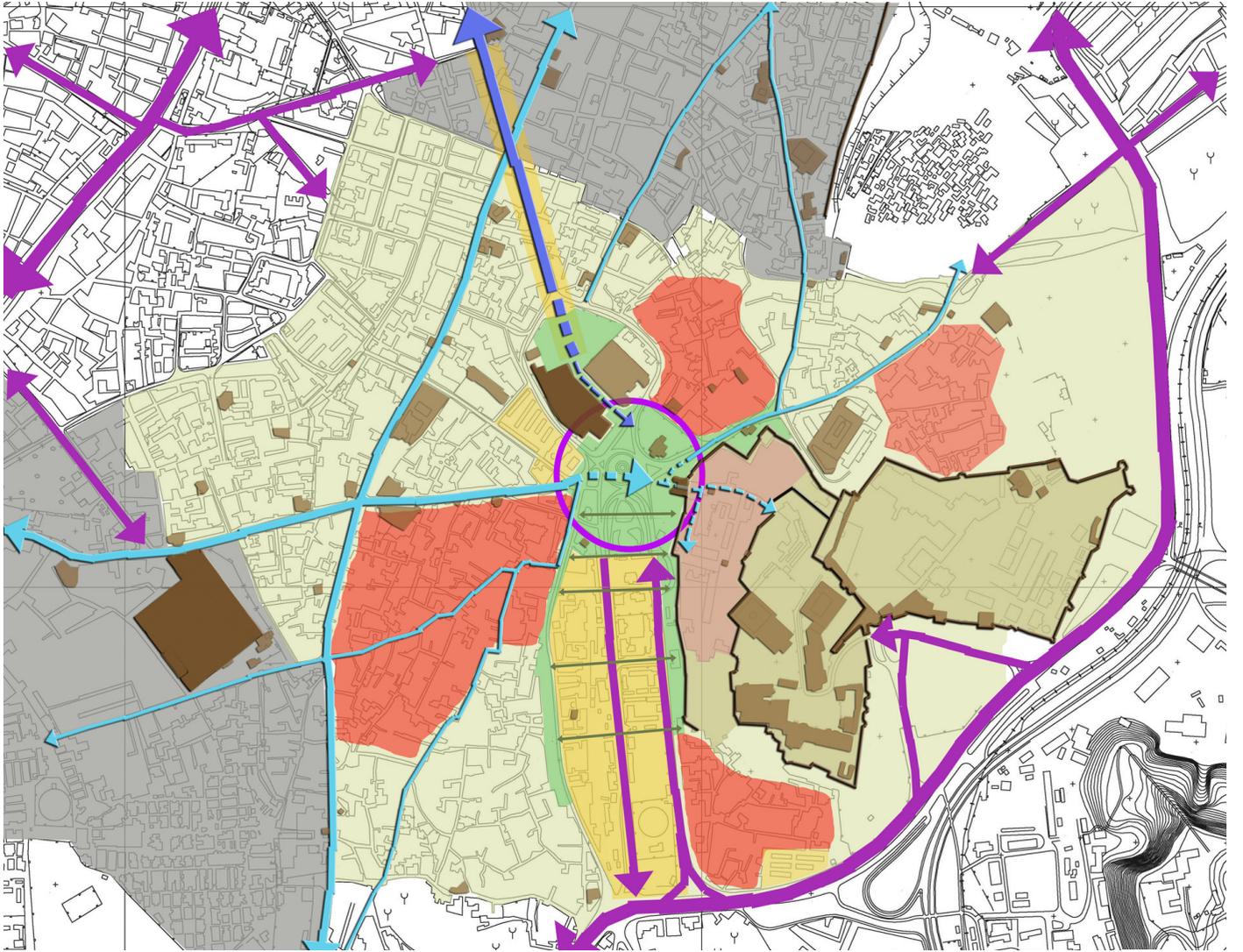
تلخص الخريطة أدناه تدخلات الحفاظ والإحياء المقترحة بحسب مشروع العمل، من أجل تطبيق الأهداف الاستراتيجية السابق ذكرها. وتحديد ما يتعلق بما يلي:

• إعادة الاستخدام التكميلي وإعلاء القيمة للمنطقة السفلى من القلعة، ودمجها وظيفياً وفراغياً بالنسيج العمراني التاريخي.

• إعادة تأهيل الفراغ العمراني، لا سيما النسيج العمراني الانتقالي/المتهدم.

• إعادة تأهيل النسيج السكاني التاريخي الأكثر تهديماً.

تم التخطيط لمشروع لإعادة تنظيم حركة سير المركبات وتحسين قابلية سير المشاة في منطقة الدراسة، لكن لم يتم الشروع فيه لعدة



- إعادة تأهيل الفراغات العامة المحيطة بالآثار الرئيسية
- تأكيد الصلات البصرية بين المدينة التاريخية والقلعة
- آثار محورية
- مناطق تم تغطيتها بدراسات حفاظ سابقة
- منطقة الدراسة المقترحة
- إعادة تنظيم دخول المركبات ونقاط المرور الرئيسية

- التكامل الوظيفي والمكاني للقلعة
- إعادة الاستخدام التكميلي للجزء الأسفل للقلعة
- إعادة تأهيل مناطق النسيج التاريخي السكني الأكثر تدهوراً
- إعادة تأهيل وإحياء النسيج الانتقالي المتدهور
- إعادة تأهيل وربط المحاور التاريخية الرئيسية
- إعادة تأهيل وربط محاور القرن التاسع عشر

١٧- تمت هذه الدراسة بالتعاون مع المحافظة، لكن بسبب الإطار المؤسسي الصعب، تبين استحالة الوصول لبرنامج ملموس وفعال للتعاون بين مشروع الإحياء العمراني والإدارة المحلية، رغم وجود إرادة عامة لتحقيق هذا.

إعادة تأهيل النسيج السكني التاريخي الأكثر تدهوراً

بيئية ومعيشية حرجة. مثل العديد من المناطق الأخرى في القاهرة التاريخية، تحتاج هذه الأحياء إلى أعمال عاجلة ومحددة على مسار إعادة التأهيل، ويمكن اعتبارها لدرجة كبيرة نماذج على الظروف المختلفة التي لا بد أن يتم معالجتها ضمن ممتلك التراث العالمي بمجمله.

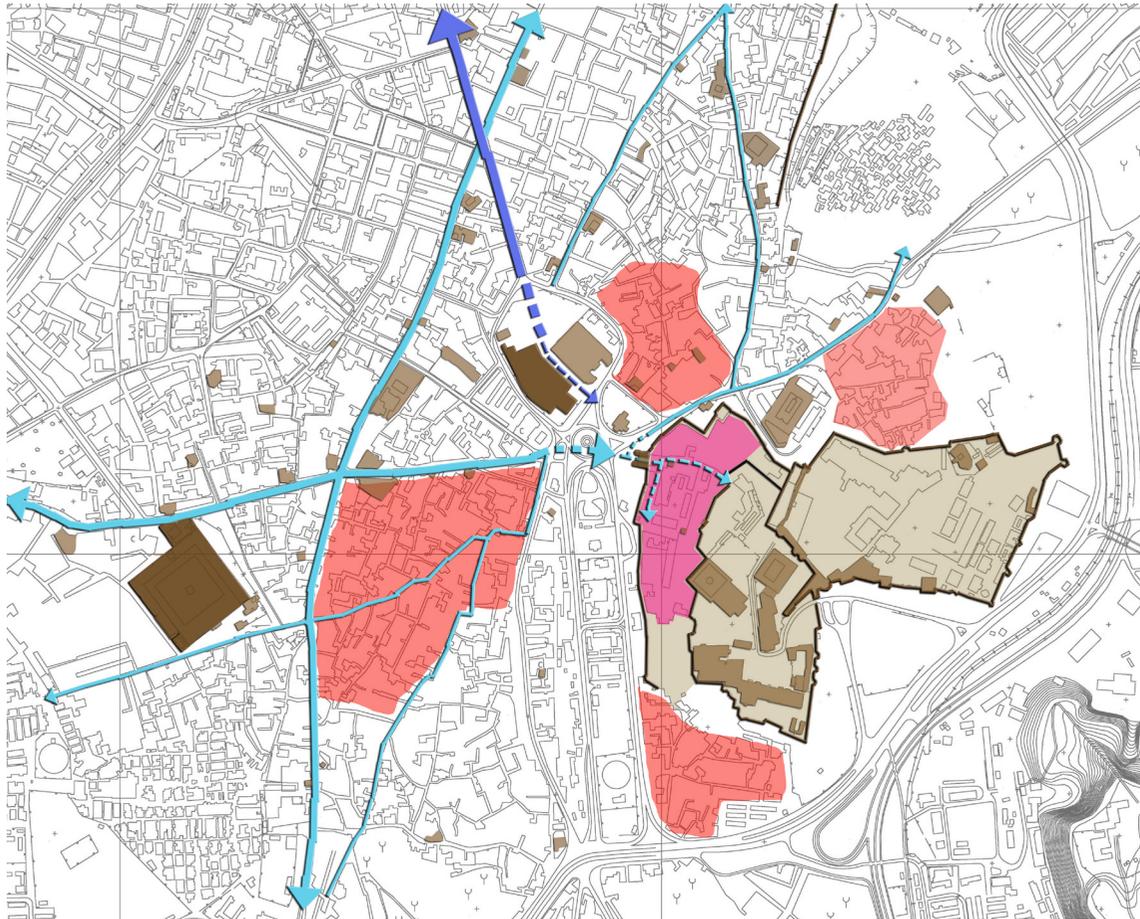
تم عمل دراسات حفاظ تفصيلية لكل من هذه الأحياء. كما تم وصف منهجية كل من هذه الدراسات تفصيلاً في الفصل ٢,٢

بالإضافة إلى الأنظمة المحددة والمقترحات الخاصة بالتصميم العمراني، فإن دراسات تأهيل النسيج السكني التاريخي تمثل نموذج يمكن تطبيقه على باقي أنحاء النسيج العمراني من أجل تهيئة خطة حفاظ عمراني شاملة وفعالة للمناطق المعرضة للخطر. الدليل التفصيلي للغاية الذي أعده المساحون، أثناء نشاط "التدريب أثناء العمل" توفر لممثلي مختلف الإدارات الحكومية المعنية، مع إشراك السكان المحليين، وأخيراً وليس آخراً، اشتمل على تنفيذ نظام معلومات جغرافي فعال وكفاء، وهي منجزات مهمة للغاية لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، تستحق تقديرها بالكامل من السلطات المصرية.

توصل مشروع العمل إلى أربع مناطق "أولوية" (وتجريبية) للتصدي لقضية إعادة تأهيل النسيج السكني التاريخي المهمة، وهو النسيج الذي ما زالت له قيم تراثية مهمة لكنه مهدد بسبب تفشي التدهور والتدمير. بناء على نتائج المسح الميداني لعام ٢٠١١، وبناء على اعتبارات السياق العمراني الواردة في القسم ٢,٢,٢، فقد تم اختيار الأحياء التالية لإجراء دراسات تفصيلية عليها:

- درب الحصر
- درب اللبانة
- الحطابة
- عرب اليسار

تقع هذه المناطق على امتداد "محاور" تاريخية مهمة تصل بين الآثار الرئيسية (أي القلعة وجامع السلطان حسن وجامع ابن طولون) بالنسيج العمراني الأكبر للقاهرة التاريخية، بما في ذلك شارع شيخون/ الصليبية وشارع درب الحصر/ ابن طولون، وفي كل منها مستويات مختلفة من الأنشطة المجتمعية. تتسم بوجود أطلال وخرابات كثيرة وقطع أرض خالية ومباني غير مستخدمة، وتعكس ظروف



مناطق الأولوية الخاصة بإحياء النسيج السكني التاريخي

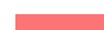
محاور رئيسية قبل القرن التاسع عشر



محاور القرن التاسع عشر



إعادة تأهيل مناطق النسيج التاريخي السكني الأكثر تدهوراً



إعادة الاستخدام التكميلي للجزء الأسفل للقلعة



آثار محورية



تأهيل الفراغات المفتوحة العامة في النسيج الانتقالي المتدهور

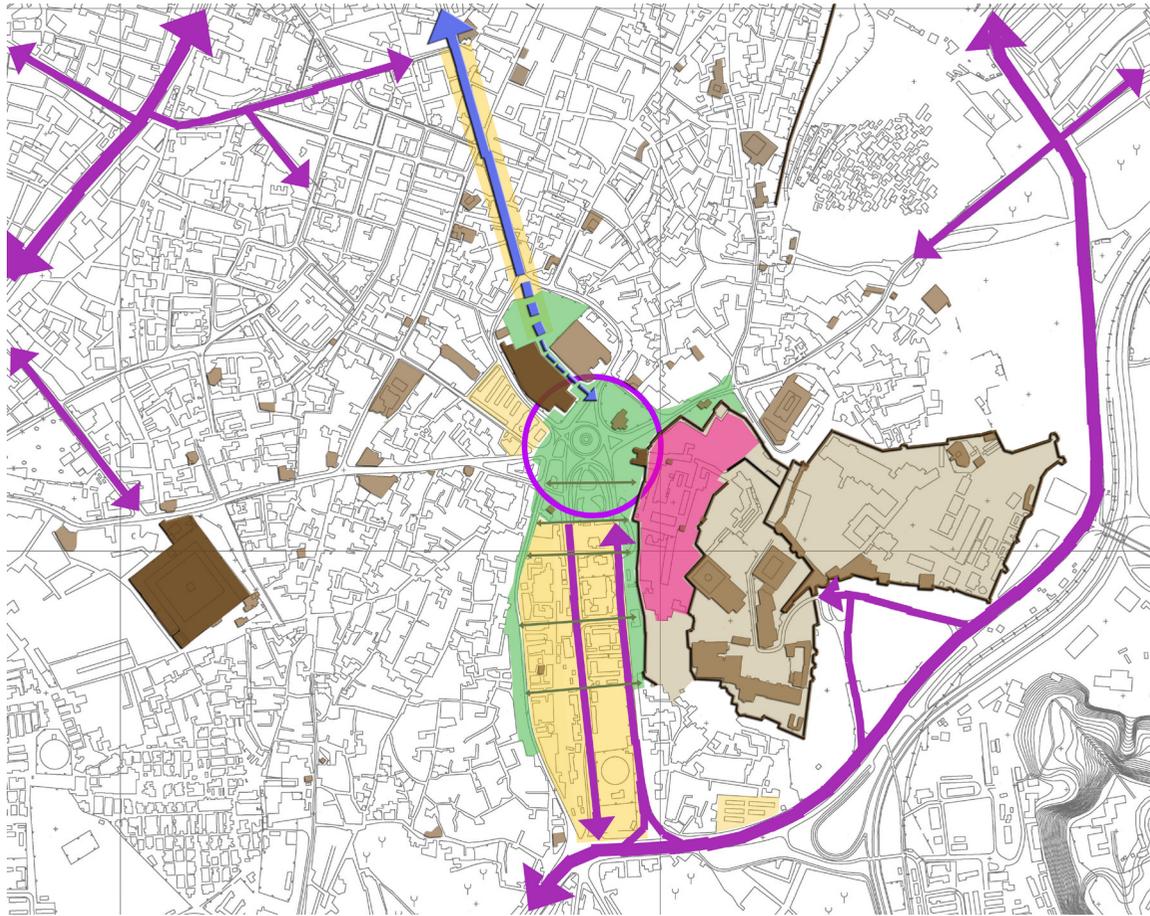
يتصدى مشروع العمل لإعادة تأهيل الفراغات المفتوحة العامة الرئيسية داخل زمام منطقة الدراسة، لا سيما في المناطق التي تعاني من تدهور النسيج العمراني الانتقالي. من المقرر لها أن تكون دوافع أساسية باتجاه الدمج الوظيفي والفراغي للقلعة بالسباق العمراني الأعرض، وأيضاً أن تكون عامل أساسي من أجل الارتقاء بالأنشطة الاقتصادية المهمة وتحسينها، وهي لا غنى عنها لتحقيق صالح المجتمع.

لتحقيق هذه الأهداف، تم عمل تحليلات تفصيلية ومقترحات تصميم عمراني بشأن القضايا التالية:

• إعادة التنظيم المادي والإدارة لسوق السيدة عائشة وميدان صلاح الدين. يفترض المشروع أن السوق تمثل أصلاً مهماً للحياة الاقتصادية والاجتماعية للأحياء المحيطة. وفي الوقت نفسه فإن عشوائيتها الوظيفية والفراغية، ونقص البنية التحتية اللازمة والخدمات الخاصة بالنظافة العامة وحركة المركبات غير الخاضعة للسيطرة وكذا انتظار السيارات العشوائي، تجعل المكان مصدراً للتدهور البيئي يقلص كثيراً من قابلية المنطقة للمعيشة بها. تم إعداد مقترحات تصميم

عمراني تخطط لإعادة تشكيل الفراغ العام بتلك المناطق، أخذاً في الاعتبار أثر الأنشطة الاقتصادية وسبل تخصيص المساحات العامة، على قابلية الحي للمعيشة فيه. تم اقتراح إطار عام لتصميم عمراني، يركز على تخفيف حركة سير المركبات ويشتمل على إجراءات للسيطرة على استخدامات الأراضي. هذه الإجراءات تتسق مع التنظيم الأكثر عقلانية للمواصلات وحركة المركبات في المنطقة، وكذا مع الحاجة إلى تحسين العلاقة البصرية بالقلعة.

• ميدان القلعة وشارع محمد علي. إعادة فتح باب العزب المقترح سيعيد قطعاً الأهمية للميدان، وهو الذي لا يزيد الآن عن كونه عقدة مرورية، مع إعادة الروابط بين القلعة وجامع السلطان حسن وجامع الرفاعي، وكذا بداية لمتتالية عمرانية تؤدي بالنهاية إلى الأزكية ووسط البلد المعاصرة من خلال شارع محمد علي، أهم شارع "مشقوق" في القرن التاسع عشر داخل النسيج العمراني التاريخي. رغم الافتقار لدراسة داعمة لحركة سير المركبات على نطاق المدينة، فإن المشروع يقترح إعادة تشكيل محتمل للميدان من أجل تحسين حركة المشاة فيه. كما يقدم مقترحات بإعادة تأهيل واجهات شارع محمد علي بناء على أعمال المسح الدقيقة للمعمار واستخدامات الأراضي.



مناطق الأولوية لإعادة إحياء النسيج العمراني المعاصر والمحاور الرئيسية

■ آثار محورية	■ إعادة تأهيل وإحياء النسيج الانتقالي المتدهور
■ إعادة تنظيم دخول المركبات ونقاط المرور الرئيسية	■ إعادة تأهيل الفراغات العامة المحيطة بالآثار الرئيسية
■ إعادة تأهيل وربط محاور القرن التاسع عشر	■ إعادة الاستخدام التكميلي للجزء الأسفل للقلعة

٣,٢ قضايا تخطيط منطقة مشروع العمل

٣,٢,١ التأهيل وإعادة الاستخدام التكيفي للجزء السفلي من القلعة

أ. الموقع ونهج التعامل مع الموضوع

تقع القلعة فوق تبة صخرية تبرز من جبل المقطم. إنها مجموعة عملاقة من الجدران والأبراج أسهمت في جميع حقب تاريخ القاهرة. تعرض البناء الداخلي للقلعة لتغيرات مستمرة، ويعد المستوى الأرضي منها نتيجة لعملية إنشاء بنايات جديدة فوق البنايات القديمة.

يتكون الجزء السفلي من القلعة من منطقة باب العزب - وهي واحدة من ثلاثة جيوب متداخلة - وتتسم بالاستمرارية والنسيج العمراني النازع إلى التماسك، وهي مخططة بنمط من الشوارع المترابطة المتجهة نحو البوابة. هذه البوابة كانت مغلقة منذ عقود، لكن ربما كانت بمثابة نقطة قادرة على الاتصال بباقي أنحاء القاهرة التاريخية. منطقة باب العزب غير مستخدمة على الإطلاق، باستثناء بعض الورش ومناطق مستخدمة في التخزين، وتعاني من حالة تدهور مادي واضحة. تمثل سمة أساسية من سمات القيمة العالمية الاستثنائية الخاصة بموقع التراث العالمي في القاهرة التاريخية، لكنها في الوقت نفسه من الأصول الهائلة المهمة للغاية التي تنتظر الإحياء العمراني والتنمية.

تم تناول هذا الموضوع من جانبين يكمل أحدهما الآخر:

- دراسة لإعادة الاستخدام التكيفي لكامل النسيج العمراني لمنطقة باب العزب، تمت من أجل تحديد السيناريوهات المحتملة لاستراتيجية إعادة التأهيل ولبث الحياة في المكان، وتفترض الدراسة إعادة فتح البوابة الرئيسية^{١٩} القصد من هذه الدراسة استغلال قدرات المجموعة العمرانية في جملة من الأنشطة المتسقة (الحرف اليدوية، التجارة، الثقافة، السياحة، وما شابه) في تطوير قدراتها على جذب أنشطة تسهم في إحياء الحي المحيط، ولتعزيز الدمج بالسياق العمراني، مع إعادة تثبيت وتنصيب الروابط البصرية ووصل حركة سير

المشاة ب«المحاور» التاريخية للمناطق المحيطة. كما تشمل الاستراتيجية تعريف الأعمال ذات الأولوية وأنواع التدخلات المطلوبة للمباني والمناطق المفتوحة.

- دراسة تفصيلية للمباني القائمة ذات قيمة تراثية، التي يجب حفظها بشكل جزئي أو كلي من أجل التعرف على أعمال الحفاظ ذات الأولوية، ولاقتراح بدائل إعادة استخدام تكيفي، بناء على تقييم للجدوى الفنية لتدخلات الحفاظ والترميم^{٢٠}.

ب. حقائق تاريخية

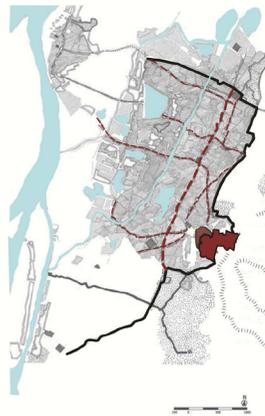
يرتبط تاريخ الموقع ارتباطاً وثيقاً بتطورات النسيج العمراني، لا سيما منطقة ميدان الرملية. باب العزب (أنشأت عام ١٤١٥) خدمت لمئات السنين بمثابة المدخل الرئيسي للقلعة، إلى أن تم في عهد محمد علي بناء الباب الجديد.

يعكس تطور النسيج العمراني داخل هذا الجيب التبدلات التي طرأت على الميدان، وهو مكان كان يشهد أنشطة واحتفالات، ذات أهمية سياسية وثقافية قصوى. على مدار القرون كان الفرسان والخيالة يلعبون دوراً بارزاً، وكانت حظائر الخيول والمرماح بالميدان تجسيدا مادياً للاهتمامات العسكرية للدولة في عهد المماليك. كانت الحظائر مرتبة بحيث يمكن للسلطان رؤيتها من قصره. ولبعض الوقت كانت الحظائر خارج الأسوار الخارجية للقلعة، وفي الوقت نفسه متصلة بها بطريق سلمين رئيسيين.

وفي العهد العثماني، بدأ دور الجيب السفلي يتغير. أصبحت المنطقة مكاناً لسكن قوات العزبان العثمانية، وكانت مهمتها الرئيسية حماية القلعة. وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت منطقة باب العزب حياً متطوراً وكثيف السكان ممثلياً بنكبات قوات العزبان بالإضافة إلى بعض البنايات الدينية. زادت أهمية المكان أثناء عهد محمد علي، الذي أنشأ في عام ١٩٨٢ دار الصناعة، وهي الترسانة التي كان يتم فيها تصنيع جميع أسلحة الجيش المصري. كان اختيار موقع باب العزب ذات أهمية كبيرة لأن الجيش - الذي كان يعتمد فيما سبق على قوات الفرسان التي تمتطي الخيول، تعين عليه تحديث تسليحه



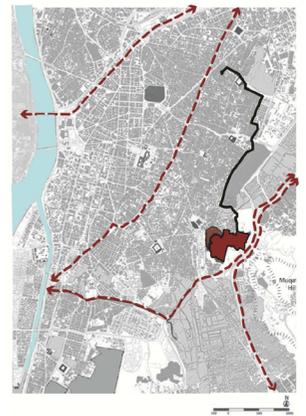
١١٧١



١٨٠٧



١٨٨٨



٢٠٠١

القلعة وتقييم التكوين العمراني. من «خطة إحياء وإعادة الاستخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣,١٤

١٩- انظر: «خطة إحياء وإعادة استخدام منطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣,١٤
"Valorisation and reuse plan for the area of Bab Al-Azab", Karim Ibrahim, September 2014

٢٠- انظر: «مستويات التوثيق في مسح المنطقة السفلية داخل أسوار القلعة في القاهرة التاريخية: بدء فهم إمكانات المنطقة في المستقبل»، نايري هامبيكيان، يوليو/تموز ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣,١١
"Documentation Levels in Surveying the Lower Enclosure of the Citadel in Historic Cairo: A Beginning to Understand the Area's Future Potential", Nairy Hampikian, July 2014

ج. دراسات ميدانية إضافية

هذه المشروعات الاستراتيجية المذكورة في القسم السابق توازت مع سلسلة من الدراسات الميدانية المتخصصة التي هدفت إلى التصدي لقضايا مهمة للغاية تمثل تحديات في التعامل مع إحياء ممتلك التراث العالمي في القاهرة التاريخية. لقد تصدت للقضايا التالية:

• الآثار

تم تنفيذ مسح لجميع الآثار والمباني المسجلة (في منطقة المشروع) لتوثيق سماتها النوعية والمعمارية ولتقييم حالة الحفاظ الخاصة بها. ألقى الضوء على الوضع الحرج للحفاظ على الأصول التراثية من حيث أنواع التراث التي تتم حمايتها، وأيضاً وفر معلومات مهمة يمكن فيما بعد البناء عليها في مرحلة إعادة الاستخدام التكيفي، ويمكن أن تساعد في إحياء وبت الحيوية في النسيج العمراني. كما أشار إلى الحاجة إلى نهج مختلف وأكثر إدماجاً للحفاظ، تعيقه حالياً التشريعات القائمة وطريقة عمل المؤسسات المعنية.

• الأوقاف

ممتلكات الأوقاف منتشرة وكثيرة في النسيج العمراني وتمثل مكوناً مهماً من مجموع المباني القائمة. تلقي الدراسة الضوء على الجوانب المؤسسية والقانونية التي تنظم إدارتها وتوثيق مداها وحالاتها من خلال المسح الميداني. تم التعرف على بعض الفرص لإعادة التأهيل والإحياء في "مناطق الأولوية" بناء على المعلومات الواردة من حصر المباني. يجب أن تبحث الإدارة المختصة في الأمر ترجيحاً لعمل تدخلات محتملة.

• الحرف اليدوية

تمثل الحرف اليدوية جانباً مهماً لا غنى عنه من قيم تراث القاهرة التاريخية وتقاليد الحياة فيها، لكنها مهددة للغاية من واقع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. في الوقت نفسه فهي تمثل سمة مادية مهمة للنسيج العمراني، بما أنها تمتزج بالمساكن والفراغات العامة المفتوحة. إن حماية الحرف اليدوية التقليدية والأنشطة المجتمعية وتطوير أنشطة اقتصادية أخرى متسقة مع المكان يجب أن تمثل هدفاً من الأهداف الأساسية لأي سياسة للإحياء العمراني وبت الحيوية في النسيج العمراني. استندت الدراسة إلى مسح ميداني لبعض الأحياء المختارة في منطقة الدراسة، وهدفت إلى جمع المعلومات بشأن ورش الحرف اليدوية القائمة جميعاً. كما خرجت بتوصيات عن كيفية إتمام وإثراء أطر تنظيمية ومقترحات التصميم العمراني.

• إدارة المخلفات

إن الإدارة المتوازنة وغير الفعالة للمخلفات الصلبة تمثل واحدة من أصعب التحديات التي تحول دون تحسين القابلية للمعيشة والظروف البيئية في القاهرة التاريخية. تم إجراء دراسة خاصة بمنطقة الدراسة لإلقاء الضوء على مواطن الضعف في النظام الحالي ولتوفير رؤية ومقترحات فنية من أجل تنظيم أكثر فعالية لهذه الخدمة التي لا غنى عنها. تم اختيار منطقة تجريبية لتنفيذ تحليل شامل ولتعريف سياسة ممكنة بناء على سلسلة من الأهداف الاستراتيجية.

• اللافتات

يمكن أن تلعب اللافتات دوراً مهماً في توفير المعلومات وزيادة الوعي بقيمة التراث في النسيج العمراني وبالآثار، لصالح المجتمع السكاني، وليس للزوار فحسب. تم إجراء دراسة خاصة حول الوضع الحالي في القاهرة التاريخية، بهدف تطوير أدلة إرشادية وإحداثيات ومعايير لتصميم اللافتات المعلوماتية على ضوء الاستراتيجية الخاصة بتعزيز التراث المادي وغير المادي للمدينة.

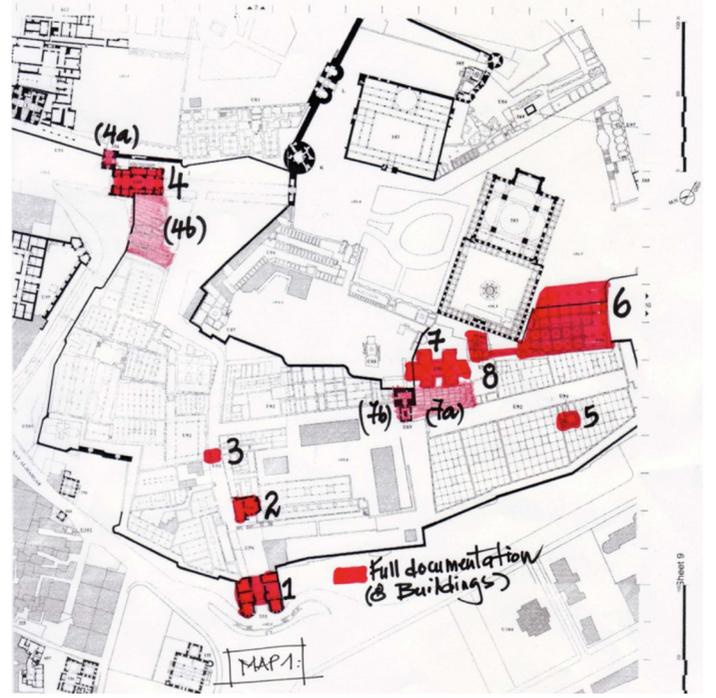
• مسح وتقييم تفصيلي لجميع المباني القائمة التي تحتاج لحفاظ كلي أو جزئي، مصحوبة برسومات هندسية: مساقط أفقية وواجهات وقطاعات ومعلومات عن حقبة (حقب) البناء والنمط المعماري ومواد البناء وتقنياته وحالة الحفاظ والمعلومات الأخرى ذات الصلة بتقييم قيم المباني التراثية.

هذه المسوح استخدمت لغرض إنتاج توثيق كامل وممنهج للسمات الفراغية والمعمارية، وقيم التراث المادية وغير المادية الخاصة بها وحالة الحفاظ الخاصة بها، وأيضاً لتقييم إمكانات إعادة الاستخدام التكميلي للنسيج العمراني والمباني على السواء.

د. التنظيم الفراغي بحسب «التجمعات» والسمة التراثية

تُظهر هذه المسوح والتحليلات تنظيمًا فراغياً معقداً للغاية ووجود عدة مباني ذات قيمة تراثية تحتاج للحفاظ.

تحتوي منطقة باب العزب على ١٧ «تجمعاً» مختلفاً، بحسب أنواع المباني، وطريقة الوصول للمباني من مختلف الطرق والمناطق المفتوحة، وتجانسها تاريخياً، وسماتها الإنشائية والمعمارية.



مسح تفصيلي للمباني في باب العزب. من «توثيق مستويات المنطقة السفلية داخل أسوار القلعة في القاهرة التاريخية: نحو فهم إمكانات المنطقة المستقبلية»، نابري هامبيكيان، يوليو/تموز ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣، ١١



خرائط الوضع الحالي لباب العزب
مجموعات المباني وإمكانية الوصول إليها

REHAB SOBHI
أغسطس ٢٠١٤
مقياس 1:1000
A3

مشروع
خطة إعادة إحياء واستخدام التكميلي
باب العزب
القاهرة - القاهرة التاريخية

مجموعة معمارية
نقاط مداخل المباني
مسارات الحركة داخل المجموعات المعمارية

أثار مسجلة
مباني ذات قيمة تراثية
لم يتمكن الوصول إليها

رقم المجموعة العمرانية

1

مجموعات المباني وإمكانية الوصول إليها. من «خطة إحياء وإعادة استخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣، ١٤

ج. المسوح والتوثيق

تم جمع كل المواد المتوفرة عن القلعة لا سيما تلك المتعلقة بمنطقة باب العزب: الخرائط، الصور، الدراسات، المشروعات، الخرائط المساحية. كما تم تنفيذ المسوح التالية مصحوبة برفع دقيق للقياسات:

• مسح إجمالي للحالة القائمة للنسيج العمراني (الرسومات الهندسية: المساقط الأفقية والواجهات والقطاعات الخاصة بمقياس رسم ١:٥٠٠ - ١:٢٠٠)، التعرف بوضوح على جميع المباني والفراغات المفتوحة، وإظهار مختلف المناسيب من خلال قياسات لارتفاعات واجهات الممرات وأسطح المباني. في هذا الإطار فإن المباني التي تظهر فيها سمات تراثية بأي قدر، قد تم التعرف عليها، وما إذا كانت تحتاج لحفاظ كلي أو جزئي، وكذا الإنشاءات الحديثة الواجب إزالتها (الإنشاءات المؤقتة وغير الثابتة).

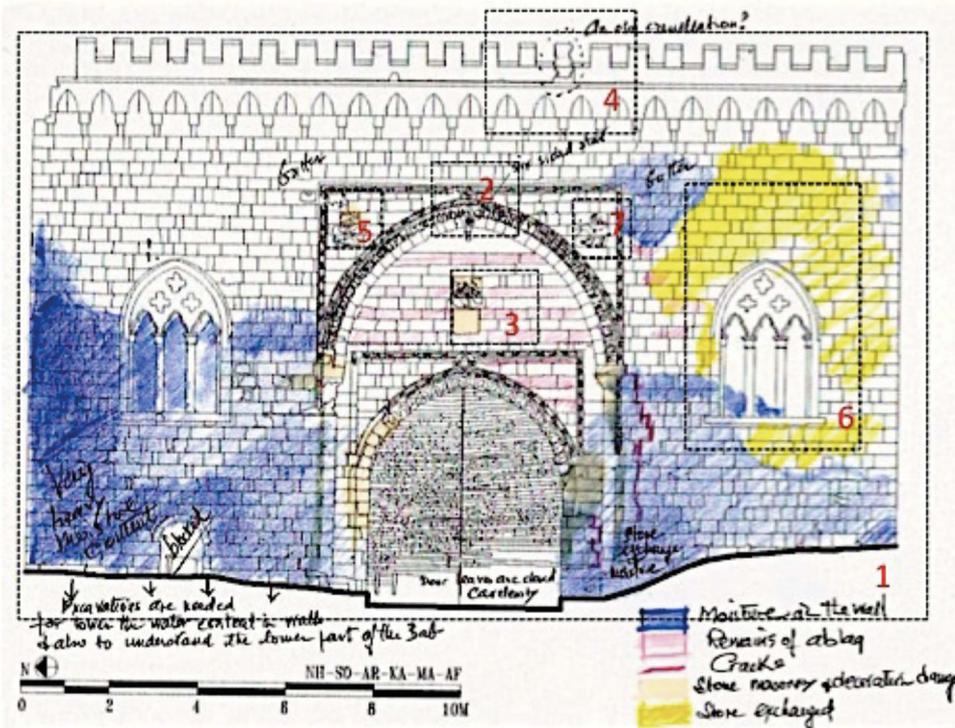
ليصبح جيشاً يعتمد على المدفعية. منذ أواخر القرن التاسع عشر واجهت منطقة باب العزب عدة تغيرات غير موثقة. البيانات الوحيدة التي عليها لافتات تعود إلى تلك الحقبة هي مصنع المدافع ودار سك العملة في عهد محمد علي. قد يكون السبب في ندرة المصادر حول المنطقة في تلك الفترة اعتبارها وقتها لا تزيد عن منطقة خدمة للقلعة. من المرجح أن أغلب مباني ورش الأسلحة ما زالت قائمة في منطقة باب العزب، لكن من الصعب تبين استخدامات كل مبنى بشكل منفصل عن باقي المباني، بسبب التغيرات التي طرأت خلال فترة الاحتلال البريطاني منذ ١٨٨٢ إلى ١٩٤٦، وعلى يد الجيش المصري منذ ١٩٤٦ إلى ١٩٨٤.

وعلى الجانب الآخر، فإن عملية «تحديث» العمران التي طرأت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع نقل جامع الرفاعي و«الشوق» الخاص بشارع محمد علي، استتبعها تحولات كبرى في المساحة العامة الخاصة بالميدان، التي تقلصت تدريجياً لتتحول إلى عقدة مرورية. في الوقت الحالي فإن النهج التاريخي للتعامل مع القلعة لم يعد مستخدماً وأصبحت المنطقة بأسرها مهجورة باستثناء قلة من المباني أعيد استخدامها ومخازن أنشأتها مؤخراً وزارة الدولة لشؤون الآثار والقوات المسلحة.

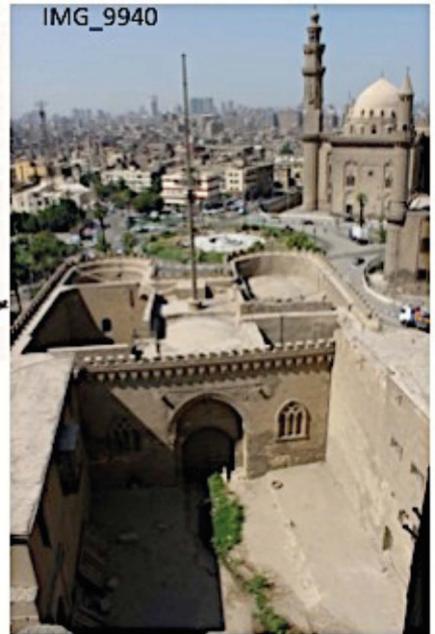
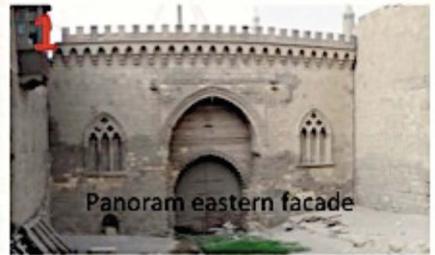


<p>مشروع خطة إعادة إحياء واستخدام التكميلي باب العزب القلعة - القاهرة التاريخية</p>	<p>خريطة التحديث لنيكولاس وينر الأثار المسجلة مباني ذات قيمة تراثية لم يتم الوصول له</p>	<p>فراغات مفتوحة بدون سقف عناصر مبنية خنثية شجرة نخلة</p>	<p>مسقط أفقي للمباني مدخل الوضع الحالي</p>	<p>Building layouts and open spaces were surveyed using Digital Survey Station (Total Station) by the consultant 1:500 or 1:200 or 1:100 All floor plans were drafted according to Nicholas Werner maps that they were updated from the site in April 2014. Listed monuments and buildings with heritage value were surveyed by the Conservation Architect Harry Houghton.</p>	<p>التوثيق العمراني لمنطقة باب العزب مسقط أفقي لمنطقة باب العزب يوليو ٢٠١٤ مفتوح ١٤٠٠ AD</p>
---	--	---	--	--	--

خريطة تصميم الطابق. «خطة إحياء وإعادة استخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣، ١٤

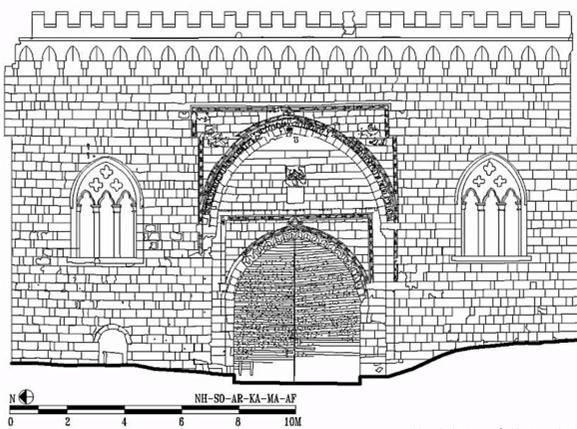


Eastern façade



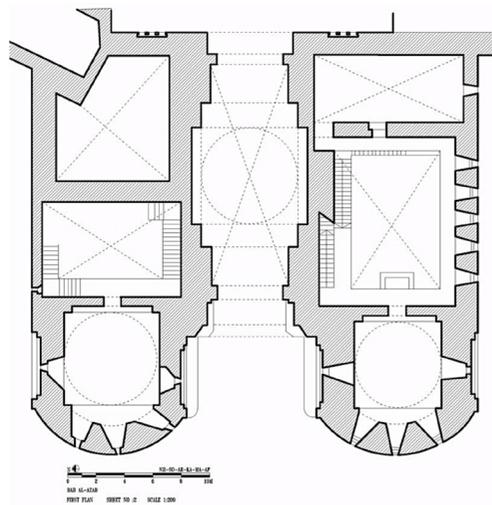
The eastern façade of the Bab suffers from the rising level of the ground, which is accompanied by the rising of the level of moisture inside the walls. The wooden leaves are blocked in a brutal way, and the whole façade is left in a dilapidated state. Besides the loss of the stone fabric in general, first by the decay and then by the extensive stone exchange activities, some very precious carved stone decorative elements are already missing or disintegrating.

مستويات التوثيق للمسح الهندسي للجزء السفلي للقلعة - أبريل ٢٠١٤

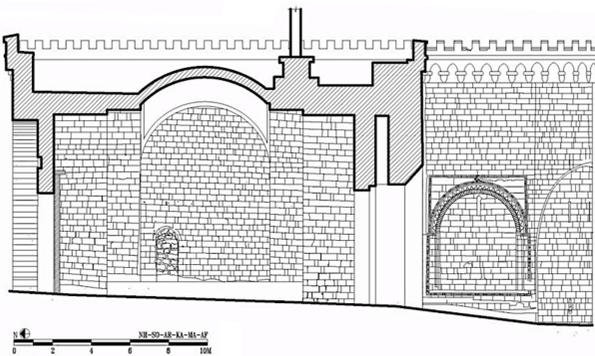


الواجهة الشرقية لباب العزب

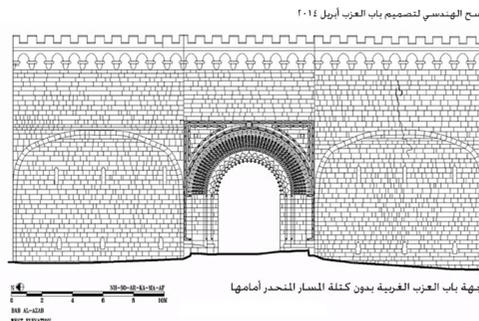
مستويات التوثيق للمسح الهندسي للجزء السفلي للقلعة - أبريل ٢٠١٤



باب العزب المسقط الأفقي للدور الأول

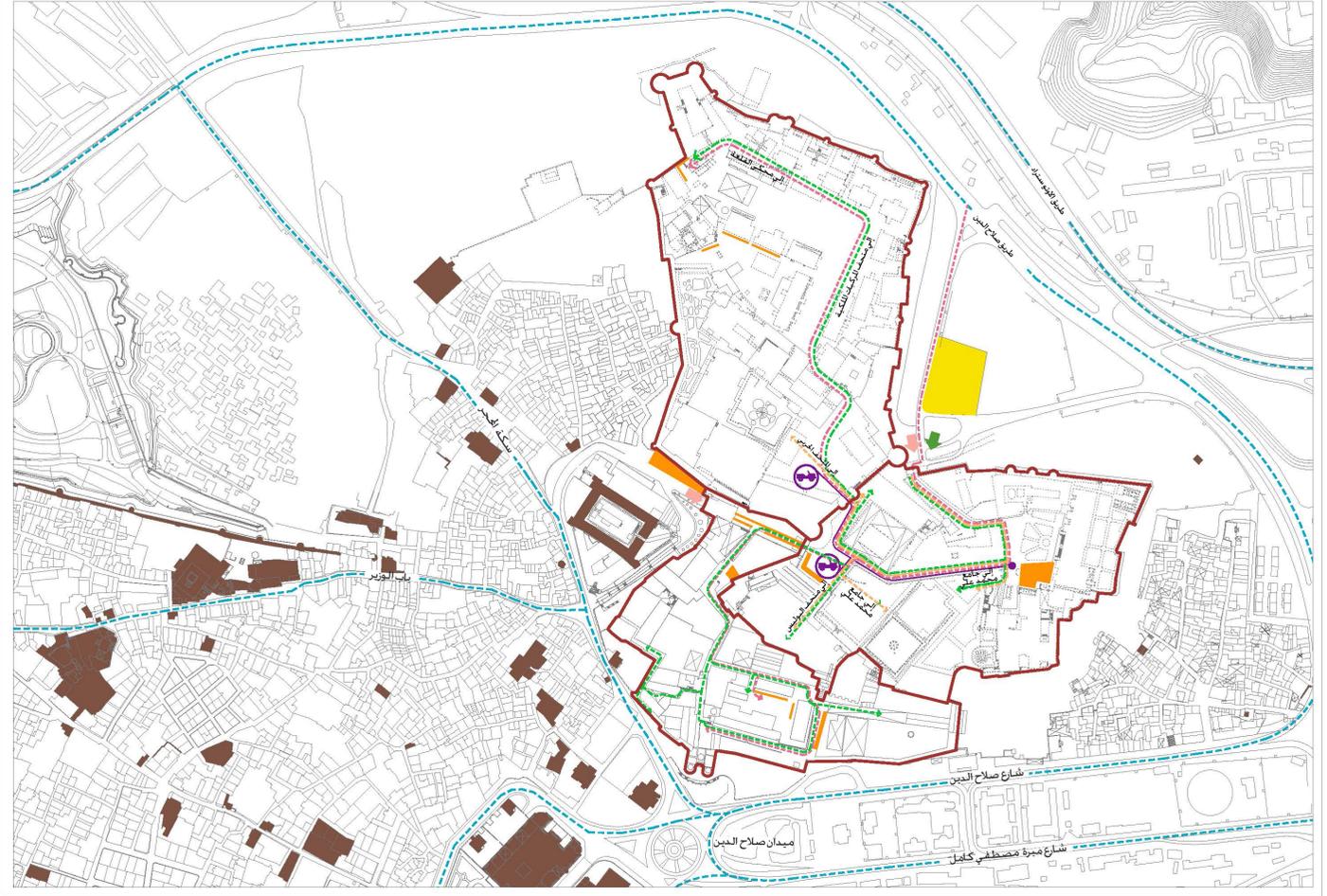


الواجهة الشمالية لباب العزب



واجهة باب العزب الغربية بدون كتلة المسار المنحدر أمامها

مثال على توثيق مبنى تراثي. من «توثيق مستويات مسح المنطقة السفلية داخل أسوار القلعة في القاهرة التاريخية: نحو فهم إمكانات المنطقة المستقبلية»، نايري هامبيكيان، يوليو/تموز ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،١١

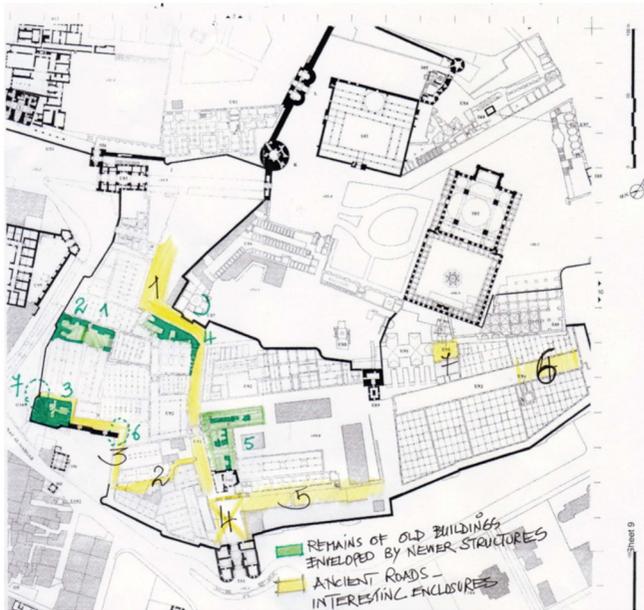


مشروع		خرائط الوضع الحالي للقلعة والتنقل والوصول	
 وزارة التخطيط والبحوث الاقتصادية وزارة الآثار وزارة الإسكان والمرافق والمباني	خطة إعادة إحياء والاستخدام التكييفي باب العزب القلعة - القاهرة التاريخية	SURVEYED & DRAWN BY: Nerrmin Essam Rehab Sobhi	DATE: يونيو ٢٠١٤ تمثيل رسم 14.000 A3

التفصيل وإمكانية الوصول. من «خطة إحياء وإعادة الاستخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٤

وتعود إلى مختلف الحقب التاريخية وتنتمي إلى العديد من الأنماط المعمارية. لكن قلة منها هي المسجلة كـ «آثار»، وهو أمر مدهش بالنسبة لمكان له هذه الأهمية التاريخية.

في الوقت الحالي فإن نقاط الوصول الأساسية للموقع هي من خلال الباب الجديد وباب العزب (كلاهما مغلق أمام الجمهور). هناك نقطة وصول من الجيب الجنوبي من خلال الباب الوسطاني، وربما من الجيب الشمالي من خلال باب المدرج. لكن يمكن تصور إمكانية الوصول للموقع أيضاً من خلال الوصلات الرأسية مثل بقايا قصر الناصر محمد. يمكن أيضاً أن تشكل وصلة بين منطقة جامع محمد علي وسطح المنطقة الصناعية، من خلال برج الرفرف، أو من خلال المسار المنحدر المؤدي إلى القلعة والذي يصل المنطقة وراء كشك الخديوي إسماعيل وجنوب باب العزب (الحضرة).



خريطة توضح المباني المسجلة داخل باب العزب. من «توثيق مستويات مسح المنطقة السفلية داخل أسوار القلعة في القاهرة التاريخية: نحو فهم إمكانات المنطقة المستقبلية»، نايري هامبيكيان، يوليو/تموز ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،١١

إمكانية الوصول للمباني تشمل نقاط دخول المباني الرئيسية من الفراغات العامة، وأيضاً أنماط الفراغ المعقدة داخل كل مبنى، مع إمكانية الوصول بشكل مباشر/غير مباشر لمناطق مختلفة من خلال كل من المباني. هذه الأنماط تم أخذها في الاعتبار لاحقاً للتعرف على الاستخدام المحتمل لكل من تجمعات المباني ولأي مدى يمكن إتاحة وصول الجمهور لكل مجمع. على سبيل المثال فإن المجموعات ذات سمات المرور المعقدة والتي تتسم بتواضع إمكانات الوصول إليها لم نوصي باستخدام أعداد كبيرة من الزوار لها لأسباب تتعلق بالسلامة (مسارات للطوارئ، إلخ).

وعلى الجانب الآخر، فإن منطقة باب العزب ما زالت تحتوي على العديد من المباني والمناطق التاريخية ذات الأهمية التراثية،

بما يحد من تأثير التدخلات المقترحة. ثمة حاجة إلى انعقاد الإجماع بين مختلف الجهات المعنية حول ما يجب حمايته وما يمكن تغييره قبل الشروع في الخطوات التالية.

• تعزيز السياحة الثقافية المسؤولة في منطقة باب العزب وتحسين تجربة الزيارة الإجمالية للقلعة بشكل عام

كانت السياحة الجماعية من قبل الأجانب هي النوع الغالب من السياحة في القلعة قبل الثورة. وكان معدل إنفاق هذه السياحة محدوداً للغاية، وهذا النوع من السياحة يعني قضاء الزائرين مدة قصيرة في الموقع. ثبت أن خيار الزوار المحليين والسياحة الثقافية هو الخيار الأبقى، إذ يرتبط بأفراد مستعدون لقضاء مدد أطول في القلعة، والالتزام بمعدل إنفاق معقول يفيد الموقع والمناطق المحيطة به.

يتصور المجتمع المحلي والزوار المحليون والأجانب أن القلعة من أهم عوامل الجذب الثقافي في القاهرة، وهي ميزة كبيرة للموقع. لكن هناك أشياء كثيرة ما زال مطلوب عملها لتحسين تجربة الزوار:

(i) تحسين مرافق الزوار القائمة (دورات المياه، المقاهي، المطاعم) وجعلها أرخص ثمناً؛

(ii) تحسين أدوات التعريف والاتصال في الموقع لتحسين التوعية في أوساط الزوار بتعدد طبقات تاريخ القلعة وامتدادهم بمعلومات حول مختلف عوامل الجذب في الموقع (تقتصر حالياً على جامع محمد علي)؛

(iii) إتمام أنشطة الترميم الحالية، وتحسين حالة الحفاظ في الموقع لجذب المزيد من الجماعات المستهدفة ذات الاهتمامات المتباينة؛

(iv) زيادة إمكانية الوصول للموقع من خلال إنشاء روابط مشاة مفتوحة للزوار بين القلعة والقاهرة التاريخية من خلال فتح باب العزب والباب الجديد وتمديد ساعات الزيارة إلى الليل بما يسمح بالمزيد من الأنشطة.

منطقة باب العزب هي موقع نموذجي لتحقيق كل المذكور أعلاه. مشروع إعادة الاستخدام التكميلي المقترح يمكن أن يعوض بعض الخدمات المفقودة في القلعة ويكمل تجربة الزوار من خلال تحقيق العديد من التوصيات المذكورة أعلاه.

• تحفيز عملية بث الحياة عمرانياً في المناطق العمرانية المحيطة بما يعظم من المزايا لصالح المجتمع المحلي

إن أي مشروع إعادة استخدام تكميلي في منطقة باب العزب سوف يكون ذات أثر مباشر على المجتمعات السكانية والمناطق العمرانية المحيطة. إذا لم يتم أخذ هذه النقطة في الحسبان، فمن الممكن أن يكون المشروع المقترح وببساطة ذات آثار عكسية ويبدأ عملية إحلال سكاني (استطباق) سريعة في الموقع. يجب أن تتحرى هذه العملية أكثر كيف يمكن استبقاء المزايا الاقتصادية والعوائد المادية المتوقعة من المشروع في المنطقة وأن يستفيد منها السكان المحليون، وكذا البحث في الضمانات التي يجب فرضها لحماية السكان المحليين من عمليات إحلال الشريحة الطبقيّة للسكان المحتملة (عملية الاستطباق).

من ثم ربما كانت تستند إلى جوانب وجدوها مفقودة في زيارتهم للقلعة وليس حول إمكانات الموقع نفسه. لكن تم تقديم مقترحات بإظهار طبقات التاريخ وتهيئة مرصد للمدينة من فوق القلعة.

• مقابلة مع المدير العام لمنطقة القلعة (وزارة الدولة لشؤون الآثار)، قدم معلومات عن الزيارات التي نفذت على القلعة ومصادر الدخل الخاصة بالموقع، وكذا بشأن الجوانب المؤسسية واستخدامات مختلف المباني.

ز. استراتيجية إعادة التأهيل وإعادة الاستخدام التكميلي

يجب النظر إلى تنمية وإعادة الاستخدام التكميلي لمنطقة باب العزب كعملية طويلة الأمد من الإدماج والارتقاء العمراني الشامل. لا يمكن إجراء هذه العملية من دون ضم بعض العناصر الأساسية وبعض الأطراف المعنية:

• أولاً، من حيث الجانب المادي، يجب أن تتناول هذه العملية المحيط الأوسع لباب العزب بما في ذلك موقع القلعة ذاته، بالإضافة إلى نقاط الجذب المحيطة والفراغات المفتوحة العامة والمناطق العمرانية.

• ثانياً، من حيث الجانب الاجتماعي الاقتصادي، يجب أن تأخذ العملية في الاعتبار إشراك المجتمعات المحيطة، والأنشطة الاقتصادية القائمة، والمردود الخاص بالسياحة، واحتمالات حدوث إحلال للشريحة الطبقيّة للسكان بشريحة طبقية أخرى (الاستطباق).

• ثالثاً، من حيث الجانب المؤسسي، يجب أن تضم العملية الهيئات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والمهنيين المعنيين وقطاعات الأعمال التجارية وأفراد المجتمع.

مع ضم هذه العناصر يستند النهج المقترح لإعادة الاستخدام التكميلي لمنطقة باب العزب إلى الأهداف الاستراتيجية التالية التي يمكن استخدامها في وضع الأساس لبدء هذه العملية:

• الحفاظ على سلامة منطقة باب العزب والتأكيد على أهميتها التاريخية وطابعها التاريخي والسمات التي تُعرّفها

يجب أن تعمل استراتيجية إعادة الاستخدام التكميلي على حفظ السلامة التاريخية للموقع. منطقة باب العزب مليئة بمختلف طبقات التاريخ ويجب أن تُفسر وتُوضح للزوار. مشروع إعادة الاستخدام التكميلي الجيد يجب أن يضع أولاً محددات تحمي المباني والعناصر والفراغات المفتوحة المهمة ثم يتم بعد ذلك عمل تدخلات مصممة بحرص تعالج متطلبات الموقع الجديدة دون تعريض السمات التراثية للموقع للخطر.

من المدهش ورغم أهمية المباني، أن عدد المباني المسجلة في الموقع قليل للغاية. الوضع القانوني للمباني في الموقع ملتبس، ويفتح المجال إما لإجراء تغييرات كبيرة للغاية ضمن التدخلات المقترحة (فيما يخص تعديل المباني القائمة) أو قيود كثيرة للغاية يمكن فرضها

هـ. المشروعات والمقترحات السابقة

تم إعداد أكثر من ١٢ مقترحاً فنياً جيداً لهذه المنطقة على مدار السنوات العشرين الماضية،^{٢١} لكن لم يتم إتمام أي من هذه المقترحات لأسباب عديدة. أغلبها كانت مقترحات بإعادة الاستخدام التكميلي للمنطقة بإشراك عدد من المستثمرين من القطاع الخاص، في التنفيذ والتشغيل، من خلال أنشطة تولد الدخل على صلة بالسياحة والترفيه والحرف اليدوية والأنشطة الثقافية والتدريب المهني. من بين المقترحات الأحدث والأكثر شمولاً هو مشروع اقتراحته وزارة الثقافة^{٢٢} للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في مصر عام ٢٠٠٦. طوّر هذا المشروع مقترحات لإعادة التطوير والاستخدام التكميلي للمنطقة، بما في ذلك المكونات التالية:

- ساحة مفتوحة لاستقبال الزوار من القلعة، وتشمل الساحة مركز معلومات وبعض المقاهي والمطاعم والشرفات التي تستفيد من الانحدار الطبيعي للموقع.

- مركز للفنون الحركية (مسارح وسينمات).

- مركز موسيقي لإحياء الموسيقى التقليدية، بما في ذلك عروض أدائية وقاعات تدريب ومناجر تعرض تسجيلات موسيقية ومقاهي.

- مركز للترفيه والمهرجانات فيه مقاهي ومطاعم وفراغات مفتوحة.

- مركز مؤتمرات لجذب زوار جدد للمنطقة.

- سوق تقليدي يضم معارض حرف يدوية تقليدية وورش.

يستهدف المشروع المقترح القطاع الخاص، الذي من شأنه أن يصبح مسؤولاً عن تنفيذ وتشغيل المشروع. من الجدير بالذكر أن نهج التصميم/إعادة الاستخدام التكميلي الذي اتبعه المشروع تعامل بشكل متحرر إلى حد ما مع الموقع ويقترح تدابير إعادة تنمية موسعة للمعمار الداخلي للعديد من المباني القائمة.

هناك مشروع آخر تم اقتراحه عام ٢٠٠٧ من قبل الجهاز القومي للتنسيق الحضاري كان يهدف تحديداً إلى تطوير أنشطة سياحة داخلية وخارجية تربط القلعة بنقاط الجذب الأخرى ذات القيمة التراثية في القاهرة التاريخية. التصميم المقترح مرتبط بخدمات ومسارات للزوار داخل القلعة، وتحسين المشهد البصري للشارع واللافتات الخاصة بالاتجاهات والأماكن.

وقام مؤخراً مستثمرون من خارج الدولة بتقديم دراسات ومقترحات أخرى تقترح أنشطة واستخدامات مماثلة، لكن لم يبدأ العمل بأي منها بعد نظراً للموقف السياسي من بعد ثورة ٢٠١١. ما زال السؤال المطروح هو لماذا لم يتم تنفيذ أي من هذه المقترحات بشكل جزئي حتى الآن.

وفي الواقع، فإن إعادة تأهيل القلعة وإعادة استخدام باب العزب أمر لا يمكن فهمه بصفته مجرد مشروع حفاظ للمباني، إنما هو يشكل مشروعاً كبيراً ممتداً يستدعي بالضرورة إشراك مختلف الأطراف المعنية ويتطلب تحسين قدرات الإدارة.

و. تحليل للأطراف المعنية

من أجل تحديد إطار استراتيجية إعادة التأهيل وإعادة الاستخدام التكميلي، فقد تم إجراء تحليل مبدئي للأطراف المعنية المحتمل اشتراكها في العملية.^{٢٣} وتم لهذا الغرض إجراء المسوح التالية:

- مسح للمجتمعات المحلية في المناطق المحيطة ببناء على مقابلات (١٤٠ مبحوثاً). ظهر أن أغلب المبحوثين يعرفون بمشروع تحديث منطقة باب العزب (١٩٨٩ - ٢٠٠٦) ويدعمون فكرة إعادة استخدام باب العزب، إذا، وعلى حد قولهم، تم استبعاد العناصر المثيرة للخلاف من الخطة السابقة (الفندق الخمس نجوم وتصاريح بيع الخمر) في المقترحات الجديدة. بعض المبحوثين أعربوا عن اهتمامهم بمزايا هذا المشروع التي يمكن أن يجلبها على المنطقة، بما في ذلك إنشاء ورش حرف تقليدية داخل منطقة باب العزب لإحياء الحرف التقليدية المعرضة للاندثار، ولتوفير التدريب المهني وفرص العمل. وعلى الجانب الآخر فإن بعض المبحوثين (لا سيما في منطقة عرب اليسار ومنطقة الخطابة) لم تكن لديهم نفس الآراء الإيجابية حول خطة إعادة الاستخدام التكميلي للمنطقة، وأعربوا عن تشككهم من أية خطة. أعربوا عن خشيتهم من الإخلاء المحتمل وخطط إعادة التوطين التي قد تلجأ إليها الحكومة في حال تنفيذ أي مشروع موسّع.

- مسح للزوار المصريين للقلعة (٣٠ مبحوثاً). أظهر هذا المسح وجود تصورات خاطئة حول القلعة: أغلب المبحوثين الذين تمت مقابلتهم أشاروا للقلعة بمسمى «قلعة محمد علي» وليس قلعة صلاح الدين. وعلى الجانب الآخر يبدو أن الزوار تقوتهم معرفة الطبقات التاريخية المهمة: جامع الناصر محمد غير معروف لعدد كبير من الزوار المحليين على الرغم من موقعه على المسار الرئيسي المؤدي إلى قلب القلعة. دخله قلة من المصريين.

- مسح للزوار الأجانب، مقابلات مع ١٥ مبحوثاً. من بين الأسباب الأساسية وراء زيارات السائحين للقلعة هو المشهد الاستثنائي للمدينة من أعلي. المشهدين البانوراميان، أحدهما من نقطة إلى جوار جامع محمد علي (يستخدمها السائحون) والآخر إلى جوار متحف الشرطة (يستخدمها المصريون) توفر للزائر مشهداً فريداً للمدينة لا يمكن رؤيته من حديقة الأزهر أو من برج الجزيرة. مستوى الرضا مرتفع أو مرتفع للغاية، وتم إعطاء بعض المقترحات لتحسين تجربة الزيارة، وترتبط تلك المقترحات بغياب الحياة عن المنطقة وغياب المعلومات حول الموقع. أكثر من ٩٠٪ من المبحوثين لم يعرفوا أي شيء عن منطقة باب العزب. أغلب توصياتهم

٢١- انظر: «خطة إحياء وإعادة استخدام منطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٤. مقتبس في القسم ٤.١.

"Valorisation and reuse plan for the area of Bab Al-Azab", Karim Ibrahim, September 2014

٢٢- انظر: الاستثمار في القاهرة التاريخية: القلعة وباب العزب، وزارة الثقافة، بدون تاريخ، لكن ربما أواسط عام ٢٠٠٦.

٢٣- انظر الجزء الرابع من «خطة إحياء وإعادة استخدام منطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٤.

"Valorisation and reuse plan for the area of Bab Al-Azab", Karim Ibrahim, September 2014

ح. الأنشطة والاستخدامات المقترحة

مناطق خدمية/مرافق (دورات مياه، تخزين، إلخ).

تتمتع العديد من المقترحات السابقة حول المنطقة، على مدار السنوات العشرين الماضية، بقائمة موسعة من الأنشطة والاستخدامات المقترحة. أغلب تلك الاستخدامات منطقية ومناسبة للموقع. من ثم، فإن المهمة الأساسية للدراسات التي تم تنفيذها في إطار مشروع العمل لم تكن الخروج بقائمة جديدة من الاستخدامات والأنشطة المقترحة، إنما «عقلنة» العملية من خلال اختيار الاستخدامات والأنشطة التي يجب تخصيصها لكل من التجمعات والمباني المختلفة.

الخطوات الأساسية المقترحة لتحقيق هذا الغرض هي كما يلي:

- بناء على البحوث والمشاورات والاستخدامات المقترحة، تم الخروج بقائمة من أنواع الزوار المحتملين والمستخدمين المحتملين للموقع. وتشمل: الزوار الأفراد/المجموعات الصغيرة (زوار محليون وسائحون ثقافيون)، السياحة الجماعية (مجموعات كبيرة من الزوار والسائحين)، مشاركون في أنشطة تعليمية، مشاركون في اجتماعات وأنشطة أعمال تجارية، جمهور الأنشطة والفعاليات الثقافية، أفراد المجتمع المحلي (ورش العمل التدريبية للمجتمع المحلي)، متدربون على أعمال الحفاظ، موظفون بالموقع. تتطلب كل من هذه المجموعات معدلات مختلفة من الاستخدام ومتطلبات فراغية ومتطلبات مرافق وخدمات مختلفة من حالة لأخرى.

- بناء على الأهمية المعمارية/التاريخية، وإمكانية ودرجة الوصول، وتعدد مسار الحركة والسماح المادية لمختلف المباني وتجمعات المباني، وأنواع الأنشطة والاستخدامات، وأنواع الزوار والمستخدمين؛ تم تطوير مصفوفة يمكن من خلالها تقييم استدامة مختلف المباني والتجمعات، فيما يخص الأنشطة والاستخدامات المقترحة. كما تم تقييم طاقة استيعاب المباني والتجمعات في الوفاء باحتياجات الزوار والمستخدمين، مع ضمان سلامتهم وسلاسة الحركة في الموقع.

- بناء على دراسة المشروعات السابقة ومن واقع التشاور مع مختلف الأطراف المعنية، تم اقتراح جملة من الأنشطة والاستخدامات التي من شأنها الوفاء باحتياجات مجموعات متنوعة من المستخدمين، وفي الوقت نفسه الحفاظ على سلامة الموقع وتماسكه. هذه الأنشطة والاستخدامات تشمل: أنشطة ثقافية (حفلات، فعاليات، إلخ)، وأنشطة تعليمية (موسيقى، فن الخط، الكتابة، الشعر، الرسم، ورش العمل/الدروس، إلخ)، معارض/جاليريهات، مناطق للاجتماعات/اللقاءات وأنشطة أعمال تجارية، مكتبة، متحف للقاهرة التاريخية والتطور العمراني للمدينة، ورش عمل تدريبية للمجتمع المحلي (حرف يدوية تقليدية، إلخ)، مركز للمعلومات/الزوار، مناطق إدارية،



خرائط مقترح باب العزب
الاستعمالات المقترحة

مشروع
خطة إعادة إحياء والاستخدام المكثف
باب العزب
اللقعة - القاهرة التاريخية

إدارة
قائمة دورات مياه
أنشطة عمل
أشغال/تعليمية

متحف
مكتبة
مركز ثقافي

مطاعم/كافيتريات
مدرسة/تدريب ومعارض
ورش عمل/تدريب محتملة

تسويق منتجات حرفية تقليدية
معارض فن
مركز الزائرين

مرافق وخدمات
إزالة
مباني ذات قيمة تراثية
لم يتمكن الوصول إليها

أثار مسجلة
مباني ذات قيمة تراثية
لم يتمكن الوصول إليها

SURVEYED & DRAWN BY:
Rehab Sobhi

أغسطس ٢٠١٤
مقياس
AS

3

الاستخدامات المقترحة. من «خطة إحياء وإعادة الاستخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣، ١٤



صورة من داخل منطقة باب العزب تظهر الاستخدام غير المناسب - ساحة لسيارات معطلة - اهدار امكانات المشهد البصري للفاخرة التاريخية



استعمالات
 ① مخزن
 ② الجيش المصري
 ③ معمل ترميم
 ④ الفن المصري
 ⑤ ورشة تصنيع اثاث

رسومات التحديث الخاصة بنيكولس ورتز
 اثار مسجلة

وزارة الأثار
 وزارة الدفاع
 مباني غير مستغلة

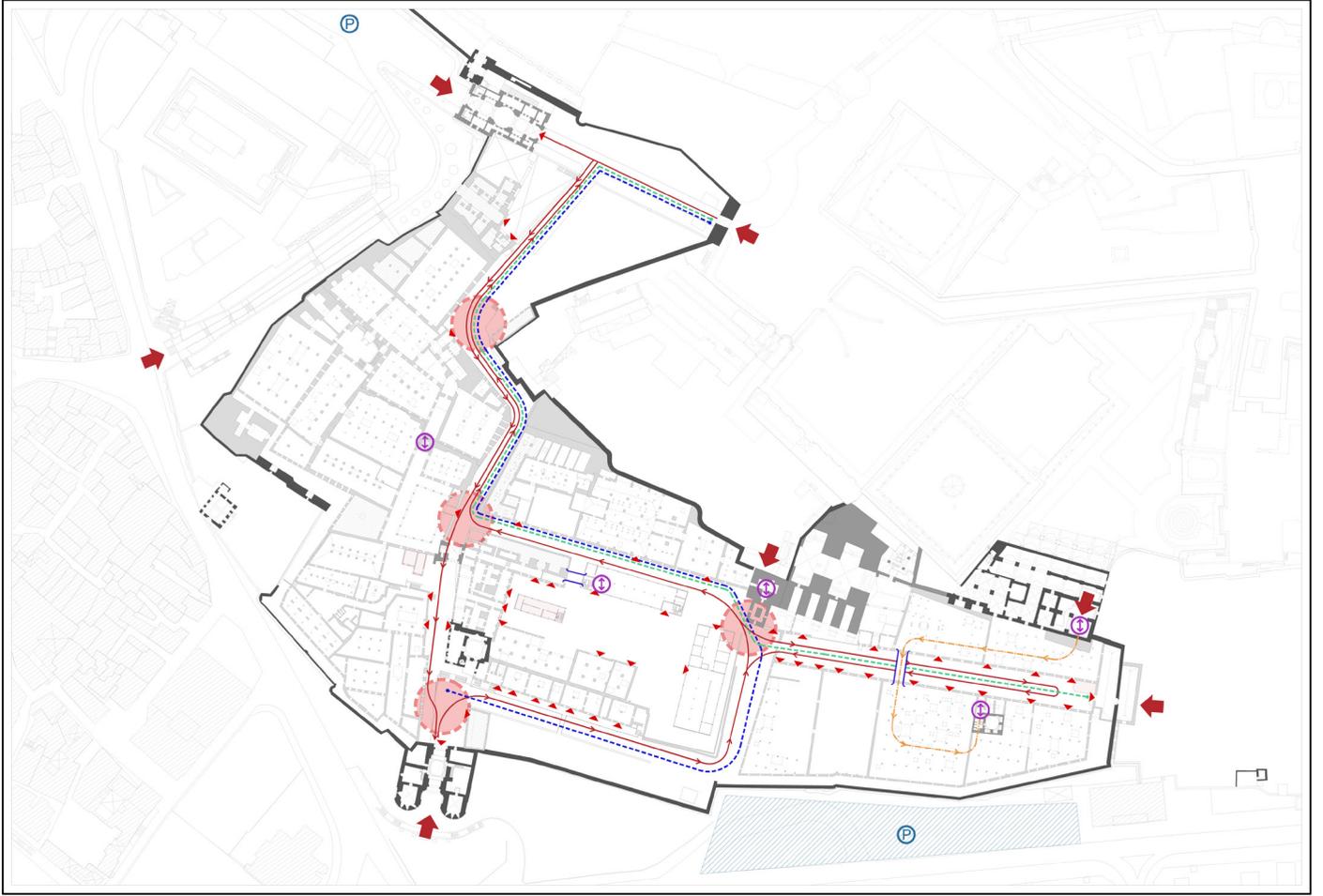
خريطة الوضع الحالي للقلعة
 استعمالات

SURVEYED & DRAWN BY:
 HC Team
 Mohamed al-Biblawy
 Rehab Sobhi

يونيو ٢٠١٤
 مقياس رسم 1:1,٤٠٠
 A3

مشروع
 خطة لإحياء وإعادة استخدام التكتيكي
 باب العزب
 القلعة - القاهرة التاريخية
 منظمة اليونسكو للتراث العالمي
 اتفاقية التراث العالمي
 World Heritage Convention
 منظمة اليونسكو للتراث العالمي

الاستخدامات القائمة (بالأزرق، المباني غير المستخدمة، بالأصفر، المباني المستخدمة في التخزين). من «خطة إحياء وإعادة استخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٤



PROJECT: Valorization and Adaptive Reuse Plan For Bab al-Azab Area The Citadel, Historic Cairo
 LEGEND: Nodes, Access Points, Buildings Access Points, Vertical Movement, Proposed Parking Areas, Bridge, Pedestrian, Rooftop Route, Vehicular Movement (Electric Cars), Vehicular Movement (Service Cars), To be Demolished, Listed Monuments, Buildings with Heritage Value, Not Accessible
 Bab al-Azab Proposal Maps: Circulation and Mobility
 SURVEYED & DRAWN BY: Rehab Sobhi
 DATE: August, 2014
 SCALE: 1:1,500
 SIZE: A3
 4

أنماط التنقلية والحركة المقترحة. من « خطة إحياء وإعادة الاستخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٤

العزب إنشائياً وترميمها.

- الإصلاح المبدئي لشبكة الصرف الصحي القائمة التي تخدم دورات مياه الموظفين.
- توثيق وحماية الرسوم الجدارية والعناصر التجميلية والجرافيتي في الموقع، لا سيما حول الباب الجديد.
- الإصلاح الإنشائي لقبة البيرقدار ومنع أي وصول بغير مرافقين إلى الأسطح المحيطة بالقبة، نظراً لعدم استقرار تلك الأسطح إنشائياً.
- الحد من حركة المركبات غير الضرورية في الموقع، لا سيما الشاحنات (سيارات النقل).
- إصلاح صنوبر المياه القائم أمام الورشة العسكرية وإمداده بمرافق الصرف المناسبة.
- إزالة السيارات القديمة المكدسة حالياً في الموقع.

ي. الأعمال ذات الأولوية واستراتيجية تخفيف المخاطر

بغض النظر عن خطط إعادة الاستخدام التكيفي المقترحة، وبناء على «مصفوفة المخاطر» تم التوصل إلى مجموعة من «الأعمال ذات الأولوية» (تظهر في الخريطة أدناه).^{٢٥} لا بد من تنفيذها في الموقع في أسرع وقت ممكن. تبني هذه الأعمال ذات الأولوية هو لحماية الموقع من الحوادث الكارثية المحتملة أو المزيد من التدهور والتهدم.

كذلك تم اقتراح «استراتيجية لتخفيف المخاطر» لتنفذ في أسرع وقت ممكن، وتشمل ما يلي:

- ترميم الأبواب الخارجية الخشبية لباب العزب وإعادة تركيبها في أماكنها الأصلية لحماية المساحة الداخلية للبوابة من الإساءات والتخريب.
- تنظيف منطقة المَدْرَج القائم أمام باب العزب وخلف البوابة على امتداد الطريق السلطاني.
- الشروع فوراً في إجراءات لتنشيط قبة جامع أحمد كتخد

٢٥- انظر القسم ٣،٥،١ في من «خطة إحياء وإعادة استخدام منطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٤
 "Valorisation and reuse plan for the area of Bab Al-Azab", Karim Ibrahim, September 2014

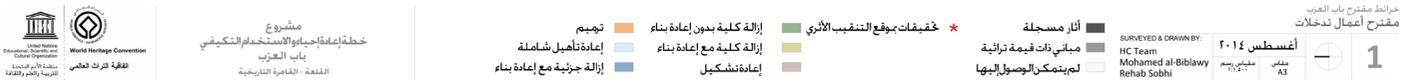
ط. التدخلات المقترحة

الجزئية وإعادة البناء لبعض المباني المتضررة إنشائياً؛ الإزالة الكاملة دون إعادة بناء لبعض المباني المتهمة وأحد الورش الحديثة، من أجل تحسين الجودة الفراغية وتحسين إمكانية التنقل والحركة في الموقع؛ الإزالة الكلية وإعادة البناء لبعض المباني المتهالكة بشكل جسيم.

هناك سلسلة أخرى من المقترحات على صلة بنظام التنقل وسلاسة الحركة، تشمل عمل مسارات للزوار والمستخدمين، ونقاط دخول وأنواع من مرافق التنقل في الموقع. تشمل خيارات محتملة بالتوصيل الرأسى بين الجيب الجنوبي ومنطقة باب العزب، واستخدام أسطح بعض المباني لتحقيق هذا الاتصال ومن ثم الاستفادة من المشاهد التي يوفرها الموقع.

تعكس التدخلات المقترحة الأعمال المطلوبة لتجهيز المباني في الموقع لاستيعاب الأنشطة والاستخدامات المقترحة، أخذاً في الاعتبار الأعمال ذات الأولوية التي يجب تنفيذها على صلة بالآثار المسجلة والمباني ذات القيمة التراثية. هذا النوع من التوصيات يشمل ترميم المباني التي يتم التعرف على أهميتها وإجراء تحقيقات أثرية في مختلف مناطق الموقع.^{٢٤}

وفيما يخص المباني الأخرى في الموقع، تشمل التدخلات المقترحة فيما يخص كل مبنى: إعادة التأهيل الكامل للمباني ذات القيمة التراثية وتلك التي طرأت عليها تعديلات قابلة للمراجعة؛ الإزالة



التدخلات المقترحة. من «خطة إحياء وإعادة الاستخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣، ١٤

٢٤- انظر «مستويات التوثيق في المنطقة السفلية داخل أسوار القلعة في القاهرة التاريخية: بدء فهم إمكانات المنطقة في المستقبل»، ناري هامبيكيان، يوليو/تموز ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣، ١١. "Documentation Levels in Surveying the Lower Enclosure of the Citadel in Historic Cairo: A Beginning to Understand the Area's Future Potentials", Nairy Hampikian, July 2014

جميع الأطراف تسمو فوق الخلافات السابقة التي جمدت المشروع لفترة طويلة.

• أن تكون وزارة الداخلية ووزارة الدولة لشؤون الآثار مستعدتان لتنسيق الأنشطة من أجل فتح باب العزب والباب الجديد للجمهور، وأن تكون مستعدتان لتمديد ساعات زيارة القلعة لتشمل استخدامها ليلاً بشكل دائم.

• أن تكون وزارة الدولة لشؤون الآثار والحكومة مستعدتان لتبني الدراسات والتوصيات الصادرة عن مشروع عمل الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية من أجل تحسين تطوير الحفاظ الشامل والمتكامل، وخطة الارتقاء والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وكذا عمل دراسة جدوى واقعية لكل موقع القلعة ومحيطه قبل التواصل مع مختلف المستثمرين ومصادر التمويل.

لا بد من النظر إلى تأهيل القلعة وإعادة الاستخدام التكميلي لموقع باب العزب بصفته مشروع محفز لإحياء القاهرة التاريخية، وهو المشروع الذي يجب فهمه بصفته مهمة وطنية كبرى. لا يمكن اختزال الأمر باعتباره عملية مالية وعقارية فحسب.

• إجراء دراسة شاملة للمرور والحركة من أجل:

(i) تحسين حركة المركبات الحالية؛

(ii) تحسين حركة المشاة والتنقل والاتصال؛

(iii) توفير مرافق ملائمة لانتظار السيارات؛

(iv) تحسين وسائل المواصلات العامة القائمة وتحسين محطات ونقاط تجمع المواصلات العامة القائمة.

• إنشاء مسارات للسياحة تربط بين الجيوب الأعلى من القلعة ومنطقة باب العزب وباقي أنحاء القاهرة التاريخية.

ل. شروط تنفيذ استراتيجية إعادة الاستخدام التكميلي

من أجل المضي قدماً في اعتماد توصيات هذه الدراسة بشكل يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تنفيذ خطة إعادة الاستخدام التكميلي في المنطقة، من الواجب الوفاء بالشروط التالية:

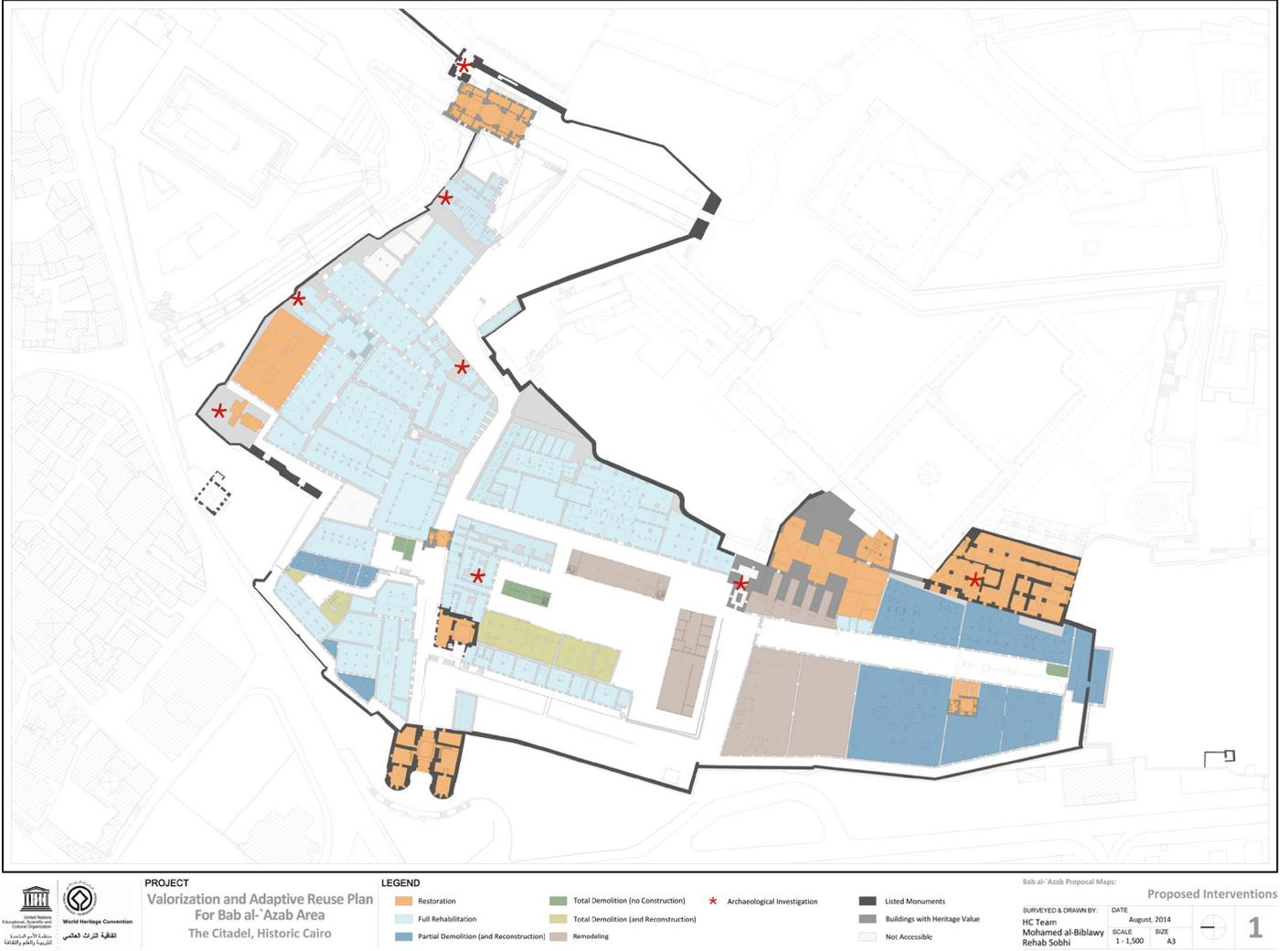
• أن تتوفر لوزارة الدولة لشؤون الآثار والحكومة الإرادة السياسية لتدشين هذا المشروع، من خلال عملية شفافة تضم



منظر عام لباب السلسلة - منطقة باب العزب داخل أسوار القلعة

• نقل الورش والأماكن ذات الاستخدامات الإدارية إلى خارج الموقع.

• إزالة المواد القابلة للاشتعال من مناطق التخزين (الأخشاب، الكيماويات، إلخ) وتنظيف الموقع من القمامة، لا سيما على امتداد الجيب الجنوبي.



الأعمال ذات الأولوية المقترحة. من « خطة إحياء وإعادة الاستخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٤

من الأصول الرئيسية لإحياء وبث الحياة في ممتلك التراث العالمي بالقاهرة التاريخية بالكامل.

ولتحقيق هذا الهدف، تم اقتراح التوصيات التالية كأدلة إرشادية من أجل تحسين إدماج منطقة باب العزب بسياقها المحيط، بناء على افتراض بأن البوابة سوف يُعاد فتحها:

• إعداد خطة لبث الحيوية العمرانية وبرنامج لإعادة التأهيل السكني للمناطق العمرانية السكنية المحيطة من أجل تحسين ظروف معيشة سكانها، وتجميد أنشطة الإزالة والبناء غير القانوني في تلك المناطق.

• الارتقاء بالفراغات المفتوحة العامة المحيطة، لا سيما المناطق الخضراء المحيطة والحدائق الصغيرة وجعلها مفتوحة للجمهور.

ك. السياق العمراني والقلعة

كما سبق الذكر في هذه الدراسة، فإن القلعة في حالتها القائمة منبئة الصلة تماماً عن القاهرة التاريخية، وهي تدبير ظهرها لها. منطقة القلعة خضعت لعدة مقترحات وتدخلات فعلية لكن أغلبها - لا سيما تلك التي نُفذت منذ القرن التاسع عشر - كانت قطاعية وتركز على عناصر جد محدودة، مثل القلعة نفسها، أو على فراغات مفتوحة عامة محيطة، أو مناطق عمرانية محيطة، وقد أجريت كل منها بشكل منفصل عن بعضها البعض. والنتيجة أن القلعة لم تعد تنتمي إلى حياة القاهرة التاريخية، إذ لا تعدو حالياً كونها معلم بصري قائم بذاته.

من الواضح حالياً أن هناك حاجة إلى إعادة دمج القلعة من الجوانب الوظيفية والفراغية، لا سيما من خلال منطقة باب العزب. هذا أمر لا غنى عنه، ليس فقط لصالح حفظ وتحسين قيم التراث الخاصة بهذه المجموعة العمرانية الاستثنائية، إنما أيضاً لبث الحياة في واحد

أ. ميدان صلاح الدين:

يخدم جملة من المستخدمين المتنوعين بسبب صلته بالشاريين المرورية الرئيسية للمدينة. الجانب الشرقي من الشارع به أنشطة قليلة ويمر به عدد قليل من الناس.^{٣٤} لكن الجانب الغربي من الشارع يستضيف تجمعاً من ورش إصلاح السيارات تخدم موقف الميكروباص وكذا ورش للرخام متصلة تاريخياً بالجانب الجنوبي. الجزيرة الوسطى بين الشارعين تشهد أنشطة متعددة تخدم الأحياء المحيطة.

من خلال التحليل الكمي والكيفي لمنطقة السوق - مع أخذ النشاط الاقتصادي في الحسبان، وكذا أوجه تخصيص المناطق العامة وأثر أنشطة السوق على الأحياء المحيطة - أصبح من الممكن وضع خريطة بمختلف أنماط تخصيص المناطق العامة بحسب المتغيرات التالية:

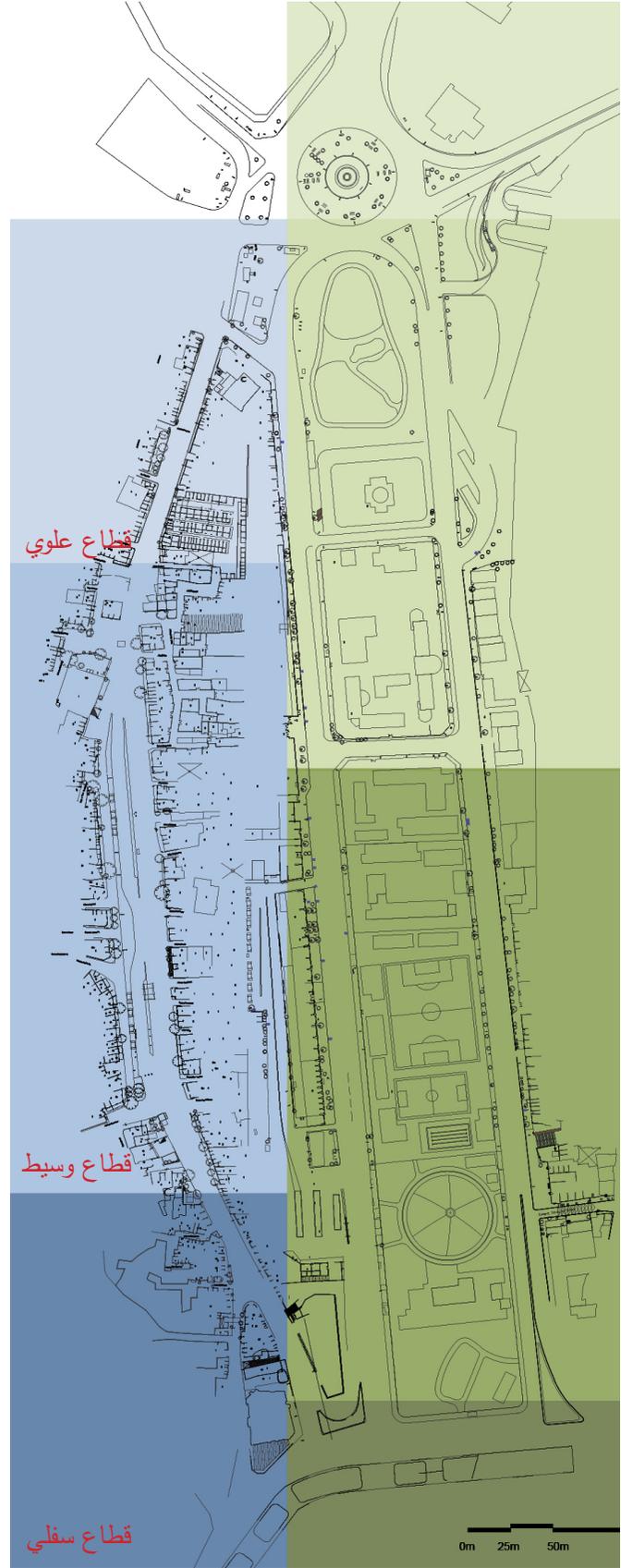
١. خصائص الفراغ («الفراغ»)
٢. حق الطريق
٣. المراكز الهامة («المركزات»)
٤. «احتياجات» المناطق المحيطة

نوع نمط النشاط يعتمد على «الفراغ» المتوفر وعلاقته بأقرب «حق طريق» علي صلة به. تقييم نمط النشاط يشتمل أيضاً على مراعاة أن المحافظة، ممثلة في الحي، هي الفاعل الرئيسي الذي يخصص فراغات منطقة السوق، عادة دون مراعاة لأصحاب التخصيص الفعلي للفراغات.^{٣٥}

كما أن أنماط الأنشطة تختلف بناء على خصائص «حق الطريق»: مشاهدة الناس ومشاهد القلعة الجميلة من أنشطة تمضية وقت الفراغ التي تزيد من إبقاء الناس في الفراغات العامة بشوارع السوق. يتحقق هذا عادة بما أن اعتبارات حق الطريق تسمح بحضور غالب للمشاة. إذا كان حق الطريق يصب في صالح هيمنة حركة المركبات، كان تخصيص المناطق العامة ليرتبط أكثر بالأنشطة المتعلقة بالسيارات.

تتم تخصيصات الفراغات العامة في شارع السوق حول «مركزات»:^{٣٦} وهي عناصر تتباين من الجدران الصلبة إلى الإنشاءات التي لا يملكها أحد، وأغلبها آثار ومباني عامة، بالإضافة إلى الأسوار والأرصفة.

«الاحتياج» الغالب في شارع السوق هو توليد الدخل من خلال البيع والشراء^{٣٧} وليس الإنتاج. هناك «احتياجات» أخرى تشهدها منطقة السوق، مثل انتظار السيارات وإلقاء القمامة المنزلية والتجارية، وأماكن للاختلاط الاجتماعي ومناطق للعب الأطفال. يكاد لا يوجد أي مكان مخصص للسيدات باستثناء محطات أتوبيس قليلة قديمة تُستخدم في الجلوس لأغراض اجتماعية.



التقسيمات المختلفة لشارع سوق السيدة عائشة وميدان صلاح الدين. من «مشروع دمج أحياء القلعة: مقترح التصميم العمراني بناء على البحوث لمنطقة سوق السيدة عائشة»، دينا شهاب، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣، ١٣

٣٤- عرب اليسار هو الحي الوحيد المتصل مادياً بميدان صلاح الدين شرق.

٣٥- على سبيل المثال، كان تخصيص جزيرة المرور الخضراء عند بداية شارع السيدة عائشة لصالح منفذ بيع للخبز، ومراحيض عامة ومكتب بريد، وبناء إنشاءات خرسانية مدعمة على الفرع الغربي من الشارع من قبل الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة.

٣٦- في هذا السياق فإن المركزات هي العناصر التي تُعرف الموقع والحدود الخاصة بالنشاط، بما يسهل على من ينال التخصيص ممارسة سيطرة على الفراغ المخصص له.

٣٧- البيع والشراء في شارع السوق تتراوح منافذه بين ١,٥ إلى ٤ أمتار في الحجم، ونادراً ما تصل أحجام وحدات هذه الأنشطة إلى ١٠ أمتار.

٣،٢،٢ إعادة تأهيل الفراغات المفتوحة العامة

تعد مناطق سوق السيدة عائشة^{٢٦}، وميدان القلعة^{٢٧}، وشارع محمد علي، فراغات مفتوحة عامة مهمة في محيط القلعة، وهي أيضاً من الأماكن المفتوحة القليلة في القاهرة التاريخية. لهذه الفراغات المفتوحة قيم تراث متنوعة لكنها جميعاً قيم مهمة، إذ تعكس مختلف مراحل تطور القلعة في الأونة الأخيرة. وفي الوقت نفسه فهي تمثل «عقد» مهمة للمرور والأنشطة، وهو ما يُعرّف الصلة بين القلعة وباقي النطاق الحضري (المتروبوليتاني).^{٢٨} كما تضم قلعة صلاح الدين فراغات مفتوحة واسعة المساحات غير مستغلة بالقدر المناسب، ومحاطة بعدد من المناطق الخضراء المفتوحة الصغيرة، وهي إما مُهملة أو تحيطها الأسوار أو لا يمكن الوصول إليها أو غير مستغلة لصالح الجمهور. وإلى حد ما، فإن إعادة تأهيل المساحات العامة قد يلعب دوراً استراتيجياً في تعريف سياسة الإحياء العمراني لممتلك التراث العالمي.

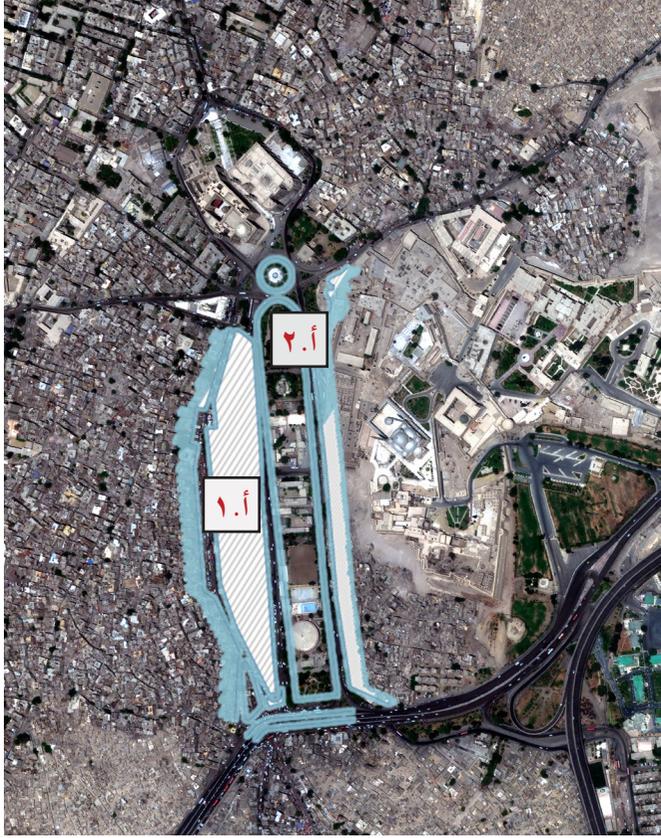
ولهذا السبب، وحتى في غياب دراسة شاملة للمرور والمواصلات، فإن العديد من الدراسات المتخصصة قد أُجريت في إطار مشروع العمل، لتحديد إجراءات عاجلة لتأهيل الفراغات العامة. الهدف من تلك الدراسات كان فحص كيف يمكن تخفيف الأثر الاجتماعي السلبي لبعض الأنشطة وتعزيز الربط الأفضل بالنسيج التاريخي السكاني.^{٢٩}

الجزء التالي يوفر ملخصاً بالقضايا المتصلة بمنطقة سوق السيدة عائشة (أ)، وميدان القلعة (ب)، وشارع محمد علي (ج)، بصفتها فراغات عامة كبرى في منطقة الدراسة، وكمكونات أساسية يجب معالجتها من أجل تحقيق ممارسات الحفاظ المستدامة للتراث.

أ. منطقة سوق السيدة عائشة^{٣٠}

في هذا التقرير نشير بمسمى منطقة سوق السيدة عائشة إلى شارع سوق السيدة عائشة (أ.١) وميدان صلاح الدين (أ.٢)، بما في ذلك صلتها بشياخات درب الحصر والبقلي والسيدة عائشة:

أ.١ شارع سوق السيدة عائشة كان شارع للسوق على مر التاريخ.^{٣١} هو حالياً «محور» تجاري يخدم الأحياء المحيطة. وتم اعتباره أحياناً سوقاً يخدم المدينة بالكامل. الآن تم رصد وجود بعض أوجه التضارب بين مختلف الاستخدامات للشارع من حيث المرور وإدارة المخلفات والتعدي على الفراغات العامة. يمكن فهم التفاعلات داخل الشارع من خلال تقسيم شارع السوق إلى ثلاثة قطاعات أساسية متميزة الطابع:



صورة جوية تُظهر منطقة سوق السيدة عائشة. من «مشروع دمج أحياء القلعة: مقترح التصميم العمراني بناء على البحوث لمنطقة سوق السيدة عائشة»، دينا شهيبي، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،١٣

• قطاع الشارع العلوي:

يتسم بتركز كبير للمنتجات الطازجة والمتاجر التي تبيع سلعاً جاهزة، وهو ما يرفعه إلى مصاف «سوق نوعي يخدم عدة مناطق». إذا تمت إضافة منتجين للأطعمة المتميزة، فقد يصبح «سوقاً للمدينة بالكامل».

• قطاع الشارع الوسيط:

يخدم الأحياء المحيطة بسلع وخدمات للبيع من الحين للآخر ليست للاستهلاك اليومي.^{٣٢} هذا القطاع من الشارع لا يجذب المتسوقين من الأحياء البعيدة.

• قطاع الشارع السفلي:

يخدم بالأساس المستخدمين الخارجيين بمحال تجارية وأنشطة على صلة بالعقد المرورية الناتجة عن كثافة الحركة والسير (موقف الميكروباص قريب من أطرافه).

٢٦- هذه المنطقة يُشار إليها في التقرير بمسمى شارع سوق السيدة عائشة، ميدان صلاح الدين (إشارة إلى الشارعين: صلاح الدين غرب وصلاح الدين شرق وكذا الأراضي العامة بين الاثنين) وصلتهما بشياخات درب الحصر والبقلي والسيدة عائشة.

٢٧- ميدان القلعة معروف أيضاً بمسمى ميدان محمد علي، وعلى بعض الخرائط الرسمية فهو ميدان صلاح الدين.

٢٨- القاهرة التاريخية ووسط البلد، وأيضاً الجبانة الجنوبية وباقي القاهرة الكبرى.

٢٩- يلخص هذا الجزء الدراسات المتخصصة الخاصة بتعزيز إعادة دمج القلعة بسياقها العمراني.

٣٠- انظر «مشروع دمج أحياء القلعة: مقترح تصميم عمراني يستند إلى البحوث لمنطقة سوق السيدة عائشة»، دينا شهيبي، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٣

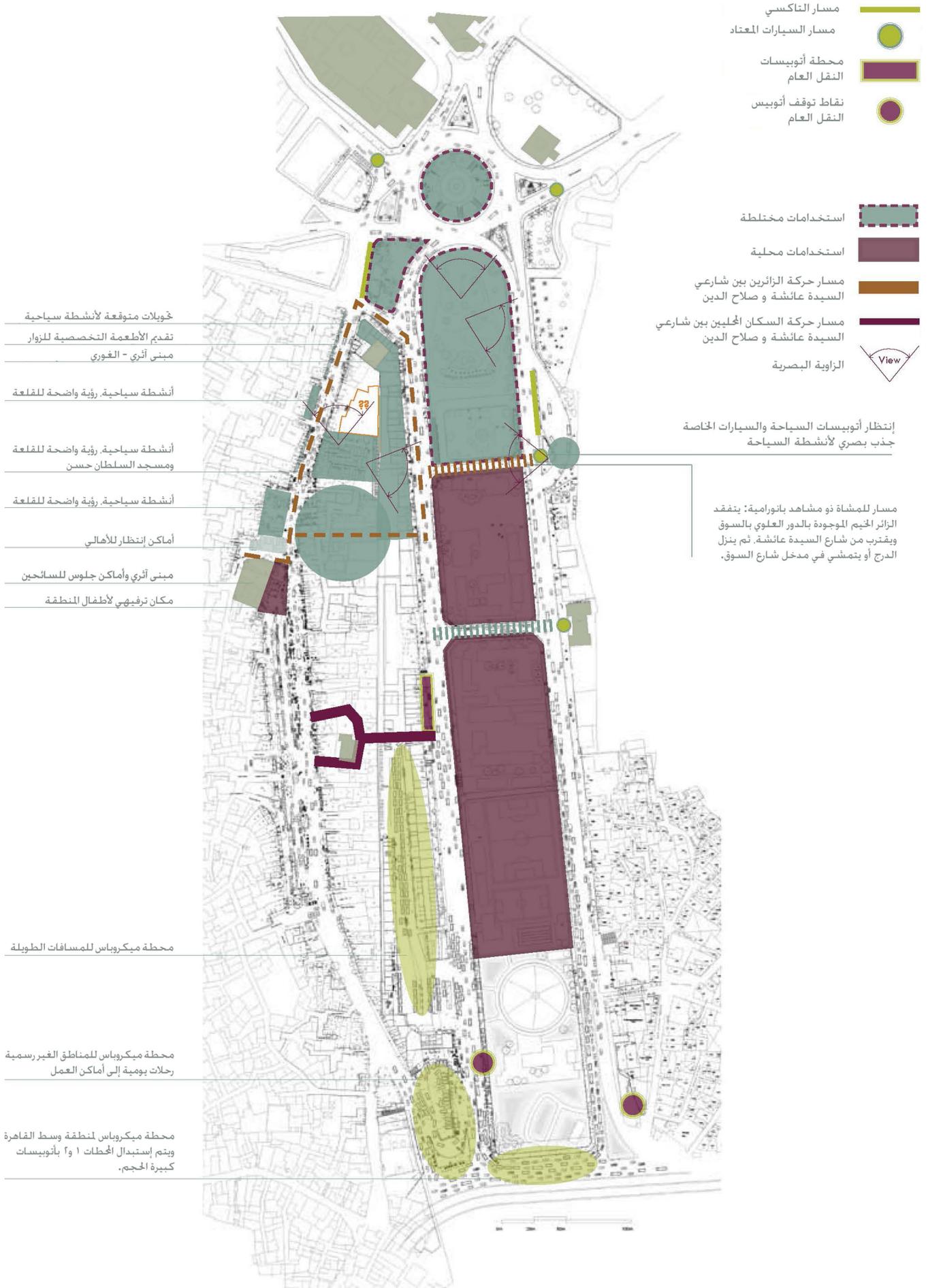
“Citadel Neighbourhoods Integration Project: Research-based Urban Design Proposal for Sayeda Aisha Market Area”, Dina K. Shehayeb, October 2014

٣١- يشمل هذا الشارعين صلاح الدين غرب وصلاح الدين شرق، وكذا المنطقة العامة بينهما.

٣٢- يشمل مسح السوق خرائط محدثة وملاحظات سلوكية لسمات ثابتة وشبه ثابتة في المنطقة العامة، وحسابات لتدفق الحركة، وكذا توثيق فوتوغرافي ومقابلات مع أصحاب المحال التجارية وسكان وياحة.

٣٣- على سبيل المثال: متاجر أواني الطهي ومتاجر التجزئة، ورش إصلاح السيارات، الصيدليات، الحلاقين.

الفصل الثالث - تطبيق استراتيجية الإحياء العمراني



المخطط المقترح لشارع السيدة عائشة وميدان صلاح الدين. من «مشروع دمج أحياء القلعة: مقترح التصميم العمراني بناء على البحوث لمنطقة سوق السيدة عائشة»، دينا شهيب، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،١٣

التاريخية والقلعة، وسوف ترضى المحافظة بنتائج هذه التفاعلات التي ستؤدي إلى مخالفات أقل للقانون وخلافات أقل وعوائد إضافية تساعد في اضطلاعها بدورها بصفتها الجهة القائمة بصيانة المناطق العامة.

يشمل مقترح شارع السوق:

- «قطاع موجه للمدينة» يهدف إلى جذب الزوار من مختلف المقاصد إلى منطقة القلعة وشارع السوق. يركز على إبراز قطاعات سوق الطعام من الشارع ودعم الأنشطة المتسقة والتقليدية، وتجديد سوق الأطعمة الطازجة. في هذا القطاع، نقترح إضفاء السلاسة على الحركة إلى داخل السوق ومنه وربطها بالمقاصد الأساسية، مثل القلعة والسلطان حسن والرفاعي. كما نوصي بإضافة رابط «ثقافي وترفيهي» للزوار وكشف جدار القلعة الأثري لإتاحته للجمهور.

- «قطاع للحي» يركز على بث الحياة في شارع السوق لصالح المجتمع المحلي، لا سيما تسهيل حركة المشاة لصالح توفير الخدمات اليومية والأسبوعية. يجب إضافة تجربة آمنة ولطيفة مصحوبة بخدمات وساحات انتظار للمتسوقين والسكان، وملاعب للأطفال من أبناء الحي.

الأنشطة في القطاعين الأول والثاني من شارع السوق تخدم الأحياء المحيطة، في حين أن الأنشطة في القطاع الجنوبي تخدم الغرباء على المكان.

كذلك تقع محطات الميكروباص المتجاورة عند الطرف الجنوبي من شارع سوق السيدة عائشة، وهي ذات امتيازات وتؤدي في الوقت نفسه إلى إشكاليات^{٣٨} والموقف الحالي لإدارة المخلفات وسوق المنتجات الطازجة تم تأسيسهما في الثمانينيات على يد البلدية.

لا بد من أن تكون «استعادة قيم التراث» و«بث الحيوية الاقتصادية» أهدافاً رئيسية لأي مقترح للتصميم العمراني لمنطقة سوق السيدة عائشة، ولا بد أن تشمل الأهداف الثانوية جذب الزوار الخارجيين والارتقاء بالمكان العام وإشراك المجتمع المحلي وحفظ التوازن الداخلي/الخارجي فيما يخص مختلف المستخدمين.

في الجزء التالي مقترح إعادة تأهيل عمرانى لمنطقة السوق بناء على تمرين «تخطيط المناطق الإشكالية». يأخذ المقترح في الاعتبار احتياجات المجتمع والقوى المحركة، وتاريخ المكان وتفاعلات وإمكانات الشارع. يقدم المقترح امتيازات لجميع الأطراف المعنية: المجتمع سيستفيد من المناطق العامة والمرافق والمواصلات وازدهار الاقتصاد، وسوف يستمتع الزوار بطرق أسهل في الحركة إلى القاهرة



إمكانات العلاقة البصرية بين شارع السيدة عائشة والقلعة.

٣٨- مواقف الميكروباص الثلاثة الرئيسية مفيدة لأنها تمثل عقدة تبادل لمستخدمي المواصلات العامة وهي بمثابة نقطة دخول/خروج تصل المنطقة بباقي أنحاء المدينة. الإشكاليات المرتبطة بها تتصل باختناقات المرور وندر الفراغ وتقلص معدلات الأمان أثناء ساعات بعيدنا من اليوم.

عند الطرف الغربي لميدان القلعة يمثل الممر بين مسجدي السلطان حسن والرفاعي بداية شارع محمد علي^{٤١} (معروف حالياً بمسمى شارع القلعة)، وهو شريان مروري رئيسي للقاهرة المعاصرة تم شقه داخل النسيج العمراني التاريخي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. تم شقه في عهد إسماعيل باشا^{٤٢} بناء على نموذج الطرق الرئيسية «جادات هاوسمان الباريسية». طول شارع محمد علي ٢٥٠٠ متر ويربط الامتدادات الأوروبية المعاصرة بالجزء التاريخي من المدينة. يهبط اتصالاً بين ميدان القلعة وميدان العتبة الخضراء، ويتقاطع مع شارع بورسعيد^{٤٣}. تم هدم أجزاء كبيرة من النسيج العمراني التاريخي ما قبل المعاصر، وتضم منازل وآثار مهمة، أثناء افتتاح الشارع. عرضه ٢٠ متراً، وأرصفته عرضها ٨ أمتار (٤ أمتار على كل جانب).^{٤٤}



خريطة تُظهر شارع محمد علي والجزء المشمول بالمسح.



مباني ببواكي على مستوى الدور الأرضي

أهم سمة من سمات شارع محمد علي كانت ممرات المشاة الخاصة به الأصلية، والتي تمت تغطيتها ببواكي مستوحاة من تصميم الجاليريات التجارية على الطراز الباريسي، وتعلوها وحدات سكنية. تحمي البواكي المارة من الحرارة والأمطار. هناك أجزاء قليلة من البواكي الأصلية باقية، وقد انهارت أغلبها أو أزيلت.

وعلى مدار سنوات عديدة، كان شارع محمد علي معروفاً بكونه مركزاً للموسيقيين التقليديين والراقصات، وكذا بإنتاج وبيع آلات الموسيقى الشرقية. لكن تكاد تختفي السمات الموسيقية للشارع بسبب الضغوط المادية والاقتصادية، والتحويلات العمرانية غير المخططة وانتشار الأنشطة التجارية المعاصرة الجديدة. كما أن شارع محمد علي معروف بمنطقة المناصرة، وهي منطقة لإنتاج الآثاث فيها عدد كبير من ورش النجارة.

٤١- انظر «مشروع شارع محمد علي، دراسة ومقترح»، طارق المري، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣، ١٢.

٤٢- خديو مصر والسودان من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩.

٤٣- الخليج المصري كان قناة مياه عمرانية مهمة أثرت على تطوير القاهرة حتى تم ردمها في نهاية القرن التاسع عشر.

٤٤- انظر «شارع محمد علي بمدينة القاهرة»، مرجع باللغة العربية يعرض دراسة تاريخية وعمرانية لشارع محمد علي، دار العربي، أحمد رجب.

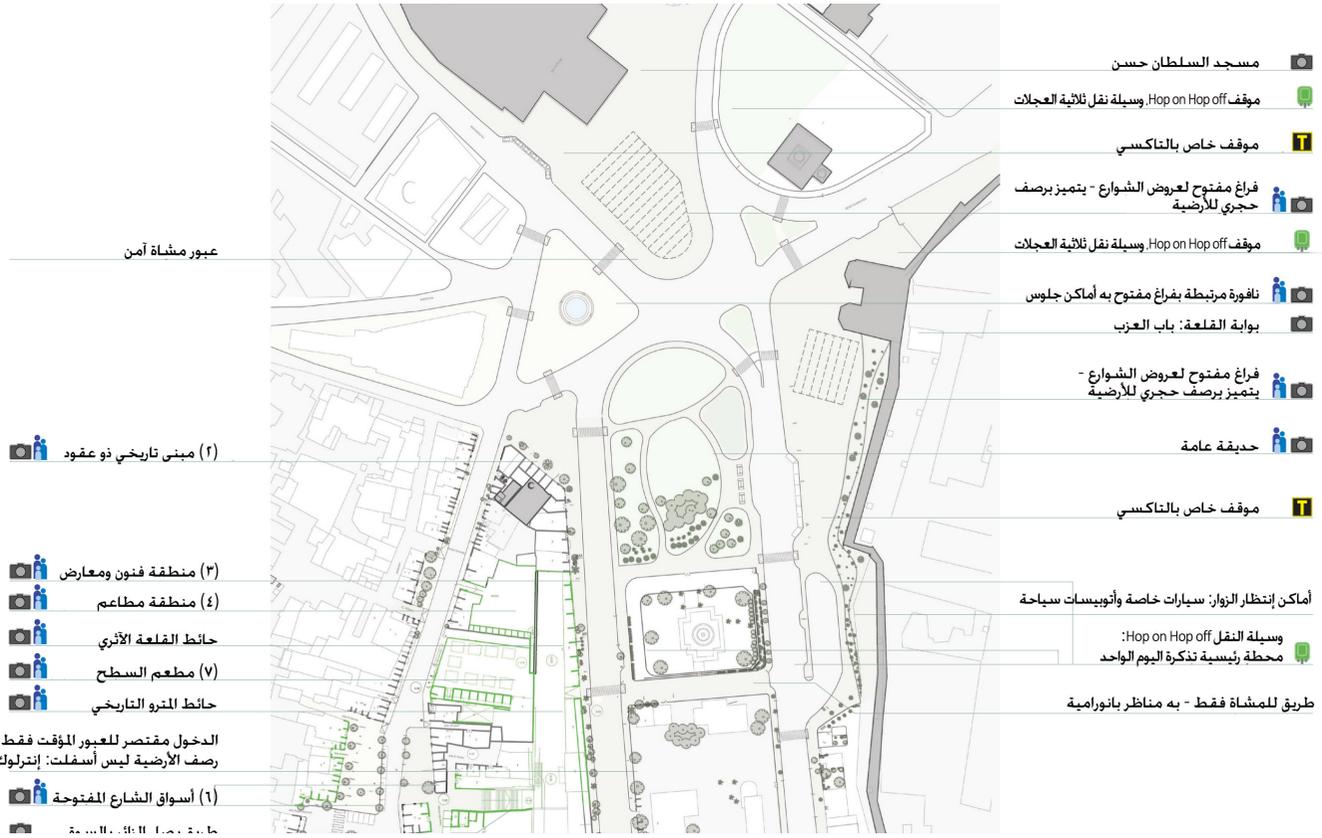
ب. ميدان القلعة

الوصول لمختلف مناطق المدينة بالكامل. يتكون من صينية (أي ميدان دائري) فيها حديقة محاطة بسور، غير مستخدمة بالقدر الكافي، وعناصر جمال بصري تتكون من مشهد القلعة وكذا جوامع السلطان حسن والرفاعي والمحمودية. هناك جزر مرورية أخرى في شتى أنحاء الميدان، حول الصينية. هي توزع حركة مرور المركبات وتعرف الشوارع التي تصل بمقاصد أخرى. أغلب هذه الجزر مزروعة، باستثناء الجزيرة الأكبر بينها، التي تستضيف بناء مكتب البريد وتحيطه بعض المباني الخدمية القليلة الأخرى.

تم إعداد مقترح تمهيدي للتصميم العمراني لإعادة تنظيم الفراغ وحركة المركبات في ميدان القلعة.٤٠ بطلب المقترح بإعادة فتح باب العزب وتطوير أنشطة في الجزء السفلي من القلعة.

يقع ميدان القلعة عند سفح القلعة أمام باب العزب، البوابة التاريخية التي كانت نقطة دخول مهمة للقلعة. في الماضي كان الميدان يتكون من ميدانين متجاورين: ميدان «الرميلة» وميدان «تحت القلعة». منذ العهد الطولوني وعلى امتداد تاريخ مصر الإسلامي، شهد الميدان أحداثاً سياسية واجتماعية هامة لحكام مصر ولأهل القاهرة.٣٩ شهد ميدان القلعة تطورات مادية كبيرة منذ إنشائه. في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كان هناك ترام يربط الميدان ومحيطه بالمحطات الكبرى في شتى أنحاء المدينة.

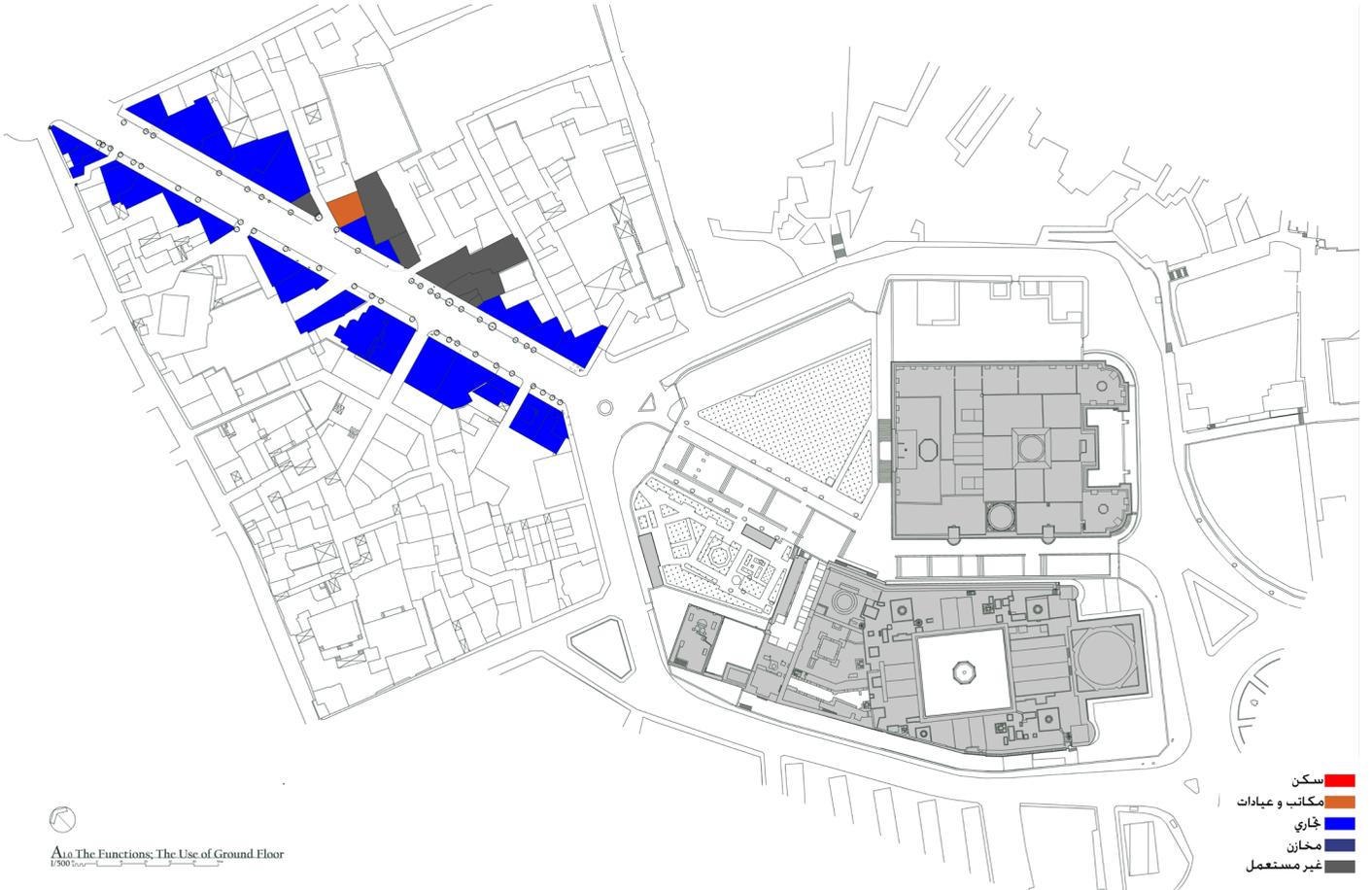
في الوقت الحالي يعد الميدان محطة مهمة للمواصلات توفر إمكانية



الخط التفصيلية المقترحة لميدان القلعة. من «مشروع دمج أحياء القلعة: مقترح التصميم العمراني بناء على البحوث لمنطقة سوق السيدة عائشة»، دينا شهاب، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣، ١٣

العناصر الرئيسية للمقترح التي تتناولها الخريطة أعلاه:

- إزالة الصينية وإعادة تشكيل الطرق التي تخدم مختلف الاتجاهات، مع تقليص مساحة السطح المخصصة لحركة المركبات وتمديد وتوسعة مناطق سير المشاة.
- إتاحة مناطق جديدة للمشاة تؤدي للوصول إلى الآثار الرئيسية، لا سيما تلك أمام جامع السلطان حسن وجامع الرفاعي إلى الغرب، وأمام باب العزب إلى الشرق.
- تأكيد «المحاور» التاريخية والمهمة بإضافة مسارات للمشاة إليها وتعزيز حركة المشاة بها من الأحياء السكنية لتتجه إلى بوابة باب العزب.
- نقل مواقف الأتوبيس والتاكسي لضمان الاتصال بين القلعة والنسيج العمراني الخاص بالأحياء المحيطة.



A1a The Functions: The Use of Ground Floor
1/300

استخدامات الأرض على مستوى الدور الأرضي في شارع محمد علي. من «مشروع شارع محمد علي، دراسة ومقترح»، طارق المري، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣,١٢

خط محاذاة الشارع:

يجب أن تتبع المباني الجديدة وتعيد خط محاذاة الشارع الأصلي، مع عمل بواكي على الأرصفة.

المناسبة وإعداد تصميمات خاصة لأماكن وحدات التكيف.

الأرصفة وأثاث الشارع:

نوصي بتوحيد الأرصفة وتركيب عناصر إضاءة وصفائح لجمع القمامة، وعمل مقاعد للجلوس ومظلات لمحطات الأتوبيس وإضافة أشجار إلى الشارع.

المتاجر:

من المهم تطوير وتطبيق اشتراطات على لافتات المتاجر والإعلانات في الشارع، مع منع شغل الأنشطة التجارية للأرصفة.

المرور:

يجب تغيير حركة سير المركبات في هذا الجزء من الشارع إلى السير في اتجاه واحد، نحو شارع بورسعيد.

الواجهات:

يجب ترميم المباني المتدهورة وإعادة تأهيل الواجهات المطلة على الشارع بأقل تغييرات إنشائية ممكنة، مع اختيار مواد التشطيب



F1 The Morphology: Eastern Facade
1/200

واجهة شارع محمد علي الشرقية



F2 The Morphology: Western Facade
1/200

واجهة شارع محمد علي الغربية

واجهات شارع محمد علي. من «مشروع شارع محمد علي، دراسة ومقترح»، طارق المري، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣,١٢



منطقة المنصورة، مشهورة بإنتاج الأثاث

غيرت المباني الجديدة على الشارع من شكل ونسب الفتحات لتصبح فتحات مربعة أو شبة مربعة.

ارتفاعات المباني: ارتفاعات المباني على امتداد القطاع الجنوبي من شارع محمد علي تتراوح بين ١٢ و ٢١ متراً، مع تطبيق أنظمة وقواعد بناء مختلفة على امتداد تاريخ الشارع. المباني التي شُيدت في القرن التاسع عشر تتراوح ارتفاعاتها بين ١٧ و ١٨ متراً. يجدر الإشارة لأن ٤٣٪ من قطع الأراضي المشمولة بالمسح يبلغ عدد أدوارها ٥ أدوار أو أكثر، وأن ٤١٪ منها يبلغ عدد أدوارها من دور واحد إلى ٤ أدوار، في حين أن ١٦٪ من المباني في هذا القطاع من الشارع إما تتكون من دور واحد أو هي خالية.

ظروف المباني والرصيف: ١١٪ من المباني في الجزء الجنوبي من الشارع في حالة جيدة، هذه المباني بالأساس جديدة. ٧٣٪ من المباني في حالة مقبولة، في حين أن ١٦٪ منها في حالة حفاظ سيئة. بعض المباني غير مطلية من الخارج، وهناك مبانٍ مصممان بتشطيب الطوب، في حين أن باقي المباني مطلية بألوان مختلفة. وحدات التكيف موضوعة بشكل غير متنسق على الواجهات. الأرصفة في حالة حفاظ سيئة ويختار أصحاب المتاجر مادة تشطيب الرصيف أمام متاجرهم ومستويات التشطيب دون اتباع الاشتراطات الرسمية التي أعدها الجهاز القومي للتنسيق الحضاري.

يجب أن يتبع أي مقترح لتصميم وإعادة تأهيل شارع محمد علي في المستقبل التوصيات التالية:

استخدامات الأراضي:

من المهم حماية الشارع من مراكز التسوق الكبيرة التي تؤدي إلى المزيد من التحولات في النسيج العمراني، وتؤدي إلى اختناقات مرورية. من ثم نوصي بالحفاظ على استخدامات الأراضي القائمة في الشارع، مع اقتصار الأنشطة التجارية على الأدوار الأرضية، وأن تبقى الأدوار العليا وحدات سكنية.

يعتبر الجزء الجنوبي من شارع محمد علي وصلة مباشرة بميدان القلعة وبالقلعة نفسها، ويعتبر جزءاً مهماً من الشارع، إذ يقدم إمكانات محتملة مهمة لصالح إعادة إحياء أحياء القلعة. ولقد كشف مسح حديث للقطاع الجنوبي من الشارع عن الخصائص التالية:

استخدامات الأراضي: أغلب الأدوار الأرضية في شارع محمد علي مستخدمة في أنشطة تجارية (٧٩٪)،^{٤٥} وتستخدم ٣٪ منها مكاتب أو عيادات. هناك قطع أرض قليلة خالية أو مستخدمة جزئياً كمساحات للتخزين (١٨٪). الوحدات السكنية (٥٦٪) والمكاتب والعيادات (٢٠٪) والمتاجر (٢٪) وأماكن التخزين (٢٪) تحتل الأدوار الأعلى للمباني القائمة على الشارع. وبسبب مشكلات إنشائية، فإن ٢٠٪ من الأدوار العليا غير مستخدمة، في حين أن أدوارها الأرضية تشغلها أنشطة تجارية بالأساس.

خط محاذاة الشارع: في السبعينيات أدت سياسة توسعة شوارع القاهرة بموجب خط التنظيم^{٤٦} إلى تعديلات في خط محاذاة شارع محمد علي، مع إجراء ارتدادات كلما انهار مبنى أو أزيل. تم استبدال عدة مجموعات من البواكي بإنشاءات جديدة لها أعمدة تفنقر إلى الاستمرارية مع البواكي الأصلية، وتبقى أعداد قليلة من البواكي الأصلية، ومن الحين للآخر على امتداد الشارع فهي توفر نمطاً متكرراً للمارة. من المهم ملاحظة أن قرار خط التنظيم قد أوقف في القاهرة التاريخية والقاهرة الخديوية^{٤٧} في محاولة لحماية قيم التراث العمراني في المدينة التاريخية.

واجهات وفتحات الشارع: المباني التي شُيدت أثناء شق شارع محمد علي لها مظهر مشترك، وتتمتع واجهات المباني على الشارع بالتجانس، وفيها نوافذ رأسية عالية تحميها شبابيك خشبية من الطراز الإيطالي. تغيرت قلة منها إلى الألوميتال والزجاج. في الوقت الحالي فإن أغلب الشرفات التي تتخذ هيئة المشربية قد اختفت أو تم ضمها للمساحات الداخلية لزيادة مساحة المعيشة داخل الدور، في حين

٤٥ - أغلب أصحاب المتاجر يشغلون الأرصعة أمام متاجرهم. لا تتبع أعمال تزيين الواجهات ولافتات المتاجر أية أنظمة أو قواعد ومن ثم فهي غير متسقة فيما بينها.

٤٦ - خطوط التنظيم تعرف خطوط حدود البناء مع الشارع التي يُسمح بأنشطة البناء عندها، طبقاً لخطط السبعينيات التي هدفت إلى توسعة شوارع القاهرة.

٤٧ - الجهاز القومي للتنسيق الحضاري يُصدر هذه الاشتراطات للمناطق ذات القيمة المتميزة في القاهرة التاريخية والقاهرة الخديوية. بحسب إحدائيات الجهاز للقاهرة التاريخية والخديوية، فإن شارع محمد علي يقع عند التقاطع بين القاهرتين.



منظر عام لدرب الحصر



منظر عام لدرب الحصر



أثر تحت الترميم في درب اللبانة



مباني في حالة حفاظ سيئة في الحطابة

• عدد الأدوار

المناطق	درب الحصر		درب اللبانة		الحطابة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٠ - ٤ أدوار	٧٣٥	٨٣	٣١٩	٨٣,٨	٣٦٦	٩٤,٣
٥ أدوار	٨٤	٩,٥	٣٩	١٠,٢	١٩	٤,٩
٦ أدوار	٤٧	٥,٣	١٣	٣,٤	٣	٠,٨
٧ أدوار	١٦	١,٨	٨	٢,١	٠	٠
٨ أدوار	١	٠,١	٢	٠,٥	٠	٠
١٠ أدوار	١	٠,١	٠	٠	٠	٠
١٤ دوراً	١	٠,١	٠	٠	٠	٠

طبقاً لاشتراطات البناء الصادرة عن الجهاز القومي للتنسيق الحضاري بالنسبة للقاهرة التاريخية، فإن ارتفاعات المباني التي تتم الموافقة عليها في المناطق ذات القيمة المتميزة (المنطقة أ) لا يمكن أن تتعدى ٣ أدوار في الشوارع الأضيق من ١٠ أمتار، و ٤ أدوار في الشوارع التي يزيد عرضها عن ١٠ أمتار.

المعاصرة الثانية:٥٤

• أغلب المباني ذات عدد الأدوار الأعلى من ٥ في درب الحصر تتركز في الجزء الجنوبي السفلي قرب الجبانات.

• تبلغ ارتفاعات المباني في درب اللبانة ٨ أدوار. ١٠٪ من المباني تتكون من ٥ أدوار.

• متوسط ارتفاع المباني في الحطابة هو الأدنى: المباني الأقل من ٤ أدوار تشكل ٩٤,٣٪ من المباني. باقي المنطقة الخاضعة للمسح كان متوسط المباني فيها الأقل من ٤ أدوار هو ٨٣٪.

• أقصى ارتفاع في الحطابة هو ٦ أدوار، يمثل ٠,٨٪ من إجمالي المباني. بالنسبة لدرب الحصر بلغت ارتفاعات مبنيين من المباني ١٠ و ١٤ دوراً، وينتمي المبنيان إلى الفترة

٥٤- هذا مؤشر عريض على فترات بناء المباني، بناء على طراز البناء ومواده. الفترة المعاصرة الثانية هي المباني المشيدة بعد عام ١٩٧٠.

٣،٢،٣ - تأهيل النسيج العمراني السكني التاريخي

أ. النسيج العمراني التاريخي

بعد إجراء المسح الميداني للمناطق السابق ذكرها^{٤٩}، تم عرض المعلومات التي تم جمعها في قاعدة البيانات عبر نظام للمعلومات الجغرافية في قالب خريطة. تم التعرف على مجموعة تفصيلية من البيانات وأنتجت مجموعة من الخرائط المواضيعية^{٥٠}. هذه الخرائط المواضيعية ساعدت في إظهار قيمة التراث الخاصة بالمباني والفراغات المفتوحة لغرض تصنيفها ولوضع استراتيجية لإعادة التأهيل.

تم التوصل إلى عدد المباني ونسب كل من المعالم والخصائص في المناطق التي تم مسحها من قبل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية^{٥١}.

بناء على تقييم مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية لقيم التراث العمراني وبناء على الدراسات المتخصصة الأخرى، تم التعرف على بعض المناطق ذات الأولوية ضمن النسيج العمراني المتدهور. كان من المطلوب إجراء تحليل تفصيلي للنسيج العمراني من أجل الوصول إلى معلومات أعمق حول قيم تراث المباني والفراغات المفتوحة. استندت الدراسة إلى مسح ميداني لكل قطع الأراضي^{٤٨} وقد أجرى المسح مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية في ٢٠١٣ و٢٠١٤. أدى هذا المسح إلى وضع حصر بمكونات النسيج السكني التاريخي، كما سبق وأشرنا في الفصل الثاني، ويمكن تمديد هذا الحصر إلى باقي أنحاء القاهرة التاريخية - ممتلك التراث العالمي، من أجل الوصول إلى خطة حفاظ شاملة.

أ. المباني:

غطى المسح ٨٨٥ قطعة في منطقة درب الحصر التي تقع في شياخة درب الحصر وأجزاء من شياخة الخليفة وشياخة البقلي وشياخة السيدة عائشة؛ ٣٨١ قطعة في منطقة درب اللبانة، منها كل شياخة المحجر تقريبا؛ ٣٨٨ قطعة في منطقة الحطابة، تغطي الشياخة في المنطقة المرتبطة بالقلعة. فيما يلي بعض نتائج المسح والخرائط المواضيعية ممثلة كمياً، مع مقارنة للبيانات بين المناطق الثلاث المذكورة أعلاه.

• حيز المبني^{٥٢}

المناطق	درب الحصر		درب اللبانة		الحطابة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مشيد	٧٣٧	٨٣,٣	٣٠١	٧٩,١	٢٩٣	٧٥,٥
تحت التغيير	٤	٠,٥	٤	١,٠	٢	٠,٥
تحت الإنشاء	١٨	٢,٠	٤	١,٠	١١	٢,٨
متهدم جزئياً	٨٦	٩,٧	٣٧	٩,٧	٣٨	٩,٨
متهدم كلياً	٢٥	٢,٨	٢٣	٦,٠	٣٧	٩,٥
غير مشيد	١١	١,٢	٩	٢,٤	٢	٠,٥
مؤقت	٤	٠,٥	٣	٠,٨	٥	١,٣

حيز المبني هو تقدير إجمالي كتلة المبني المشمول بالمسح. هذه المعلومات مطلوبة لتحديد ما إذا كان المبني ما زال قائماً، أو منهار جزئياً، أو منهار كلياً، ولتحديد قطع الأرض الخالية ضمن النسيج العمراني.

في الحطابة عالية للغاية لأن المنطقة جزء من المنطقة العازلة للحماية الخاصة بالقلعة ولا يُسمح هناك بأي تصاريح بناء أو صيانة^{٥٣}.

• لكن أعلى نسبة لأنشطة البناء الجارية كانت أيضاً في الحطابة، تليها درب الحصر.

• نالت الحطابة أعلى درجة في مجموعة القطع «غير المشيدة» و«المتهدمة كلياً» و«المؤقتة». لكن درب اللبانة كانت صاحبة أعلى نسبة في القطع «غير المشيدة» في المناطق المشمولة بالمسح.

• كانت منطقة درب الحصر هي صاحبة أعلى نسبة من قطع الأرض المشيدة، التي بلغت ٨٣,٣% من المجموع. لكن تحتوي المنطقتان الأخريان على أكثر من ٧٥% قطع مشيدة بحسب المسح.

• في درب اللبانة ٤ آثار تخضع للترميم حالياً، وهي بذلك المنطقة صاحبة أعلى نسبة من المباني «تحت التغيير» في الشياخات المشمولة بالمسح.

• أعلى نسبة من القطع المتهدمة كلياً كانت في الحطابة، تليها درب اللبانة. نسبة القطع «المتهدمة كلياً» و«المؤقتة»

٤٨ - انظر الفصل ٢،٢ - حصر النسيج التاريخي.

٤٩ - سبق مسح منطقة عرب اليسار. «دراسة الأصول المجمدة، القاهرة التاريخية»، كريم إبراهيم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. انظر الملحق الرقمي ٣،٣.

٥٠ - الخرائط المواضيعية لمباني درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة، بالإنجليزية والعربية. انظر الملحق الرقمي ٢،٤.

٥١ - انظر الملحق ١،٥: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمباني في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة.

٥٢ - للاطلاع على التعريفات المستخدمة أثناء إجراء هذا المسح، انظر الملحق الرقمي ٢،٣: أدلة إرشادية لمسح المباني والمناطق المفتوحة، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١٣.

٥٣ - انظر «دراسة المخالفات»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٢،٩.

“Violations study”, URHC, August 2014

• حالة الحفاظ

المناطق		درب الحصر		درب اللبانة		الخطابة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
جيد	٦٢	٧,٠	١٨	٤,٧	٢٥	٦,٤	
مقبول	٣١١	٣٥,١	٨٧	٢٢,٨	١١٧	٣٠,٤	
سيئ	٣٤٠	٣٨,٤	١٩١	٥٠,١	١٤٨	٣٧,٩	
سيئ جداً/متهور	١٢٣	١٣,٩	٣٦	٩,٤	٤٠	١٠,٣	
متهدم	٣٨	٤,٣	٤٠	١٠,٥	٥٦	١٤,٤	
غير مشيد	١١	١,٢	٩	٢,٤	٢	٠,٥	

التقييم الإجمالي لحالة الحفاظ هو تقييم إنشاءات المبنى وتشطيباته وآثار التدهور المادي الرئيسية عليه.

• أعلى نسبة مباني متهدمة كانت في درب الخطابة، تليها درب اللبانة. إجمالي عدد القطع المتهدمة وغير المشيدة في الخطابة مرتفع للغاية (١٤,٩%) مقارنة بدرب الحصر (٥,٥%). هذا بسبب تجميد أعمال البناء والصيانة في منطقة الخطابة، لكونها تقع داخل المنطقة الفاصلة للحماية التابعة للقلعة. لكن كانت درب اللبانة صاحبة أعلى نسبة من القطع غير المشيدة.

• النسبة الإجمالية للمباني في الحالة الجيدة والمقبولة هي أعلى في درب الحصر عن درب اللبانة والخطابة.

• أكثر من نصف مباني درب اللبانة في حالة حفاظ سيئة، وأكثر من ثلث مباني درب الحصر والخطابة كان تقييمها أنها في حالة حفاظ سيئة.



مباني متهدمة في درب الحصر



مباني متهدمة في الخطابة



مباني في حالة حفاظ سيئة في الخطابة

• استعمالات الأراضي على مستوى الدور الأرضي

الحطابة		درب اللبانة		درب الحصر		المناطق
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٦٥,٩	٢٢٠	٦٥,٩	٢٠٧	٦٣,٥	٥٠٠	سكني
١٣,٥	٤٥	١٥,٦	٤٩	٢٤,١	١٩٠	تجاري لنطاق المنطقة
٠,٩	٣	١,٦	٥	١,٣	١٠	تجاري لنطاق المدينة
٠,٣	١	١,٩	٦	٢,٥	٢٠	مقهى، مطعم، تيك أوي
٧,٥	٢٥	١٧,٢	٥٤	٥,٩	٤٦	ورش
١٠,٢	٣٤	٧,٦	٢٤	١٦,٥	١٣٠	المستودعات والمخازن
٢,٧	٩	٢,٥	٨	٢	١٦	الإنتاج الصناعي
١,٥	٥	١,٦	٥	٠,٩	٧	إداري وخدمي
٠,٣	١	٠	٠	٠,٥	٤	عيادة/مكتب خاص
١,٥	٥	٣,٥	١١	١,٩	١٥	ديني
٠	٠	٠,٦	٢	٠,١	١	ثقافي
٠	٠	٠	٠	٠,٢	٢	تعليمي
٠,٣	١	٠	٠	٠	٠	رياضي
١,٢	٤	٠,٦	٢	٠,٩	٧	انتظار سيارات، جراج
١٠,٨	٣٦	٧	٢٢	٤	٣٢	مقالب النفايات
١,٢	٤	١,٣	٤	١,٩	١٥	حظائر للحيوانات
١٦,٢	٥٤	٢١,٣	٦٧	١٢,٥	٩٨	لا وظيفة

تعريف استعمال المبنى يشتمل على اختيار من متعدد: يمكن للمبنى الواحد أن يستضيف عدد من الاستعمالات.

- المرافق التعليمية والثقافية والرياضية تكاد يكون لا وجود لها، وهي الأنشطة الأقل انتشاراً في المناطق الثلاث.
- التخلص من القمامة بشكل غير رسمي في قطع الأرض المهجورة يتجاوز ١٠٪ من القطع في الحطابة، وينخفض ليصل إلى ٤٪ في درب الحصر.
- أعلى نسبة مباني بلا وظيفة هي في درب اللبانة، إذ تمثل هذه الفئة هناك ٢١٪ من إجمالي عدد المباني.

- مناطق الدراسة تُظهر أن النشاط الغالب فيها هو السكني، إذ أن أكثر من ٦٠ في المائة من المباني المستعملة فيها أنشطة سكنية.
- بالنسبة للأنشطة التجارية، يظهر أن درب الحصر صاحب أعلى نسبة من الأنشطة التجارية لنطاق المنطقة والمقاهي والمطاعم والتيك أوي. درب اللبانة يعتمد أكثر على الأنشطة التجارية لنطاق المدينة، في حين أن الأنشطة التجارية بشكل عام كانت في نسبها الأدنى في منطقة الحطابة.



شارع الصليبية، منطقة درب الحصر - أنشطة تجارية لنطاق المنطقة

حالة حفاظ سيئة (٨٤,٣% و ٦٠,٤% على التوالي).

• جودة الفراغ السيئة وتدهور حالة حفاظ المناطق المفتوحة تؤثر على الحالة العامة الكلية. في درب اللبانة أعلى نسبة من الحالة العامة السيئة.

• في الحطابنة أعلى نسبة من الشوارع ذات الحالة العامة الجيدة، بسبب وجود القلعة وبسبب الاستخدام - حتى فترة قريبة نسبياً - لأحد بواباتها للوصول.

• رغم أن أكثر من ٨٠% من المناطق الثلاث فيها درجة عالية من سهولة الاتصال الأفقي، فإن جودة فراغ المناطق المفتوحة إما في حالة مقبولة أو سيئة (أكثر من ٩٠%). هذا يظهر في المناطق الثلاث لأن كل من الرصف وأثاث الشارع والقابلية للمشاة في حالة متدهورة أو لا وجود لها.

• كما أن غياب الصيانة المنتظمة لتشطيبات المناطق المفتوحة أدى إلى تدهور المواد، وأثر على حالة حفاظها. في درب اللبانة ودرب الحصر اتضح أن نسبة عالية من تشطيبات الشوارع في



أمثلة على أشكال الرصيف المختلفة في منطقة العمل

حالة الفراغات والمناطق المفتوحة

• التعديلات التي طرأت على المبنى بالكامل

بحسب تعريف مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية في «الأدلة الإرشادية الخاصة بمسح المباني والمناطق المفتوحة» فإن «التعديل» يعني أي تغيير في الواجهة الأمامية بدل من تصميم الواجهة الأصلي بسبب استخدام مواد تشطيب أو ألوان أو أشكال مختلفة.

جديدة، إلخ. أعلى نسبة مباني فيها تعديلات كانت في درب الحصر، بمجموع ٦٠٪ من المباني. النسبة أقل في الحطابة (٤٧,٩٪) وفي درب الحصر (٤٩,٢٪).

• إجمالاً فإن الجزء الأكبر من مجموع مباني القاهرة التاريخية خضع لعدة تدخلات أدت إلى تعديلات في المباني. على سبيل المثال اشتملت التعديلات على إضافات رأسية بمواد غير متنسقة مع المباني، وتقفيل بلكنات، وتهئية فتحات

• القيمة المعمارية

المناطق	درب الحصر		درب اللبانة		الحطابة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
إستثنائي	٩	١,٠	٥	١,٣	٢	٠,٥
عالي	١٢	١,٤	١٣	٣,٤	١١	٢,٨
مقبول	١١٣	١٢,٨	٣٩	١٠,٢	٥٨	١٤,٩
ضعيف	٢٩٩	٣٣,٨	١٤٤	٣٧,٨	١٥٧	٤٠,٥
لا شيء	٤٥٢	٥١,٢	١٨٠	٤٧,٢	١٦٠	٤١,٢

بحسب تعريف مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية فإن القيمة المعمارية للمباني تشمل على تقييم شامل لعدة عوامل تؤدي إلى تصنيف إجمالي للمبنى، أخذاً في الاعتبار التصنيف والأهمية المعمارية والصلة بسياق المبنى.

العمراني في المنطقة، على عكس المناطق الأخرى.

• جميع المناطق المشمولة بالمسح كانت فيها نسبة ضئيلة للغاية من المباني ذات القيمة المعمارية الاستثنائية أو العالية (أقل من ٥٪ مجمعة).

• في المناطق الثلاث نسبة عالية للغاية للمباني التي قيمتها المعمارية «لا شيء»: أكثر من نصف المباني في درب الحصر نالت هذا التقييم، في حين كانت النسبة في الحطابة ودرب اللبانة أعلى من ٤٠٪.

• الحطابة فيها أعلى نسبة من المباني ذات القيمة المعمارية المقبولة (١٤,٩٪) ما يعكس صورة متماسكة للمشهد العام الخاص بالنسيج

ii. المناطق المفتوحة:

غطى المسح ١٨٢ منطقة مفتوحة في منطقة درب الحصر: ١١٥ منطقة مفتوحة في منطقة درب اللبانة؛ ٦٣ منطقة مفتوحة في منطقة الحطابة.^{٥٥} فيما يخص عرض شوارع مختلف المناطق، كانت درب الحصر هي المنطقة صاحبة أعلى نسبة من الشوارع التي يقل عرضها عن ٦ أمتار (٨٩٪) تليها درب اللبانة (٨٤,٣٪) ثم الحطابة (٧٣٪). نتاج المسح والخرائط المواضيعية^{٥٦} ممثل كمياً، وبيانات المناطق الثلاث هي كالتالي:

• الحالة العامة للشارع

المناطق	درب الحصر		درب اللبانة		الحطابة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
جيد	٤	٢,٢	٣	٢,٦	٦	٩,٥
مقبول	٦٤	٣٥,١	١٢	١٠,٤	٢٩	٤٦
سيئ	١١٤	٦٢,٧	١٠٠	٨٧,٥	٢٨	٤٤,٤

الحالة العامة مرتبطة بالتقييم الإجمالي للمنطقة المفتوحة. درجة سهولة الاتصال الأفقي،^{٥٧} وجود الفراغ^{٥٨} وحالة حفاظ مواد التشطيب تؤثر جميعاً على الحالة العامة للشارع.

٥٥- الخرائط المواضيعية للمناطق المفتوحة في درب الحصر، الحطابة، درب اللبانة. انظر الملحق الرقمي ٢,٥.

٥٦- انظر الملحق ١,٦: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة.

٥٧- يصف لأي مدى تسمح البنى والسمات العمرانية أو تقيد من حركة الناس في مختلف الاتجاهات.

٥٨- تعتمد على حالة الرصيف وأثاث الشارع والقابلية للمشى.

ب. المخالفات في الأماكن المُشيّدة والفراغات المفتوحة^{٥٩}

الشخص المخالف بإزالة المخالفة وإذا استمر نشاط البناء بعد التاريخ المقرر، وهو ما حدث في الحطابية. لم يرق أي من مخالفات البناء في الحطابية بالإزالة رغم انقضاء الموعد المقرر، ومن ثم تلقوا جميعاً مخالفات يومية. فضلاً عن ذلك فإن قانون البناء الحالي لا يسمح بأية إجراءات للتصالح. الأمر نفسه ينسحب على أنشطة الإزالة^{٦٣}.

«قرارات التنظيم» هي قرارات تصدر للمباني ذات المشاكل الإنشائية. قرارات التنظيم تصدر عادة بأمر بالهدم الكلي أو الجزئي، وقلة منها تأمر بصيانة المباني. طبقاً لنتائج المسح، فإن المباني التي صدرت لها قرارات تنظيم عادة ما كانت ذات قيمة تراثية. يُظهر حصر المباني الذي تم أثناء المشروع أن أغلب التنمية الجديدة التي استبدلت المباني التي أزيلت هي ذات قيمة معمارية منخفضة أو بلا قيمة (٩٤٪ في الحطابية و ١٠٠٪ في درب الحصر). يظهر من المسح الذي تم لقرارات التنظيم غير المنفذة في الحطابية ودرب الحصر أن جميع قرارات الإزالة صدرت لمباني ذات قيمة معمارية أعلى من المباني التي شُيدت حديثاً. هذه القرارات تؤثر على سلامة النسيج العمراني للقاهرة التاريخية وعلى قيمة التراث العمراني للقاهرة التاريخية.

نادراً ما يُطبق قانون البيئة أو قانون النظافة العامة في المدينة التاريخية. على سبيل المثال، فإن أية قطع أرض خالية دون سور يجب اعتبارها مخالفة لقانون النظافة العامة. رغم وجود عدة أراضي خالية بغير أسوار في الحطابية ودرب الحصر، فهناك مخالفة واحدة مسجلة في درب الحصر. الأمر نفسه ينسحب على أماكن تراكم المخلفات الصلبة في المناطق غير المخصصة لهذا الغرض. يعتبر هذا مخالفة بحسب قانون البيئة وقد تمت ملاحظة عدد منها في مناطق الدراسة.

في أعقاب الاضطرابات السياسية التي شهدتها عام ٢٠١١، زادت أنشطة البناء في القاهرة التاريخية بمعدلات كبيرة، وظهرت مع تلك الأنشطة أنماط مقلدة ومزعجة. في عام ٢٠١٣ أجرى مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية دراسة على التشريعات المصرية المرتبطة بالتراث المبني^{٦٠} وتنمية المدينة. من نتائج الدراسة توصية بتحديد مخالفات البناء في القاهرة التاريخية بموجب القوانين المصرية^{٦١} المرتبطة بالمباني التراثية.

أجريت دراسة المخالفات في مناطق مختارة من منطقة الدراسة من أجل التعرف على المخالفات بموجب التشريعات القائمة، ولتقييم الآثار المحتملة للإجراءات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار مختلف الأطراف المعنية، ولإعداد منهجية بناء على التوثيق الأرشيفي. كانت تلك المناطق المختارة هي:

• الحطابية: تقع بالكامل في المنطقة الفاصلة لحماية القلعة.

• شارع درب الحصر: «محور» تاريخي رئيسي فيه مجموعة مركزة من المباني المتدهورة وأنشطة تجارية كثيفة.

طبقاً لقانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، فلا بد من استصدار رخصة من الجهة المختصة قبل البدء في أي أنشطة بناء، ولا يُعتبر هذا النشاط مخالفاً وتجب إزالته. جميع مخالفات البناء المسجلة^{٦٢} في الحطابية (٣٤ حالة) وشارع درب الحصر (٤ حالات) هي بسبب أنشطة بناء تمت دون استصدار رخص. يجب على السلطة المختصة أن ترسل للشخص المخالف قراراً بوقف البناء و«قرار إزالة المخالفة» فيه تاريخ يحدد موعد إزالته. تُطبق غرامة يومية إذا لم يرق



شارع درب الحصر
قرارات غير منفذة

قرارات التنظيم - هدم كلي - لمباني
قرارات التنظيم - هدم جزئي - مباني
قرارات التنظيم - تدعيم - مباني واحد
قرارات إزالة مخالفة - مباني
مباني أخرى - 56 مباني

URHC
Urban Regeneration Project for Historic Cairo
مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية
HISTORIC CAIRO
الأحياء التاريخية

خريطة تُظهر قرارات التنظيم وقرارات إزالة المخالفات غير المنفذة في شارع درب الحصر

٥٩- انظر «دراسة مخالفات البناء» مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، أغسطس/آب ٢٠١٤. الملحق رقمي ٢٠٩.

“Violations study”, URHC, August 2014

٦٠- انظر «التشريعات المصرية المرتبطة بإعادة تأهيل القاهرة التاريخية»، حسن فهمي ومشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٣. الملحق رقمي ٣٠٦.

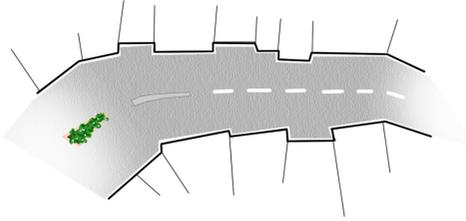
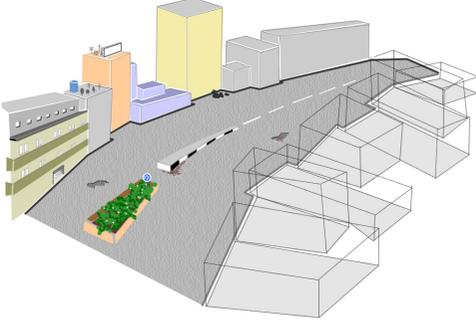
٦١- قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، قانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ (في شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري)، قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ (حماية الآثار)، قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ (في شأن أشغال الطرق العامة)، قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ (في شأن النظافة العامة)، قانون ٤ لسنة ١٩٩٤ (قانون البيئة) والقوانين الخاصة بأنشطة المحال التجارية.

٦٢- بشكل عام فإن مخالفات البناء والمناطق المفتوحة يسجلها مهندسو الحي، في حين يسجل مفتشو وزارة الآثار مخالفات علي الآثار، ويتم إرسالها للحي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

• وجود توسيعات

المناطق		درب الحصر		درب اللبانة		الحطابة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم		٦٨	٣٧,٣	١٢	١٠,٤	٨	١٢,٧
لا		١١٤	٦٢,٧	١٠٣	٨٩,٦	٥٥	٨٧,٣

إلى أن وضع الجهاز القومي للتنسيق الحضاري أنظمة وقواعد في عام ٢٠١١، كانت خطوط التنظيم تتطلب عمل ارتدادات في حال تم هدم المباني، كجزء من سياسة توسعة الشوارع، لا سيما في الشوارع التي يقل عرضها عن ٦ أمتار.



• طبقاً للمسح، فإن أكثر من ٨٠٪ من المناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ليست فيها ارتدادات، ولا توجد واجهات مباني بمحاذاة حدود الشارع، كما ورد في الخرائط المساحية. كما سبق الذكر، فإن هاتين المنطقتين تتمتعان بعدد أنشطة البناء الأقل من بين المناطق المشمولة بالمسح.

• الموضوع مختلف بالنسبة لدرب الحصر، التي بها أعلى نسبة من الشوارع التي تمت توسعتها. هذه الممارسة منتشرة إلى حد ما في كل المنطقة، لكن تمارس بشكل أكثر كثافة إلى الجنوب، حيث تتركز إنشاءات جديدة ومباني متدهورة.

رسم توضيحي لتوسيعات الشارع

• التنقلية الأكثر شيوعاً

المناطق		درب الحصر		درب اللبانة		الحطابة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
مشاة		١٥٤	٨٤,٦	١٠٨	٩٣,٩	٥٣	٨٤,١
مركبات/سيارات		٢٨	١٥,٤	٧	٦,١	١٠	١٥,٩

أغلب الشوارع في المناطق المشمولة بالمسح مستخدمة من قبل المشاة والسيارات على السواء. لكن تم تعريف الشوارع والمناطق المفتوحة من حيث التنقلية السائدة فيها.



شارع درب الحصر

• في المنطقة المشمولة بالمسح، كانت التنقلية السائدة هي للمشاة (أكثر من ٨٤٪).

• في درب اللبانة والحطابة كانت التنقلية السائدة للسيارات متواجدة في الشوارع الرئيسية والمحاور على الحدود بين المنطقتين. في درب الحصر، بالإضافة إلى الشوارع الرئيسية والمحاور، كانت «المحاور» التاريخية بدورها فيها تنقلية سائدة للسيارات.

تثبت نتائج المسح أن أغلب المباني - في جميع المناطق - تتبع التصنيف العادي (التصنيف ٤) وأغلب المناطق المفتوحة تتبع التصنيف الأدنى (التصنيف ٤). يمثل المعمار أو المباني ذات القيمة المعمارية العالية نسبة ضئيلة من المباني، تتراوح بين ١٪ و ٣٪ في جميع المناطق، في حين أن المباني المصنفة بصفة «غير متجانس» (التصنيف ٥) تمثل أكثر من ١٠٪، في المناطق الثلاث، لتصل إلى ٢٩٪ في درب الحصر.^{٦٤} بناء على نتائج المسح وتحليل البيانات التي تم جمعها، فيما يلي وصف موجز للمناطق الثلاث:

المناطق/ تصنيفات المباني	درب الحصر		درب اللبانة		الحطابية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
التصنيف ١ - مرتفع للغاية	١٢/٨٨٥	١,٣%	١٥/٣٨١	٣,٩%	٤/٣٨٨	١,٠%
التصنيف ٢ - مرتفع	١٣/٨٨٥	١,٤%	٦/٣٨١	١,٥%	١١/٣٨٨	٢,٨%
التصنيف ٣ - مقبول	١٠٩/٨٨٥	١٢,٣%	٣٧/٣٨١	٩,٧%	٥٦/٣٨٨	١٤,٧%
التصنيف ٤ - عادي	٤٦٥/٨٨٥	٥٢%	٢٣٩/٣٨١	٦٢,٧%	٢٣٣/٣٨٨	٦٠%
التصنيف ٥ - غير متجانس	٢٥٠/٨٨٥	٢٩%	٥٢/٣٨١	١٣,٨%	٤٥/٣٨٨	١١,٥%
التصنيف ٦ - غير مشيد	٣٦/٨٨٥	٤%	٣٢/٣٨١	٨,٤%	٣٩/٣٨٨	١٠%

المناطق/ تصنيفات المناطق المفتوحة	درب الحصر		درب اللبانة		الحطابية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
التصنيف ١	٨/١٨٢	٤,٣%	٨/١١٥	٦,٩%	١٢/٦٣	١٩%
التصنيف ٢	٣١/١٨٢	١٧%	٦/١١٥	٥,٣%	٢٠/٦٣	٣٢%
التصنيف ٣	٢٩/١٨٢	١٥,٩%	٢/١١٥	١,٧%	٣/٦٣	٤%
التصنيف ٤	١١٤/١٨٢	٦٢,٨%	٩٩/١١٥	٨٦,١%	٢٨/٦٣	٤٥%



شارع درب الحصر

درب الحصر أكثر اتصالاً وأسهل في الوصول «للمحاور» الرئيسية ومن ثم فيها قطع مشيدة أكثر وسكان أكثر. المنطقة متصلة أيضاً بسوق السيدة عائشة والمحور التجاري في درب الحصر. من ثم ففيها نسبة عالية من الأنشطة التجارية الخاصة بالمنطقة، والمطاعم والمقاهي وأنشطة الأعمال الخاصة والمنشآت التعليمية.

حالة حفاظ المباني جيدة أو مقبولة بشكل عام، والمباني في تلك الفئات تمثل أكثر من ٤٢٪ من المجموع، لكن سلامة المباني ليست في حالتها الأفضل، إذ أن ٦٠٪ من المباني طرأت عليها تعديلات، على واجهاتها الأساسية.

في درب الحصر نسبة عالية جداً من المباني ليست لها قيمة معمارية (٥١,٢٪). في المنطقة أيضاً مباني تتجاوز ارتفاعاتها ٤ أدوار (١٧٪) وتوجد مباني تناهز ارتفاعاتها ١٤ دوراً.

أعمال التدخلات المقترحة تؤكد الطبيعة العادية إلى غير المتجانسة للمنطقة: ٥٧٩ مبنى من مجموع ٨٨٥ مبنى نوصي بتدخلات تحويل فيها، في حين نقترح تدخلات حفاظ في ٣٠٦ مبنى فقط (٦٥,٤٪). تدخلات تحويل مقابل ٣٤,٦٪ تدخلات حفاظ.

الحطابة
قرارات غير منفذة

دراسة المخالفات
خريطة رقم ١٠

قرارات التنظيم - هدم كلي - ٨ مباني

قرارات التنظيم - هدم جزئي - ٥ مباني

قرارات إزالة مخالفة- ٣٤ مبني

مباني ذات قرارات منفذة أو بدون

قرارات- 341 مبني



خريطة تُظهر قرارات التنظيم غير المنفذة وقرارات إزالة المخالفات في شارع درب الحصر



مبني بدون ترخيص بناء في درب الحصر



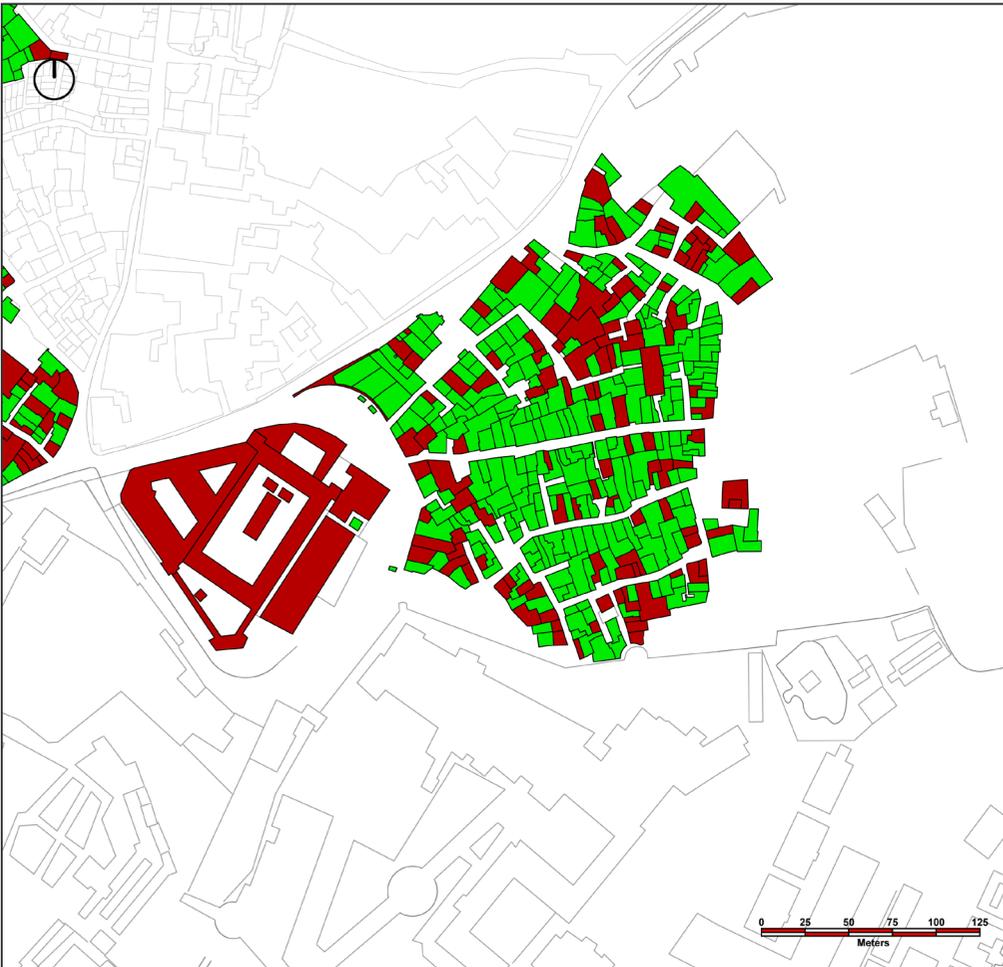
مبني بدون ترخيص بناء في الحطابة



شارع الدخيرة - الحطابة

الحطابة هي منطقة مرتفعة تعتبر أقل سهولة في وصول المواصلات العامة إليها وأقل صلة «بالمحاور» الرئيسية، وتقع بالكامل ضمن منطقة حماية القلعة. تؤثر منطقة حماية الآثار بقوة على النسيج العمراني للقاهرة التاريخية لأنها تجمد أنشطة البناء والصيانة في حدودها. لهذا الأمر أثر سلبي على حالة حفاظ المباني في مناطق الحماية. تجمد أنشطة البناء يزيد سريعاً من عدد المخالفات في الحطابة، بما أنه لا يُسمح بمنح رخص أعمال بناء. تُظهر حالة حفاظ الحطابة أن ٣٦,٨٪ فقط من المباني في حالة حفاظ مقبولة أو جيدة. باقي المباني تحتاج للتدخل، إذ أنها إما في حالة حفاظ سيئة أو متدهورة. ١٩,٣٪ من المباني إما متهدمة بشكل كلي أو جزئي. في الحطابة يوجد أكبر عدد مباني تم تسجيلها في حالة حفاظ متهدمة.

تعداد سكان الحطابة هو أيضاً الأقل من بين المناطق المشمولة بالمسح. لأن رخص أنشطة البناء لا تُمنح فقد أثر هذا على الحيز الخاص بالبناء وحالة الحفاظ. وبالنسبة لارتفاعات البناء، ففي الحطابة أقل عدد من المباني التي تتجاوز ارتفاعات المباني الواردة في اشتراطات الجهاز القومي للتنسيق الحضاري. أكثر من ١٠٪ من القطع في الحطابة مستخدمة كمقالب للنفايات، وهي أعلى نسبة مسجلة. لكن أدنى نسبة تعديلات في المباني موجودة في الحطابة أيضاً. وعلى ذلك فإن مستوى سلامة الحطابة متدني للغاية، وأغلب المباني مصنفة عادية (التصنيف ٤). لكن أعمال التدخلات المقترحة هي في الأغلب تدخلات تحويل (٢٥٠ من بين ٣٨٨ مبنى، أو ٦٤,٤٪)، في حين أن تدخلات الحفاظ الموصى بها لا تغطي سوى ١٣٨ مبنى من بين ٣٨٨ مبنى (٣٥,٦٪).

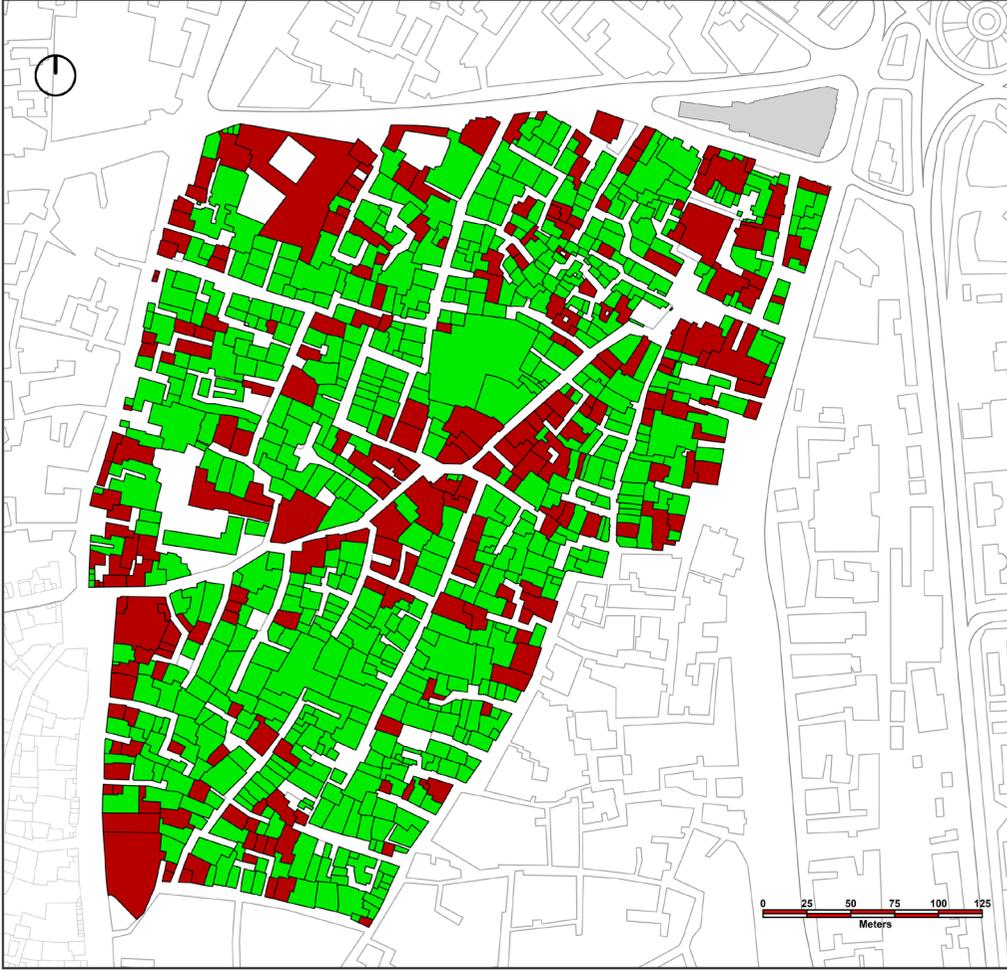


الحطابة - مباني
أعمال التدخلات
يونيو ٢٠١٤

تدخلات حفاظ
تدخلات تحويل

URHC
Urban Regeneration Project for Historic Cairo
مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية
HISTORIC CAIRO
القاهرة
التاريخية

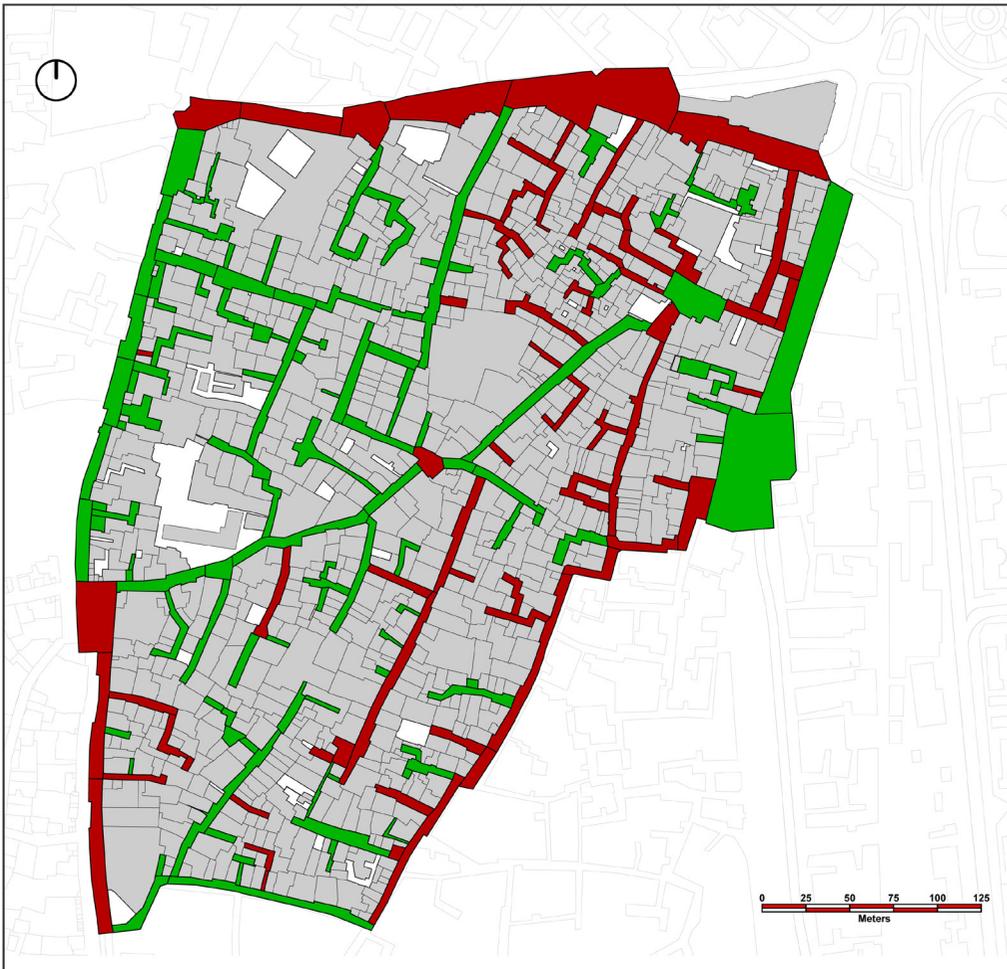
خريطة تُظهر تصنيفات تدخلات المباني في منطقة الحطابة



خريطة تُظهر تصنيفات تدخلات المباني في منطقة درب الحصر

درب الحصر- مباني
أعمال التدخلات
يونيو ٢٠١٤

تدخلات حفاظ
تدخلات تحويل

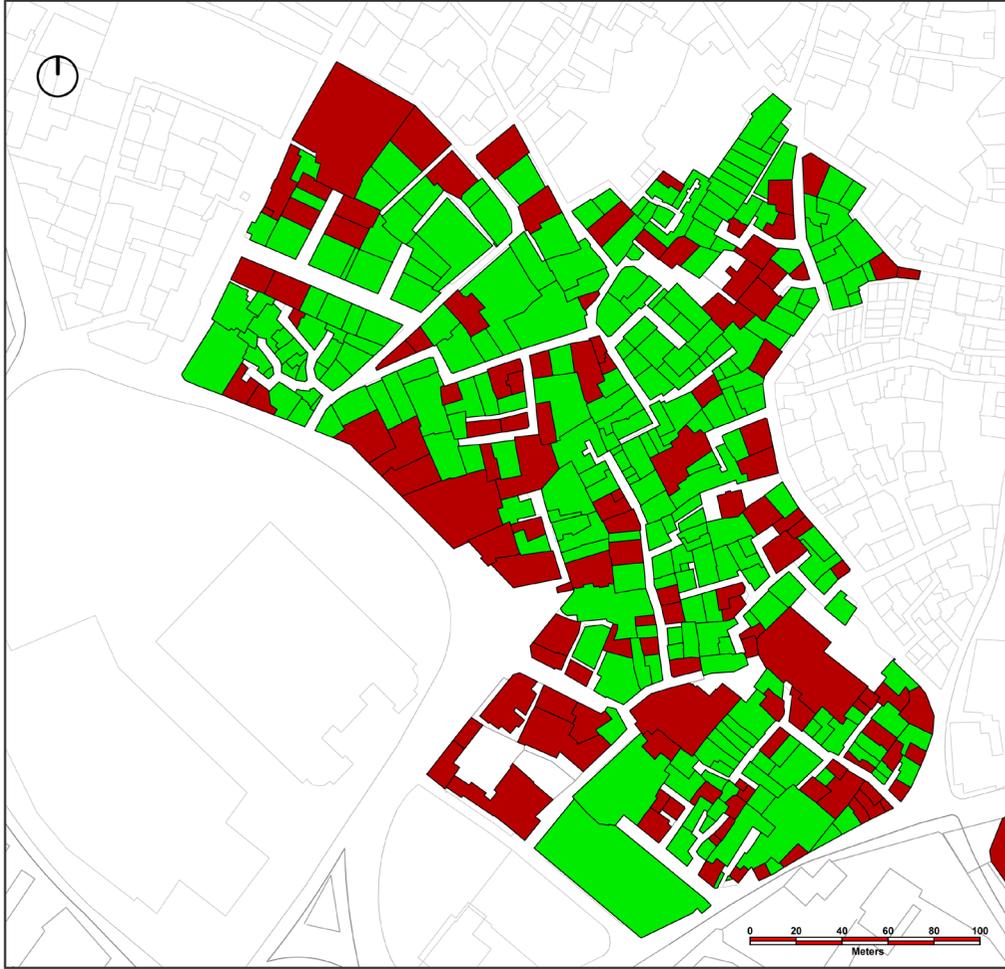


خريطة تُظهر تصنيفات تدخلات المناطق المفتوحة في درب الحصر

درب الحصر- مناطق مفتوحة
أعمال التدخلات
يونيو ٢٠١٤

تدخلات حفاظ
تدخلات تحويل



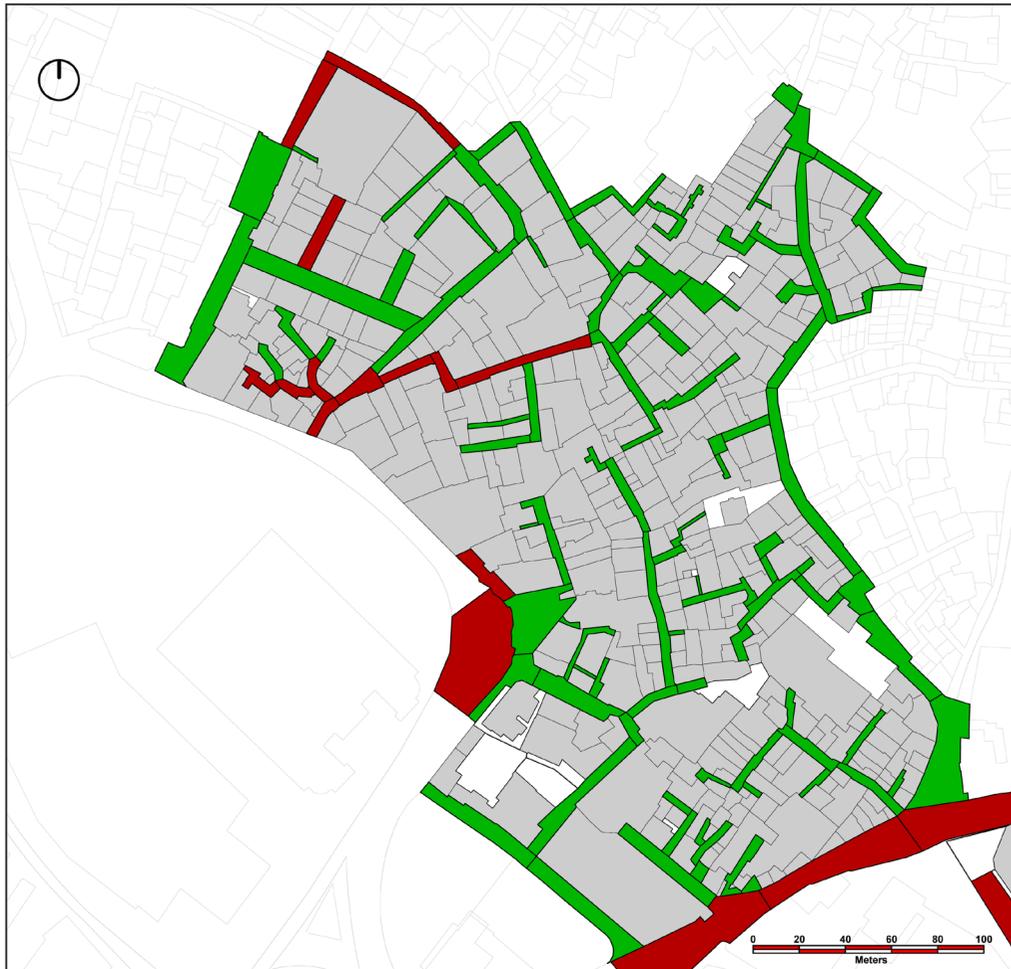


درب اللبانة - مباني
أعمال التدخلات
يونيو ٢٠١٤

تدخلات حفاظ
تدخلات تحويل



خريطة تُظهر تصنيفات تدخلات المباني في منطقة درب اللبانة



درب اللبانة - مناطق مفتوحة
أعمال التدخلات
يونيو ٢٠١٤

تدخلات حفاظ
تدخلات تحويل



خريطة تُظهر تصنيفات تدخلات المناطق المفتوحة في درب اللبانة

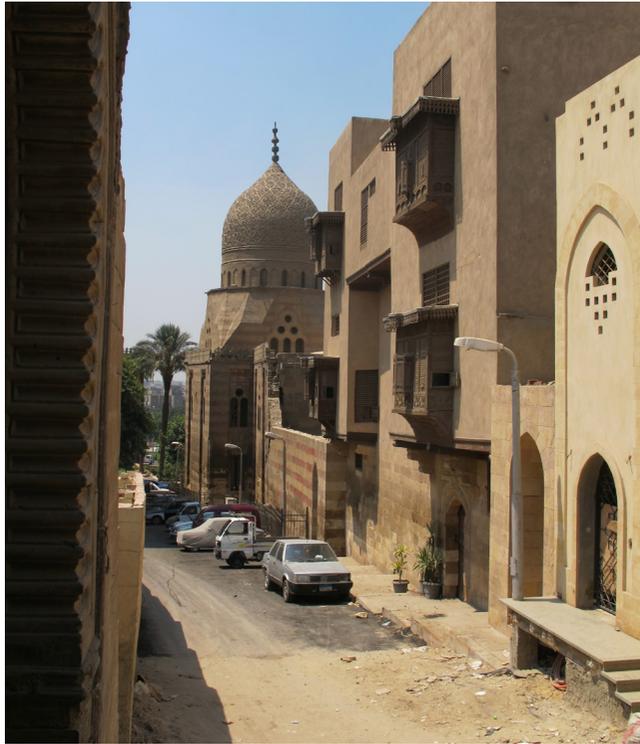


الحطابية - مناطق مفتوحة
أعمال التدخلات
يونيو ٢٠١٤

تدخلات حفاظ
تدخلات تحويل



خريطة تُظهر تصنيفات تدخلات المناطق المفتوحة في منطقة الحطابية



درب اللبانة تقع بدورها على منطقة صخرية مرتفعة، لكنها جيدة الاتصال «بالمحاور» الرئيسية في المنطقة. هي شياخة كثيفة السكان، وعلى اتصال بميدان القلعة وكذا بشارع سوق السلاح، وهو من «المحاور» التجارية الرئيسية للقاهرة التاريخية. يتأثر وضعها بوجود ورش وأنشطة تجارية على نطاق المدينة وخدمات إدارية. كما أن في المنطقة أعلى عدد من المباني المسجلة المستخدمة في أنشطة دينية وثقافية. ينعكس هذا في القيمة المعمارية للمباني، فالمنطقة تتمتع بأعلى عدد من المباني ذات القيمة الاستثنائية والعالية. لكن حالة حفاظ المنطقة مقلقة للغاية، إذ أن أكثر من ٥٠ في المائة من المباني في حالة حفاظ سيئة. في درب اللبانة أعلى نسبة من القطع غير المشيدة في المناطق المشمولة بالمسح. هناك نسبة لا يستهان بها من المباني في درب اللبانة طرأت عليها تعديلات على واجهاتها الرئيسية. أكثر من ١٥٪ من المباني أعلى من ٤ أدوار.

وكما هو الحال في الحطابية، فإن مستوى سلامة درب اللبانة منخفض، وإن كان أعلى من درب الحصر. أغلب أعمال التدخلات التي تمت التوصية بها هي تدخلات تحويل، تغطي ٦٢٪ من المباني (٢٣٦ من بين ٣٨١ مبنى) مقابل ٣٨٪ تدخلات حفاظ تمت التوصية بها (١٤٥ من بين ٣٨١ مبنى).

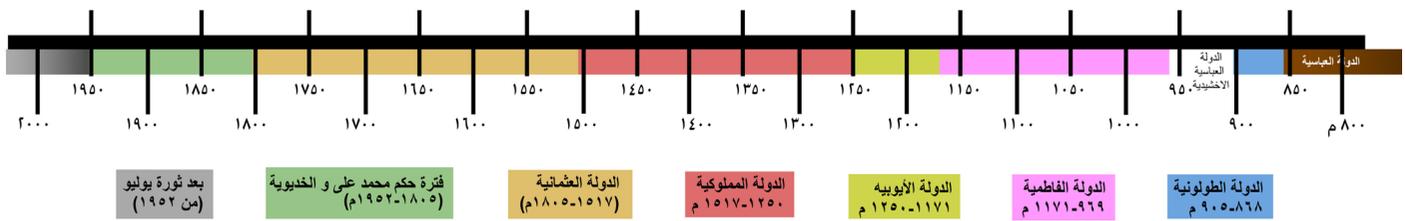
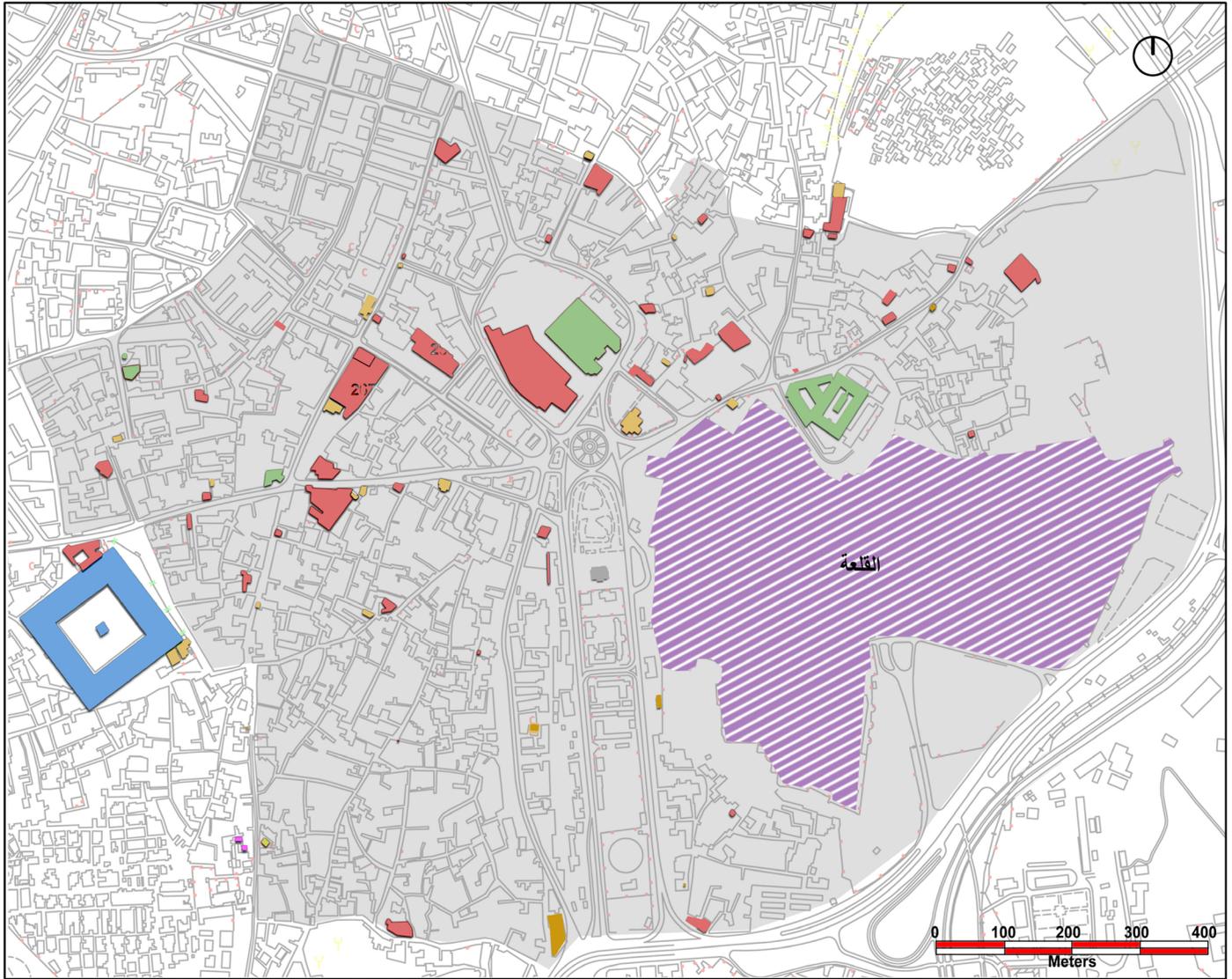
من أجل التصدي للمخالفات، تم عمل مقترح بإنشاء هيئة فنية مكونة من عاملين من مختلف المؤسسات المعنية، ممن تلقوا بالفعل تدريب مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، من أجل إتمام المسح الخاص بهذه الدراسة. هذه الهيئة ستكون مسؤولة عن تسجيل القرارات السابقة الخاصة بكل من المباني وجمع معلومات أرشيفية من مختلف الهيئات الإدارية المعنية. ما إن يتم جمع تلك المعلومات، يمكن أن يبدأ الجزء الميداني من المسح. وبطريق إتمام المسح الميداني، يمكن الوصول لقرار حول ما إذا كان المنشأ عليه مخالفات، أم أنه بحاجة لمزيد من المعلومات أو لإجراءات جديدة.

القلعة بميدان السيدة زينب. في حين أن شارع السيوفية هو الامتداد الجنوبي لشارع المعز لدين الله، وهو يربط المدينة التاريخية بالجبانة الجنوبية.

تضم منطقة العمل إجمالاً ٨١ أثرًا. ٢٢ الأثار إلى عدد من الحقب الزمنية المختلفة في تاريخ مصر والقاهرة، بدءاً من القرن التاسع، وأضرحة الفاطميين والأيوبيين، وأثار من الحقبين المملوكية والعثمانية، ومن الحقب الحديثة والمعاصرة. تستند النتائج المذكورة أدناه إلى دراسة أجراها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية على الأثار،^{٢٢} تغطي مختلف عناصر الإدارة والحفاظ للأثار فيما يخص التخطيط للأعمال في المستقبل^{٢٤}:

الأغا خان للخدمات الثقافية والهيئات المانحة الشريكة). ورغم الجهد الواضح المبذول من مختلف الأطراف المعنية من أجل ترميم الأثار في القاهرة التاريخية، فما زالت هناك آثار عديدة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وإلى خطة حفاظ متكاملة تنظر إلى الأثار بصفتها جزء لا يتجزأ من النسيج العمراني التاريخي، مع وجود سياسة أوضح لإعادة التأهيل وإعادة الاستخدام.

تقع منطقة العمل إلى شمال الجبانة الجنوبية، وهو ما يؤثر على موقع الأثار: كما يظهر في خريطة الأثار، فإن تركز أغلب المباني المدرجة هو إلى الشمال، مع قلة منها في الجنوب قبالة الجبانة. تتركز الأثار على امتداد المحورين الرئيسيين لمنطقة العمل، وهما شارع الصليبية وشارع السيوفية. الصليبية محور رئيسي يربط ميدان



خريطة تُظهر الأثار بحسب الحقبة في منطقة مشروع العمل

٣، ٣ - الدراسات الميدانية الإضافية:

٣. ٣. ١ - دراسة الآثار^{٦٦}

للقاهرة تاريخ طويل كعاصمة مهمة ومؤثرة في الشرق الأوسط وحوض المتوسط. هذا التاريخ ترك فيها أمثلة متميزة من المعمار، ما زالت قائمة منذ عصور الإسلام الأولى و إلى القاهرة المعاصرة. هذه الأعمال الفريدة شكّلت خط أفق القاهرة، وأكسبتها لقب «مدينة الألف مئذنة».

تم أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر إنشاء «لجنة الحفاظ على آثار الفن العربي - Comité de Conservation de Monuments de l'Art Arab» وكانت تتبع وزارة الأوقاف، ولقد لعبت تلك اللجنة دوراً محورياً في تكوين قوائم حصر الآثار ذات الأهمية الفنية والتاريخية، فأعطت لكل أثر رقماً خصه، كما عكفت على دراسة المشروعات الخاصة بالآثار المسجلة والسماح بها بما يضمن الحفاظ على تلك الآثار وصيانتها. ثم تم تحويل اللجنة إلى مصلحة الآثار المصرية في عام ١٩٥١، والتي راحت تتبدل تبعيتها على مختلف الوزارات (من السياحة إلى التعليم إلى الثقافة) حتى عام ١٩٧١، عندما تم إنشاء هيئة الآثار المصرية وظلت تتبع وزارة الثقافة. وفي عام ١٩٩٤ تحولت هيئة الآثار المصرية إلى المجلس الأعلى للآثار وأصبحت الجهة الوحيدة المسؤولة عن الآثار في مصر. وفي عام ٢٠١٤ تم إنشاء وزارة الآثار منفصلة عن وزارة الثقافة.

طبقاً للقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ «قانون الآثار» فإن وزارة الآثار هي الجهة المسؤولة عن تسجيل الآثار، وهي مسؤولة عن حماية الآثار

وعرضها للجمهور. كما أن على الوزارة وضع الاشتراطات الخاصة بالآثار وتنفيذها. وتعطي الوزارة التصاريح الخاصة بالترميم وتصدر الأدلة الإرشادية بشأن الترميم، والأمر نفسه يسري على أعمال الحفاظ والتوثيق الخاصة بالآثار. يمكن للمجلس الأعلى للآثار منح تراخيص لهيئات وجهات متخصصة لإجراء أعمال الترميم والصيانة تحت إشرافه. كما يكلف القانون المجلس الأعلى للآثار بمسؤولية تحضير المواقع المسجلة للزيارة والدراسة، أخذاً في الاعتبار أمن تلك المواقع وصيانتها.

تحمل تكاليف ترميم وصيانة المباني كل من وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية بناء على من الطرف الذي يملك المباني المسجلة الخاضعة للترميم والصيانة. يتحمل المجلس الأعلى للآثار تكاليف ترميم المباني المسجلة المملوكة من أفراد آخرين أو سلطات أخرى. وبناء على اقتراح من وزارة الآثار، يمكن للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية أن يخصص حقوق ارتفاق^{٦٧} لممتلكات مجاورة لمواقع أثرية ومباني تاريخية تقع داخل حدود حرم الأثر^{٦٨} من أجل حفظ سماته الفنية أو شكله الخارجي. لكن لا يمكن منح رخص بناء في المواقع الأثرية أو الأراضي الواقعة في زمام خط التجميل المعتمد للأثر^{٦٩}.

شهدت الأعوام الأخيرة الكثير من مشروعات الحفاظ والترميم للآثار^{٧٠}. قامت مختلف المؤسسات والهيئات العاملة في مصر بتنفيذ خطط حفاظ، وكانت تستهدف بتلك الأعمال بالأساس آثار بعينها، وتهدف إلى تحسين حالتها المادية^{٧١}. استخدمت مشروعات قليلة مناهج كلية، تدمج مشروعات حفاظ الآثار والسياق العمراني، بما في ذلك مشروع إعادة تأهيل القاهرة (١٩٩٨ - ٢٠١١)، وزارة الثقافة، ٢٠١٤، وزارة الآثار) ومشروع إحياء الدرب الأحمر (٢٠٠٠ - ٢٠١٢)، مؤسسة



الشكل ٢٦ د - خط أفق القاهرة التاريخية (مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ٢٠١١)

٦٦ - انظر: «دراسة الآثار القائمة في منطقة العمل»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٢،٧.

٦٧ - مادة ١٦، قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣، حماية الآثار.

٦٨ - حرم الأثر: بحسب تعريف قانون حماية الآثار هو الأماكن أو الأراضي الملاصقة للأثر، والتي تحددها اللجنة الدائمة المختصة بما يحقق حماية الأثر. أراضي المنافع العامة للآثار: هي الأراضي المملوكة للدولة والتي يثبت أثريتها لوجود شواهد أثرية بها. الأماكن أو الأراضي المتاخمة للأثر: هي الأماكن أو الأراضي التي تقع خارج نطاق المواقع أو الأماكن أو الأراضي الأثرية، والتي تمتد حتى المسافة التي يحددها المجلس ويصدر بها قرار من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية سواء بالنسبة للمناطق المؤهلة أو غيرها بما يحقق حماية بيئة الأثر.

٦٩ - هو المساحة التي تحيط بالآثار، وتمتد لمسافة يحددها المجلس بما يضمن عدم تشويه الناحية الجمالية للأثر، وتعامل هذه الأراضي معاملة الأراضي الأثرية.

٧٠ - انظر مركز التراث العالمي، اليونسكو - مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، «التقرير الأول للإنجازات من يوليو/تموز ٢٠١٠ إلى يونيو/حزيران ٢٠١٢» المقدمة، الملحق الرقمي ٢،١.

٧١ - انظر خريطة موقع عليها بعض مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني في القاهرة التاريخية في «دراسة الآثار في منطقة العمل»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٢،٧.

٣. فيما يخص مناطق الحماية المحيطة بالآثر:

أ. مناطق حرم الأثر^{٧٦} وخطوط التجميل المعتمدة للآثار^{٧٧} يتم تحديدها بشكل منفصل عن بعضها البعض دون معايير محددة للتعرف على تلك المناطق. أحياناً ما تحيط بالآثر من كافة الجوانب، وفي أحيان أخرى تحيطه من جانب أو جانبيين. هناك ٢٥ أثراً فحسب في منطقة المشروع لها مناطق فاصلة للحماية محددة.

أ. كما أن «حرم الأثر» و«خطوط التجميل المعتمدة للآثار» تجعل استصدار رخص البناء/الترميم صعبة للمباني الواقعة داخل زمامها. وقد أثر هذا على المناطق المحيطة بالآثار والنسيج العمراني بشكل عام. يظهر هذا الأمر في مناطق الحطابة وعرب اليسار وهي جزء من حرم الأثر المحيط بالقلعة.

٤. فيما يخص ملكية الآثار:

أ. وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية هما المالك لأكثر الآثار داخل القاهرة التاريخية، باستثناء عدة مباني قليلة تملكها وزارة الدولة لشؤون الآثار. لا توجد آثار مملوكة لأفراد أو ذات ملكية خاصة في منطقة المشروع. طبقاً لقانون حماية الآثار فإن ملاك الآثار مسؤولون عن دفع جميع النفقات الخاصة بمشروعات ترميمها وصيانتها.^{٧٨}

٥. فيما يخص المخالفات المتعلقة بالآثار:

أ. أغلب المخالفات التي سجلها المجلس الأعلى للآثار تتعلق بأنشطة بناء على مقربة من الآثار، سواء كان ذلك النشاط إنشاءات أو هدم. وهناك مخالفات أخرى قليلة للغاية ترتبط مباشرة بالآثار نفسها، مثل ترميم أجزاء من الأثر دون الحصول على تصريح من المجلس الأعلى للآثار.

أ. بموجب القانون يمكن للمجلس الأعلى للآثار إصدار قرار هدم لعناصر تمثل مخالفات. يجب إرسال قرار الهدم إلى السلطة المحلية المختصة لتنفيذه في ظرف ١٠ أيام من الإخطار. لكن إذا مرت فترة الأيام العشرة دون تنفيذ القرار، يمكن للمجلس الأعلى للآثار المضي قدماً في الإزالة من خلال أجهزته وغيرها من الأجهزة بناء على طلبه، ويتأمين من الشرطة، على نفقة المخالف. وعلى الشرطة تأمين عملية الهدم. لم تُنفذ أحكام القانون الخاصة بإزالة المخالفات من قبل المجلس الأعلى للآثار رغم تسجيل ٣٥ مخالفة في منطقة المشروع.

لا يتوفر حصر بالمعلومات الخاصة بجميع الآثار في موقع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية. كما أن المعلومات المتعلقة بالموقف الحالي للحفاظ، وجدول مشروعات الترميم والصيانة لكل أثر لا يمكن الحصول عليها بسهولة. تفتقر القاهرة التاريخية إلى استراتيجية عامة

١٧. فيما يخص الأنواع، فقد ظهر أن المساجد هي الآثار التي يُعاد استخدامها أكثر من فئات الآثار الأخرى (لأغراض دينية) في المنطقة، وتليها القصور (لأغراض ثقافية). وبالنسبة للأضرحة، فاستخدامها مزيج من الاستخدام الثقافي والديني، إذ يعتمد الأمر إلى حد بعيد على الشخصية المدفونة في الضريح. الآثار الأقل استخداماً في منطقة المشروع هي الأسبلة. في حالة المباني الدفاعية، فإن إعادة استخدام تلك الآثار تقتصر على استعمالها الأصلية: بوابات للمرور وبقياس سور المدينة، إلخ.



سبيل أغا دار السعادة، في حالة حفاظ جيدة وما زال غير مستخدم



خانقاه نظام الدين، في حالة حفاظ متدهورة

٧٦- مادة ٢، قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣، حماية الآثار.

٧٧- مادة ١٩، قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣، حماية الآثار.

٧٨- المادة ٣٠، قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣، حماية الآثار.

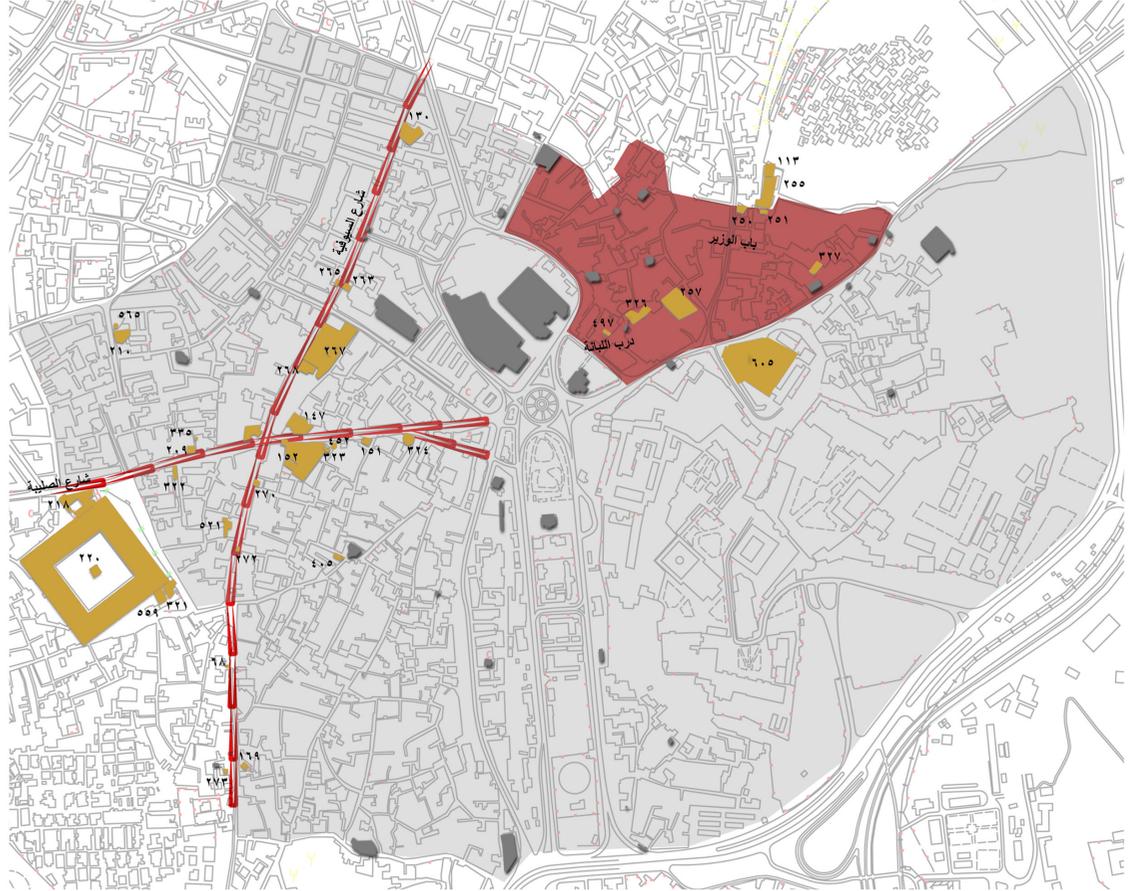
١. فيما يخص حالة الحفاظ الخاصة بالآثار:

الوزير - وهو محور رئيسي آخر - ومنطقة درب اللبانة، تقع خمسة آثار أخرى تم ترميمها، وأثرين آخرين تحت الترميم.

iii. إذن هناك سياسة تفضيل للمباني ذات الأحجام الكبيرة، على الآثار الصغيرة ومتوسطة الحجم في الحي. وبسبب هذه السياسة تعاني الآثار صغيرة الحجم من قدر أكبر من الإهمال، ما لم يكن المجتمع المحلي يستخدمها في استخدامات دينية أو اجتماعية.

أ. في نطاق مشروع العمل، تبين أن ٤٢٪ من الآثار (٣٤ أثراً) في حالة حفاظ متدهورة وتحتاج إلى تدخل عاجل. أغلب تلك المباني هي أضرحة.

ii. أغلب أعمال الحفاظ تمت على الآثار الواقعة على المحاور التاريخية الرئيسية، لا سيما الآثار ذات الحجم الكبير، أو تلك القائمة كمجموعة. وكما يظهر من الخريطة، فإن ١٨ أثراً من الآثار التي تم ترميمها، بالإضافة لثلاثة آثار يجري ترميمها،^{٧٥} تقع بشارعي الصليبية والسيوفية. وبين شارع باب



خريطة تُظهر الآثار المرمة في منطقة مشروع العمل

٢. فيما يخص استخدام الآثار:

ii. ٥٣٪ من الآثار في منطقة العمل غير مستخدمة. ترك الآثار مغلقة دون استخدام يهدد حالة الحفاظ الخاصة بها، بينما يؤدي استخدامها إلى صيانتها بشكل منظم. ٢٢٪ من الآثار غير المستخدمة في حالة حفاظ جيدة.

iii. ليست معايير إعادة استخدام المباني واضحة. إعادة استخدام الآثار عملية تقررها اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية التابعة للمجلس الأعلى للآثار (وزارة الدولة لشؤون الآثار) في كل حالة على حدة.

أ. في نطاق منطقة العمل فإن ٤٧٪ من الآثار مستخدمة. إعادة استخدام الآثار ترتبط أساساً بالاستخدامات الدينية أو الثقافية. ولا يُنظر إلى الآثار بصفتها مكان محتمل لتقديم الخدمات (عيادات، مدارس، تعليم حرفي، ورش حرف يدوية، استعمالات تجارية، إلخ). لإعادة استخدام الآثار إمكانية تكوين صلة بين الأثر والسكان المحليين، لا سيما عندما تتصدى الاستخدامات الجديدة لاحتياجاتهم أو توفر لهم خدمات. ٤٩٪ فقط من الآثار المستخدمة هي في حالة حفاظ جيدة.

٧٣- تستند النتائج إلى مسح أجراه ونفذه مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية في مايو/أيار ٢٠١٤.

٧٤- انظر: «دراسة للآثار في منطقة العمل»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٢،٧.

٧٥- ضريح محمد الأثور (بتبرعات)، ضريح شجرة الدر (هيئة المعونة الأمريكية)، حوض شيخو (وزارة الآثار).

٢،٣،٣- ممتلكات الأوقاف - الصيانة والإدارة^{٧٩}

نظام الوقف قائم ومستمر في العديد من الدول الإسلامية. بموجب الشريعة، فالوقف الخيري لا يمكن بيعه أو شراؤه أو منحه للغير أو توريته، وتُنفق عوائده على الأعمال الخيرية.



وكالة/ربع من القرن السابع عشر في حالة حفاظ متهدمة



اللوحه التي تشير لأن المبنى يتبع الأوقاف ورقمه (دينا باخوم، ٢٠١٤)

وجّه مانحو الوقف بإنفاقها. من ثم، فرغ تبدل الحال وتنظيم الأوقاف بشكل مركزي في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن أوامر الصيانة التي تم النص عليها منذ البداية باقية.

بموجب القانون المصري، فإن وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية يمكنهما تحضير مشروعات الحفاظ/الترميم لممتلكات الأوقاف المسجلة كأثار وكذلك تحضير مقاييسات المشاريع، وعليهما تحمل جميع التكاليف ذات الصلة.^{٨٣} بالنسبة لتلك الممتلكات، يجب أن توافق وزارة الآثار أيضاً على الأعمال وأن تشرف عليها.^{٨٤} الممتلكات التابعة للأوقاف غير المسجلة كأثار تتبع كلية وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف. لكن بالنسبة للممتلكات التي توجرها هيئة الأوقاف، فعلى المستأجرين عمل اتحادات للسكان وهم مسؤولون عن أعمال الصيانة.^{٨٥}

إن نسبة ممتلكات الأوقاف منخفضة نسبياً في منطقة العمل،^{٨٦} لا تشكل أكثر من ٩٪ بما في ذلك الآثار المسجلة. في الحطابة ودرب الحصر ودرب اللبانة فإن نسبة الممتلكات التابعة للأوقاف هي على التوالي ٥،٦ و ٦،٣ و ٨،١٪. في درب اللبانة فإن نسبة المباني المملوكة للأوقاف المسجلة كأثار مرتفعة (٣٩٪)، وهي المنطقة الوحيدة من بين المناطق الثلاث التي بها مباني مملوكة للأوقاف (بنايتان تحديداً) ذات قيمة متميزة.^{٨٧} أقل من ٢٠٪ من المباني مسجلة كأثار في المنطقتين الأخريين، وليس بينها مباني مسجلة ذات قيمة متميزة.

تم تسجيل «وقفية» لكل ممتلك مُسجل تم وقفه. هذه الوقفية وثيقة قانونية ملزمة تشتمل على التزامات على مانح الوقفية وعلى أمور متعلقة بالإدارة والشؤون المالية وكذا وصف معماري^{٨٨} للمبنى الموقوف. كان القصد من إنشاء الوقف هو تطويبه للإنفاق في أوجه العمل الخيري لأجل غير مسمى. ومن ثم، فإن جميع الأوقاف نصت على أن عوائد المباني المشمولة بالوقف يجب أن تُنفق على الصيانة والإصلاح.

ورغم أن هناك نظم قانونية سابقة كانت تخص الأوقاف (الوقفية)، فقد بدأ النزوح إلى المركزية في إدارة الأوقاف في القرن التاسع عشر. أدى هذا إلى إنشاء وزارة الأوقاف عام ١٨٧٨. وكانت لجنة الحفاظ على آثار الفن العربي، التي تشكلت بوزارة الأوقاف عام ١٨٨١، مسؤولة عن عمل حصر بالآثار المملوكة للأوقاف. كانت ترصد حالة الآثار وتقرح إصلاحات وتشرف عليها. في عام ١٩٣٦ انفصلت اللجنة عن وزارة الأوقاف وانتقلت إلى نظارة الأشغال العامة، لتصبح فيما بعد المجلس الأعلى للآثار.^{٨٩}

تم إنشاء هيئة الأوقاف المصرية^{٩٠} كسلطة مستقلة مسؤولة أمام وزير الأوقاف. هذه السلطة تم تكليفها بإدارة العوائد المتولدة من ممتلكات الأوقاف، من أجل تحقيق أعلى مكسب ممكن يسمح للوزارة بتحقيق أهدافها. من ثم فإن وزارة الأوقاف مسؤولة عن المساجد والأضرحة. بموجب قانون الوقف الحالي، فإن الوزارة يجب أن تتفق النقود كما

٧٩- انظر «ممتلكات الأوقاف: الصيانة والإدارة»، دينا باخوم، مايو/أيار ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،٩.

"Awqaf Properties; Maintenance and Management" Dina Bakhoun, July 2014

٨٠- الهدف من الوصف المعماري للوقف كان لأسباب قانونية، من أجل معرفة القيمة الاقتصادية للمبنى ولإمداد القضاة والمهندسين بما يكفي من معلومات عن الوقف في حال طلب تعديلات عليه.

٨١- للاطلاع على وصف كامل لتطور المجلس الأعلى للآثار انظر: «ممتلكات الأوقاف - الصيانة والإدارة» دينا باخوم، مايو/أيار ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،٩.

٨٢- قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١

٨٣- المادة ٣٠ من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ "حماية الآثار".

٨٤- طبقاً للمادة ٥ من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ "حماية الآثار"، وزارة الآثار هي المسؤولة عن الإشراف على جميع الآثار.

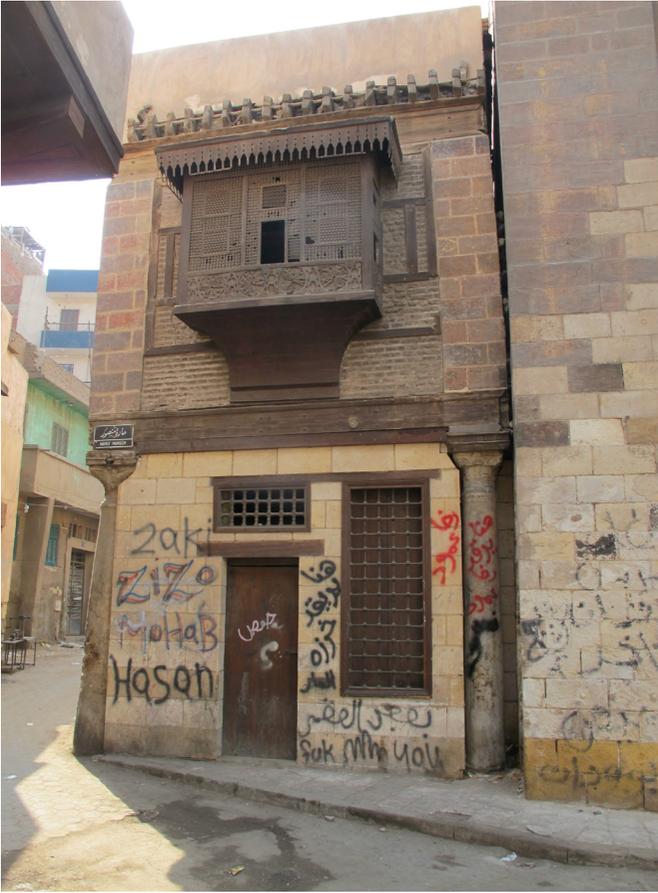
٨٥- قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ وقانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨.

٨٦- المعلومات تستند إلى مسح أجراه فريق مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية ومتدربين، بالتعاون مع وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف وكذا محافظة القاهرة.

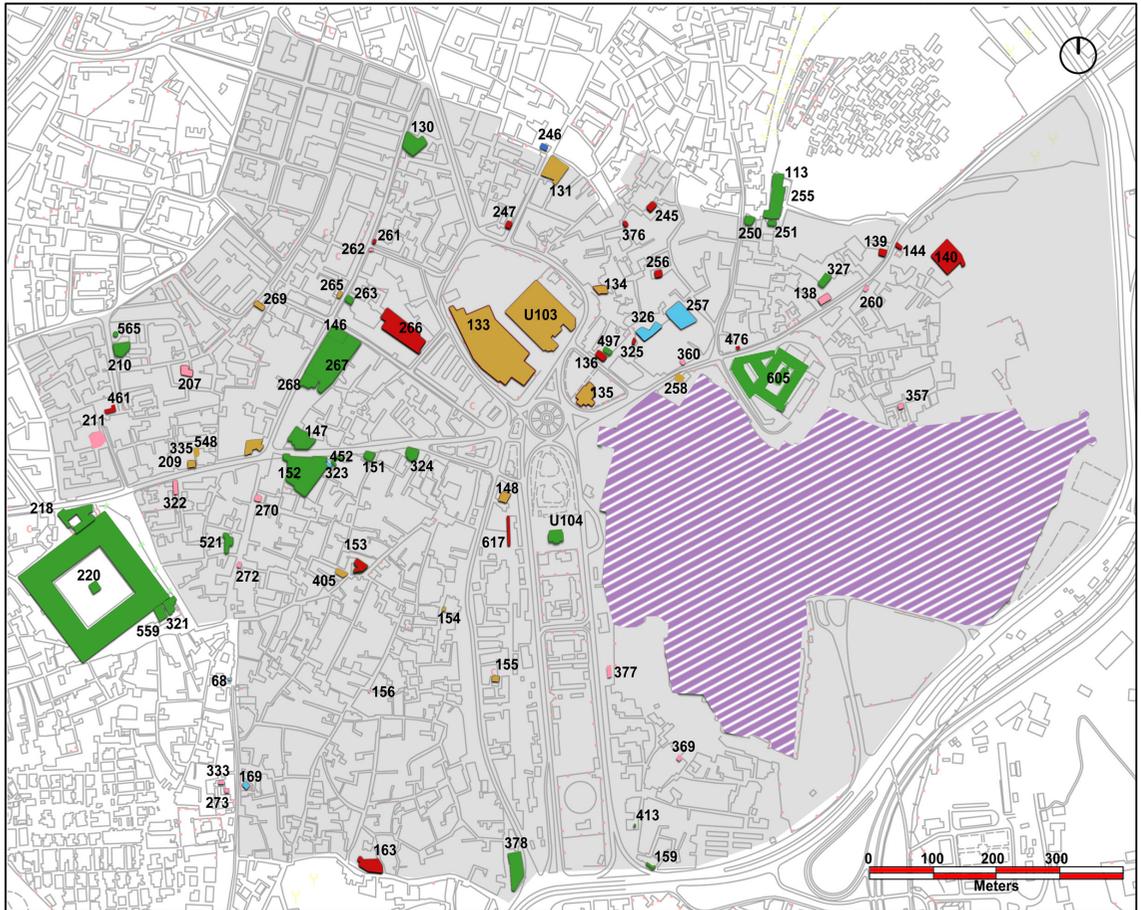
٨٧- مسجلة بموجب قانون 144 لسنة 2006.

للتعرف على الآثار التي تحتاج إلى الترميم، وإلى قائمة بالأولويات بالأعمال المطلوبة لوقف تدهورها. بناء على ملاحظات حول ترميم الآثار، فلم يكن من الواضح إن كانت مشروعات الحفاظ تتبع أناسيلوسيز علمي محدد، لكن ظهر أن المواد الأكثر استخداماً في الترميم هي مواد تقليدية وطبيعية.

عدم وجود أدلة إرشادية لإعادة استخدام الآثار والتباين في إعادة الاستخدام بين ملاك مختلف الآثار المدرجة والمجلس الأعلى للآثار هو أمر كان له آثار كبيرة. إن القاهرة التاريخية مدينة حية، ودأبت على الحياة والتكيف معها على مر الزمن، وهو الأمر الذي يظهر واضحاً في الشوارع والمباني. كانت الآثار تستعمل ويُعاد استعمالها وتتغير أنواع استخداماتها على مر مختلف حقب التاريخ. إن ترك الآثار مغلقة دون استعمال يهدد وجودها. كما يظهر من إحدائيات مناطق حرم الآثار عدم وجود معايير ثابتة لتحديد تلك الإحدائيات. لهذا الأمر آثار على المناطق المجاورة للآثار وعلى النسيج العمراني بشكل عام.



حوض شيخو



خريطة تظهر حالة الحفاظ للآثار في منطقة العمل

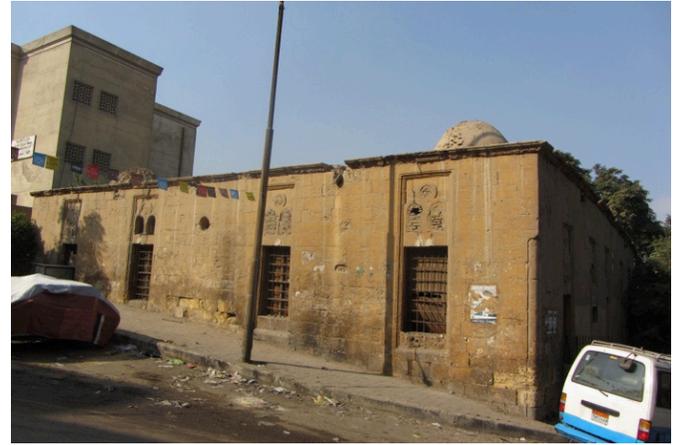
ممتلكات الأوقاف داخل منطقة العمل، فيما يخص قيمتها المعمارية:

المناطق	درب الحصر		درب اللبانة		الحطابة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
استثنائية	٨	١٤	٣	١٠	١	٥
عالية	٧	١٣	٧	٢٣	٤	١٨
مقبولة	١٢	٢١	٤	١٣	١	٥
منخفضة	١٩	٣٤	١١	٣٥	٥	٢٣
لا شئ	١٠	١٨	٦	١٩	١١	٥٠
إجمالي	٥٦	١٠٠	٣١	١٠٠	٢٢	١٠٠



ضريح سيف الدين جوهر (أثر رقم ٢٧٠)

يتضح من الجدول أن أغلب ممتلكات الأوقاف (نحو ٦٠٪) ذات قيمة معمارية منخفضة أو لا قيمة معمارية لها. في الحطابة، هناك ممتلك واحد من ممتلكات الأوقاف ذات قيمة معمارية استثنائية، ونصف المباني لا قيمة معمارية لها. في درب اللبانة، ٣٣٪ من المباني ذات قيمة استثنائية وعالية معمارياً. أما درب الحصر ففيه أعلى نسبة من المباني ذات القيمة المعمارية المقبولة.



مدرسة سيدي شاهين من القرن التاسع عشر

فيما يخص العلاقة بين القيمة المعمارية وموقف المبنى من التسجيل، فإن المباني ذات القيمة الاستثنائية هي جميعاً مسجلة. لا ينطبق هذا على جميع المباني ذات القيمة المعمارية العالية^{٨٩} (لكن هناك أسئلة وكتاتيب ومساجد إلخ). الواضح أن تلك المباني لها إمكانات أن تُسجل بصفقتها ذات قيمة متميزة.

حالة حفاظ ممتلكات الأوقاف في منطقة العمل، بالعلاقة مع الإشغال وأنماط المباني:

المناطق	درب الحصر		درب اللبانة		الحطابة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
إشغال كلي	٣٢	٥٧	١٦	٥٢	٩	٤١
إشغال جزئي	١٨	٣٢	٦	١٩	٧	٣٢
غير مشغل	٦	١١	٩	٢٩	٦	٢٧
إجمالي	٥٦	١٠٠	٣١	١٠٠	٢٢	١٠٠

يجب أن يكون إشغال المباني مصحوباً بالصيانة المنتظمة من أجل السماح بالاستمرارية. لكن للأسف فإن نتائج المسح لا تُظهر أدلة على هذا. ٥٠٪ من المباني المشغلة في حالة سيئة أو متدهورة. من الواضح أن المباني التي في حالة حفاظ جيدة هي بالأساس المساجد، ومعها أيضاً سبيل وكتاب أمير عبدالله، الذي يستضيف مدرسة الناصري. يُظهر تحليل المباني التي في حالة سيئة بناءً على تصنيفها أنها بالأساس المباني السكنية، والوحدات الفردية أو المنازل. فيما يخص صيانة المباني المستأجرة، فإن هيئة الأوقاف المصرية ليست لديها استراتيجية للصيانة والإدارة للمباني، لا سيما عندما تكون مباني غير مسجلة.

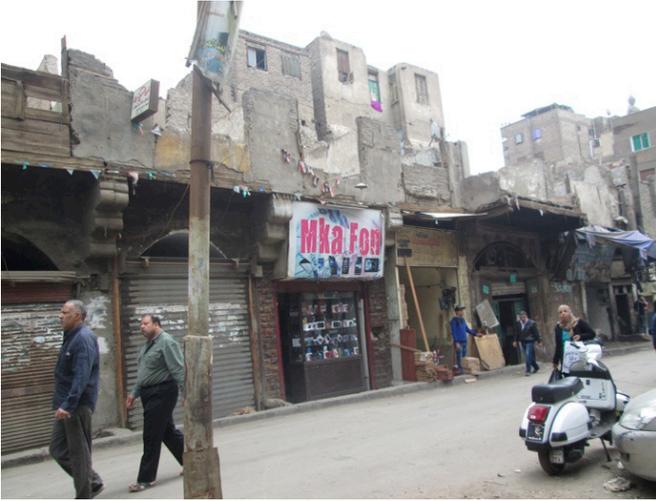
٨٩- بناءً على تحليل معمق لممتلكات الأوقاف في منطقة درب الحصر.

إجمالي حالة الحفاظ لممتلكات الأوقاف في منطقة العمل:

المناطق		درب الحصر		درب اللبانة		الحطابة	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٥	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٤	٢٥	٧	٢٣	٥	٢٣	٥	٢٣
٢٠	٣٦	١٤	٤٥	٩	٤١	٩	٤١
١٢	٢١	٧	٢٣	٤	١٨	٤	١٨
٤	٧	٣	١٠	٤	١٨	٤	١٨
١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٦	١٠٠	٣١	١٠٠	٢٢	١٠٠	٢٢	١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب الممتلكات المملوكة للأوقاف (نحو ٧٠٪) هي في حالة حفاظ سيئة أو متدهورة. في الحطابة ودرب اللبانة، لا تعد أي من ممتلكات الأوقاف في حالة حفاظ جيدة، و٢٣٪ من المباني في حالة مقبولة. هناك إذن حاجة للتدخل في تلك المباني. يمكن الارتقاء بالمناطق المتهدمة وتميئتها وإعادة استخدامها في أنشطة مفيدة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً للحي.

فيما يخص العلاقة بين حالة حفاظ المبني ووضعه من التسجيل، فإن نسبة المباني المسجلة ذات حالة حفاظ أفضل، أعلى من مثيلتها من المباني غير المسجلة. أغلب المباني غير المسجلة إما في حالة حفاظ سيئة أو متدهورة.^{٨٨}



وكالة/ربع من القرن السابع عشر في حالة حفاظ متهدمة



مبنى سكني مسجل كمبنى ذات قيمة متميزة



مبنى يمكن تسجيله ذات قيمة متميزة

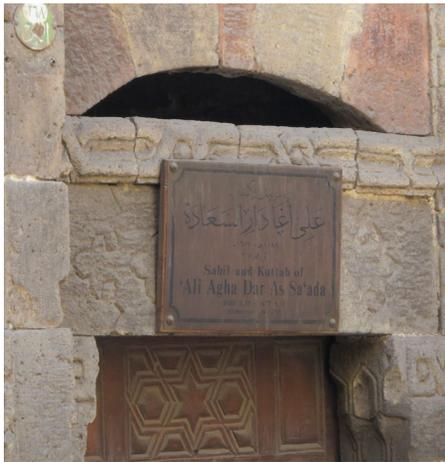
أ. الموقف الحالي الخاص بلافتات التراث في القاهرة التاريخية

هناك أطراف عديدة (محافظة القاهرة، وزارة الدولة لشؤون الآثار، وزارة الأوقاف، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري) مسؤولة عن الآثار والمباني التراثية وعن النسيج العمراني التاريخي. هناك نقص في الاتصالات والتنسيق بين هذه الأطراف بشأن إدارة المدينة التاريخية، ما كان له أثره على تواجدهن لافتات التراث وجودتها. يفترق النسيج العمراني التاريخي والآثار والمباني التراثية لنظام للافتات ونادراً ما يصادف زوار القاهرة التاريخية لافتات وصفية أو إشارية للآثار ولا تتوفر معلومات أو خرائط عن المدينة التاريخية. كما أن لا وجود بالمدينة للافتات التي توفر خلفية تاريخية عن الشوارع والمساحات.^{٩٢} كما أن أثناء السير في شوارع المدينة، من المستحيل التعرف على حقيقة أن المدينة ممتلك تراث عالمي.

تلعب لافتات التراث دوراً أساسياً في التوعية العامة للجمهور، إذ تعمل كأداة لرسم الطريق للزوار وتوفر معلومات عن التراث. لافتات التراث يجب أن توفر معلومات علي المستويين النسيج العمراني التاريخي للمدينة، والمباني كل مبنى على حدة (بالنسبة للآثار والمباني التراثية). أجرى مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية دراسة خاصة لفحص الموقف الحالي فيما يخص لافتات التراث في القاهرة التاريخية، بهدف صياغة أدلة إرشادية ومقترحات لأنواع اللافتات التراثية ومواقعها داخل منطقة العمل.



لافتة اسم الشارع في مناطق متعددة في القاهرة التاريخية. الخط الموحد وحجم الخط الموحد واللوحات الموحدة في حالة حفاظ متدهورة. بعض اللافتات بالعربية وبعضها بالحروف اللاتينية، لكن أغلبها متوفرة بالعربية واللاتينية معاً



اليسار: سبيل وكتاب علي أغا دار السعادة. لافتة نحاسية، بالعربية والحروف اللاتينية معاً، مذكور الاسم والوظيفة والتاريخ. موقع اللافتة يجب تغييره إلى مكان أقل إضراراً بالعناصر المعمارية للمبنى لمنتصف: وكالة قايتباي. لافتة خشبية مطلية في حالة حفاظ سيئة، متربة وتفترق إلى الصيانة. الحروف العربية صعبة القراءة. لافتة موقع متحف بلا حدود «MWNF» لا تأخذ في الاعتبار المحاذاة باللافتة بالأعلى. اليمين: سبيل كتاب قايتباي. لافتة تحتوي على معلومات عن رقم التسجيل وتاريخ وتاريخ الإنشاء والترميم الذي نفذته الوكالة الإسبانية بالتعاون الدولي التنموي. اللافتة من البليكسيجلاس ليست سهلة الصيانة مع تراب القاهرة وعليها آثار الافتقار للصيانة

٩١- انظر «اللافتات التراثية في القاهرة التاريخية»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٢،٨. "Heritage signage in Historic Cairo", URHC, July 2014.

٩٢- الساحة هي مساحة مفتوحة قد تتكون من جيوب ناتجة من تقاطعات الشوارع، أو مساحة مفتوحة في شارع ضيق.



حمام شيخو (غير مسجل). يستخدم المبنى كورشة للأحذية، وهو في حالة حفاظ متدهورة (دينا باخوم، ٢٠١٤)

ممتلكات الأوقاف في مناطق العمل، بالعلاقة مع فئات المباني:

طبقاً لفئات المباني التي ناقشناها في الفصل الثاني، فإن ٤٥ - ٥٠٪ من ممتلكات الأوقاف في مناطق العمل الثلاث تتبع التصنيف ٤. هذا يعني أن هيئة الأوقاف يمكنها تحويل نسبة كبيرة من ممتلكاتها من خلال الارتقاء وإعادة التنظيم وإعادة الإنشاء. ومع الالتزام بالاستثمار في ممتلكات الأوقاف من أجل توليد الأرباح، يمكن لهيئة الأوقاف تنفيذ مشروعات تجريبية للارتقاء بالمباني وضمان مصادر التمويل اللازم لأعمال الصيانة والاستدامة. سيكون هذا مفيداً للمجتمع المحلي وفي الوقت نفسه يُظهر إمكانية احترام المعالم العمرانية التاريخية للقاهرة التاريخية.

ممتلكات الأوقاف هي نسبة صغيرة من المباني وقطع الأراضي في القاهرة التاريخية. إذا تمت أعمال الإدارة والحفاظ والصيانة والارتقاء وإعادة التأهيل وإعادة الإنشاء والتنمية الخاصة بها بشكل عام بالشكل الملائم، فسوف تمثل نموذج يُحتذى، كمشروع تجريبي ناجح في القاهرة التاريخية. لكن للأسف ففي ظل الأوضاع الحالية، ليس لدى وزارة الأوقاف أو هيئة الأوقاف أدلة إرشادية واضحة للصيانة أو إجراءات ونظم تخص ممتلكاتها. غياب صانع قرار نهائي في المسائل الخاصة بماذا يجب ترميمه وكيف تتم الصيانة وما الواجب تمويله وما المبالغ المراد إنفاقها، إلخ، يؤدي بطبيعة الحال إلى التباس الموقف، وبالنتيجة تُترك المباني التراثية تدهور حالتها.



منطقة مقترحة للارتقاء في درب الحصر

ب. الأدلة الإرشادية المقترحة للافتات القاهرة التاريخية

١. الهدف من اللافتات التراثية:

• التوعية بممتلك التراث العالمي للقاهرة التاريخية. هذه العملية التعريفية تساعد الناس على الاستيعاب والفهم الأفضل للموقع بصفته مدينة حية، وأيضاً فهم طابعها العمراني وآثارها ومبانيها التراثية والحرف اليدوية بها والتراث غير المادي.

• التشجيع على زيارة القاهرة التاريخية وتيسير الزيارة، بما يؤدي إلى تقادي تركز السياحة على الآثار الكبرى دون استكشاف المدينة التاريخية كمناطق عمرانية.

• توفير معلومات وتوصيفات لحدود ممتلك التراث العالمي للقاهرة التاريخية وتراثها الثقافي، على مستوى العمران وعلى مستوى المباني.

• لتعزيز التراث غير المادي للمدينة.

• لتحفيز اهتمام الشباب والأطفال بالقاهرة التاريخية وتشجيعهم على التعرف على تاريخ المدينة.

٢. محددات تصميم اللافتات التراثية:^{٩٣}

لابد من عمل تصميم مناسب للافتات التعريف بالطريق ولافتات التراث ومنها الخرائط والأشكال التوضيحية لمختلف مناطق القاهرة

التاريخية، بما يؤدي لاحترام طبيعة وسمات النسيج العمراني التاريخي. لابد للافتات المثبتة على المباني التراثية أن تحترم سلامة المنشأة، وكذا الطبيعة العامة للسياق العمراني الذي ينتمي إليه المبنى. يجب أن يكون تصميم اللافتات محايداً وبسيطاً وألا يشتت العين عن معمار المبنى أو يشذ عن السياق العمراني للمدينة. يجب أن يشمل تصميم اللافتات التراثية ما يلي:

• توفير معلومات عن الممتلك التراثي والخدمات المتوفرة فيه.

• تكون مصممة بحيث تظهر غير ناتئة وغير مهمة في حد ذاتها.

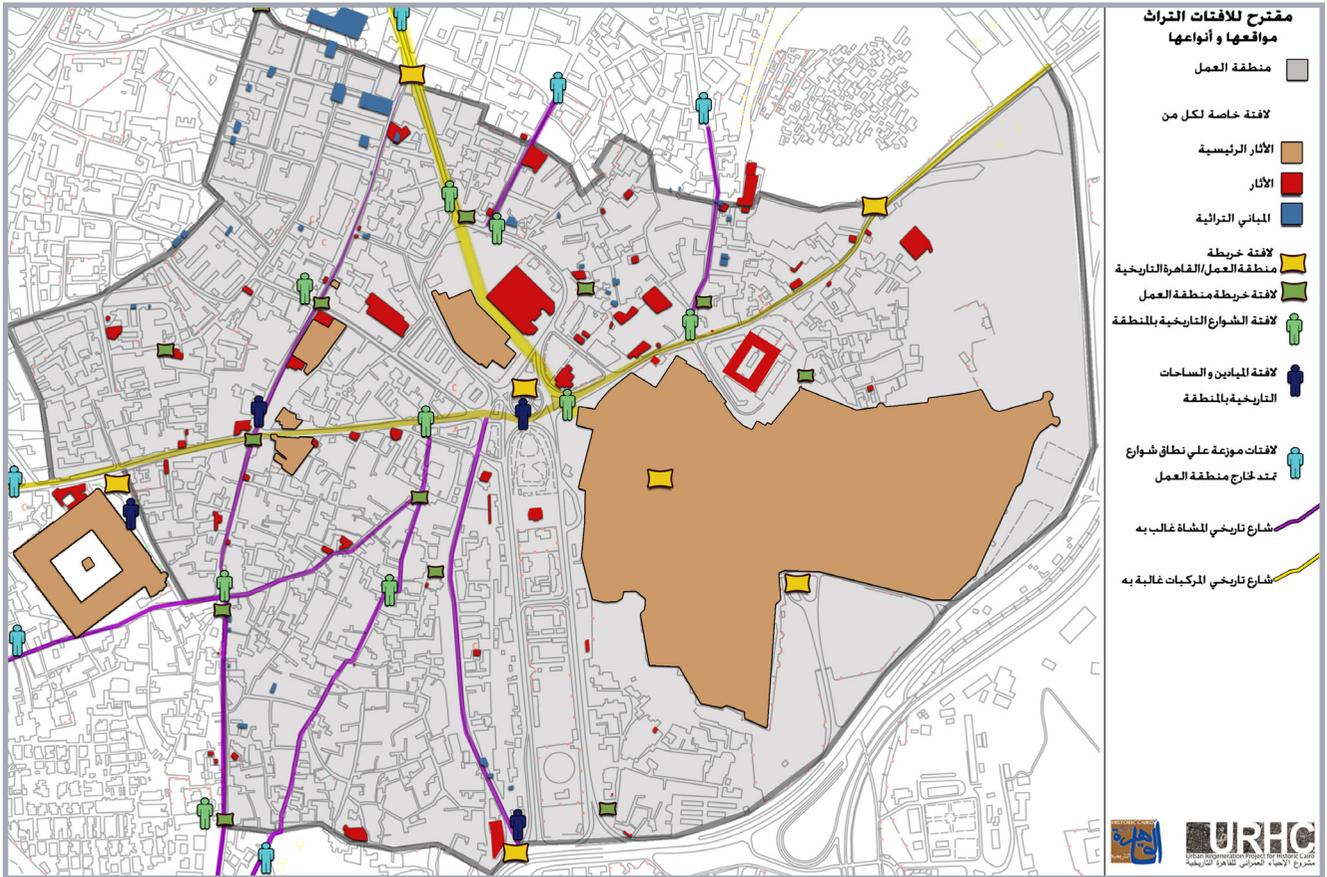
• تكون مدمجة بالسياق العمراني، تسهل رؤيتها، وقابلة للقراءة بسهولة لكن لا تؤثر على إمكانية رؤية ممتلك التراث بأي شكل.

• باستخدام مواد مناسبة تتحدد بحسب نمط المبنى والسياق التاريخي.

• أن يؤخذ في الاعتبار الحرف اليدوية المحلية القائمة ومهارات الحرفيين اليدويين في المنطقة التي يمكن الاستعانة بها في إنتاج اللافتات.

• أن تكون واضحة وسهلة في القراءة.

• أن تكون قابلة للاستمرار لفترات طويلة وتسهل صيانتها.



خريطة توضح أماكن وأنواع الافتات المقترحة لمنطقة العمل

٩٣- انظر جزء ٢ في «الافتات التراثية في القاهرة التاريخية»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٢،٨. محددات التصميم: تم عرض محددات التصميم تفصيلاً في دراسة لافتات التراث لتغطي: خامات التصنيع، الطرز والأنواع، أساليب التثبيت وتقنيات العرض، مواقع اللافتات: المستوى العمراني ومستوى المبنى، الجرافيكس والإضاءة.



جامع بشير أغا. يملكه المجلس الأعلى للآثار. اللافتة البلاستيكية من مواد غير مناسبة، ونثبيتها سيئ، والنص يفتقر إلى الترجمة لحروف لاتينية ولا يوجد ذكر لرقم التسجيل أو لأيّة معلومات حول الأثر



لافتة خشبية في حالة حفاظ سيئة. ليست لافتة تراثية، إنما لافتة لمستخدمي المبنى، وهي منظمة مجتمع مدني تنمية مجتمعية. لا ذكر لاسم الأثر أو وظيفته. اللافتة مثبتة بشكل غير ملائم وتخفي العناصر المعمارية ونافذة من نوافذ المبنى



مسجد المحمودية، لافتة مضاءة ذاتياً تذكر فحسب اسم الأثر. تصميمها غير الملائم ومكانها غير المناسب يشوهان المدخل بسماته المعمارية



مباني تراثية ليست معلقة عليها أية لافتات



آثار تفتقر إلى لافتات



خريطة منطقة العمل/القاهرة التاريخية، الوجه ٢: خريطة منطقة العمل مطبوعة على الخشب، النموذج ٣، عرض ثلاثي الأبعاد

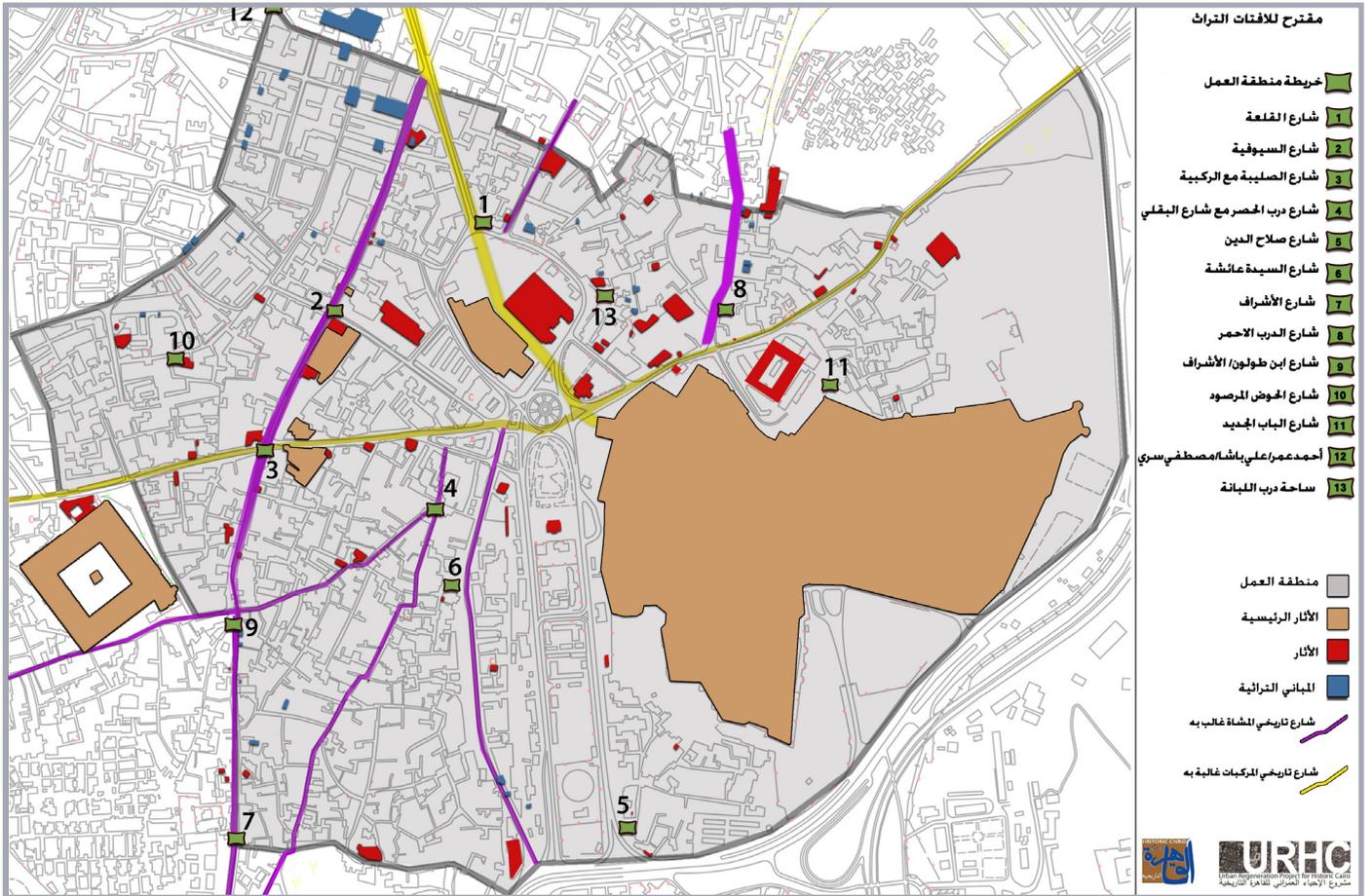


خريطة منطقة العمل/القاهرة التاريخية، الوجه ١: خريطة القاهرة التاريخية مطبوعة على المعدن، النموذج ١، عرض ثلاثي الأبعاد

معايير اختيار المواقع تشمل اختيار النقاط الأكثر قابلية للرؤية لدى مداخل وتقاطعات الشوارع التاريخية. الساحات الرئيسية للعمارة التاريخية قد تكون مواقع محتملة توضع فيها لافتة منطقة العمل. يجب أن توضع تلك اللافتات في المناطق التي ليست بها آثار رئيسية. على سبيل المثال في الحطابة، درب اللبانة، الحلمية، لإلقاء الضوء على القيمة التراثية لتلك الأماكن بصفتها جزء من القاهرة التاريخية.

١١. لافتة منطقة العمل، الخليفة والسيدة زينب:

اللافتة المقترحة لها جانب عليه رسم بخريطة تفصيلية لمنطقة العمل، وهي نفس الخريطة المستخدمة في لافتة منطقة العمل/ممتلك التراث العالمي للقاهرة التاريخية أعلاه. هذه اللافتة أصغر حجماً من المذكورة، لأن من الواجب وضعها عند «المحاور» الثانوية/التاريخية، والشوارع والساحات. كما يجب أن تكون أوسع انتشاراً في شتى أنحاء الموقع.



المواقع المقترحة للافتات خريطة منطقة العمل

iii. لافتات تعريفية للمباني التراثية:

النتائج:

لابد من إعداد نظام مناسب للافتات تراثية في ممتلك التراث العالمي بالقاهرة التاريخية. يجب أن يعتمد نظام اللافتات على التخطيط المناسب، وأن يكون تحت السيطرة ويتمتع بصيانة جيدة.

يجب أن تشمل اللافتات: اسم المبنى التراثي، اسم الجهة المالكة/ المالك، تواريخ الإنشاء وإعادة التأهيل إذا توفرت، وشعار القاهرة التاريخية.

iv. لافتات تعريفية لورش الحرف التقليدية:

تشكل مرحلة رسم خريطة بالنقاط التي يجب أن توضع عندها اللافتات، وتوزيع أنواع اللافتات التي ستغطي المستوى العمراني ومستوى المباني، خطوة أولى نحو تخطيط نظام لافتات القاهرة التاريخية. يجب أن تشمل اللافتات خرائط للمدينة، ولافتات توضح المسارات وتشير إلى الطرق، وخرائط وتوصيفات للشوارع التاريخية والمناطق المفتوحة، ولافتات تعريفية ومعلوماتية للآثار بالإضافة إلى اللافتات للمباني التراثية،^{٩٦} ولورش الحرف اليدوية والأسواق التقليدية. الخطوة الثانية هي تصميم مختلف أنواع اللافتات. يجب أن تتبع التصميمات الأدلة الإرشادية^{٩٧} الخاصة بتصميم اللافتات التراثية، مع احترام سمات المدينة التاريخية ومراعاة دمج اللافتات بسياقتها، لإفادة المجتمع المحلي، فلا بد من استخدام الحرف اليدوية المنورة في القاهرة التاريخية كقاعدة لإنتاج اللافتات التراثية.

يجب تثبيت شعار القاهرة التاريخية إلى واجهة كل ورشة من ورش الحرف اليدوية التقليدية. نقتراح استخدام مهارات العاملين بالحرف اليدوية في عمل الشعار (عمل الشعار من الخزف في حالة ورش الخزف، ومن النحاس في حالة ورش المشغولات النحاسية، ومن الخشب بالنسبة لورش المشغولات الخشبية والنجارة، إلخ).

د. تطبيقات للهواتف المحمولة

يفرض حجم اللافتات ومساحة العرض الخاصة بها قيوداً على كمية المعلومات التي تعرضها اللافتة الواحدة. لهذا يمكن أن تكون المعلومات الافتراضية أدوات تكميلية فعالة لفهم المزيد عن الخصائص التراثية على كل من المستوى العمراني ومستوى المباني. شهدت الأعمار القليلة الماضية توسعاً في تطوير تطبيقات متخصصة للهواتف الذكية تخص التراث الثقافي والسياحة، بالإضافة إلى التوسع المستمر في سوق الهواتف المحمولة.

إن السيطرة على جودة اللافتات التراثية مسألة مهمة يجب دراستها كل حالة على حدة، لضمان عدم وضع لافتات غير ملائمة لأغراضها أو لطبيعة الموقع المثبتة به على أي ممتلك تراثي، ولضمان اتباعها للأدلة الإرشادية للتصميم الخاصة بالقاهرة التاريخية. والصيانة عنصر مهم لابد من ضمانه لتفادي تدهور حالة اللافتات. لابد من تنظيم وصيانة اللافتات بشكل دوري. يجب أن تغطي الصيانة أيضاً إضاءة اللافتات وضمان إمكانية قراءتها في الليل.

يمكن تطوير دليل رسمي للهواتف المحمولة لإمداد المستخدمين/ السائحين بإرشادات مالتية ميدياً تفصيلية على هواتفهم المحمولة. من بين أنواع المعلومات الكثيرة التي يمكن التوسع في استخدامها في مختلف المراحل، فقد تشمل مجموعة أولى منها ما يلي:

لكن للافتات حدود فيما يخص مساحة اللوحة، ومن ثم حجم المعلومات التي يمكنها توفيرها. لهذا تعتبر المعلومات الافتراضية أدوات حديثة وفعالة لفهم المزيد عن الممتلك التراثي على المستوى العمراني ومستوى المباني. الأكواد التي يمكن للهواتف الذكية والتابلت قراءتها يجب أن توضع على كل لافتة لإتاحة معلومات تفصيلية عن الممتلك التراثي.

• خريطة دقيقة وتفاعلية للقاهرة التاريخية.

• معلومات عن معالم مختلف الأحياء والآثار ومناطق الجذب السياحي والمتاجر/الأسواق في مختلف مناطق المدينة.

• مسارات لجولات مشي بالمدينة.

وفي المرحلة الأولى، يجب وضع الأكواد التي تقرأها الهواتف الذكية والتابلت على اللافتات حيثما أمكن، من أجل إتاحة المزيد من المعلومات التفصيلية عن الممتلك التراثي.

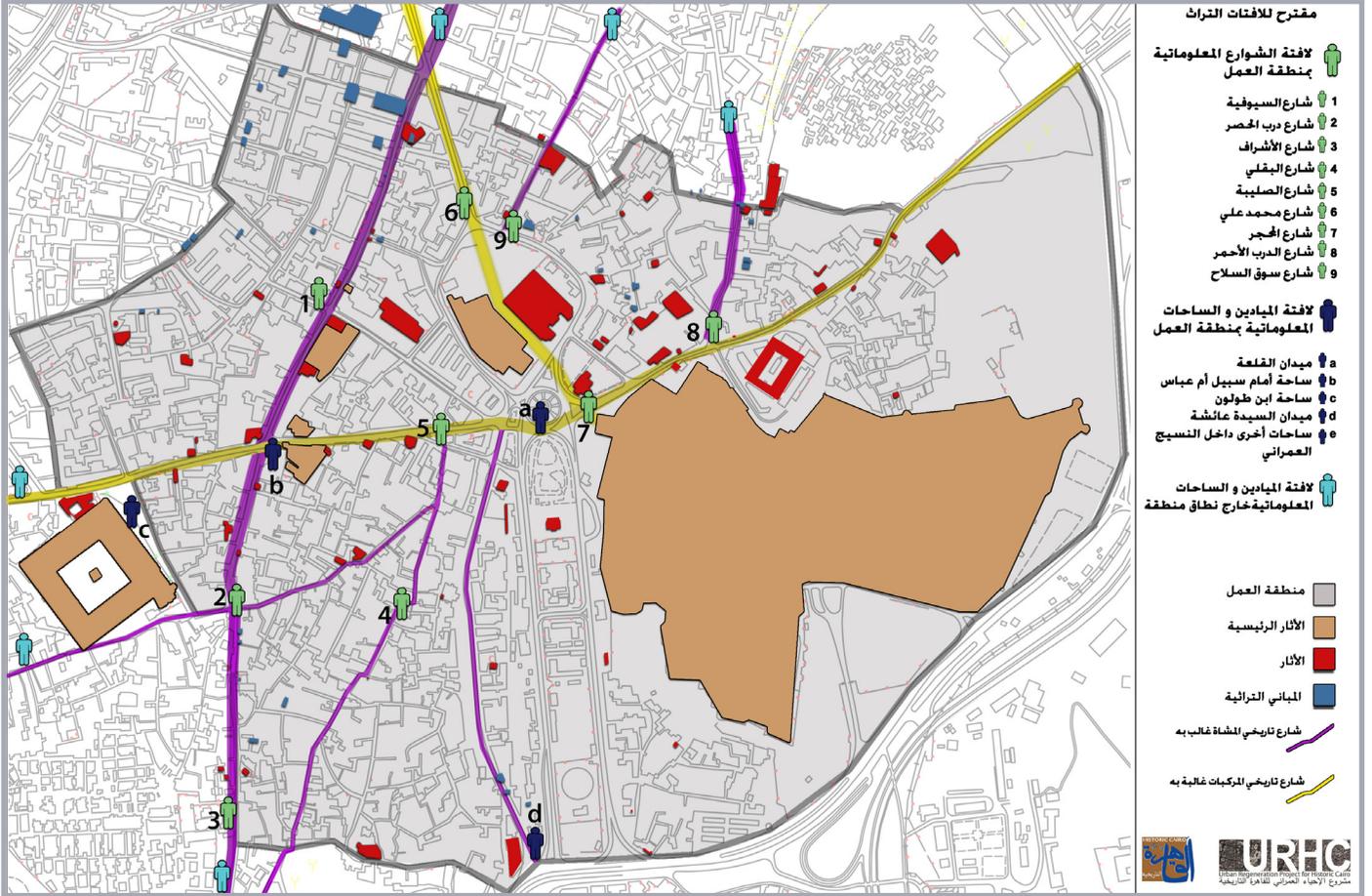
٩٦- تضم اللوحة التعريفية اسم المبنى والجهة المالكة له وتواريخ الإنشاء والتجديد إن توفرت.

٩٧- الأدلة الإرشادية المقترحة مرفقة في تقرير «اللافتات التراثية للقاهرة التاريخية»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، الملحق الرقمي ٢، ٨.

iii. لافتات الشوارع والميادين:

الشوارع والميادين التاريخية، التي تكون النسيج العمراني للمدينة، هي عناصر مهمة للغاية يجب تسليط الأضواء على قيمتها. من شأن اللافتات المعلوماتية لهذه الشوارع والميادين في منطقة العمل أن توّعي الجمهور بقيمة المدينة ونسيجها العمراني التاريخي. يجب أن تذكر اللافتة بالأساس اسم الشارع أو الميدان مع كلمة موجزة عن تاريخه. كما قد تضم رسوما توضيحية و/أو صورة تاريخية. كما يجب إضافة خريطة مبسطة للآثار أو المباني التراثية التي تقع بالشارع أو الميدان، وكذا شعار القاهرة التاريخية ورمز التراث العالمي.

اقترح مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية نماذج لكيفية تصميم هذه اللافتات.



المواقع المقترحة للافتات الشوارع والميادين في منطقة العمل

٢. على مستوى المباني:

أ. لافتات تعريفية ومعلوماتية للآثار الرئيسية:

لابد من وجود لافتات تعريفية ومعلوماتية للآثار الكبرى والمهمة. لابد أن تشمل صور قديمة للمبنى أو رسومات تاريخية، وقد تحتوي على رسومات الأثر الهندسية، ووصف واضح للمبني ونص يستعرض الخلفية التاريخية للأثر، وتاريخ الإنشاء وتاريخ/تواريخ الترميم، وكذا أية معلومات ذات صلة، مع شعار القاهرة التاريخية ورمز التراث العالمي، وشعار الجهة مالكة الأثر.

ii. لافتات تعريفية للآثار:

تضم تلك اللافتات اسم الأثر وتاريخ البناء وتواريخ الترميم وشعار الجهة المالكة وشعار القاهرة التاريخية. قد تضاف في بعض الآثار لافتات تكميلية فيها خلفيات تاريخية (خارج الأثر أو داخله). هذه اللافتات التعريفية يجب أن تكون مصممة بالشكل المناسب بما يتفق مع نظام اللافتات الموحد^{٩٥} وأن توضع عند مداخل جميع الآثار.

اقترح مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية نماذج لكيفية تصميم هذه اللافتات.

٩٥- مشكلات نظام اللافتات غير الموحد في اللوحات التعريفية للآثار معروضة تفصيلاً في الجزء ١، الموقف الحالي في «اللافتات التراثية للقاهرة التاريخية»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، الملحق الرقمي ٢، ٨.



مناطق تجريبية مختارة. من «تقرير إدارة المخلفات الصلبة»، أنفيرونكس، يوليو/تموز ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣,١٠

• هناك آثار ضارة على البيئة في المناطق والمواقع التاريخية وكذا على المظهر الجمالي العام.

• انتشرت القوارض والحشرات نتيجة لتراكم المخلفات، ما يهدد الصحة العامة.

• في بعض المناطق يعيش السكان على اتصال مباشر بالقمامة، ما يؤدي إلى مشكلات صحة عامة ونظافة صحية جسيمة.

بعد تقييم الموقف الحالي، تم وضع مقترح أولي باستراتيجية لإدارة المخلفات الصلبة، يشتمل على رؤية لتحسين العمل بهذا القطاع.

الأهداف الاستراتيجية

تحليل الموقف القائم من جوانبه الاجتماعية والمؤسسية والتنظيمية والتقنية والمالية والقانونية والبيئية، أدى إلى استراتيجية مقترحة من سبعة أهداف، هي كالتالي:

١: إطار عمل قانوني وتنظيمي/مؤسسي فعال لإدارة المخلفات الصلبة.

٢: قاعدة بيانات متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة، تستخدم في التخطيط والإدارة.

وأثناء رصد الموقف الحالي ومن واقع البيانات التي تم جمعها، كشفت الدراسة عن تناقضات بين البيانات المجمعّة وبين المعلومات المتاحة الأخرى. المعلومات المتاحة لم تكن محدّثة، سواء من حيث الإحصاءات الخاصة بتعداد السكان أو عدد الوحدات السكنية أو عدد الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية. لا تتوفر بيانات دقيقة عن حجم المخلفات التي تتولد أو عن كميات المخلفات التي يتم جمعها يوميًا. رغم توفر بيانات عن المعدات والأدوات والعمال في فروع هيئة النظافة والتجميل، فلم تتوفر بيانات عن قدرات المقاولين المكلفين بجمع القمامة. لم تكن لدى المسؤولين عن جمع القمامة بيانات تفصيلية عن مواقع الآثار، لا سيما ذات القيمة التاريخية.

وبسبب تدهور نظام جمع المخلفات الصلبة في منطقة الدراسة، يمكن رصد عدد من الآثار السلبية الحالية، وهي:

• غياب خدمة جمع المخلفات المنتظمة في أغلب المناطق، ما أدى إلى استمرار إلقاء القمامة في الشوارع والمساحات المجاورة للآثار.

• تراكم القمامة في المباني المتدهورة والمساحات الخالية بالشوارع حول الآثار حيث تتواجد حاويات القمامة، مثل منطقة سبيل أم عباس في شارع شيخون.

• «النبیثة» منتشرون حول أكوام المخلفات وصفائح القمامة في الشوارع والأسواق (سوق السيدة عائشة) وينثرون القمامة في الشوارع.

٣،٣،٤ - المكون الخاص بإدارة المخلفات الصلبة^{٩٨}

أ) استطلاع رأي السكان: بمنطقتي الحطابة ودرب الحصر.

ب) استطلاع لأصحاب الأعمال التجارية: بمنطقتي درب الحصر وعرب اليسار. ثم تقرر ضم الحطابة والمحجر وسوق السيدة عائشة. السبب بالأساس أن درب الحصر وعرب اليسار ليس فيهما ما يكفي من أنشطة تجارية وصناعية متنوعة.

في الاجتماعات والتحقيقات الميدانية التمهيدية، تبين أن هناك تباين كبير بين نظم جمع المخلفات الصلبة، التي تختلف كثيراً من مكان لآخر. الخدمة منتظمة في بعض الأماكن، وغير منتظمة في أماكن أخرى، وتغيب تماماً عن بعض الأماكن. من أجل التحقيق بشكل أفضل في هذا التباين، تم أخذ التالي في الحسبان أثناء توزيع العينات في منطقة المشروع التجريبي المختارة:

• تغطية كل شارع وحارة وزقاق في الشياخة الخاضعة للمسح.

• عدد العينات لكل شارع يتناسب مع طول الشارع وعدد المباني به.

بالنسبة لجمع البيانات الأساسية، تم إجراء مراجعة للبيانات الثانوية المتوفرة (مراجعة الأدبيات المتوفرة، الخرائط الطبوغرافية وصور القمر الصناعي، اجتماعات مع الجهات المعنية) وكذا مراجعة لخرائط نظام المعلومات الجغرافية لمنطقة المشروع، بهدف تحسين فهم السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. تم بناء البيانات الأساسية على عدد من الأنشطة، منها زيارات ميدانية والسير بالمنطقة للتعرف على المجتمع المحلي، وعقد مقابلات مع الجهات المعنية الأساسية، ومناقشات جماعية مع أطراف من المجتمعات المحلية.

تم الحصول على البيانات الكمية باستخدام استمارات مسح. تم مسح عينة من ٢٠٠ أسرة تشغل مساكن و١٠٠ صاحب عمل تجاري بهدف إيجاد عينة تمثيلية للمجتمع داخل منطقة خطة العمل.

كذلك راجعت الدراسة أغلب القوانين والقرارات المهمة المفصلة أو التي يمكن استخدامها في إدارة نظام إدارة المخلفات الصلبة. هذه القوانين والقرارات تخص جملة من المشكلات التي يمكن أن تعيق انتظام العمل أو تخالف القواعد الحاكمة للنشاط.

وأخيراً تم عمل مسح وحصر لجميع الجهات المعنية أخذاً في الاعتبار تأثيراتها المحتملة، وكذا الأطر المؤسسية والقانونية والإدارية المنطبقة على نظم إدارة المخلفات الصلبة في سياق حفظ التراث العمراني.

النتائج الرئيسية للتحليلات

طبقاً لنتائج الاجتماعات مع جميع الأطراف المشاركة في إدارة المخلفات الصلبة في مناطق القاهرة التاريخية، وكذا بناء على نتائج المسح الميداني لعينة من المساكن والمتاجر، تبين أن نظام خدمة جمع المخلفات في منطقة الدراسة يعاني من عدة مشكلات، أدت إلى تخلي الناس عن نظام الخدمة الحالي ومعالجتهم لمشكلة التخلص من المخلفات خارج نطاق أي برامج أو نظم لجمع القمامة.

إن تراكم المخلفات والتلوث من المهذبات الكبرى التي تضر بالتراث العمراني للقاهرة التاريخية وجودة الحياة فيها لسكانها. من ثم، تم تنفيذ دراسة لهذا المكون في نطاق منطقة مشروع العمل من أجل:

• إلقاء الضوء على مواطن الضعف ونقاط القوة في نظام إدارة المخلفات الصلبة الحالي.

• توفير رؤية لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية بشأن إدارة المخلفات الصلبة في منطقة مختارة.

• اقتراح إطار أولي لاستراتيجية لمعالجة تراكم المخلفات والتلوث في القاهرة التاريخية.

بدأت الدراسة بجمع البيانات المتوفرة واختيار منطقة تمثيلية لمنطقة العمل بناء على المعايير التالية:

• ضم مناطق الكثافات السكانية الكبيرة والمنخفضة، بما ينعكس على كمية المخلفات المتولدة.

• وجود مناطق هدد جزئية وكلية وقطع أرض غير مبنية حيث يتم التخلص من المخلفات و/أو يمكن التخلص منها فيها.

• أن تكون أغلب أنواع الأنشطة الصناعية والتجارية مُمثلة، إذ أنها تنتج أنواعاً مختلفة من المخلفات.

• أن تكون أنماط الشوارع المختلفة ممثلة، مع عقد مقارنة بالطريقة المتبعة لجمع المخلفات.

ومن ثم، تم اختيار المناطق التالية لتشكل منطقة تجريبية على سبيل العينة:



سوق السيدة عائشة

٩٨- انظر «تقرير إدارة المخلفات الصلبة»، انفيرونكس، يوليو/تموز ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٠. "Solid waste management report", Environics, July 2014.

٣,٣,٥ - دراسة الحرف اليدوية في منطقة مشروع العمل^{٩٩}

بعد إعداد استمارة المسح، تم تنفيذ مسح ميداني ممنهج من قبل مساحين مُدرّبين^{١٠٤} في الفترة من مارس/آذار إلى مايو/أيار ٢٠١٤، تم حصر ٢٢١ وحدة ورشة/وحدة صناعية في خمسة أحياء ضمن منطقة مشروع العمل (الحطاب، المحجر، درب الحصر، الخليفة، البقلي في قسم الخليفة)^{١٠٥}.

تم إعداد قاعدة بيانات تحتوي على معلومات تفصيلية حول كل من الوحدات المشمولة بالمسح، بما في ذلك الموقع وتاريخ الإنشاء ووضع الملكية/التسجيل، نوع النشاط، الجذور التاريخية للنشاط في المنطقة، البيئة المادية، استخدام الفراغات العامة، الحالة البيئية، مصادر التصميم، الزبائن وأنواع طلباتهم، وكذا الموارد البشرية والأنشطة الموروثة/العائلية. تم تصنيف ورش العمل المشمولة بالمسح على فئات عامة: ورش الحرف اليدوية، أنشطة الإنتاج الصناعي الخفيف، أو موفري الخدمات، الفئة التي تتداخل كثيراً مع فئة الحرف اليدوية التقليدية.

كما أن نتائج دراسة الحرف اليدوية في منطقة مشروع العمل أدمجت بنظام المعلومات الجغرافية الذي أعده مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية لأجل حصر المباني والفراغات المفتوحة في عام ٢٠١٣. تم عرض نتائج مسح الحرف اليدوية في العديد من الخرائط المواضيعية الخاصة بالأحياء المشمولة بالمسح.

استند تقييم كل من الورش إلى خمسة معايير أساسية تحللها استمارة المسح. تلى هذا تقييم إجمالي ناتج من مجموع النقاط المتحققة في كل من المعايير الخمسة:

- معيار ١: انساق النشاط بالمنطقة
- معيار ٢: النشاط يؤدي لاضطراب حركة سير المشاة أو المركبات في الفراغات المفتوحة
- المعيار ٣: ملائمة فراغ الورشة لصالح متطلبات الأنشطة القائمة فيها
- المعيار ٤: الحالة البيئية
- المعيار ٥: الحرف اليدوية أو الأنشطة الموروثة التي تعمل بها الأسرة

تمثل أنشطة الحرف اليدوية التقليدية جانباً مهماً من قيم التراث والتقاليد الحية في القاهرة التاريخية، وهي أنشطة مهددة بشكل جسيم بسبب الضغوط الاجتماعية الاقتصادية والضغوط المادية^{١٠٠} لقد نشأت قطاعات الحرف اليدوية التقليدية والحرفيين المتمكنين منها مع نمو المدينة التاريخية منذ مراحل تطورها المبكرة^{١٠١} أثرت تلك الحرف اليدوية على تطور النسيج العمراني للقاهرة التاريخية، إذ كانت دائماً مختلطة بالإسكان وأنشطة البناء، وقد أثرت أيضاً على استخدامات الفراغات العامة و«المحاور» الرئيسية والأسواق، وكذا على أنماط الحركة وإدارة المخلفات. من ثم فإن حماية الحرف اليدوية وتطوير أنشطة إنتاج مدمجة بالاقتصاد يجب أن تكون من الأهداف الرئيسية لأية سياسة للإحياء العمراني وبث الحياة في نسيج القاهرة التاريخية.



ورشة نجارة في المحجر

الدراسة تخص كل من ورش الحرف اليدوية التقليدية، والوحدات الصناعية، والأنشطة الإنتاجية الموجهة للمجتمع في منطقة مشروع العمل. هي تستند إلى مسح ميداني^{١٠٢} اشتمل على مقابلات مع الحرفيين العاملين في الورش، وهي توفر معلومات تفصيلية وتحليلات وتوصيات حول الحرف اليدوية كجزء من التراث الحي في الموقع. تعتبر الدراسة استمراراً للدراسات المتخصصة التي أجراها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية في عام ٢٠١٢ لتناول أنماط الأنشطة الموجهة للمجتمع واستدامة الأنشطة التجارية والإنتاجية في القاهرة التاريخية.^{١٠٣}

٩٩- انظر الملحق الرقمي ٢,١٠ دراسة "الحرف اليدوية التقليدية في منطقة مشروع"، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، سبتمبر ٢٠١٤. "Crafts study", URHC, September 2014.

١٠٠- الانتشار غير الخاضع للسيطرة للمباني ذات الارتفاعات العالية، والأنشطة التجارية، التي تغير من مورفولوجية المدينة التاريخية، والافتقار للتوعية والتقدير لقيمة الحرف اليدوية التقليدية المحلية كمصدر لتحصيل الدخل، هو أمر يصعب على المشتغلين بالحرف اليدوية التقليدية الاحتفاظ بأنشطتهم محدودة النطاق ومنجاتهم عالية الجودة في أغلب الأحيان.

١٠١- على سبيل المثال، كانت الفسطاط معروفة بإنتاج الخزف.

١٠٢- استند المسح إلى السجلات الرسمية التي تم تلقيها من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومن محافظة القاهرة، ومن نظام المعلومات الجغرافية الخاص بمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية الخاص بمنطقة مشروع العمل، ومن واقع ملاحظات فريق المشروع والمساحين، ومن واقع نتائج الدراسات المتخصصة التي أجراها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية.

١٠٣- انظر الدراسة المتخصصة: أنماط الأنشطة الموجهة للمجتمع، دينا شهاب، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، وانظر الملحق الرقم ١٣,٣: الدراسة المتخصصة: المعيشة والعمل في القاهرة التاريخية: استدامة الأنشطة التجارية والإنتاجية، دينا شهاب، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

١٠٤- أربعة مساحين من هيئات حكومية مشاركة في إدارة القاهرة التاريخية، قاموا بالمشاركة في دراسة الحرف اليدوية، بالأساس من وزارة الآثار ومن المجلس القومي للتنسيق الحضاري ومن وزارة الثقافة. اختبروا استمارة المسح ونفذوا البحوث الميدانية. كما شاركوا في تطوير نظام للمعلومات الجغرافية بشأن الحرف اليدوية وفي صياغة نتائج الدراسة الأولية.

١٠٥- تم الاتفاق على أن دراسة الحرف اليدوية يجب أن تتم في نفس المناطق التي يغطيها مسح الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية الخاص بالمباني والفراغات المفتوحة في قسم الخليفة (٢٠١٣/٢٠١٤). اختيرت منطقة الدراسة هذه لإتمام الدراسات متعددة الاختصاصات التي نفذها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية تحضيراً لخطة الحفاظ الخاصة بمنطقة مشروع العمل.

١٠٦- تم إعداد نظام المعلومات الجغرافية الخاص بمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية في عام ٢٠١٣ للمباني والشوارع/الفراغات المفتوحة في مشروع العمل، وهو يعتبر الأساس لنظام المعلومات الجغرافية الخاص بورش الحرف اليدوية. انظر الفصل الثاني لمزيد من المعلومات.

وأخيراً، أثناء تنفيذ الاستراتيجية المقترحة، لا سيما لتحسين فعالية وجودة الخدمة، بالنسبة لنظم إدارة جمع المخلفات الصلبة ونقلها، فمن المهم للغاية مراعاة بعض الجوانب الفنية ذات الصلة بطبيعة المنطقة. تشمل استخدام معدات جمع المخلفات المناسبة طبقاً لأنواع الشوارع وطبيعتها، وبما يؤدي إلى تحسين إعادة التدوير وإعادة الاستخدام للمواد.

٣: مجتمع أكثر وعياً وأكثر مشاركة في نظام إدارة المخلفات الصلبة.

٤: كوادر مدربة يمكنهم إدارة النظام بشكل ملائم وفعال.

٥: استدامة خدمات وأنشطة إدارة المخلفات الصلبة وكفاءتها المالية.

٦: آليات ملائمة وقواعد مناسبة للتعامل مع المخلفات الصلبة.

٧: التشجيع على إشراك القطاعين الخاص وغير الرسمي وتيسير مشاركتهم في النظام.

تم التعرف على سياسات واستراتيجيات محددة لكل هدف، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات الجهات والمؤسسات المشاركة في تنفيذ الأعمال الاستراتيجية.

هناك ثلاثة سيناريوهات مختلفة لكيفية تنفيذ المراجعة المحتملة للنظام التنظيمي لإدارة المخلفات الصلبة. كما تم تقديم مقترحات بشأن الأعمال المطلوبة لزيادة مشاركة الجهات المعنية وبشأن التوعية. وتم توفير توجيهات لاختيار المقاولين المناسبين.



مواد يعاد تدويرها يتم جمعها في حقائب، من قبل نباشين محليين



حقائب مستخدمة في جمع المخلفات القابلة لإعادة التدوير والنقل. من «تقرير إدارة المخلفات الصلبة»، أنفيرونكس، يوليو/تموز ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،١٠



مبنى متدهور يقع قرب مدرسة السيدة سكيئة (درب الحصر) يستخدم كمقلب للقمامة



صورة من نافذة بيت في حوش صبيح (درب الحصر) تُظهر القمامة المتراكمة على السطح المقابل. من «تقرير إدارة المخلفات الصلبة»، أنفيرونكس، يوليو/تموز ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،١٠



نباشون يجمعون القمامة باستخدام عربة يجرها حمار. من «تقرير إدارة المخلفات الصلبة»، أنفيرونكس يوليو/تموز ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،١٠

حول جوانب من قبيل جودة منتجات الورش أو بيئة العمل أو القضايا الاقتصادية المرتبطة بالورش.

يشتمل التقرير على نتائج متعلقة بمناطق بعينها من كل شياخة من الشياخات المشمولة بالمسح. تم وضع نتائج أكثر تحديداً فقط في حالة منطقة الحطابة، كمثال على كيفية عرض تحليل كفي معمم من واقع نتائج المسح.

تم عمل تحليل SWOT (تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) بناء على التحليل الكمي والكيفي فيما يخص قطاعات الحرف اليدوية والصناعات في منطقة مشروع العمل في القاهرة التاريخية.

نقاط القوة

- اتساق العديد من أنشطة الحرف اليدوية في منطقة مشروع العمل متحقق بدرجة جيدة
- الموقع الاستراتيجي كحلقة الوصل بين القلعة والمدينة التاريخية ومنطقة وسط البلد
- بعض كبار أرباب الحرف اليدوية ما زالوا موجودين في المنطقة
- الشوارع الرئيسية في المنطقة (مثال: شوارع باب الوداع، الدحديرة، الركيبة، درب الحصر) تشتمل على تركيزات من أنشطة الورش
- الصلات القوية بين أنواع مختلفة من الورش التي تدعم بعضها البعض إنتاجياً وتتكامل في الشياخات المشمولة بالبحث، أو التي تدعم مناطق في القاهرة التاريخية، مثل خان الخليلي
- بعض النساء في المنطقة يشاركن في إنتاج المصنوعات اليدوية من خلال العمل من البيت
- امتداد الجذور التاريخية للحرف اليدوية في منطقة مشروع العمل
- ما زال العديد من أصحاب الورش يعيشون ويعملون في القاهرة التاريخية
- تقع بعض تركيزات الورش على مقربة من مباني تاريخية

نقاط الضعف

- المخاطر البيئية المحتملة وتلوث الهواء ينتج عن العديد من الورش
- عدم التقدير، لا سيما في أوساط الشباب، لقيم الحرف اليدوية
- فرص ومهارات التسويق المتاحة للحرفيين غير كافية
- للتدهور المادي والاقتصادي آثار سلبية على استدامة الحرف اليدوية
- كثيراً ما يتم استبدال الأنشطة الإنتاجية بأنشطة تخزين، مثال: درب الحصر، الخليفة، البقلي
- أحياناً ما تُستخدم مباني تاريخية في أنشطة إنتاجية ما يؤدي إلى مخاطر بيئية
- عدم وضوح/عدم رسمية الوضع القانوني للعديد من الورش

الفرص

- قرب الحطابة والمحجر من قلعة صلاح الدين، وهو الأمر الذي يمكن أن يُترجم إلى إمكانات نمو للحرف اليدوية في منطقة مشروع العمل
- القرب من الدرب الأحمر وشارع محمد علي ووسط البلد والجبانات
- قطع الأرض الخالية والمباني التاريخية غير المسجلة التي يمكن إعادة استخدامها كمدارس للحرف اليدوية وكمراكز تدريب أو منافذ بيع
- الآثار والمباني التاريخية في المنطقة التي تحتاج للترميم، وهي فرصة كبيرة لإحياء الحرف اليدوية الخاصة بالبناء وتدريب الحرفيين المؤهلين في المنطقة
- الحرف اليدوية تمثل إمكانات لتهيئة فرص العمل وتمكين الشباب منها في منطقة الدراسة
- يوجد داخل القلعة مركز إعادة إنتاج منتجات تحاكي منتجات الحرف التقليدية والتاريخية، يمكن أن يوفر فرص تدريب للمجتمعات المحلية. كما يمكن لوزارة الآثار الاستفادة من خبرات المشتغلين بالحرف اليدوية في المنطقة
- القرب من سوق السيدة عائشة

التهديدات

- هناك عدة حرف يدوية تقليدية معرضة للاندثار، لا سيما الورش الأقدم والفنانين المشتغلين بالحرف اليدوية الأقدم (مثل أشغال الصدف والخياطين، ومن يشتغلون في تصنيع المقشآت من مواد طبيعية، وصناعات الأغذية والطباشير)
- المنتجات متدنية الجودة تغزو الأسواق المصرية
- الورش التي فتحت بعد ٢٠١١ هي عادة ورش سيارات أو ورش معادن ذات قيم تراثية منخفضة
- التشريعات المصرية - لا سيما القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤، وهو مرجع مسؤولي الحي الذين يصدرن تصاريح الورش - عادة ما تتناقض مع الحرف اليدوية القائمة التي تعتبر متسقة مع المنطقة
- القرب من سوق السيدة عائشة

دراسة الحرف في منطقة مشروع العمل
مسح ميداني، مارس - مايو ٢٠١٤

درب الحصر
الخليفة
جزء من البقلي
قسم الخليفة

أنواع الورش

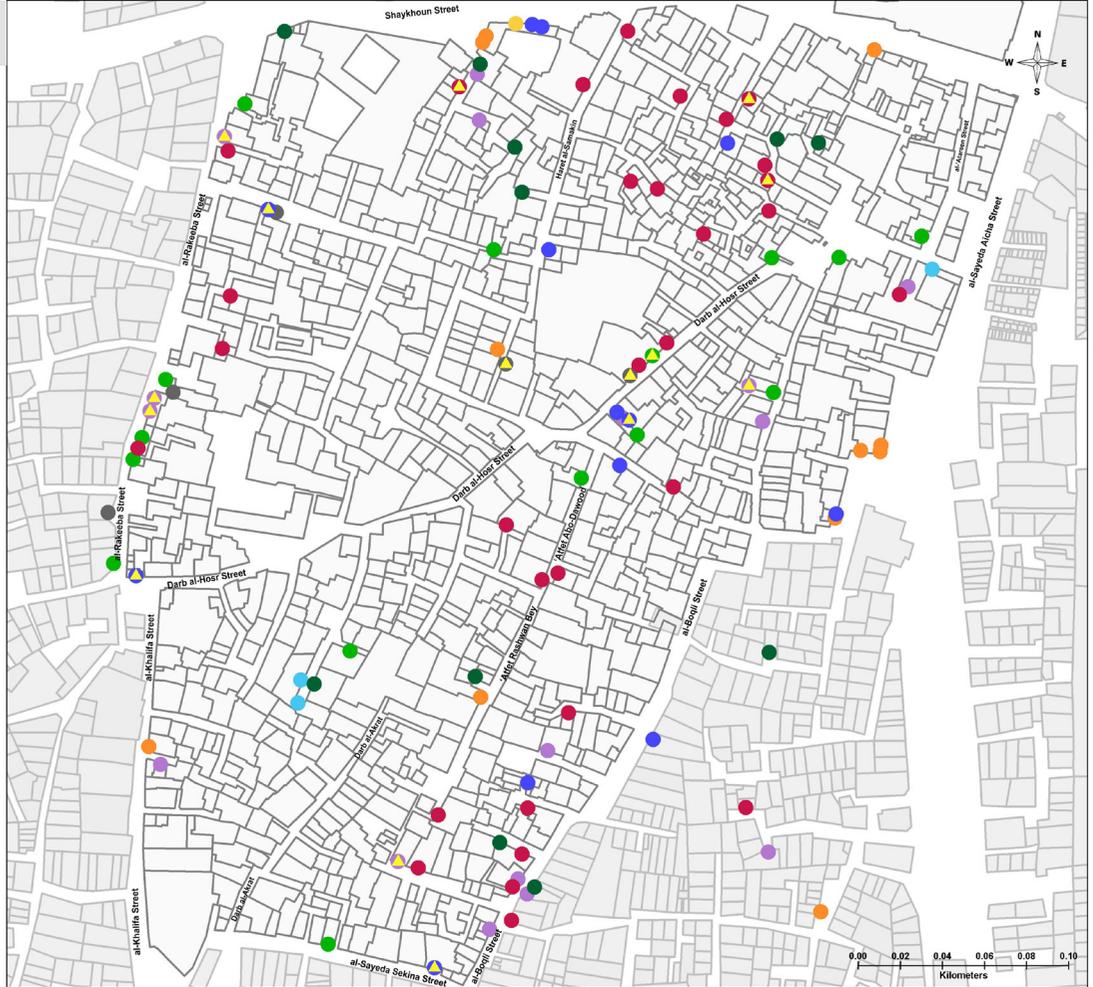
- نجارة (١٠٣/٢٠)
- سيارات (١٠٣/١١)
- كيماويات (١٠٣/١١)
- مواد غذائية (١٠٣/١٥)
- جلود (١٠٣/١١)
- معادن (١٠٣/١١)
- أحجار/رخام (١٠٣/٢)
- منسوجات (١٠٣/١٣)
- أخرى (١٠٣/٤)

حرف معرضة للإندثار

نعم ▲

إجمالي الورش التي تم حصرها في
منطقة درب الحصر (١٠٣):

- شياخة درب الحصر (٥١ ورشة)
- شياخة البقلي (١٧ ورشة)
- شياخة الخليفة (٣٤ ورشة)



الشكل ٤٢. خريطة تُظهر أنواع الورش والحرف اليدوية المعرضة للإندثار في درب الحصر

ظروفها المادية. بالنسبة للتقييم البيئي، فإن أغلب الورش تتمتع بحالة بيئية متوسطة، عادة ما تفنقر إلى إجراءات السلامة (٧٨٪)، و ٧٪ في حالة سيئة و ٤٪ في حالة جيدة. وعلى سبيل الاستثناء، تعاني بعض الورش من مخاطر بيئية محتملة أو تلوث هواء يهدد النسيج العمراني والمجتمع المحلي. لا بد من التصدي لهذه المشكلة سريعاً من خلال طرح حلول مناسبة، وإن كان من الواجب تلافي مقترحات نقل تلك الورش الذي يتم تبريره بأنها مصدر من المصادر للمشكلات البيئية.

يشير تقييم النشاط الموروث/الأسري إلى أن ٤٥٪ من الحرف اليدوية ما زالت تُنقل من جيل لجيل في المنطقة، في حين أن ٤٤٪ من الحرف اليدوية القائمة غير مورثة. ظهرت عدة ورش متنوعة في المنطقة على مدار السنوات الماضية. ١٠٩

وأخيراً، فإن التقييم الإجمالي لورش العمل المشمولة بالمسح - والذي يمثل مجموع النقاط المتحققة في كل من المعايير أعلاه - يعتبر إيجابياً، إذ يظهر منه أن ١٩٪ من الورش نالت تقييماً جيد جداً، في حين أن ٤٨٪ منها نالت تقييماً جيداً، و ١٩٪ تقييماً مقبولاً، و ٣٪ سيئاً. ١١٠ يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هذا التقييم لا يقدم مؤشرات

يظهر من النتائج أن العديد من الورش والأنشطة الصناعية الموجهة للمجتمع قائمة في المنطقة، وهو الأمر الذي يؤكد أن القاهرة التاريخية تحتفظ بتقاليد الحيا. من الصعب مقارنة أنواع وأعداد وتركيزات الورش بالماضي، إذ لم يتم العثور على خرائط تاريخية أو حصر للحرف اليدوية.

أغلب أنشطة الحرف اليدوية متسقة مع المنطقة (٦٨٪)، في حين أن ٣٠٪ منها في حالة متوسطة الاتساق مع المنطقة و ٢٪ منها غير متسقة. فيما يخص الاضطرابات التي تؤدي إليها أنشطة الحرف اليدوية في حركة السير بالفراغات المفتوحة، فقد تبين أن ٤٧٪ من الورش لا تؤدي لاضطراب، لأنها تستخدم بالأساس في العمل وفي تخزين المواد والمنتجات في الفراغ الداخلي للورشة. في حين تؤدي ٣٧٪ منها إلى اضطراب الحركة في الفراغات المفتوحة بشكل جزئي. ٥٪ فقط من الورش تعتبر مسببة للاضطراب التام للحركة والتنقلية بالفراغات المفتوحة.

تبين أن ملائمة فراغات الورش بالنسبة لمتطلبات الأنشطة هي كالتالي: ٤٢٪ متوسطة، ٣١٪ جيدة، ١٦٪ سيئة. يشير هذا إلى أن مختلف الورش تحتاج لمرافق وخدمات أو إجراء تحسينات في

١٠٧- تشمل الورش المشمولة بالمسح بالأساس ورش نجارة (٣٢٪)، معادن (١٧٪)، سيارات (١٥٪)، منسوجات (١٣٪)، جلود (٨٪)، أغذية (٨٪)، أحجار (٢٪) وورش أخرى تنتج على سبيل المثال زجاج أو مقشآت (٥٪) وكذا ١٪ للورش الكيماوية.
١٠٨- عادة ما تكون الظروف البيئية للمخابز جيدة، إذ أنها تخضع لإجراءات السلامة من أجل الحصول على الترخيص.
١٠٩- ٢٤٪ منها فتحت بعد عام ٢٠١١، ٣٤٪ منها فتحت بين التسعينيات و عام ٢٠١٠. تشمل النجارة، السيارات، الجلود، الأغذية.
١١٠- ١١٪ من الورش صُنفت «غير معروف» لأنه لم يتسن الوصول إليها. لكن المعيار ١ الخاص باتساق النشاط بالمنطقة تم تقييمه في حالة جميع الورش المشمولة بالمسح، إذ أن نوع النشاط معروف في كل الحالات.

تم إجراء نشاطين من أنشطة التوعية: التوعية بالأصول السكنية والتوعية بالمشروع بشكل عام. ثم انتهت الحملة باجتماع مع أفراد المجتمع المحلي.

يمكن تقسيم النتائج الأساسية للحملة التعريفية إلى العناصر التالية:

- الآثار: يرى المجتمع الآثار ذات مكانة مهمة وأنها أماكن للترفيه والاستجمام. يُرى الأثر على أنه مورد محتمل للحى، الذي تقدم بطلبات بالحفاظ عليه وباستخدامه لصالح المجتمع. على سبيل المثال: اشتكى المجتمع من إغلاق البوابة الخلفية للقلعة. منذ حدث هذا ماتت منطقة الحطابة تجارياً وتدهورت الخدمات فيها.

- السياحة: يرى أهل الحى أنه خارج مسار الحركة السياحية.

- المناطق الفاصلة لحماية الآثار: اشتكى سكان الحطابة من الأنظمة والقوانين التي تضعهم داخل منطقة حماية القلعة والتي لا تسمح لهم بترميم أو إعادة بناء بيوتهم.^{١١٤}

- السكن: أغلب السكان يفضلون بيوتهم التقليدية القديمة على الإنشاءات الحديثة. يتفقون على أن المباني الجديدة تضر بالآثار وأن السياحة لا تنتعش عند بناء المباني الجديدة.

لكن تمت مناقشة النتائج واستخدمت كفرصة للمشاركين لتصحيح مفاهيمهم المغلوطة حول مختلف الهيئات ولشرح مسؤولياتهم ومجال عملهم بقدر أكبر من التفصيل، وكذا مناقشة القيود والعقبات التي تواجههم. هذا النشاط من شأنه أن يكون مفيداً للغاية لبناء فرق عمل الوحدة الفنية المستقبلية للقاهرة التاريخية، وبشكل عام لتوعية العاملين بجميع المؤسسات المشاركة في إدارة موقع التراث العالمي.

٣،٤،٢ الحملات التعريفية في درب الحصر والحطابة: موجهة إلى المجتمع المحلي.

تم تنظيم حملة تعريفية لمدة يومين للمجتمع السكاني في كل من درب الحصر والحطابة. كانت الفعالية تهدف إلى تعريف السكان ببحوث ودراسات مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية والمسح وللاطلاع على آرائهم حول نهج المشروع المقترح. سعينا إلى تعلم المزيد من المعلومات العامة حول تصوراتهم للتراث العمراني لحبيهم السكني. كان الأطفال من بين المجموعات الموجهة إليهم الحملة بشكل خاص، وتم تصميم أنشطة لحملهم على التفكير في معنى التراث من خلال مجموعة من المناقشات والأنشطة الفنية. كما ساعد فريق المسح في تنظيم الفعاليات. وساعدوا أيضاً في أنشطة الأطفال وحضروا الجلسة النهائية لتلك الحملة التي استمرت على مدار يومي الإجازة الأسبوعية، الجمعة والسبت.

ركز اليوم الأول على تقديم نبذة تشويقية من أنشطة الحملة. كان الهدف الأساسي تعريف أكبر قدر من الناس بالأنشطة المقترحة لليوم الثاني وإقناعهم بالانضمام في اليوم الثاني. في اليوم الثاني،



أطفال يحملون ملصقات القاهرة التاريخية في منطقة درب الحصر (مي الإبراشي، ٢٠١٤)

١١٤ - تم توضيح مسألة مناطق حماية الآثار تلك في دراسة الآثار التي أعدها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية.

٣,٤ أنشطة التوعية: التواصل مع الجمهور^{١١١}

تم الإعداد لحملة توعية في منطقة العمل، اشتملت على عدد من ورش العمل والندوات والمحاضرات والفعاليات التعريفية. استهدفت الحملة مجموعات مختلفة: المهنيون (المساحون والأطراف المعنية)، المجتمع المحلي، الشباب والأطفال في المجتمع. هدفت مجموعة الأنشطة التي تم تنظيمها إلى إعطاء أمثلة على كيف يمكن تنظيم حملات التوعية بشأن القاهرة التاريخية في المستقبل، على مسار تحقيق هدف التواصل مع الجمهور الأوسع.

٣,٤,١ ورشة عمل «بناء فريق العمل» مع المساحين:

موجهة إلى المهنيين.

في إطار نشاط التدريب أثناء العمل الذي تم عرضه تفصيلاً في الفصل الأول من هذا التقرير، تم عقد ورشة عمل من يوم واحد لفريق المسح الخاص بمنطقة العمل. في المستقبل سيكون مرجو أن يشكلوا هؤلاء المساحون المجموعة الأساسية في هيئة موحدة لإدارة القاهرة التاريخية. من ثم كان من الضروري أن يدخلوا البرنامج التدريبي وهم يعون بالإمكانات بعيدة المدى للمزايا التي يمكنهم الحصول عليها من عملهم مع مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، وأهمية العمل مع بعضهم البعض، ويعرفون أنماط التعاون المحتملة فيما بينهم. اشتملت ورشة العمل على خمس جلسات لكل منها أنشطة مختلفة:

١. مناقشة تمهيدية وعروض تمهيدية

٢. استمارات استطلاع الرأي الخاصة بالتقييم لدور مختلف الهيئات الحكومية المعنية بالقاهرة التاريخية

٣. جلسة محاكاة الأدوار: أن يفترض المساحون أنهم يمثلون أطرافاً معنية مختلفة ويدافع كل منهم عن وجهة نظر الجهة التي يتبعها أو الفرد الذي سيتقصد دوره ويعلن عن المزايا المتضاربة المتعلقة بتراث المدينة.

٤. توقعات المساحين من التدريب أثناء العمل

٥. عرض لحملة التوعية المعلوماتية^{١١٢} المُخطط لها للمجتمعات المحلية في درب الحصر والحطابة بمنطقة العمل، ومناقشة لدور فريق المسح فيها.

توصلنا إلى الملاحظات التالية بشأن ورشة العمل:

١. كانت هناك أوجه تضارب بين تقييمات الهيئات الحكومية المختلفة. وكانت نتيجة للارتباك حول مجال العمل الأصلي لكل هيئة والأدوار التي تلعبها فعلياً، بالإضافة إلى تواضع مستوى الإلمام بالمعلومات لدى المساحين حول مجال عمل الهيئات الأخرى.



ورشة بناء قدرات الفريق في مقر مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، تعريف بمنطقة العمل



مطبوعات خاصة بجلسة تقمص الأدوار. من «مكون التواصل المجتمعي لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية»، مي الإبراشي، أبريل/نيسان ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣,٧

٢. التعليقات الأعم والأبرز كانت على صلة بضعف التنسيق وضعف الوعي والتغرات بين القوانين واللوائح القائمة والقدرة على تنفيذها.

٣. هناك ارتباك حول مفهوم قيمة القاهرة التاريخية، حول ما إذا كانت قيمتها تنبع من خصائصها العمرانية أم من القيمة المعمارية/التاريخية للمباني المدرجة من قبل وزارة الدولة لشؤون الآثار أو الجهاز القومي للتنسيق الحضاري.

٤. هناك فجوة كبيرة بين آراء المشاركين في السياسات والاستراتيجيات والتكتيكات والمواقف الرسمية، وأداء الهيئات التي ينتمون إليها.^{١١٣}

١١١- انظر مكون التواصل المجتمعي لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، مي الإبراشي، أبريل/نيسان ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣,٧.

"URHC Community Outreach Component", May al-Ibrashy, April 2014

١١٢- هذه الحملة سيتم شرحها في القسم التالي من هذا الفصل.

١١٣- لكن يجدر بالملاحظة أن تلك الجلسة تمت بعد جلسة محاضرات ومناقشات مكثفة من تنظيم مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، لشرح آراء المشروع حول كيفية إدارة القاهرة التاريخية وربما تأثر المشاركون بتلك الآراء، إما بشكل دائم أو مؤقت.

ب. التراث الثقافي كما يتصوره الحيل مع التركيز على الآثار:

تم أيضاً توثيق ذكريات السكان والأساطير المرتبطة عندهم بالمواقع التراثية الكبرى، وكذا تصوراتهم عن قضايا إدارة ومراقبة المواقع التراثية الكبرى. تم تنظيم مقتطفات مختاره من المقابلات مع المواطنين من منطقة العمل بناء على تقسيم أولي تبعاً للموقع ثم تقسيم فرعي بناء على ٤ فئات: الذكريات الشخصية، الذكريات الشعبية، الأنشطة، و قضية إدارة المواقع التراثية و مراقبتها.

النتائج الأساسية للتحقيق الميداني الذي تم من خلال هذه المقابلات يمكن تلخيصها فيما يلي:

• خطورة وضع التراث غير المادي مثل الموالد والحرف اليدوية التقليدية وورشها والأنشطة الترفيهية (تربية الحمام، تزيين العرابت التي تجرها الخيول وتزيين خيولها)

• الموارد غير المستغلة التي يجب الاستفادة منها: الناس مستعدون لاستغلال الوقت وإنفاق النقود على أنشطة يرون أنها ضرورية، لكن بالأساس في الأماكن الدينية التي يشعرون بالانتماء إليها. أغلب الأنشطة في الآثار غير الدينية لم يُنظر إليها بصفتها ضرورية، ولم يتصور الناس أن تلك الفئة الأخيرة من الأنشطة تخصهم. في حين أن هذا النوع من المشاركة يعد مكملاً لدور الدولة، فلا بد من عدم تجاهله كمورد محتمل أساسي للحفاظ على التراث في القاهرة التاريخية، لا سيما على المدى البعيد.

• بنى القوة في المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة: الموارد غير المستغلة على صلة مباشرة ببنى القوة في المجتمع. لا بد من فهمها قبل محاولة عمل أي تدخل.

• الاستبعاد المستمر للناس عن تراثهم: يشمل هذا الصعوبات التي يواجهها السكان الذين يريدون الإسهام في صيانة المباني الدينية، والتهديد المستمر بضم المباني القريبة من الآثار إلى مناطق الحماية الخاصة كحرم للأثر، والقيود المفروضة على دخول وزيارة الآثار، لا سيما بالنسبة للأطفال. لن يتم الحفاظ على التراث إلا إذا نُظر إليه كمورد ذات أهمية كبيرة.

• انعدام الثقة والقاء اللوم على الآخرين: تحدث بين مختلف أنواع الفاعلين في أروقة الحكومة وفي المجتمع وبين مختلف ممثلي منظمات المجتمع المدني، والمهنيين، والمنظمات الدولية، إلخ. عدم توفر الثقة هذا يمكن أن يتم احتواءه إذا تمت الاستعانة بنماذج ناجحة للعمل، ولو حتى على مستوى الأعمال الصغيرة.

• المجال المتصور للتراث المادي: من المهم العمل على توسعة مجال ما يتم اعتباره تراثاً، ومن ثم يستحق الحفاظ. إلى جانب الآثار المدرجة، التي تعترف جميع الأطراف بشكل عام بها كتراث، فلا بد من الانتباه للمباني التاريخية غير المدرجة، والمباني التي لها قيم تراث غير مادي والتي ليست في حد ذاتها ذات قيمة تاريخية، وكذا الاهتمام بالحفاظ على النسيج العمراني التاريخي.

لمشكلات مثل إدارة المخلفات الصلبة وتحسين الخدمات مسألة مهمة لتحسين صورة التراث ووضع إدارته في المدينة التاريخية.

٣. هناك مكاسب اجتماعية واقتصادية يمكن اشتقاقها من مشروعات تحسين جودة الخدمات في الحي بفضل اعتماد خطة الإدارة الشاملة. ستطراً تلك المكاسب من خلال زيادة معدلات السياحة (ربما سياحة محلية أكثر منها دولية) وأيضاً من خلال تحسين الخدمات وارتفاع مستوى جودة الحياة بناء على ذلك.

٣،٤،٣ تحقيق ميداني في قضايا ذات صلة من خلال مقابلات مُركزة: المجتمع المحلي والأطراف المعنية

أجري هذا النشاط بالتوازي مع المسح الميداني الممنهج للمباني وقطع الأراضي والمناطق المفتوحة بمنطقة الدراسة. حاول الإجابة على أسئلة عن مواضيع محددة التي قد تؤدي إلى فهم أفضل للتراث غير المادي بمنطقة الدراسة، بناء على تصورات المجتمع المحلي. كان الهدف هو التعرف على المواضيع الأساسية لسردية موازية يمكن أن تلقي الضوء على التصورات القائمة حول منطقة الدراسة، من وجهة نظر الأطراف المعنية بشكل عام، والسكان تحديداً. تشمل هذه المواضيع:

أ. الحي:

اشتمل هذا الجزء من الدراسة على:

١. تقسيمات الحي، التقسيمات الفرعية والمعالم بحسب تصورات السكان

٢. التعرف على الأنشطة التجارية والصناعية لكل حي كما يتصورها السكان.

٣. التغيرات الانتقالية في منطقة عمرانية أو شوارع بعينها. تم اختيار المواقع التراثية الخاضعة لمراحل تحول للتركيز عليها في جمع وتحليل الذكريات الجماعية. تم جمع تلك التصورات من خلال مقابلات مع سكان المنطقة بشأن ذكرياتهم وحكاياتهم عن المكان.^{١١٥}

١١٥- انظر مي الإبراشي وشيرين الأنصاري، تقرير دراسة منطقة بشأن التراث غير المادي والحكي، القسم ١: «التحقيق الميداني في القضايا ذات الصلة من خلال مقابلات مركزة»، أبريل/نيسان ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،٨



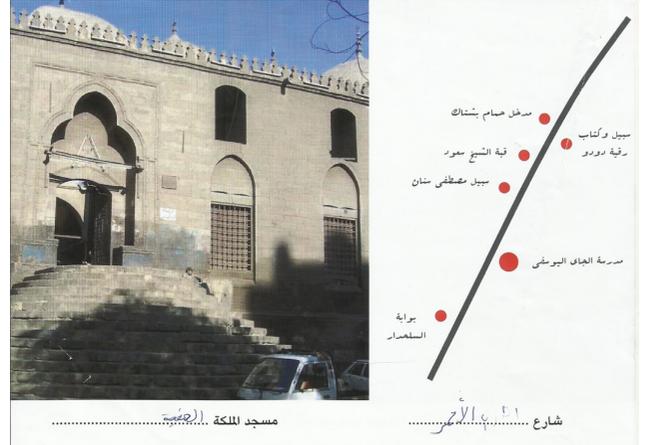
الأطفال في أتيليه فني في الحظابة. من «مكون التواصل المجتمعي لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية»، الملحق الرقمي ٣,٧



تحضير لليوم الأول، تعليق الملصقات في الحظابة لتشويق الجمهور لأنشطة الحملة (مي الإبراشي، ٢٠١٤)



اجتماع مع المجتمع المحلي (مي الإبراشي، ٢٠١٤)



بطاقة مسابقة درب الحصر (الخلف) جامع الملكة صفية وشارع سوق السلاح (مي الإبراشي، ٢٠١٤)

• الاستخدامات المقترحة لقطع الأرض الخالية: طلب
أبناء المجتمع خدمات مثل عيادة، وقاعة متعددة
الاستخدامات، وملعب، وسوق، ومدرسة، ومكان لتحفيظ
القرآن.

• الأطفال والشباب: كانت الأنشطة مهمة بالنسبة لهم
للغاية. إلا أنها يجب أن تكون تراكمية ليكون لها أثر
أكبر وأنه من الأوقع إذا تمت بشكل ممنهج في مكان
مغلق لا في منطقة مفتوحة (مثل مدرسة محلية، أو نادي
رياضي).

• بنى القوة وموارد المجتمع: بناء الثقة في تلك الأحياء
يتطلب فهم ديناميات بنى القوة القائمة فيها.

بعض النقاط من واقع النشاط الذي تم:

١. الإرادة السياسية للعمل على إصلاحات السياسات
والتشريعات ضرورية لتهيئة جسور من الثقة بين الأطراف
المعنية والمجتمع الذي تخدمه تلك الأطراف.

٢. الخدمات والبنية التحتية هي القضايا الأساسية التي
لا يمكن تجاهلها. يجب أن تكون صاحبة الأولوية،
ليس فقط فيما يخص المباني التراثية، إنما أيضاً بالنسبة
لمستخدمي المدينة التاريخية جميعاً. العثور على حلول



تصوير السكان أمام بيوتهم التقليدية في درب الحصر (مي الإبراشي، ٢٠١٤)

• الأماكن العامة: هناك تصور بأن الأحياء السكنية
في القاهرة التاريخية أكثر أمناً وأرخص ثمناً وأفضل في
السكن من الأحياء خارج القاهرة التاريخية. كانت هناك
شكاوى كثيرة عن تدني جودة المناطق المفتوحة، لا سيما
ما يتعلق بضعف الإضاءة وإهمال الرصيف ومشكلة
المخلفات الصلبة.

• أماكن من المرغوب أن تختفي: ذهبت أغلب الأصوات
لصالح مشكلة تراكم المخلفات الصلبة، بصفتها ظاهرة،
وليس كمكان. ثاني أكثر الظواهر إزعاجاً هي الخرابات.

٣، ٤، ٦ ندوة المجتمع المحلي، مع معرض ليوم واحد

- محافظة القاهرة، قطاع تنمية الموارد البشرية
- جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم عمارة
- الجامعة الفرنسية بالقاهرة، برنامج الماجستير، إدارة التراث الثقافي
- الجامعة الأمريكية بالقاهرة، قسم العمارة
- مجاورة، جمعية الفكر العمراني



ندوة مجتمعية في قصر الأمير طاز (مي الإبراشي، ٢٠١٤)

أطلق مشروع الإحياء العمراني مسابقة للفيديو حول القاهرة التاريخية في أبريل/نيسان ٢٠١٤. تمت دعوة صناع الأفلام الشباب ومحبي التراث العمراني في الأعمار بين ١٨ و ٣٠ عاماً إلى إنتاج أفلام لا تزيد عن ٥ دقائق تعبر عن رؤيتهم للقاهرة التاريخية وتراثها. طلب مشروع الإحياء العمراني أن تستند الأفلام إلى موضوع القاهرة التاريخية/ممتلك التراث العالمي، وأن تكون مرتبطة برؤية القيمة العالمية الاستثنائية للموقع. تم توفير روابط لكل المعلومات على الإنترنت الخاصة بممتلك التراث العالمي بالقاهرة. وتقرر نشر الفيديو/الفيديوهات الفائزة على موقع مركز التراث العالمي التابع لليونسكو وعلى قناة اليوتيوب الخاصة باليونسكو، وعرض الفيلم/الأفلام في فعاليات عامة.

لكن للأسف تبين من الحالة غير المستقرة في البلاد أنها فترة يصعب التصوير خلالها في المدينة القديمة، ومن ثم لم تصادف تلك المبادرة نتائجها المرجوة. لكن هذا النوع من المبادرات يجب أن ينتشر في المستقبل كجزء لا يتجزأ من أنشطة التوعية التي يجب أن تتولى الوحدة الفنية للقاهرة التاريخية مسؤولية تنفيذها.

شهد المعرض عرضاً بالصور لمختلف المشروعات البحثية وأنشطة التواصل الجماهيري والتوعية التي تمت. الهدف من هذا العرض هو تقديم فكرة عامة شاملة عن أنشطة ومنجزات مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية. العرض كان أولاً في التكية المولوية ليطلع عليه المشاركون. ثم انتقل إلى واجهة قصر الأمير طاز كعامل جاذب للإعلان عن ندوة المجتمع المحلي ولدعوة الناس لحضورها.

وفي ندوة المجتمع المحلي، كان الهدف الأساسي هو أن يشرح للناس ما هو مشروع الإحياء العمراني ولماذا تم وضع القاهرة التاريخية على قائمة التراث العالمي.

نقاط مهمة تمت مناقشتها بعد عرض مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية:

• العلاقة بين المجتمع والآثار

• المشكلات الاجتماعية الاقتصادية المطلوب دراستها.

٣، ٤، ٧ المحاضرات ومسابقة الفيديو:
الشباب والطلاب

بالإضافة إلى عروض مشروع الإحياء العمراني في فعاليات حملة التوعية، قدم فريق العمل أيضاً مجموعة محاضرات في جامعات وكيانات ثقافية وتعليمية أخرى، وفي مؤسسات ومنظمات مجتمع مدني معنية بالقاهرة التاريخية وإدارة التراث. كان القصد من تلك المحاضرات التوعية بممتلك التراث الخاص بالقاهرة التاريخية، في أوساط الطلاب والمهنيين المتخصصين. اشتمل على عرض لمشروع الإحياء العمراني وإجابة أسئلة عن القاهرة التاريخية وحدودها وإدراجها كتراث عالمي وإدارتها.

انعقدت محاضرات في:

• وزارة الآثار، إدارة التدريب والتنمية البشرية

URBAN REGENERATION PROJECT FOR HISTORIC CAIRO
VIDEO COMPETITION

مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية
مسابقة فيديو

The URHC project team invites young filmmakers and urban heritage lovers aged between 18 and 30 years to produce a video of 5 minutes or less, expressing their vision of Historic Cairo.

يدعو فريق عمل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية صانعي الأفلام الشباب ومحبي التراث العمراني الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة لعمل فيديو مدته ٥ دقائق أو أقل يعبروا فيه عن رؤيتهم للقاهرة التاريخية

For more information تنوفاً للمعلومات من خلال
<http://whc.unesco.org/en/list/89>
<http://whc.unesco.org/en/historic-cairo-project/> (See "Documents")
<http://www.urhcproject.org/>

URHC
مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية

ملصق مسابقة فيديو مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية

١٢٠- انظر العرض وورد في تقرير مشروع الإحياء العمراني الخاص بأخذ الآراء، تقرير مي الإبراشي في القسم ٣، النشاط ٣، معرض اليوم، صفحات ١٥ إلى ٢٣، أبريل/نيسان ٢٠١٤. الملحق

الرقمي ٣،٧

١٢١- مجاورة هي جمعية معمارية توفر مساحة للطلاب الشباب والمعماريين. وهي أيضاً نقطة التقاء للمناقشات الخاصة بمجال المعمار والعمران بالتركيز على المجال كفن ونظرية وممارسة وتراث ثقافي. Megawra.com.

كان الهدف من حلقة النقاش أخذ الآراء ورصد ردود الأفعال المختلفة حول نشاط مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، بالتركيز على منطقة العمل، من أجل تبادل الأفكار والمعارف بين فريق المشروع والأطراف المعنية من الهيئات الحكومية الشريكة. وبهذا كان الهدف هو أن تتقارب الرؤى لهؤلاء الممثلين للهيئات الحكومية مع نهج مشروع الإحياء العمراني في القاهرة التاريخية لصالح مستقبل القاهرة التاريخية. وتمت دعوة الجمهور للفعالية من المجتمع المحلي، ومعهم ممثلين عن وزارة الآثار ومحافظة القاهرة والجهاز القومي للتنسيق الحضاري، وكذا المتدربين في مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (المساحون)، الذين طلبوا دعوة زملاء لهم ومشرفين عليهم من المؤسسات التي يعملون بها . ١١٦

ركزت الفعالية أساساً على:

١. إطلاع وزارة الآثار ومحافظة القاهرة والجهاز القومي للتنسيق الحضاري على أنشطة مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، وفتح مناقشة حول الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل استكمال وتنفيذ توصياته.

٢. تعزيز الخبرات الجديدة لفريق المساحين، وضمان قدرتهم على تطبيق معارفهم ورؤاهم المكتسبة.

٣. تبادل المعلومات بين المتخصصين والباحثين والأطراف المعنية.

٤. أخذ آراء المجتمع المحلي.

من ثم ركزت الفعالية على عرض موسع للمعلومات وللآراء المستقاة مع الأخذ في الاعتبار ألا يحدث تنافس مع الفعالية النهائية للحملة، وهي ندوة المجتمع المحلي، التي كانت تستهدف قطاعاً أعلى من المسؤولين الحكوميين وكذلك وسائل الإعلام.



جلسة تقديم الآراء في التكية المولوية (مي الإبراشي، ٢٠١٤)

إلى جانب حملتين تعريفيتين خلال يومي الإجازة الأسبوعية علي مدار أسبوعين متتاليين، تم عقد فعالية للحكي^{١١٧} ضمن أنشطة حملة التوعية في منطقة العمل. الهدف من فعالية الحكى كان تسليط الضوء على الصلة الوثيقة بين الآثار والمجتمع. المعلومات والحكايات التي تم جمعها عن تصورات السكان لتراث حيهم وفهمهم لتاريخه وعلاقته بتاريخهم الشخصي، وبنى القوة ذو الصلة بإدارة الآثار؛ تضافرت مع المعلومات الواردة من المصادر التاريخية الأساسية. الرسالة المقصود بثها هي أن التراث ليس مجرد آثار، إنما هو الناس وتاريخهم وأنشطتهم والنسيج العمراني والمباني التي يعيشون فيها والحكايات التي تشهدها. بؤرة تركيز تلك الحكايات كانت مثلث العلاقات بين الأثر والجهة التي تحفظه (وزارة الآثار) والمجتمع.^{١١٨}

كانت الفعالية تهدف إلى التفاعل مع وإشراك طائفة عريضة من الجمهور. كما كان القصد منها أن تكون فعالية جاذبة لصالح الفعالتين الختاميتين للحملة: حلقة النقاش في التكية المولوية، وندوة المجتمع المحلي التي تم تنظيمها في قصر الأمير طاز، وقد انعقدت كل منهما في اليوم التالي على يوم فعالية الحكى.



حشد من المواطنين يستمعون إلى فعالية الحكى أمام جامع السلطان حسن. من «بحث حول التراث غير المادي وفعالية الحكى في منطقة العمل»، شيرين الأنصاري، أبريل/نيسان ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،٨

١١٦- انظر الملحق الرقمي ٨.١١١: مي الإبراشي وشيرين الأنصاري، «بحث حول التراث غير المادي وفعالية للحكي في منطقة العمل»، أبريل/نيسان ٢٠١٤. "Research on intangible heritage and storytelling event in the action area" Chirine El Ansary and May al-Ibrashy, April 2014

١١٧- أجزتها حكايات، هي شيرين الأنصاري.

١١٨- انظر مي الإبراشي وشيرين الأنصاري، الحكى، تصورات عن الآثار المدرجة، صفحات ٤٥ إلى ٥٠، أبريل/نيسان ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،٨

١١٩- انظر مي الإبراشي تفاصيل حلقة النقاش «أخذ الآراء حول مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية»، القسم ٣، النشاط ٢، صفحات ٥ - ١٥، أبريل/نيسان ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣،٧

مع وضع هذا في الاعتبار، فإن مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية يرى تطبيق التوصيات الحديثة حول حماية المناظر الحضرية التاريخية^٢ فيما يخص:

• مراجعة بيان القيمة العالمية الاستثنائية وترسيم حدود ممتلك التراث العالمي^٣ بناء على تحليل النمو العمراني وفهم المدينة التاريخية «نتيجة لتراكم طبقات تاريخية من القيم والسمات الثقافية والطبيعية التي تتجاوز مفهوم «المركز التاريخي» أو «المجموعة التاريخية» فتشمل البيئة الحضرية العامة ومحيطها الجغرافي»^٤.

• مناطق الحفاظ المقترحة وتدابير الحماية ذات الصلة بها^٥ التي تهدف إلى تحسين «نوعية البيئة البشرية، وتحسين الاستغلال الإنتاجي والمستدام للمجالات الحضرية وفي الوقت نفسه الإقرار بطابعها الديناميكي، وتعزيز التنوع الاجتماعي والوظيفي»^٦.

لا بد أن يسبق ذلك أي «رؤية» أو اتفاقات فيما بين الأطراف المعنية المؤسسية بهدف حماية وإعادة تأهيل وإحياء طويل الأجل لممتلك التراث العالمي القاهرة التاريخية، كمشروع قومي ذو أهمية دولية.

ومن أجل تفعيل هذا النهج الجديد، نوصي بما يلي:

• مراجعة حدود ممتلك التراث العالمي بالقاهرة التاريخية قبل تقديمه رسمياً إلى مركز التراث العالمي وصدور موافقة عليه من لجنة التراث العالمي^٧.

• تقديم بيان القيمة العالمية الاستثنائية رسمياً إلى مركز التراث العالمي لاعتماده من قبل لجنة التراث العالمي.

• اعتماد تدابير للحماية (أنظمة لمناطق الحفاظ التي اقترحها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية) من خلال مراجعة القرارات المرتبطة بـ «المناطق ذات القيمة المتميزة» التي أصدرها الجهاز القومي للتنسيق الحضاري.

٢، ٤ إطار العمل التشريعي والتخطيطي

هناك جانب مهم آخر هو وضع إطار عمل تشريعي مناسب ومُحدّث يتعامل مع القضايا الخاصة بالحفاظ العمراني، بما يتجاوز الأمور المرتبطة بحماية المباني المسجلة، ويضع بث الحيوية في التراث ضمن السياق العمراني الأوسع^٨.

يجب تجاوز الافتقار الحالي لتدابير الحماية الخاصة بالنسيج التاريخي، وتطوير أدوات تخطيط تمكّن من وضع سياسة لإعادة التأهيل والإحياء استباقياً.

المقترحة للنسيج العمراني التاريخي، في غياب تدابير حماية، اللهم إلا ما يخص المباني والآثار المسجلة. تسارعت هذه العملية منذ عام ٢٠١١، وهو ما يُظهر افتقار تام إلى السيطرة على أنشطة البناء وانتشار الإنشاءات العالية غير القانونية.



خط أفق القاهرة من الجبال

أصبحت القيمة العالمية الاستثنائية لممتلك التراث العالمي بالقاهرة التاريخية عرضة للخطر. أغلب سمات الممتلك المعمارية والعمرانية، ومنها العديد من «الآثار» وأجزاء كبيرة من النسيج التاريخي، في حالة حفاظ سيئة للغاية أو حتى أصبحت مهجورة، وفي الوقت نفسه يتزايد تدهور القابلية للمعيشة والظروف البيئية للممتلك، رغم حيويته الاجتماعية-الاقتصادية الكبيرة.

أول خطوة إلزامية نحو نهج فعال للحفاظ في القاهرة التاريخية، يجب أن تكون إعداد وتطبيق تدابير حماية عامة. من شأنها أن تقلص خطر خسارة القيمة العالمية الاستثنائية وأغلب سماتها بشكل لا رجعة فيه. إن تطبيق هذه التدابير أمر ضروري وملح ليس فقط من أجل الحفاظ على القاهرة التاريخية ضمن قائمة التراث العالمي، إنما أيضاً كشرط مسبق على أية سياسة للإحياء وإعادة التأهيل العمراني في المستقبل تستخدم التراث كدافع للتحسين الثقافي وللتنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

تطور المفاهيم والمعارف النظرية والعملية للحفاظ العمراني للتراث على مدار العقود الأخيرة يؤكد أنه حان الوقت لتجاوز نهج الحفاظ الذي يهدف بالأساس إلى حماية قطع مفردة من «الآثار» أو المباني المسجلة. من الضروري التعامل مع النسيج العمراني التاريخي ككل، بالاستعانة بتدابير تخطيط ملائمة وتعزيز دمج وتكامل مشروعات الحفاظ العمراني التي تمزج بين حماية التراث وتحسين الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمع المحلي. كما توجد حاجة ملحة إلى إيجاد سبل للتعامل بشكل أكثر فعالية مع تحديات الحفاظ وبث الحيوية في مدينة تاريخية حية ونشطة مثل القاهرة، من خلال حماية وإحياء النسيج التاريخي، وليس فقط مباني أو مواقع منعزلة ومتفرقة.

٢- انظر توصية اليونسكو حول المناظر الحضرية التاريخية التي تم اعتمادها في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني في الدورة ٣٦ للمؤتمر العام لليونسكو (<http://whc.unesco.org/en/activities/638/>)

٣- انظر الفصل ١ والملحق ١، ٢.

٤- انظر توصية المناظر الحضرية التاريخية، الفقرة ٨.

٥- انظر الفصل الثاني.

٦- انظر توصية المناظر الحضرية التاريخية، فقرة ١١.

٧- انظر الملحق ١، ١.

٨- انظر توصية المناظر الحضرية التاريخية، الفقرات ٢١ - ٢٤.

• البحث في بعض قضايا الحفاظ الأساسية الخاصة بالقاهرة التاريخية.

• تعريف استراتيجية إحياء عمراني بناء على مسح تفصيلي وتحليل تفصيلي للوضع المادي والاجتماعي-الاقتصادي القائم.

• صياغة مقترحات تخطيط وتصميم عمراني محددة وواضحة، بناء على نهج ومنهجية يمكن أن تُطبق على باقي أنحاء ممتلك التراث العالمي.

من ثم، يُعد مشروع العمل خطوة أولى باتجاه خطة للحفاظ، إذ يوفر معلومات وأدوات وأفكار يمكن الاستعانة بها. لكن نتائج هذا النشاط هي بالأساس مفتوحة وغير حاسمة، بما أن نظام الإدارة المناسب هو وحده القادر على تعريف رؤية مشتركة ووضع أهداف تخطيط وأولويات واضحة.

نتائج وتوصيات هذا الفصل تكاد تشير بالكامل إلى الخبرات المذكورة والقصد منها تلخيص العناصر المهمة لإعداد استراتيجية مستقبلية لإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، تمزج حماية التراث بالنمو الاجتماعي-الاقتصادي في محاولة لتحسين الأحوال المعيشية وحيوية البيئة العمرانية.

في حين ذكرنا تدخلات مقترحة معينة وتم شرحها في الفصول السابقة، فإن النتائج المعروضة هنا نقصد منها توضيح الخطوط المحتملة للعمل في المستقبل بناء على مختلف الدراسات التي تم إجرائها، بالتركيز على المهام الأكثر إلحاحاً وضرورة. نتائج هذه المرحلة تعد أعمال جزئية وغير كاملة مقارنة بأهداف المشروع في البداية التي كانت ترتبط بإنشاء خطة إدارة وخطة حفظ. إلا أن من الممكن أن توفر رؤية مفيدة حول كيفية وضع أدوات تخطيط حفاظ فعالة وفي نهاية المطاف، كيف يمكن التعامل مع سياسة إحياء متكاملة لممتلك التراث العالمي القاهرة التاريخية.

٤,١ نهج جديد للحفاظ في ممتلك التراث العالمي بالقاهرة التاريخية

هناك نقطة أولية وضرورية في استراتيجية الحفاظ العمراني المقترحة، هي اعتماد نهج جديد ومُحدَّث للحفاظ العمراني.

هناك عدة تدخلات حفاظ تم تنفيذها في القاهرة التاريخية على مدار العقود القليلة الماضية. تم ترميم العديد من الآثار ونفذ المجلس الأعلى للآثار مشروعات ارتقاء موسعة ومهمة في شارع المعز والجمالية. إن تنفيذ برنامج مؤسسة الأغا خان لإحياء منطقة الدرب الأحمر التاريخية - على صلة بترميم السور الأيوبي وإنشاء حديقة الأزهر - يمثل مثلاً مهماً على استخدام الممارسات الفضلى المعترف بها عالمياً في الإحياء العمراني.

المسوح والدراسات التي نفذها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية تُظهر أن عملية التدهور المادي للنسيج العمراني التاريخي قائمة منذ عقود، بما في ذلك انتشار أعمال الهدم وإعادة الإنشاء

الفصل الرابع النتائج والتوصيات

- ٤.١ نهج جديد للحفاظ في ممتلك التراث العالمي بالقاهرة التاريخية
- ٤.٢ إطار العمل التشريعي والتخطيطي
- ٤.٣ نظام الإدارة
- ٤.٤ الدروس المستفادة من مشروع العمل
 - ٤.٤.١ السيطرة على أنشطة المباني
 - ٤.٤.٢ تدابير ضد مخالفات البناء
 - ٤.٤.٣ تحسين ظروف الإسكان
 - ٤.٤.٤ إعادة التأهيل وإعادة الاستخدام التكميلي للآثار
 - ٤.٤.٥ الارتقاء بالأنشطة الاقتصادية وترشيدها
 - ٤.٤.٦ بث الحياة في ممتلكات الأوقاف
 - ٤.٤.٧ تحسين البيئة
 - ٤.٤.٨ حركة السير وسهولة الوصول
 - ٤.٤.٩ التوعية واللافتات
 - ٤.٤.١٠ إشراك المجتمع
- ٤.٥ التدخلات ذات الأولوية من أجل بدء تفعيل الإحياء العمراني
 - ٤.٥.١ القلعة وإعادة الاستخدام التكميلي لمنطقة باب العزب
 - ٤.٥.٢ إعادة تأهيل وإحياء النسيج السكني التاريخي
 - ٤.٥.٣ إحياء المناطق المفتوحة العمرانية الأساسية
 - ٤.٦ الدراسات الإضافية المقترحة ومناطق المشروع المحتملة
 - ٤.٦.١ الحاجة إلى إطار تخطيط واسع النطاق
 - ٤.٦.٢ الدراسات المتخصصة
 - ٤.٦.٣ دراسات تخطيط ممكنة أخرى
- ٤.٧ مقترح بهيئة فنية للتراث العالمي في القاهرة التاريخية

كان العمل الذي نفذ مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية في السنتين الأخيرتين من مرحلة عمر المشروع مقتصرًا للغاية من واقع الافتقار إلى إطار عمل مؤسسي وقانوني وتخطيطي واضح. إن الموافقة التي لم تصدر بعد على بيان القيمة العالمية الاستثنائية لممتلك التراث العالمي، وعلى ترسيم حدود الموقع والإجراءات الخاصة بالحماية، بالإضافة إلى نقص التفاعل مع خطة العمل المقترحة والعلاقات غير الفعالة مع بعض الشركاء المؤسسين التي ألزمت الفريق بالسعي لتحقيق أهداف المشروع بشكل مستقل، هي جميعاً عوامل كادت تقطع الصلة عن صلاحيات إصدار القرارات المؤسسية التي كانت مُفترضة في البداية.

يكاد العمل المنجز يكون مرتبطاً بشكل حصري بمشروع العمل التجريبي المرتبط بمنطقة هشة استراتيجياً وتراثياً. لم يكن القصد منه سن خطة حفاظ أو أي نوع آخر من أنواع وثائق التخطيط القانونية - إذ كانت الظروف القادرة على تحقيق هذا الأمر غائبة تماماً - إنما تم إعداده [أي مشروع العمل التجريبي] كنشاط تخطيطي يهدف إلى:

من حالة التسجيل الرسمي، ولا ينص على آليات مالية يمكن من خلالها إعادة تأهيل المباني وصيانتها بانتظام من قبل ملاكها.

على الجانب الآخر، فإن تجذّر سكان القاهرة التاريخية المعروف^{١٦} يتأكد من واقع السلوك الإيجابي والاستباقي الذي أعرب عنه الأهالي تجاه مناطق سكنهم. قام الكثيرون بإصلاحات لوحداته السكنية أو لمبانيهم، وفي أحيان كثيرة باستخدام مواد وتقنيات بناء فقيرة للغاية وغير مناسبة.

من الواضح ضرورة أن يكون التحسين الموسع لظروف الإسكان مكوناً أساسياً لأية سياسة لإعادة التأهيل والإحياء العمراني. يجب أن يستند إلى فهم محدد للجوانب الاجتماعية والقانونية والمؤسسية



مساكن بحاجة للتحسين في منطقة العمل

والمالية والاقتصادية وأن يشمل (من بين أمور أخرى) تدابير قانونية لتنظيم قضايا السكن المتنوعة، وأدوات مالية جديدة (مثال: برامج القروض الصغيرة) وأشكال متنوعة من المساعدات التقنية التي تسمح بالإسكان غير باهظ الكلفة.

يظهر من حصر المباني والمناطق المفتوحة في «المناطق ذات الأولوية» أن هناك إمكانات كبيرة لإدخال سياسة كهذه من خلال إعادة تأهيل و/أو إعادة استخدام المساكن القائمة بالفعل (بما في ذلك العديد من المباني «المتهدمة»)، بالإضافة إلى التدخلات الفردية في قطع الأرض الخالية، لا سيما في نطاق منطقة الحفاظ ١ ضمن النسيج التاريخي.

٤,٤,٤ إعادة التأهيل وإعادة الاستخدام التكيفي للآثار

تُظهر الدراسة المتخصصة التي تم إجرائها في سياق مشروع العمل^{١٧} أن حالة الحفاظ الحالية «للآثار» والمباني المسجلة سيئة وأن جزءاً من التراث المعماري المحمي لممتلك التراث العالمي معرض للخطر. لا بد من العمل سريعاً على وضع سياسة تدخلات متسقة، تشمل أولويات ومعايير واضحة، من أجل وقف التدهور. الاستراتيجية التي نوصي بها تركز على التدخلات التحفيزية: التدخلات التي لها آثار على سياقها المحيط بفضل الأهمية الثقافية والمعمارية للمبنى، وموقعه، ووظيفته، وظهوره الواضح، وعوامل أخرى. نقترح المعايير التالية لكيفية اختيار التدخلات ذات الأولوية التي:

(بحسب فئات وأنواع التدخلات المُعرّفة في الفصل الثاني). يجب أن يتم التعرف عليها من واقع المسح لقطع الأرض قطعة قطعة باستخدام المنهجية التي تم اختبارها في «المناطق ذات الأولوية» من مشروع العمل.

٤,٤,٢ تدابير ضد مخالفات البناء

أدى انتشار الإنشاءات غير القانونية إلى اضطراب جسيم في النسيج العمراني في العديد من المناطق، وإفساد صورته التاريخية. قامت الحكومة ومحافظة القاهرة مؤخراً باتخاذ خطوات لإزالة المخالفات ولمنع انتشار المباني الجديدة غير القانونية، لا سيما إلى جوار الآثار. لجعل هذه التدابير فعالة على النطاق الكبير، نوصي بما يلي:

- إنشاء هيئة فنية مسؤولة عن تعميم دراسة المخالفات على سائر أنحاء ممتلك التراث العالمي. يجب أن تسجل القرارات السابقة الخاصة بكل مبنى من المباني وتجمع المعلومات الأرشيفية من الهيئات الإدارية ذات الصلة، وأن تنفذ مسح ميداني وتصدر قرارات حول ما إذا كانت هناك مخالفات من عدمه. يجب أيضاً إنشاء وحدة داخلية من العاملين المتخصصين (شركات إنشائية) لإجراء أعمال إزالة المخالفات.

- مراجعة وإعادة النظر في بعض «قرارات التنظيم» الصادرة عن المحافظة، لا سيما القرارات الخاصة بالهدم الكلي والجزئي. بعض هذه القرارات صدرت قبل ٣٠ عاماً. نوصي بأن تقتصر قرارات الهدم الكلي على الحالات التي لا توجد لها حلول، مع تفضيل القرارات الخاصة بحفظ القيمة المعمارية للمباني القديمة.

- منع البنية التحتية والمرافق (المياه، الكهرباء، إلخ) في حالة المباني المخالفة للكود وإنفاذ القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ والذي ينص على عدم تقديم المرافق للمباني ما لم تقدم الجهة الإدارية المختصة برسالة رسمية تؤكد سلامة وضعها القانوني (إشارة إلى أنها أنشئت بموجب رخصة بناء سارية).

٤,٤,٣ تحسين ظروف الإسكان

رغم أن مشروع العمل لم يتناول قضايا الإسكان بشكل مباشر، فإن نتائج المسح الخاص بالنسيج العمراني وحصر المباني والمناطق المفتوحة في «المناطق ذات الأولوية» يُظهر أن مجمل المباني والبيئة العمرانية بشكل عام في حالة حرجة.^{١٤}

أظهرت الدراسات السابقة^{١٥} كيف أن الإطار القانوني والتنظيمي تحديداً غير فعال وأحياناً ما يكون ذات نتائج عكسية فيما يخص إدارة والتحكم في المساكن القائمة، لا سيما فيما يخص متطلبات الحفاظ. المشكلة الرئيسية تتمثل في أن القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ لا ينص على عوامل قانونية أو مالية محفزة لأصحاب المباني للاستفادة

١٤- انظر الفصل ٣,٢,٣ والخرائط المواضيعية للمباني في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة، الملحق الرقمي ٢,٤.

١٥- انظر تحديداً الملحق الرقمي ٣,٣ «دراسة حول الأصول المجددة، القاهرة التاريخية»، كريم إبراهيم، ٢٠١٢، وانظر «دراسة إعادة تأهيل الإسكان»، كريم إبراهيم، ٢٠١١.

١٦- تُظهر الدراسات أعلاه أن أكثر من ٨٠٪ من السكان يعيشون في البيوت نفسها منذ أكثر من ٢٠ عاماً ويعملون أو يدرسون في القاهرة التاريخية.

١٧- انظر الملحق الرقمي ٢,٧: «دراسة للآثار في منطقة العمل»، مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، يوليو/تموز ٢٠١٤.

التحتية والتخطيط العمراني على المستوى الأكبر للقاهرة الكبرى. لا بد أيضاً من إقرار وسائل حوكمة وأدوات عملية قوية لوقف الإنشاءات غير القانونية.

• تطوير برامج للتوعية وبناء القدرات في الإدارات المعنية، لا سيما لضمان معرفة العاملين المسؤولين عن إصدار رخص البناء بجميع القوانين التي تحمي التراث العمراني للقاهرة التاريخية.

• إنشاء وحدة فنية تختص حصراً بموقع التراث العالمي وتتلقى بيانات مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية ومعداته (انظر التفاصيل أدناه في النقطة ٦).

٤,٤ الدروس المستفادة من مشروع العمل

أظهرت تدخلات مشروع العمل ودراساته المتخصصة بعض قضايا الحفاظ والتخطيط العامة، التي يجب التصدي لها على المستويات المؤسسية والقانونية والفنية، من قبل مختلف الإدارات المعنية.

لا بد من أخذ ما يلي في الاعتبار عند إعداد خطة إدارة ووثائق قانونية خاصة بالتخطيط في المستقبل، فهي تمثل أولويات تمكن من تحسين استراتيجية إعادة التأهيل والإحياء ل ممتلك التراث العالمي القاهرة التاريخية.

٤,٤,١ السيطرة على أنشطة المباني

لوائح البناء التي تستخدمها إدارات الأحياء في إصدار رخص البناء بعضها قديمة و/أو لا تُحترم. في حالات عديدة ثبت أن تطبيقها يؤدي إلى قطع الاستمرارية والإضرار بالتماسك الفراغي للنسيج العمراني (أي «قرارات التنظيم» الخاصة بإزالة الكاملة و«خطوط التنظيم»). كما أن هناك حاجة عامة إلى بناء قدرات العاملين الفنيين المسؤولين عن إصدار رخص البناء، بناء على القوانين ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ و ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، وكذلك إرشادات وأسس حفاظ الجهاز القومي للتنسيق الحضاري الخاصة بالقاهرة التاريخية.

اعتماداً على التشريعات القائمة، هناك حاجة ملحة إلى وضع أنظمة واضحة ومتكاملة لأنشطة البناء بالنسبة لكل من الإدارات الحكومية المختصة، وأن تُحترم هذه الأنظمة وتُطبق، من أجل السيطرة على أنشطة المباني، ومن ثم الحيلولة دون وقوع المزيد من الإضرار بقيم التراث ولتعزيز التطور المتوازن للبيئة العمرانية.

إن إنفاذ تدابير الحماية العامة لممتلك التراث العالمي هو مطلب ملح، إذ أن هذه التدابير تعد أداة مهمة لتنظيم أنشطة البناء. لكن ثمة حاجة إلى أنظمة أكثر تفصيلاً تُنفذ في المناطق ذات قيم التراث الأعلى، حيث يجب التوصل إلى تدخلات حفاظ للمباني والمناطق المفتوحة من أجل حماية النسيج العمراني التاريخي لهذه المناطق لذا نقترح توفير أنظمة بناء لكل مناطق الحفاظ «الفئة ١» تدريجياً

ولتحقيق هذا الهدف على المدى القصير، فمن الممكن استغلال الفرص المطروحة من واقع «قانون البناء» رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٨، الذي يطالب بـ «خطط تفصيلية» تخص «المناطق ذات القيمة المتميزة»، حتى إن لم تكن مصممة خصيصاً لدعم حماية التراث بشكل موسع وفعال^٩ وتخص تعزيز إعادة التأهيل العمراني المتكامل.^{١٠}

مطلوب إطار عمل قانوني أكثر ملائمة وفعالية، يمزج تدابير حماية التراث بتخطيط التنمية العمرانية، من أجل تجاوز الانفصال القائم حالياً بين مختلف الأدوات القانونية.^{١١}

وفي انتظار تحسينات جوهرية في التشريعات القائمة، نوصي بما يلي:

• توحيد أسس الحفاظ على منطقتي القاهرة التاريخية والخديوية ذات القيمة المتميزة بتدابير الحماية المقترحة من مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية لصالح ممتلك التراث العالمي.

• تطوير الأدلة الإرشادية العمرانية الخاصة بتدخلات الحفاظ والمباني الجديدة في القاهرة التاريخية.

٤,٣ نظام الإدارة

كما ورد في اتفاقية ١٩٧٢، فإن وضع نظام إدارة مناسب أمر مطلوب لكل ممتلك للتراث العالمي.^{١٢}

اقترح مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية إطاراً أولياً لنظام إدارة الموقع وناقشه مع مختلف السلطات المختصة. تم مؤخراً إنشاء لجنة توجيهية تتبع رئاسة الوزراء، وجاري مناقشة تشكيل هيئة لحماية القاهرة التاريخية.

بعض النظر عن الإطار المؤسسي الذي سيتم تشكيله، فإننا نوصي بشدة بما يلي:

• تطوير وتنفيذ خطة الإدارة - بحسب متطلبات نظام ممتلك التراث العالمي - بالتعاون مع الأطراف المعنية المؤسسية كلها، من خلال عملية تشاركية. يجب أن تشمل هذه العملية وجود رؤية واستراتيجية للحفاظ على القيمة العالمية الاستثنائية للقاهرة التاريخية، ومجموعة من التدابير واجبة التنفيذ على المدى القصير ثم على المدى البعيد، وأطر عمل للتخطيط والتنظيم، وأدوات فنية/تقنية ومالية، وجميع العناصر الأخرى المطلوبة لجعل سياسة الإحياء فعالة ولمراقبتها.^{١٣}

• يجب أن تشمل خطة الإدارة تحديداً واضحاً للمسؤوليات الخاصة بالدراسات ومشروعات التدخل التي ستُنفذ على ممتلك التراث العالمي القاهرة التاريخية، وأيضاً مسألة الآثار السلبية المحتملة التي قد تحدث جراء اختيارات خاصة بالبنية

٩- يمكن أن توفر تدابير حماية من أجل «المباني المسجلة» فقط، وليس لكل النسيج العمراني.

١٠- على سبيل المثال لا توجد تدابير للسيطرة على استخدامات الأراضي.

١١- بمعنى: قانون البناء لعام ٢٠٠٨ وقانون الآثار لعام ٢٠١٠.

١٢- انظر اليونيسكو «دليل إرشادي لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي»، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، ص ١٠٨ - ١١٨.

١٣- إشراك جميع المؤسسات المعنية في صياغة خطة الإدارة بطريق عملية تشاركية مطلب واضح من مطالب «الأدلة الإرشادية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي»، الطبعة الأخيرة صدرت في يوليو/تموز

٢٠١٣، ويموجب التوصية المقترحة أعلاه.

خاصة (سيارات أو عربات صغيرة لجمع القمامة، إلخ).

• تجاوز سوء التنسيق وعدم التكامل وغياب الوضوح في الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركة في إدارة المخلفات الصلبة في المنطقة (منها فرع الهيئة العامة للنظافة والتجميل، وإدارة المراقبة والمتابعة، والمجلس الأعلى للآثار، والمتعاقدين). يمكن تحسين التنظيم المؤسسي للعملية من خلال تصميم إدارة في هيئة النظافة والتجميل تتحمل المسؤولية المباشرة عن إدارة المخلفات الصلبة في مناطق القاهرة التاريخية.

• وضع خطة توعية متكاملة تشجع المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والمدارس علي المشاركة في أنشطة إدارة المخلفات الصلبة. نوصي أيضاً بالبدء في نظام لفصل عناصر القمامة. ويجب إجراء حملة توعية بالتنسيق مع المحليات ومنظمات المجتمع المدني والمدارس ودور العبادة ووزارة البيئة.

• مطلوب قاعدة بيانات واقعية ومحددة تشتمل على بيانات إحصائية دقيقة حول الأفراد والأعمال التجارية والكميات ومعدلات تولد القمامة وتراكمها.

• وضع نهج منسق وكلي ومستدام لتحسين صناعة القرار طرف المدراء وتشجيع بناء قدرات وخبرات المشتغلين بإدارة المخلفات الصلبة.

• تهيئة بيئة تمكن من الاستثمار من خلال توفير العوامل المحفزة مثل القروض والتسهيلات والإعفاءات الضريبية وشفافية المعلومات، للقطاع الخاص وللشباب.

• مراجعة وتحسين وتنفيذ القرارات والأنظمة الواردة في القوانين، المتعلقة بإدارة المخلفات الصلبة.

تشتمل المهام الأكثر إلحاحاً على التحركات التالية:

• إنفاذ مواد قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن رمي القمامة والمخلفات الصلبة في الأماكن غير المخصصة لذلك الغرض. إنفاذ قانون النظافة العامة وما يتعلق منه بعمل أسوار لقطع الأرض الخالية، والمعاقبة على التخلص من القمامة خارج نطاق الأراضي العامة. كذلك يجب دفع غرامات على المباني غير العامة الممتلئة بالقمامة أو التي تتراكم على أسطحها قمامة.

• مراقبة رمي القمامة بصفة غير قانونية وتخصيص موارد للتحسين المؤقت للموقف البيئي إلى أن يتم تحديد نظام إدارة مخلفات فعال وكفؤ في ممتلك التراث العالمي.

• وضع جميع صكوك الوقف الخيري في قاعدة بيانات إلكترونية لكي تتوفر للجمهور لأغراض البحث والمشاورة. من المفهوم أن جعل الوقف الأهلي متاحاً للجمهور له مشكلات وقد يخرق قواعد الخصوصية المرتبطة ببعض من أوقافاً ممتلكات للإنفاق الخيري، لن توفر البيانات أمر ذات أهمية أعلى.

• العودة لصيانة القيم المعمارية والفنية بخلاف تلك المتصلة بالوظائف الدينية للمباني. لتحقيق هذا الهدف، يجب التشجيع على إعادة الاستخدام التكيفي لمختلف المباني التي لم يعد لوظائفها الأصلية وجود (الأسبلة/الكتاتيب، الأضرحة، إلخ). إعادة الاستخدام هذه يجب أن تشجع المجتمع المحلي على استخدام تلك المباني بشكل دائم، بحيث يصبحون هم الرعاة للمباني ويحصلون على الدخل من صيانتها ومن الحفاظ عليها. بناء عليه، يجب أن تطور الأوقاف آليات واستراتيجيات لتشجيع المستثمرين على ترميم واستخدام المباني الخاصة بالأوقاف غير المسجلة.

• إتمام التشريعات الحالية التي تنظم مختلف المسؤوليات عن ممتلكات الأوقاف مع مشاركة المسؤولية بين وزارة الأوقاف (أو هيئة الأوقاف) ووزارة الدولة لشؤون الآثار.

• يجب أن تبدأ وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف في إنشاء «هيئة تراث» لها قدرات ومعارف وخبرات العمل على تخطيط وإدارة الدراسات والمشروعات المتصلة بالمباني التراثية القيمة التابعة للأوقاف، وغيرها من ممتلكات القاهرة التاريخية. يجب وضع أدوات إدارة جديدة ومبتكرة تسمح بإنفاق نسبة من العوائد كأساس على الصيانة، بالإضافة إلى الإنفاق الخيري.

٤,٤,٧ تحسين البيئة

يتطلب إعادة تأهيل النسيج العمراني السكني تحسينات كبيرة على الظروف البيئية الحالية. إذ يلعب نظام إدارة المخلفات دوراً محورياً في هذا الصدد. إنه يؤثر بلا شك على قابلية القاهرة التاريخية للمعيشة، ويعتبره السكان مشكلة أساسية كبرى. تضع مشكلات إدارة المخلفات عوائق جسيمة تعترض جذب الاستثمارات في الخدمات والأنشطة الاقتصادية الجديدة.

تُظهر الدراسات التي نُفذت في إطار مشروع العمل^{٢١} أن الحل لتحسين النظام القائم يجب أن يراعي السمات الفريدة من نوعها لأنماط الشوارع والنسيج العمراني في القاهرة التاريخية. يجب استخدام دور «الزباليين» التقليدي مع إضافة سبل جديدة لتنظيم العمل باستخدام المعدات المناسبة.

نوصي بما يلي:

• تعيق شوارع القاهرة التاريخية وأزقتها وحواريها الضيقة عملية جمع القمامة. هي تتطلب خدمات مباشرة تبدأ بالوحدات السكنية مع التكيف مع الموقع باستخدام أدوات ومعدات

٢١- انظر الملحق الرقمي ٣,١: «دراسة تمهيدية لإدارة المخلفات في القاهرة التاريخية»، ليزا ديويت، يونيو/حزيران ٢٠١٢، والملحق الرقمي ٣,١٠: «تقرير إدارة المخلفات الصلبة»، انفيرونكس، يوليو/ تموز ٢٠١٤.

العمراني، من أجل تأكيد أهميتها. ولتحقيق هذا الهدف، نوصي بمراجعة «مناطق الحماية» و«خطوط التجميل»، ومراجعة ممارسات إزالة الإنشاءات الملحقة والقريبة بغرض «تحرير» الآثار. إن مفهوم «مناطق الحفاظ» يجب أن يتطور من مفهوم مرتبط بعزل الأثر عن محيطه إلى مفهوم يشتمل على دمج الأثر بمحيطه.

٤,٤,٥ الارتقاء بالأنشطة الاقتصادية وترشيدها^{١٨}

تم تسجيل الوجود الموسع لأنشطة الحرف. يعكس هذا «تجدر» السكان ومن ثم فهو أمر يستحق الحفاظ عليه وتطويره. تمثل الحرف مكوناً أساسياً من مكونات النسيج السكني التاريخي، ومن ثم تتطلب إجراءات لترشيدها. ولتحقيق هذا الهدف نوصي بما يلي:

- تحسين الظروف البيئية وإجراءات السلامة الخاصة بالورش الحرفية. يشمل هذا تعديل التشريعات^{١٩} التي تؤثر على حيوية الحرف والأنشطة الاقتصادية المتسقة في الموقع، بما في ذلك إقرار أنظمة متخصصة لحماية الحرف كجزء من القيم التراثية غير المادية.

- تشجيع المؤسسات الحكومية على إعداد حصر ونظام معلومات جغرافية للحرف بالقاهرة التاريخية. كما نوصي باعتماد وعرض عوامل تحفيز لورش الحرف التقليدية واليدوية المتسقة والتميزة.

- إنشاء مركز للحرف بالقاهرة التاريخية يوفر الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال، وأنشطة التوعية وأنشطة تعليمية للحرفيين ولل سيدات وللمجتمع المحلي. يجب أن يشتمل هذا على إشراك منظمات المجتمع المدني والمانحين وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، فيما يخص حماية الحرف بصفقتها مصدر للدخل وكجزء من تطوير سمة لممتلك التراث العالمي.

٤,٤,٦ بث الحياة في ممتلكات الأوقاف^{٢٠}

لأن ممتلكات الأوقاف منتشرة على امتداد النسيج العمراني كله، فهي تعتبر أصلاً مهماً لإعادة تأهيل الإسكان وبث الحياة في الأنشطة الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، نقترح ما يلي:

- عمل حصر بجميع الممتلكات المملوكة للأوقاف، بما في ذلك معلومات عن - على سبيل المثال لا الحصر - أنماط وتاريخ بناء وحالة الحفاظ المباني، إلخ... يجب أن يُستخدم نظام المعلومات الجغرافية الخاص بمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية كقاعدة لأعمال الحصر في المستقبل. وتحديدًا يجب الحرص على الوصول لمعلومات الملكية لأنها مهمة فيما يخص قضايا الإدارة العابرة للوزارات وفيما بين الهيئات والمؤسسات التابعة لوزارة الأوقاف نفسها.

- تأخذ في الاعتبار جميع الطبقات التاريخية والثقافية وكذا لمختلف أنواع النسيج العمراني والآثار والمواقع.

- تستجيب لأولويات حفاظ محددة، مع مراعاة التهديدات الواضحة المتعلقة بمخاطر السلامة المعمارية والإنشائية.

- تجسد اهتماماً كبيراً بالتوعية ومشاركة المجتمع المحلي وبناء القدرات.

- منتشرة ومتصلة بـ «نقاط» فراغية مهمة ضمن النسيج العمراني، ذات انكشاف كبير من حيث الرؤية ويسهل الوصول إليها من مختلف الجهات.

- التمكين من إعادة الاستخدام التكميلي في الأنشطة غير السكنية، بما يؤدي إلى بث الحيوية في السياق الاقتصادي والثقافي كمكون من مكونات عملية الحفاظ المستدام.

- منح الأولوية للتدخلات التي تشتمل على إعادة استخدام المباني الخالية والمناطق المفتوحة المتدهورة أو غير المستغلة بالقدر المناسب، من أجل تحسين الوصول إلى الآثار والمواقع التاريخية وزيادة قابليتها للرؤية.

من أجل وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجية، نوصي باتباع النقاط الآتية:

- حصر محدث لجميع الآثار في زمام ممتلك التراث العالمي في القاهرة التاريخية. يجب أن يشمل ملخصات تاريخية وتوصيفات معمارية تفصيلية، ومعلومات عن حالة الحفاظ الحالية والاستخدامات القائمة وتحديد الأطراف المالكة، ومشروعات الترميم والصيانة المقرر عملها. يجب أن يشتمل هذا الحصر على تسجيل المباني المسجلة من قبل المحافظة، بحيث تستخدم قاعدة بيانات موحدة للتعرف على المباني ذات قيمة التراث العالية وحمايتها. يجب توفير معلومات الحصر على موقع إلكتروني ومشاركة مختلف الأطراف المعنية فيها.

- فيما يخص حالة الحفاظ المباني التاريخية، نوصي بتطبيق استراتيجية موحدة للتعرف على الآثار التي هي بحاجة للترميم. يجب أن ترتبط هذه الاستراتيجية بالتعرف على الآثار المتدهورة من أجل وضع قائمة للأعمال ذات الأولوية، بهدف وقف تدهورها.

- فيما يخص استخدام وإشغال الآثار، نوصي بعمل أدلة إرشادية للتعرف على الأنشطة المتسقة مع تلك المباني ومعايير إعادة الاستخدام التكميلي الكلية. يجب أن تأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار تنوع السياق العمراني وأن تستند إلى رؤية متكاملة لكل من مناطق الحفاظ الرئيسية والفرعية، مع معالجة احتياجات السكان.

- نوصي بقوة بالدمج الوظيفي والفراغي للآثار في سياقها

١٨- انظر الفصل ٣,٣,٤.

١٩- قانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي ينظم المحلات الصناعية والتجارية يعتبرها مصدراً للإزعاج ويبرأها خطرة على الصحة العامة. يتم وضع أنظمة في القانون للتعرف على الشوارع والمناطق، حيث يمكن إصدار الرخص للمحلات التجارية والوحدات الصناعية والوحدات الأخرى التي تمثل مصدر إزعاج.

٢٠- انظر الملحق الرقمي ٣,٩: «ممتلكات الأوقاف: الصيانة والإدارة»، دينا باخوم، يوليو/تموز ٢٠١٤.

لأن المساجد والأضرحة تُرى بصفقتها مملوكة للمجتمع، في حين هناك تصور بأن المباني التراثية عبء على المجتمع.

مطلوب إجراء تغيير في سياسة التراث لكي يُنظر إلى القاهرة التاريخية بصفقتها مدينة حية وليست جزيرة من الآثار المسجلة التي تحتاج الحماية وسط بيئة عدوانية تحيط بها. من المتوقع أن يكون لمشروعات الارتقاء مزايا اجتماعية واقتصادية لصالح الأحياء من خلال نمو السياحة والخدمات، ما يؤدي إلى تحسّن مستوى المعيشة. الشكل ٥. الأطفال يشاركون في فعالية مجتمعية عُقدت في الحطابة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣



الأطفال يشاركون في الفعالية المجتمعية التي انعقدت في الحطابة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ (مي الإبراشي، ٢٠١٤)

اشتمل مشروع العمل على تجارب كشفت عن أهمية التعامل مع الأطفال والشباب لأجل زيادة الوعي والمشاركة المجتمعية، وأن من الأفضل إعداد أنواع متعددة من الأنشطة، في المدارس والأندية أو من خلال المساجد المجتمعية.

• لا بد أن توفر اللافتات معلومات حول ممتلك التراث العالمي والخدمات المتوفرة أينما تواجدت.

• لا بد من منح الأولوية لجعل اللافتات مرئية وقابلة للقراءة على نطاق واسع، مع الاهتمام بعدم الإضرار بالممتلكات أو المناظر الطبيعية أو تغيير طابعهما.

• استدامة وصيانة المواد والأشكال المستخدمة لا بد أن تؤخذ في الحسبان عند اختيار وتصميم مختلف مقاسات اللافتات.

• يجب إنتاج اللافتات في الورش القائمة داخل المدينة التاريخية، ربما باستخدام خبرات الحرف القائمة وموادها التقليدية.

٤,٤,١٠ إشراك المجتمع^{٣٣}

جهود التواصل الجماهيري التي تمت على مدار المشروع كشفت عن بعض القضايا الملحة التي تتطلب التصدي لها لتأثيرها المكثف على قابلية المناطق السكنية للعيش فيها. تشمل القضاء على ظاهرة تكوم القمامة في الخرابات، وإتاحة فرصة إعادة استخدام قطع الأرض الخالية والأراضي الخالية في خدمات جديدة، مثل العيادات الطبية، والمدارس، والقاعات متعددة الأغراض، والملاعب، والأسواق.

هناك أمور إضافية ثبت أنها مهمة للسكان، ولا بد من تطوير برامج وتدخلات بمشاركة المجتمع المحلي. لا بد من النظر فيما يلي فيما يخص قضايا الإسكان والتراث والسياحة:

• اتخاذ تدابير سريعة لإزالة المباني غير القانونية متعددة الأدوار.

• يجب طمأنة السكان لأن المباني القديمة آمنة مع تقديم عوامل تشجيع للمالك لترميمها.

• أنظمة «تجميد» المباني والمناطق داخل مناطق حماية الآثار (ومن ثم حظر الترميم أو إعادة الترميم) تحتاج إلى المراجعة، لا سيما تلك الأنظمة المستخدمة في المنطقة الفاصلة للحماية الخاصة بالقلعة، في محاولة لإخلاء المنطقة من جميع المباني.

• يجب عمل قائمة بالأولويات للآثار المطلوب صيانتها وباستخدامها فيما يخص الاحتياجات والطلبات المحتملة للمجتمع. وتحديدًا يجب إعادة فتح بوابة القلعة، كفرصة للإحياء التجاري للمناطق المحيطة بها وللارتقاء بالخدمات.

• لا يرحب السكان بعمل أسوار حول الآثار ومناطق الحفاظ، إذ أن أغلبهم يرونها مناطق ترفيهية لأحيائهم السكنية.

فيما يخص بنى القوة وموارد المجتمع المحلي، من الضروري بناء الثقة في الأحياء، علماً بأنه يمكن للحكومة أن تكون ذات فعالية خاصة في هذا الصدد. لقد أشير إلى أن الموارد تستثمر في المساجد والأضرحة المحلية، ولكن ليس في صيانة المباني التراثية الأخرى

٢٣- انظر الملحق الرقمي ٣,٧: «مكّن التواصل المجتمعي لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية»، مي الإبراشي، أبريل/نيسان ٢٠١٤.

٤،٤،٨ حركة السير وسهولة الوصول

إن الحلول المقترحة لميدان القلعة وسوق السيدة عائشة تعكس هذه الأهداف. حتى إذا كانت جدواها الفنية تتطلب التحقق منها من خلال دراسة موسعة للمرور، فهي تُظهر سبلاً ممكنة لمزج الاحتياجات الوظيفية لشبكة طرق القاهرة الكبرى، بهدف استعادة دور الفراغ العام التراثي، كأماكن للتفاعل ولاتصال حركة المشاة.

القصد من أنواع التدخلات المقترحة في نظام الشوارع والمناطق المفتوحة في الأحياء التاريخية في «المناطق ذات الأولوية» هي أن تكون نماذج قابلة للتكرار في مناطق مماثلة من القاهرة التاريخية، وأيضاً بغية زيادة القابلية للسير وتحسين قيم التراث الخاصة بالنسيج العمراني السكني.

٤،٤،٩ التوعية واللافتات

يعد تنفيذ نظام اللافتات المتسق أداة أساسية لا غنى عنها. هذه الأداة تستهدف السكان والزوار معاً، ومن شأنها أن تزيد من الوعي بالسمات والقيم التراثية الموجودة في النسيج العمراني. هذا هدف مهم لأن السمات والقيم المشار إليها هي الآن بعيدة كل البعد عن تقديرها وفهمها بسبب نقص المعلومات والبيئة العمرانية المُربكة في أحيان كثيرة.

والى جانب الحلول الفنية والتصميمية المحددة، يمكن تبني هذا النظام في القاهرة التاريخية كلها بناء على المعايير التالية التي نوصي بها:

- إنشاء أربعة مقاسات مختلفة من اللافتات: لوحات تعريفية على المباني، لافتات للشوارع والميادين، لافتات للمناطق، لافتات للمدينة بأسرها. فيما يخص تصميم وحجم المواد المستخدمة في هذه اللافتات، يجب أن يتم احترام تماسك وطبيعة وسمات الموقع العمراني التاريخي.

مطلوب دراسة كلية وشاملة عن حركة السير وسهولة الوصول في القاهرة التاريخية، من أجل وضع قضايا المرور والمواصلات في إطارها الصحيح. «الشفوق» والطرق الكبرى التي تم عملها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أسفرت عن حركة مرور مركبات كثيفة في النسيج التاريخي، ووضعت «قيوداً» وتعارضات مع حركة المشاة. يؤثر هذا بشدة على القابلية للسير وعلى طريقة إشغال الفراغات.

لا بد من تناول على نطاقات مختلفة لمختلف الإشكاليات في منطقة مشروع العمل وفي القاهرة التاريخية بشكل أعم:

- نظام المرور العمراني/المتروبوليتاني، بطرقه «الشريانية» و«التجميعة»، بهدف تقليص حركة المرور في النسيج التاريخي، من ثم تخفيف الضغط عن «النقاط» المرورية التي تمثل تقاطعات، مثل ميدان القلعة.

- نظام «الشوارع المحلية» الذي يصل مختلف مناطق القاهرة التاريخية، بهدف ترشيد حركة المرور وتدقيقها، وتوصيل السلع وتصميم المواقف الخاصة بالمواصلات والأتوبيسات بشكل أكثر فعالية، والتمكين من تواجد حركة المركبات جنباً إلى جنب مع حركة المشاة.

- نظام «المحاور» التاريخية في الأحياء التاريخية، والهدف الأساسي هو تحسين القابلية للسير وأشكال الاستغلال التقليدي للفراغ، بما يضمن استمرارية حركة واستخدامات المشاة.



اليمين: ملصق مقترح للافتة أثرية أساسية، تخص جامع السلطان حسن، اليسار: نموذج للافتات الأثرية الأساسية

مدرسة و جامع السلطان حسن بن قلاوون
١٣٤٦م - ٧٤٧هـ
أثر رقم ١٢٢

SULTAN HASSAN MADRASSA AND MOSQUE
1360D - 757A.H
LISTING NUMBER: 133

أسس الموقد التي تسمى مدرسة وقاعة صحن المصطفى حسن بن السلطان ناصر حسن بن قلاوون في عام ٧٤٧هـ الموافق عام ١٣٤٦م. بنى الموقد على مساحة ١٢٢٠٠ م٢. وهو من أهم المعالم التاريخية في القاهرة القديمة. وهو من أهم المعالم التاريخية في القاهرة القديمة. وهو من أهم المعالم التاريخية في القاهرة القديمة.

THE COMPLEX THAT CONSISTS OF MADRASSA, A KHANSAH AND A MAUSOLEUM WAS FOUNDED BY SULTAN HASSAN I THE SON OF AL NAJIB MOHAMMED III QALAWUN IN 1361. HASSAN WAS KILLED IN 1362 WHILE THE CONSTRUCTION WORK WAS STILL ONGOING.

THE MADRASSA IS LOCATED BETWEEN THE CITADEL, THE MOSQUE PLAN HAS A CENTRAL COURTYARD WITH AN ARCADE ON THE NORTH AND FOUR PRINCIPAL HALLS DEDICATED TO THE TEACHING OF THE FOUR MAIN BRANCHES OF ISLAM. A MUSQUINA CELL FOR THE ACCOMMODATION OF THE STUDENTS IS PLACED TO THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER (MINARET) IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.

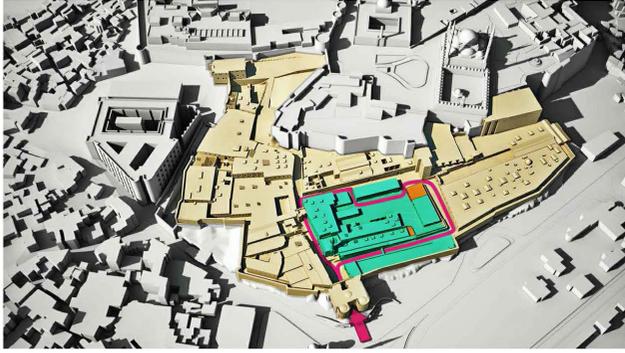
THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA. THE TOWER CHAMBER IS LOCATED BETWEEN THE NORTH AND SOUTH OF THE MADRASSA.



مسار خاص بمتدربي الترميم



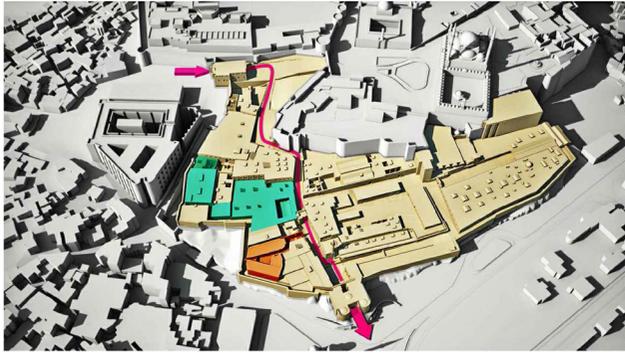
مسار خاص بمستخدمي أنشطة الأعمال



مسار خاص بمستخدمي الأنشطة الثقافية أو الترفيهية



مسار خاص بالسائح المستقل أو المجموعات السياحية الصغيرة



مسار خاص بمستخدمي الأنشطة التعليمية



مسار خاص بالموظفين



مسار خاص بمجموعات السائحين الكبيرة



مسار خاص بمتدربي الورش الحرفية

مسارات سياحية — مباني يتم زيارتها — خدمات

مسارات الزوار المقترحة داخل جيب باب العزب. من «خطة إحياء وإعادة الاستخدام لمنطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، الملحق الرقمي ٣،١٤

٤,٥ التدخلات ذات الأولوية من أجل بدء تفعيل الإحياء العمراني

الهدف، وتشمل:

أ- داخل منطقة باب العزب المسورة، ثمة تدخلات عاجلة مطلوبة تتعامل مع:

- الحفاظ على السمات التراثية الأساسية، المعرضة للخطر، مثل باب العزب نفسه، ومدرجه، والطريق السلطاني، وجامع أحمد كتحدا العزب ومحيطه وضريح البيرقدار ويقايا قصر الناصر محمد، والقاعة المزدوجة والمنطقة الصناعية في الجيب السفلي، والواجهة المعلقة، و برج الرفرف.

- إزالة الاستخدامات غير المناسبة وأسباب الاضطراب البيئي مثل إتاحة حركة المركبات التي لا لزوم لها (لا سيما الشاحنات)؛ التخلص من السيارات القديمة والمتعطلة؛ إزالة المواد القابلة للاشتعال والقمامة (الخشب، الكيماويات، إلخ) في مناطق التخزين؛ والورش والاستخدامات الإدارية.

- إصلاح صنوبر الماء القائم أمام الورشة العسكرية وإمداده بالصرف اللازم له.

ب- في النطاق المسور لمنطقة باب العزب، مطلوب سلسلة من التدخلات لتهيئة الظروف لمشروعات إعادة الاستخدام التكييفي التي قد تمكن من تنمية الأنشطة الثقافية والتعليمية والترفيهية والسياحية المتسقة. تغطي هذه التدخلات:

- بث الحياة في الإنشاءات بحسب المجموعات المختلفة؛ تنظيم المسارين الرئيسيين اللذين يصلان الجزء السفلي بالعلوي من القلعة وداخلياً في نطاق الجزء السفلي نفسه؛ تهيئة نقطة التقاء عند تقاطع هذه المسارات.

- الاستخدام الإجمالي للأسطح، بما يصاحب هذا من مزايا وفرص للاطلاع على المشاهد البانورامية.

- استخدام مختلف مساحات الأسطح بمعدات جمع وتوفير الطاقة الشمسية.

ج- تحسين تجربة الزائر لموقع القلعة من خلال:

- تهيئة مرافق جديدة للزوار (دورات مياه، مقاهي، مطاعم) وفتح المساحات غير المستغلة.

- تنويع مختلف الأنشطة لجذب المزيد من الجماعات ذات الاهتمامات المتباينة.

- تحسين أدوات التفسير والاتصال لتوعية الزوار بتعدد طبقات تاريخ القلعة.

بناء على نتائج مشروع العمل، لابد من اعتبار التدخلات التالية ذات أولوية من أجل بدء تنفيذ سياسة إحياء عمراني موسعة، وليس فحسب لصالح منطقة الدراسة، إنما أيضاً لصالح موقع التراث العالمي بالكامل. هي تخص مجمع القلعة التراثي «الذي يمثل نقاط التقاء» والنسيج العمراني السكني التاريخي في سائر أنحاء «المناطق ذات الأولوية»، وتشمل نظام من الفراغات العامة الهامة التي تربط بين هذين العنصرين.

٤,٥,١ القلعة وإعادة الاستخدام التكييفي لمنطقة باب العزب^{٢٤}

إن إعادة الاستخدام التكييفي لمنطقة باب العزب مسألة لا غنى عنها على مسار إعادة دمج القلعة في سياق القاهرة التاريخية. هذا التجمع الأثري يعد من السمات الرئيسية للقيمة العالمية الاستثنائية. هذا المشروع لا يهدف فحسب إلى حفظ التراث المعرض للخطر، إنما يهدف أيضاً إلى لعب دور استراتيجي في بث الحيوية وفي إحياء ممتلك التراث العالمي بالكامل. وفي هذا الصدد، يمكن أن يصبح مشروعاً قومياً يلعب دور النموذج القابل للتكرار، إذا اشتمل على عدد من العوامل التي تؤدي إلى إعادة الاستخدام المستدام للتراث لصالح المجتمع (مثال: أنشطة التوعية، إدارة المخلفات الصلبة، كفاءة استهلاك الطاقة، أدوات مالية جديدة، إلخ).

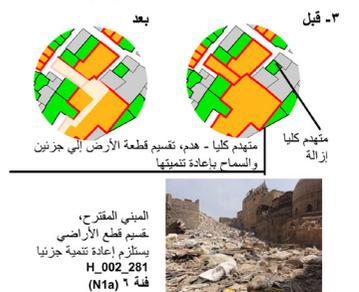
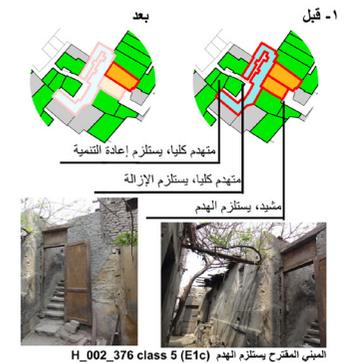
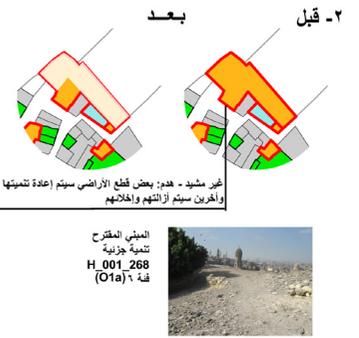
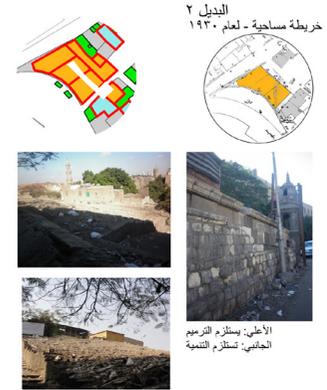
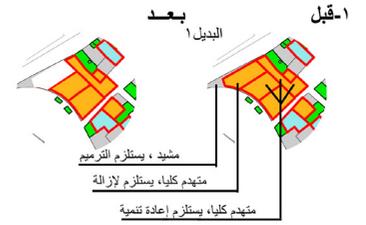
إن جميع التدخلات المقترحة تركز على الحفاظ على تكاملية منطقة باب العزب والتركييز على أهميتها التاريخية والسمات التي تُعرفها. لتحقيق هذا، سيكون من الضروري الوصول إلى إجماع بين مختلف الأطراف المعنية حول ما يجب حمايته وما يمكن تغييره في الموقع. الإطار/الوضع القانوني الحاكم، لابد إذن أن يُراجع بما يسمح بالتحويلات المتفق عليها بين الأطراف.

الشكل ٦. مسارات مقترحة للزوار داخل منطقة باب العزب

ومن الناحية المادية، فإن التدخلات يجب ألا تقتصر فحسب على القلعة نفسها، إنما أيضاً على منطقة الأكبر المحيطة بباب العزب، وأن توجّه إلى المجتمعات المحلية وتشركهم، وتشتمل على الأنشطة الاقتصادية القائمة وتراعي الآثار المحتملة للسياحة. ومن الناحية المؤسسية - نظراً لأن هذا مشروع موسع - يجب أن تتخبط في العملية الهيئات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وأعضاء الجمعيات المهنية، ومختلف قطاعات الأعمال التجارية، وأبناء المجتمع المحلي.

إن نهج مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية يهدف لتعزيز دمج منطقة باب العزب بسياقها وبث الحياة في القلعة، وهي من الأصول التراثية الاستثنائية، من أجل جعلها مورد لإحياء القاهرة التاريخية. هناك مجموعة من التوصيات التفصيلية تم اقتراحها لتحقيق هذا

٢٤- انظر الملحق الرقمي ٣,١١: «ستويات التوثيق في مسح المنطقة السفلية داخل أسوار القلعة في القاهرة التاريخية: بداية فهم إمكانات المنطقة المستقبلية»، نابري هامبيكيان، يوليو/تموز ٢٠١٤، والملحق الرقمي ٣,١٤: «خطة إحياء وإعادة الاستخدام في منطقة باب العزب»، كريم إبراهيم، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤.



خريطة توضح النقاط الضعيفة

٢,٥,٤ إعادة تأهيل وإحياء النسيج السكني التاريخي

يتطلب النسيج السكني التاريخي بالقاهرة التاريخية، على وجه السرعة، تطوير أدوات التخطيط القانونية من أجل حماية وبتث الحيوية في قيمه التراثية وفي الوقت نفسه تحسين قابليته للمعيشة وتعزيز التنمية المجتمعية.

بشكل عام، فأدوات التخطيط هذا يجب أن تدمج وتطور تدابير الحماية المقترحة لمختلف مناطق الحفاظ.^{٢٥} بالنسبة للفئة ١ من مناطق الحفاظ (النسيج قبل المعاصر)، نوصي بالمزيد من الدراسات التفصيلية لتخطيط الحفاظ، نظراً لقيم التراث المتميزة للغاية، المادية وغير المادية، في المناطق المشمولة بتلك الفئة.

نوصي بالمنهجية والمعايير الفنية المستخدمة في «المناطق ذات الأولوية» المذكورة في الفصل الثالث كنماذج لكيفية عمل هذه الأدوات التخطيطية التفصيلية، إذ أنها تعكس أحدث ممارسات الحفاظ العمراني. هذه الأدوات يجب أن تشمل على تصنيف جميع المباني والمناطق المفتوحة، بناء على الحصر المنتج من خلال المسح قطعة قطعة، ومن ثم تعريف الفئات والتصنيفات الخاصة بالتدخلات، بناء على العملية الموصوفة في الفصل الثاني.

يجب أن تهدف أدوات تخطيط الحفاظ هذه إلى خلق إطار عمل تنظيمي لبرامج إعادة تأهيل الإسكان من أجل تحسين الظروف المعيشية، مع تجسيد أعمال الإزالة الجارية ووقف أنشطة البناء غير المشروع. لجعل هذه الأدوات فعالة فمن المهم:

- وقف إصدار رخص البناء للإنشاءات الجديدة إلى أن يتم إقرار تدابير حماية عامة.

- مراجعة قرارات الإزالة الكلية والجزئية الصادرة للمباني التاريخية وتجميد الإزالات حتى تتم الموافقة على أدوات تخطيط جديدة. لهذا الغرض، نوصي باعتماد قرارات تدعيم وترميم بدلاً من قرارات الإزالة، بناء على تقييم كل حالة على حدة.

بمعزل عن تدابير الحماية الضرورية هذه، فهناك أولوية أخرى، ألا وهي تطوير نهج تخطيط استباقي فيما يخص المناطق الأكثر تدهوراً، يشتمل على مشروعات متكاملة متعددة الأغراض لإعادة التأهيل والإحياء والتنمية العمرانية. المثال المقترح في هذا التقرير يستند إلى دراسات أجريت في «المناطق ذات الأولوية» درب الحصر

والحطابة ودرب اللبانة.^{٢٦} لقد تبين وجود «مناطق هشة» حيث قد يمثل تدهور وعدم اتساق النسيج العمراني إمكانيات وفرص لتدخلات متعددة المستويات بهدف إعادة الاستمرارية في البيئة العمرانية التاريخية، مع تهيئة فراغات عامة جديدة ووصلات للمشاة تستهدف تنمية مرافق الإسكان والمرافق الاجتماعية، وأنواع أخرى من الخدمات العمرانية (ساحات انتظار، ملاعب، إلخ).

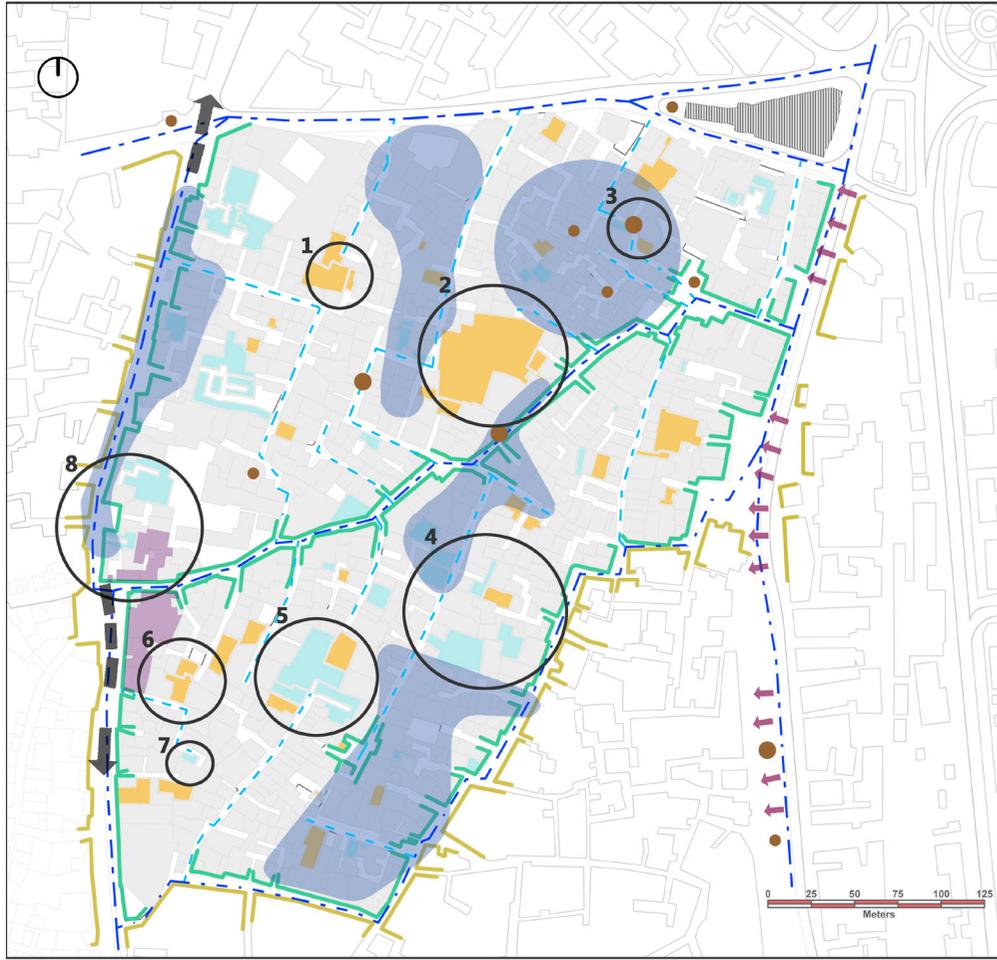
يجب ألا «يُجمد» الحفاظ العمراني الموقف الحالي، إنما أن يؤدي إلى تصميم وإدارة تغيرات النسيج العمراني التي تبث الحياة في قيم التراث وتوفر بيئة أفضل وفرص جديدة للسكان. من هذا المنطلق فإن حصر المباني والمناطق المفتوحة أداة تمكن من التعرف على «المناطق الهشة» التي يمكن أن يحدث فيها تغيير. إن مقارنة مختلف الخرائط المواضيعية وتصنيف كل من المباني والمناطق المفتوحة يمكن أن يكشف عن عناصر تستحق الحفاظ، وربما يكشف أيضاً عن «مواطن ضعف» محتملة في النسيج العمراني وعن أبعاد المناطق المحتملة/المطلوبة لتدخلات سياسة الإحياء الجديدة. قد يشمل هذا شارع كان مغلقاً بسبب مباني أو إنشاءات، أو قطعة أرض خالية تقع في موقع استراتيجي من المنطقة (على حدودها أو في منتصفها)، أو مجموعة قطع أرض خالية و/أو إنشاءات مؤقتة تخلق فراغاً في النسيج العمراني.

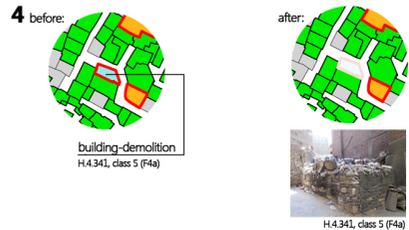
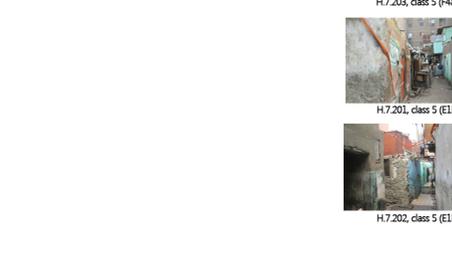
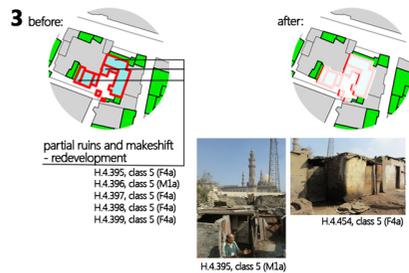
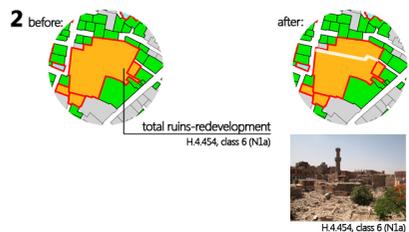
من المهم النظر في أمر الترابط على عدة مستويات بين الأمور التي تؤثر على البيئة العمرانية، والتي يجب التصدي لها في نفس إطار التخطيط. المثال أدناه هو آلية تخطيط مقترحة يمكن تطبيقها على سائر موقع التراث العالمي في مناطق الحفاظ ١، ويتصدى لجميع عناصر «الضعف» ويشتمل على إطار للتخطيط بناء على المعايير التالية:

- ضمان «نفاذية» النسيج العمراني لصالح مستخدميه (لتحسين حركة المشاة على وجه التحديد)، وأيضاً لأغراض الإدارة والصيانة (مثل إتاحة وصول فرق إطفاء الحريق وجمع المخلفات الصلبة، إلخ).

- إمكانية تغيير استخدامات الفراغات وقطع الأرض والمباني بحسب الاحتياجات المطلوبة التي لم يتم توفيرها في إجراءات التخطيط السابقة. يمكن أن تشمل الحرف أو أنشطة العمل أو الحاجة لمزيد من شبكات الشوارع من أجل مرور أيسر.

- أخيراً، العلاقة بين منطقة بعينها ومحيطها، من حيث السمات العمرانية، وأيضاً من حيث الاستخدام والضروريات.

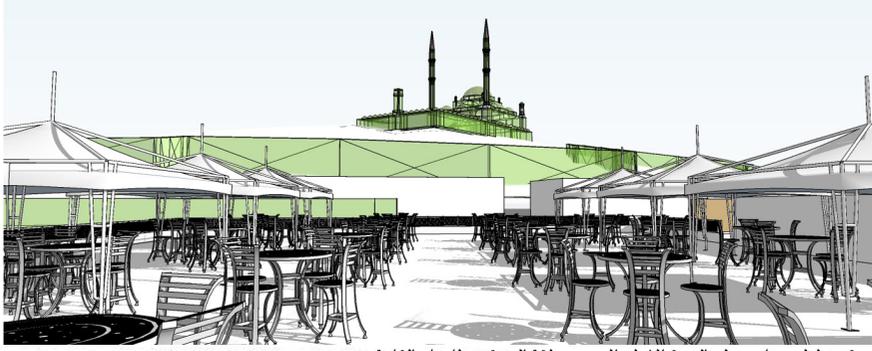




الفصل الرابع - النتائج والتوصيات



1- الأسواق المفتوحة في منطقة السيدة الزينب المطلة على القلعة ومسجد السلطان حسن



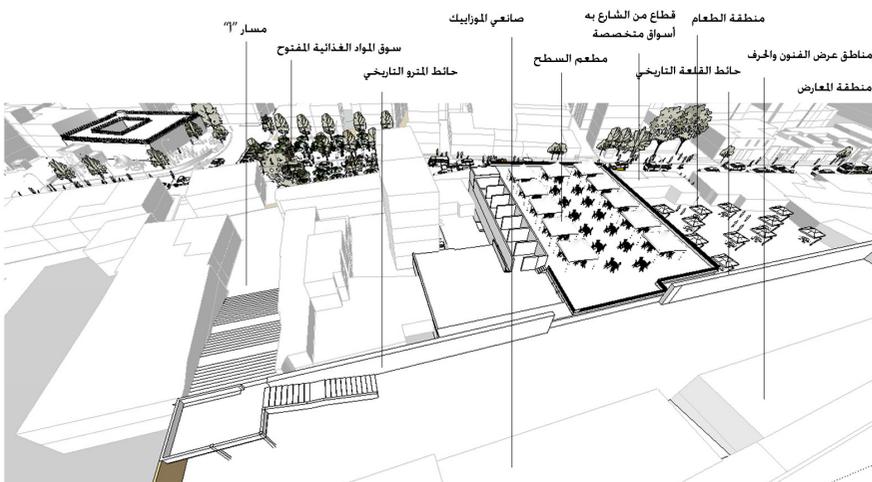
2- مقترح لطعام على سطح السوق المغطى الموجود بمنطقة السوق ومطل على القلعة



الخريطة الرئيسية



مسار "١" الخاص بالزائرين وهو يربط بين شارع السيدة عائشة والقلعة



مسار "٢" الخاص بالزائرين



الخريطة الرئيسية

مقترح شارع سوق السيدة عائشة. من «مشروع دمج أحياء القلعة: مقترح التصميم العمراني بناء على البحوث لمنطقة سوق السيدة عائشة»، دينا شهيب، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. الملحق الرقمي ٣، ١٣

لابد من مراجعة الحلول التصميمية المقترحة لمشروع العمل من خلال عمل دراسات على المستوى الأكبر وأن يتم تطويرها بإجراء دراسات معمارية، لكن يمكن أن تستخدم كمرجع لإجراء دراسات الجدوى التشغيلية فيما يخص الدمج في أدوات التخطيط والبرامج المحتملة للتدخلات في المستقبل.

٤,٥,٣ إحياء المناطق المفتوحة العمرانية الأساسية^{٢٧}

وأنشطة النقل الجماعي.

• بث الحيوية من خلال التحسين المادي للمناطق العامة (المنابر العامة، الأرصفة، أثاث الشارع، الإضاءة، المظلات، البنية التحتية، إدارة المخلفات الصلبة) لضمان سلامة المستخدمين وأمنهم وإدارة تخصيص الفراغات (بما في ذلك إتاحة استخدام المناطق الخضراء القائمة).

• الارتقاء بواجهات الشارع، لا سيما في شارع محمد علي، مع إدخال أقل تغييرات إنشائية ممكنة، وفي الوقت نفسه تحسين واجهات المحال التجارية على الشارع وافتتاحها والإعلانات من أجل تحسين جودة الفراغات العامة ولجعل المنطقة أكثر جذباً للسكان والزوار.

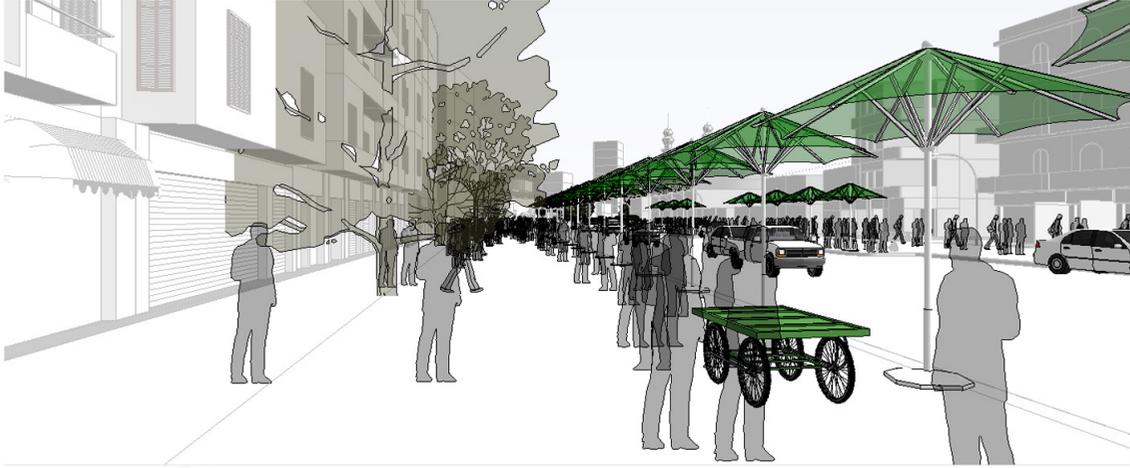
• فيما يخص حدود الشوارع، يجب أن تتفق الإنشاءات الجديدة مع حدود الشارع كما ورد في الخرائط المساحية من الثلاثينيات. كما نوصي بأن تقتصر استخدامات الأدوار الأرضية على الأنشطة التجارية، وأن تحتل الاستخدامات السكنية الأدوار الأعلى.

من أجل إعادة تأهيل المناطق المفتوحة العامة في أحياء القلعة وتحسين صلتها بالأحياء السكنية، تم إعداد مقترحات لسوق السيدة عائشة وشارع صلاح الدين وميدان القلعة وشارع محمد علي. هذه المقترحات تتعامل مع دور هذه المناطق بشكل عام على النطاق العمراني الأكبر وتهدف إلى بث الحياة في السمات التراثية القائمة (مثال: مشاهد متاحة لرؤية القلعة) مع تحسين الأنشطة الاقتصادية القائمة (مثال: السوق).

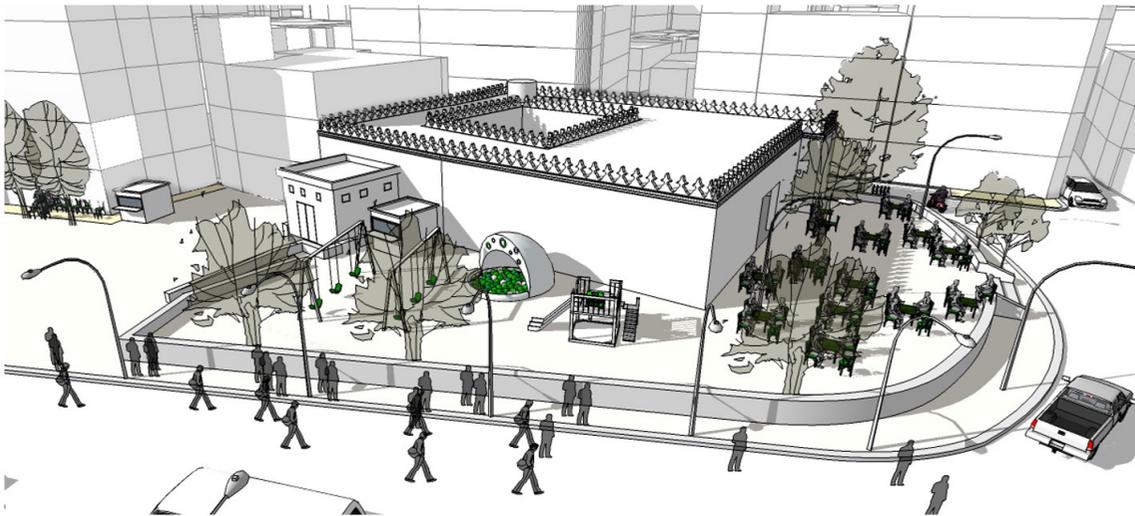
إن الارتقاء بهذه المساحات بدرجة كبيرة أولوية لصالح القاهرة التاريخية ككل، ويجب أن تستند إلى المعايير والأهداف التالية:

• جذب الزوار وإشراك المجتمع المحلي مع ضمان التوازن المستدام بين أبناء المنطقة والزوار.

• اعتبار سوق السيدة عائشة أصل مهم من أصول اقتصاد القاهرة التاريخية، واحترام تقسيمه إلى ثلاثة قطاعات بسماوات متميزة: سوق الطعام ذو الأقسام الموضوعية، المنطقة التجارية الخاصة بالحي، منطقة الأنشطة التي تخدم المدينة



١- ممشى المجتمع المحلي: امتداد النشاط التجاري خارج المحلات، متسوقون وباعة جانلون



٢- منطقة المركسي. قهوة ومنطقة مخصصة للأطفال

٢٧- انظر الملحق الرقمي ٣,١٣: «مشروع دمج أحياء القلعة: مقترح تخطيط عمراي يستند إلى البحوث لمنطقة سوق السيدة عائشة»، دينا شهيب، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، والملحق الرقمي ٣,١٢ «مشروع شارع محمد علي، دراسة ومقترح»، طارق المري، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤.



مباني تراثية متدهورة في بولاق

بناء على المسح الميداني الذي تم في ٢٠١١ ودراسات أخرى نفذها المشروع، فإن المناطق التالية ضمن الحدود المقترحة لموقع التراث العالمي في القاهرة التاريخية تمثل جوانب حاسمة وتتطلب حماية عاجلة، وخطط لإعادة التأهيل والإحياء:

• بولاق

في حي بولاق سمات تراثية مهمة ويمثل واحداً من منطقتين يتصل عندهما ممتلك التراث العالمي بالنيل. تمت تغطية حي بولاق في دراسة حول «الأصول المجددة»^{٢٨} الذي يضم في كثير من الأحيان مباني تراثية متدهورة للغاية تستخدم جزئياً فقط كأماكن للتخزين أو كورش. التكاملية الباقية في النسيج العمراني التاريخي بالحي مهددة من واقع أعمال التطوير والتنمية القائمة في مثلث ماسبيرو المجاور وعلى امتداد ضفاف النيل. مطلوب خطة حفاظ تفصيلية لتغطية إعادة الاستخدام التكميلي لعدد من المباني التراثية وللنسيج العمراني، مع الاحتفاظ بالحيوية الاقتصادية للمكان.

• الفسطاط

المنطقة العمرانية بالفسطاط غنية بقيم التراث التي تعكس العديد من الطبقات التاريخية والثقافية. تمثل النقطة الجنوبية للاتصال (المحتمل حتى الآن) بين موقع التراث العالمي والنيل، وهما منفصلان الآن بطريق رئيسي وخط للمترو. هذا الحي الذي يقع ضمن منطقة مصر القديمة بتراته الروماني والقبطي يشتمل على موقع أثري مهجور ومتدهور يتعرض للانحلال نتيجة للافتقار الكامل للحماية. وإلى الشمال، فهناك موقع قمامة هائل تم تحديده مؤخراً بجدار، إلى جوار أسوار العصور الوسطى. ارتأت وزارة الثقافة والمحافظة مؤخراً وجود فرص للاستثمار السياحي عريض النطاق وهذا في خطة صادرة عن الجهتين^{٢٩} ويُرجح أنه سيتم إدراجها ضمن الإعداد لمتحف القومي للحضارة المصرية. مطلوب خطة تفصيلية وواقعية لإعادة تأهيل النسيج العمراني القائم مع حماية وبث الحياة في المناطق الأثرية وإعادة إنشاء الصلة بالنيل إلى الجنوب وتعريف صلات «خضراء» مناسبة مع المتحف القومي للحضارة المصرية إلى الشمال.



النسيج العمراني القائم في منطقة الفسطاط



موقع الفسطاط الأثري - مهجور ومتدهور

٢٨- انظر الملحق الرقمي ٣،٣: «إساسة الأصول المجددة، القاهرة التاريخية»، كريم إبراهيم، ٢٠١٢.
٢٩- انظر وزارة الثقافة، محافظة القاهرة: «إعادة النظر في الفسطاط»، بدون تاريخ لكن يُفترض أنه في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

٦, ٤ الدراسات الإضافية المقترحة ومناطق المشروع المحتملة

تغطيتها بعد:

• التحليلات الاجتماعية الاقتصادية، يجب إجراءها لتحديث وإتمام «بيانات» السكان المحدد في فترة السنتين الأوليين للمشروع، بناء على بيانات تعداد سكان ٢٠٠٦. هذا ضروري لتحسين فهم التغيرات الأخيرة والتوجهات، وأيضاً لتقييم أثر السياسات والتدخلات المنفذة على مدار العقد الأخير.

• مطلوب إجراء دراسات للإسكان لتحديث وتكامل البحوث التي تمت في هذا الصدد في فترة السنتين الأوليين. سوف تساعد في تعريف معايير وأدوات التعرف على وتنفيذ برامج إعادة تأهيل وتنمية محددة لصالح الأصول السكنية القائمة، لا سيما في المناطق الأكثر تدهوراً في النسيج التاريخي.

• دراسة لاستكشاف الإمكانيات والفرص والتحديات المتصلة بالتنمية المحتملة للسياحة في القاهرة التاريخية، أخذاً في الاعتبار آثارها المحتملة على سبل المعيشة، نظراً لتجذر السكان وكثرة الأنشطة المجتمعية.

• يجب عمل دراسة للمشهد العمراني والبيئة العمرانية بهدف وضع تصور لإجراءات كفيّة بتخفيف أثر التحولات الأخيرة التي تمت خارج السيطرة (بمعنى: مخالفت البناء) ولبث الحياة في المناطق المفتوحة، لا سيما المساحات الخضراء الموجودة أو الممكنة.

• دراسة للمرور والنقل على مستويات مختلفة (للقاهرة الكبرى، القاهرة التاريخية، أحياء بعينها) من أجل تخفيف أثر حركة المركبات على بعض النقاط ولتحسين قابلية السير في النسيج العمراني التاريخي.

٣, ٦, ٤ دراسات تخطيط ممكنة أخرى

بناء على التجارب المنفذة في إطار مشروع العمل، تم اقتراح دراسات جديدة لتخطيط التصميم والحفاظ العمراني بالسماوات التالية:

• استكمال منصة المعلومات والحصر الخاص «بالمناطق ذات الأولوية» لتوفير معلومات تفصيلية للمباني والمناطق المفتوحة في النسيج العمراني.

• التعامل مع قطع الأرض الخالية و«الأصول المجمدة» على وجه السرعة، وتحديد معايير لإعادة الاستخدام التكميلي.

• أدلة إرشادية معمارية مدمجة من أجل تدخلات الحفاظ/التدخلات التحويلية (للمواد، تقنيات البناء، معايير التصميم، إلخ).

يجب أن يكون اختيار مناطق التخطيط في خطة الإدارة بناء على «الرؤية» المعروضة في القسم ٦, ١ وأن تصدر أدلة إرشادية للتخطيط في المستقبل للقاهرة الكبرى كلها. ولتحقيق هذه الغاية، فإن المناطق الواقعة على أطراف القاهرة التاريخية التي تصلها بوسط البلد والنيل والمقطم تستحق اهتماماً خاصاً بسبب الضغوط الكبرى على مسار التحول والتغير العمراني.

لا بد من تصور الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية بصفته مهمة طويلة الأجل سوف تستند إلى معلومات محدّثة وفهم عميق لديناميكيات العمرانية للمدينة. على الجانب الآخر، فمن الواضح أيضاً أنه لا يمكن تولي هذه المهمة بنجاح بصفقتها «مشروع» منفصل دون إطار تخطيط أشمل يضع التراث العالمي للقاهرة التاريخية في السياق الخاص بالقاهرة الكبرى.

كما أن من الواضح أن حفظ القيمة العالمية الاستثنائية لن يتحقق مرة وإلى الأبد، إنما يجب أن يكون نتيجة عملية مستمرة ودائمة وأن تُنفذ من خلال برامج ومشروعات تعكس الأولويات والأهداف المستجيبة للاحتياجات والموارد المتغيرة.

بناء على نتائج الأنشطة التي نفذها المشروع، يمكن الخروج بالتوصيات التالية فيما يخص الدراسات الإضافية الواجب عملها في المستقبل:

١, ٦, ٤ الحاجة إلى إطار تخطيط واسع النطاق

لم يتم إعلام مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية مطلقاً بأمر الموافقة على المخططات العمرانية وإنفاذها. هذه الخطط قد تساعد في وضع إعادة تأهيل وإحياء ممتلك التراث العالمي في القاهرة التاريخية، على مسار سياق أعرض هو سياق تنمية القاهرة الكبرى. إنها عنصر مهم لاتخاذ القرارات التي قد تكون ذات آثار كبرى على اختيارات تخطيط الحفاظ، على سبيل المثال ما يخص الصلات العريضة النطاق (مثل المترو والنقل الجماعي، والطرق الرئيسية) التي قد تؤثر على سوق العقارات والإسكان في بعض المناطق، أو سياسات التنمية السياحية المحتملة. من المعروف أن القرارات الخاصة بهذه الأمور يمكن أن تؤثر على الوظائف العمرانية وتتطلب تدابير ملائمة للسيطرة على استخدامات الأراضي من أجل تفادي التحولات الكبرى غير المرغوبة في التراث المعماري والنسيج التاريخي، وأيضاً لفتح سبل لفرص غير متوقعة للتنمية العمرانية الإيجابية.

في غياب إطار تخطيط واضح وقائم بموجب القانون، فإن خطة إدارة ممتلك التراث العالمي يجب أن تفرض رؤية قوية واستراتيجية موثوقة للحفاظ وللتنمية، من الواجب أن يتبناها جميع الأطراف المعنية وأن تصبح المقياس المرجعي لأي سياسة تخطيط عمراني عريضة في المستقبل. لا بد من خروج الحكومة وكذا الإدارات المعنية بتصريحات، حول الإسهام المحتمل لحماية وإعادة تأهيل القاهرة التاريخية في إطار تنمية مستدامة ومتكافئة للقاهرة الكبرى.

تعريف استراتيجية كهذه يتطلب بالضرورة تعاون قوي بين مختلف المؤسسات المعنية وإشراك حقيقي للمجتمع المدني، وهو الأمر الذي لا يمكن ضمانه إلا من خلال تهيئة مؤسسية مناسبة. إنها مسألة سياسات أكثر منها مهمة تقنية.

٢, ٦, ٤ الدراسات المتخصصة

من وجهة نظر تقنية، فهناك عناصر كافية موجودة لبدء إعداد استراتيجية محتملة للقاهرة التاريخية، في حال تشكيل كيان مؤسسي فعال. لكن نوصي بالدراسات المتخصصة التالية من أجل تحديث وإكمال المعلومات المتوفرة وللتحقيق في بعض القضايا التي لم تتم

٤,٧ مقترح بهيئة فنية للتراث العالمي في القاهرة التاريخية

إن إنشاء نظام إدارة فعال مطلب سابق على تفعيل استراتيجية حفاظ وإحياء متسقة وفعالة لممتلك التراث العالمي القاهرة التاريخية. لكي ينجح هذا النظام فهو يحتاج إلى إطار تشغيلي يمكن من تطوير أدوات التخطيط القانوني، وتهيئة وتنفيذ مقترحات تخطيط وتصميم دقيقة، للتصدي للجوانب الفنية والمالية، وإجراء دراسات بالأثر الاجتماعية وإعداد مبادرات للتوعية.

بغض النظر عن الإطار المؤسسي الذي سينشأ، فلا بد للهيئة الفنية التي ستشكل أن تشمل على كبار وصغار الموظفين من المؤسسات الممثلة في لجنة الإدارة. يجب أن تعمل هذه الهيئة من مكتب مخصص لممتلك التراث العالمي تحت إشراف منسق مختص بالموقع. هذه الهيئة الفنية ستنفذ أعمال البحث والتوثيق، وتعد لمشروعات العمل، وتؤدي مسح وتصنيفات ميدانية، وتتواصل مع الإدارات المعنية حول أنشطة البناء. وتحديدًا نقترح المهام التالية للهيئة الفنية المذكورة:

• ضمان الدعم الفني لإعداد خطة الإدارة وإتمام مقترحات مشروع العمل كوثائق تخطيط قانوني.

• استمرار الأنشطة الأخرى التي طورها مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (مسح النسيج العمراني، بحوث أرشيفية، صيانة وتحديث قاعدة معلومات مشتركة) لإجراء المزيد من الدراسات المتخصصة كما ورد في النقطة ٦.

• تعزيز وبت الحياة في موقع التراث العالمي في القاهرة التاريخية من خلال الحملات (بناء على البحوث والتوثيق) ومبادرات معينة تستهدف مختلف الجماعات (الأطراف المعنية والعاملين الفنيين والسكان وسوق السياحة والعالم الأكاديمي).

يجب أن تضم الهيئة الفنية عاملين من المؤسسات المشاركة في إدارة موقع التراث العالمي، وأن تكون لديهم خلفيات مهنية وعلمية مختلفة ويتمتعون بمهارات فنية عالية: تضم مخططين عمرانيين، ومهندسين للحفظ ومهندسين مشروعات، وباحثي تاريخ، وقانونيين وخبراء مؤسسين، ومهندسين مدنيين، وخبراء تكنولوجيا معلومات، وخبراء نظام المعلومات الجغرافية، وباحثي اقتصاد، ومخططين للنقل والمواصلات، وخبراء بيئيين، وباحثي علم اجتماع وأنتروبولوجيا.^{٣٣} كذلك مطلوب سكرتارية تتحدث العربية والإنجليزية للتعامل مع المنظمات الدولية والوطنية والمانحين المحتملين.

من الشروط المسبقة على استخدام هؤلاء العاملين مشاركتهم في برامج توعية وبناء قدرات تنظمها اليونسكو أو منظمات دولية أخرى بمجال الحفاظ، وكذا معرفتهم بالمفاهيم والأدوات اللازمة للتعامل مع موقع التراث العالمي.

يجب أن يكون المكتب الخاص بممتلك التراث العالمي هذا كياناً مستقلاً له ميزانيته الخاصة بتمويل من الأطراف المعنية وكذا من المانحين الدوليين (المحتملين). يجب استخدام مكتب مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية كمرجع، يقدم المشورة والدعم أثناء إنشاء الوحدة الأساسية لمكتب التراث العالمي للقاهرة التاريخية، بما يمكن من مساهمته بالخبرات والمعدات.

• مناطق أثرية أخرى

منطقة الأسوار الشمالية التي تم تنقيتها مؤخراً تمثل أصلاً ثقافياً مهماً وفرصة لتحسين مستوى المعيشة في السياق السكني المحيط. هي تتطلب إجراءات مناسبة تخص المناظر الطبيعية وإتاحة الوصول إليها، وكذا التأكيد على الاستمرارية مع السور الأيوبي الذي تم ترميمه والصلوات بحديقة الأزهر.



الأسوار الشمالية تتطلب إعداد مناظر طبيعية ملائمة وإتاحة إمكانية الوصول إليها

• المناطق الفاصلة للحماية

هناك مناطق عديدة تقع في المناطق الفاصلة للحماية وعلى اتصال بالنسيج التاريخي لممتلك التراث العالمي يجب أن تخضع لخطط لتخفيف الآثار السلبية للاختناق المروري والتدهور البيئي وأعمال الترميم ذات الآثار المدمرة المحتملة والمتجاوزة للسياق القائم، على السمات التراثية. نقترح التركيز على:

• إعادة تنظيم نقاط التقاطع الاستراتيجية بين القاهرة التاريخية والقاهرة الخديوية في ميداني رمسيس والعتبة، وتوفير إجراءات لبث الحياة في سماتها التراثية والفراغات المفتوحة.

• حماية وبت الحياة في سور مجرى العيون.

• إعادة النظر في مقترحات تنمية مثلث ماسبيرو، والالتزام بالنسيج التاريخي المجاور في بولاق.

• إحياء في السمات التراثية بمنطقة الضاهر.

مطلوب أخذ هذه المقترحات في الاعتبار ومنحها الأولوية من قبل خطة الإدارة، بصفتها مكونات لاستراتيجية موحدة، وليس كمشروعات فردية ومنفصلة عن بعضها البعض، من أجل الاستفادة من فرص الاستثمار المحتملة ولتعظيم أثرها الإيجابي.

• الجبانات

الكثير من مشاكل الجبانات مماثلة لتلك التي تؤثر على المناطق الأكثر تدهوراً في داخل المدينة التاريخية. هناك دراسة شاملة أجريت في إطار مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية^{٣٠} أظهرت مجموعة من التحديات المرتبطة بالجبانات، والتي تتطلب إصلاحات إدارية وتوثيق وتحديد السمات التراثية وأعمال صيانة وحفاظ، ومبادرات تنقيف وتوعية. هناك إمكانات لتحسين ظروف الإسكان وتطوير سياحة ثقافية مستدامة، بسبب القيمة العالية للتراث المادي وغير المادي هناك. هناك إجراءات حماية محددة يجب تبنيها لمناطق الدفن والنسيج العمراني السكني، وهناك مناطق ذات أولوية يجب اختيارها لتنفيذ مشروعات إعادة التأهيل.



الجبانات غنية بالقيم التراثية المادية وغير المادية

• «مناطق هشة» أخرى

إن جميع «المناطق الهشة» في «المناطق الفرعية أ» ضمن تقسيم مناطق الحفاظ^{٣١} تمثل قيمة تراث عالية للنسيج العمراني، لكن تعاني من عوامل محددة على صلة بالتدهور. وتحديدًا إلى جانب «مناطق أولوية» درب الحصر وعرب اليسار التي سبقت دراستها في إطار مشروع العمل، فلا بد من إيلاء الأولوية للمناطق الهشة ذات «الأصول المجددة»^{٣٢} في الجمالية والأزيكية. إن المخططات التفصيلية الدقيقة للإحياء واجبة الإعداد من أجل استمرارية النسيج العمراني وأنماط الشوارع، مع ترشيد وتحسين الأنشطة الاقتصادية وتعزيز برامج إعادة تأهيل الإسكان.



منطقة الأزيكية تستحق منحها الأولوية

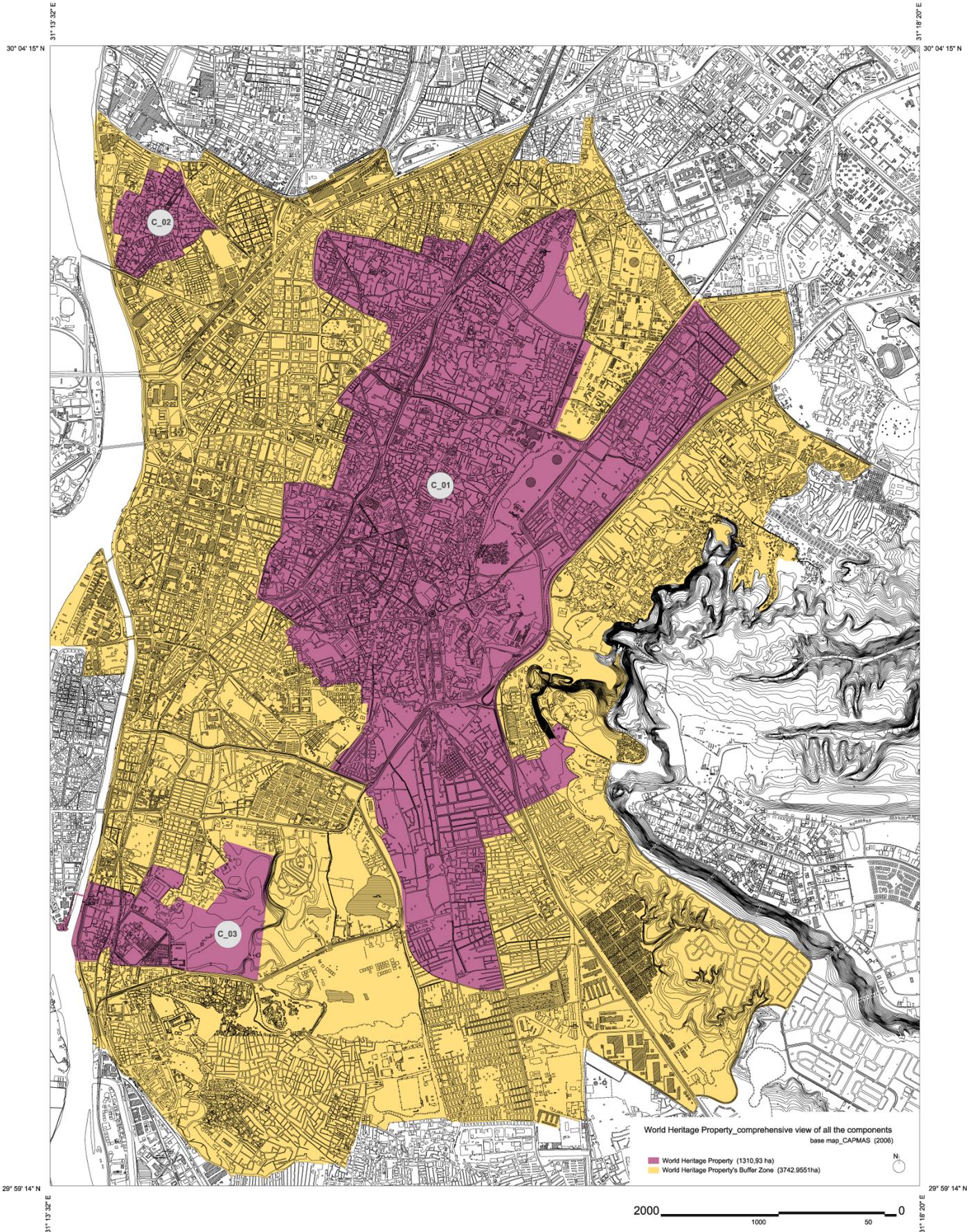
٣٠- انظر الملحق الرقمي ٣،٥: «الجبانات التاريخية مكون من مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية»، مي الإبراشي، يناير/كانون الثاني ٢٠١٣.
٣١- انظر الفصل ٢،١ لمزيد من المعلومات التفصيلية، «التقرير الأول بالأنشطة يوليو/تموز ٢٠١٠ - يونيو/حزيران ٢٠١٢»، مقتبس في الفصل الثالث.
٣٢- انظر الملحق ٣،٣: «دراسة الأصول المجددة، القاهرة التاريخية»، مرجع سابق.

الملاحق

- الملحق ١,١: لجنة التراث العالمي، قرار COM 7B.49 37، الذي اعتمد في دورته ٣٧ (بنوم بن، ٢٠١٣)
- الملحق ١,٢: خريطة المقترح النهائي لحدود ممتلك التراث العالمي مشتملة على التعديلات
- الملحق ١,٣: بيان القيمة العالمية الاستثنائية، صياغة مشروع الإحياء العمراني
- الملحق ١,٤: قرار رئيس الوزراء رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٠١٤ بتعديل قرار رئيس الوزراء رقم ٦٢٧ لسنة ٢٠١٤
- الملحق ١,٥: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة
- الملحق ١,٦: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة
- الملحق ١,٧: قائمة باسماء الشیخات والاقسام في القاهرة التاريخية.
- الملحق ١,٨: التدابير العاجلة المقترحة لرئيس الوزراء سبتمبر/أيلول ٢٠١٤
- الملحق ١,٩: جدول التوصيات الأساسية.

الملحقات

الملحق ١,٢ : خريطة المقترح النهائي لحدود ممتلك التراث العالمي مشتملة على التعديلات



الملحق ١,١ : لجنة التراث العالمي، قرار ٣٧ COM ٤٩.٧B، الذي اعتمد في دورته ٣٧ (بنوم بن، ٢٠١٣)

لجنة التراث العالمي،

١- بعد الاطلاع على وثيقة مركز التراث العالمي WHC-13/37.COM/7B،

٢- إشارة إلى قرار اللجنة 36 COM 7B.51 الذي اعتمد في دورتها الـ ٣٦ (سانت بيترسبرج، ٢٠١٢)؛

٣- لاحظت أن الدولة العضو قد أنشأت آلية إدارة؛

٤- تطلب أن تنظر الدولة العضو في حدود الممتلك المقترحة من قبل فريق عمل مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، وأن تقدمها إلى مركز التراث العالمي بحلول ١ فبراير ٢٠١٥؛

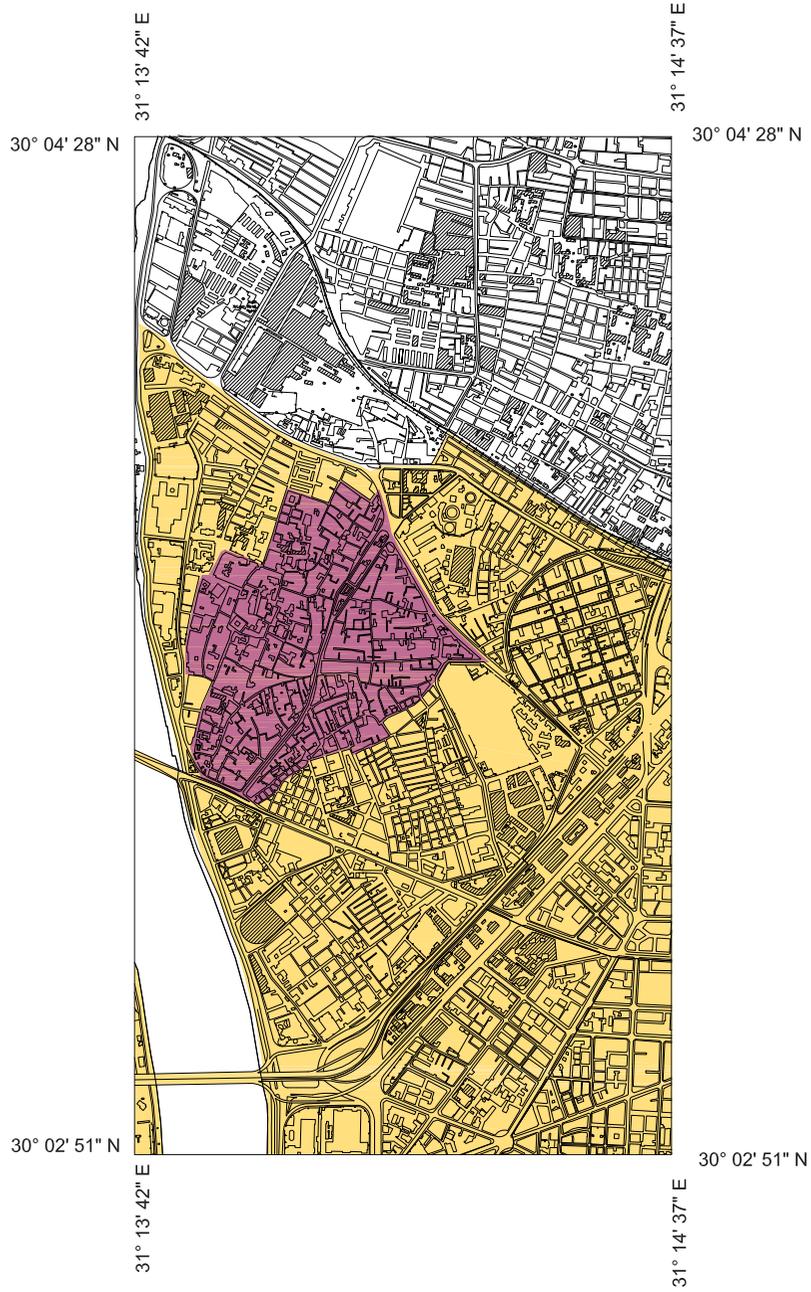
٥- فحصت بعناية المعلومات المقدمة من قبل الدولة العضو ومشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية على الوضع المقلق لحالة الحفاظ للممتلك؛

٦- تحت بقوة الدولة العضو على ضمان أن يتم اتخاذ التدابير اللازمة في أقرب وقت ممكن لوقف البناء غير القانوني وحماية المناطق الأثرية؛

٧- تحت كذلك الدولة العضو على إعداد خطة إدارة للممتلك؛

٨- تطلب أيضاً من الدولة العضو أن تقدم إلى مركز التراث العالمي، بحلول ١ فبراير ٢٠١٥، تقرير عن حالة حفظ الممتلك وتنفيذ ما ورد أعلاه، لفحصه من قبل لجنة التراث العالمي في دورتها الـ ٣٩ لعام ٢٠١٥.

الملحق ١,٢ : خريطة المقترح النهائي لحدود ممتلك التراث العالمي مشتملة على التعديلات



World Heritage Property_component 02

base map_CAPMAS (2006)

- World Heritage Property, Component 02 (48.645 ha)
- World Heritage Property's Buffer Zone



الملحق ١,٢ : خريطة المقترح النهائي لحدود ممتلك التراث العالمي مشتملة على التعديلات



World Heritage Property_component 01
base map_CAPMAS (2006)

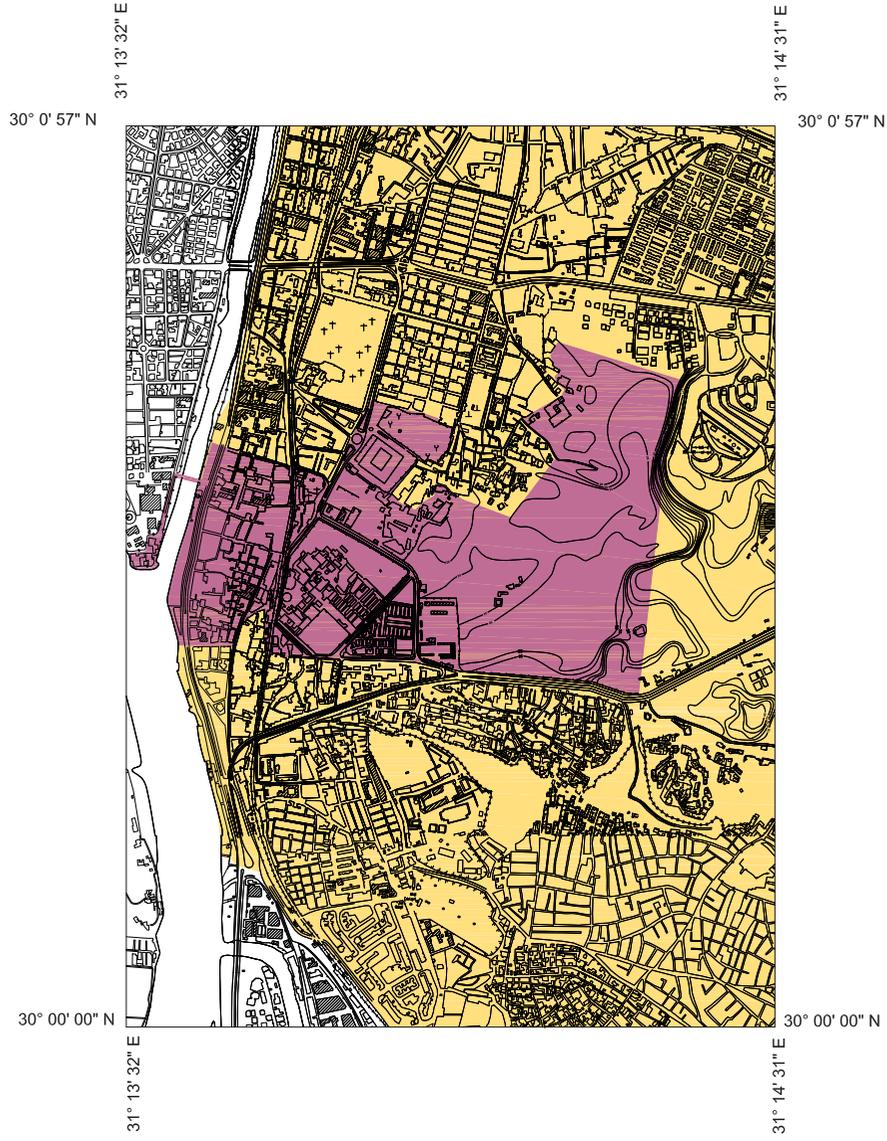
- World Heritage Property, Component 01 (1142,417 ha)
- World Heritage Property's Buffer Zone

الملحق ١,٢ : خريطة المقترح النهائي لحدود ممتلك التراث العالمي مشتملة على التعديلات

DATE	CATEGORY	TITLE
2012	Map	Map, HC "Al-Fustat", A1, scale 1:10.000, displaying in purple filling the boundaries of component 01 ; and in yellow its surrounding portion of buffer zone.
2012	Map	Map, HC "Central Area", A1, scale 1:10.000, displaying in purple filling the boundaries of component 02; and in yellow its surrounding portion of buffer zone.
2012	Map	Map, HC "Bulaq", A1, scale 1:10.000, displaying in purple filling the boundaries of component 03; and in yellow its surrounding portion of buffer zone.
2012	Map	Map, HC general view of the multiple locations, A1, scale 1:15.000, displaying in purple filling the boundaries of all components ; and in yellow the WH site buffer zone.

SERIAL ID NUMBER	NAME AND LOCATION	COORDINATES	AREA	DATE INSCRIBED
1	HC "Central Area" (coordinates ref. point: Bab Zweyla Gate)	30° 02' 34" N 31° 15' 35" E (27 m ASL) ref. WGS84 sys. data CAPMAS 2006	1142.417 ha	
2	HC "Bulaq" (coordinates ref. point: Mosque of al-Qadi Yahya)	30° 03' 44" N 31° 13' 93" E (0 m ASL) ref. WGS84 sys. data CAPMAS 2006	48.645 ha	
3	HC "Al-Fustat" (coordinates ref. point: southern tower, roman fortress of Babylon)	30° 01' 21" N 31° 13' 48" E (25.9 m ASL) ref. WGS84 sys. data CAPMAS 2006	119.868 ha	

الملحق ١,٢ : خريطة المقترح النهائي لحدود ممتلك التراث العالمي مشتملة على التعديلات



World Heritage Property_component 03
base map_CAPMAS (2006)

- World Heritage Property, Component 03 (119.86 ha)
- World Heritage Property's Buffer Zone



الملحق ١,٣ : مسودة بيان القيمة الاستثنائية العالمية للقاهرة التاريخية

المعيار (i): تمثل إنجازاً فنياً وجمالياً فريداً، و وهي إحدى روائع العقل البشري المبدع

توجد في القاهرة آثار عظيمة عديدة تعتبر روائع وإبداعات تجسد خصائص معمارية وفنية لا جدل حول أهميتها. مسجد أحمد ابن طولون (٨٧٦ - ٨٧٩ ميلادية)، بمذنته الملوية الرائعة وعقوده المتمائلة المفتوحة على صحن الجامع الواسع، هو مثال فريد شاهد على بدايات العمارة الإسلامية، في القرنين التاسع والعاشر. إن المعمار الفاطمي المميز (٩٦٩ - ١١٧١ ميلادية) المتمثل في تحصينات وأسوار وبيوت المدينة، وكذلك الجوامع المهمة (مثل الأزهر الشريف والحاكم والأقمر والصالح طلائع) والأضرحة والمقابر، تعتبر جميعاً ذات أهمية استثنائية في تاريخ الفن الإسلامي. وتقف الآثار الرائعة للمماليك البحرية (١٢٥٠ - ١٣٨٢ ميلادية) والمماليك البرجية (١٣٨٢ - ١٥١٧ ميلادية) شامخة منتصرة تحتل سماء القاهرة، بمعمارها المتنوع وخطوطها الواضحة الجريئة، المبتكرة وغير التقليدية. وذلك من خلال القباب ذات عقود فارسية، والمآذن ذات البروزات المشغولة بدقة، والواجهات الطويلة ذات العقود المدببة، والشرفات التي تعلو المقرنصات مثل تلك الموجودة في مجموعة السلطان قلاوون، وآثار الناصر محمد، ومدرسة السلطان حسن، ومجموعة السلطان الغوري.

المعيار (v): يقدم نموذجاً بارزاً لطرز معماري أو إنشائي، أو نمط لتخطيط مدينة أو مستوطنة بشرية تقليدية، هو هش بطبيعته لكنه أصبح أكثر عرضة للضرر بسبب آثار التغيرات الاجتماعية-الثقافية أو الاقتصادية التي لا رجعة فيها.

القاهرة التاريخية مثال استثنائي على نسيج عمراني متجانس، يعبر عن التعايش الطويل بين مختلف الثقافات والتفاعلات البشرية داخل المدينة. تتكون المدينة من مستوطنات بشرية فريدة من نوعها، هي نتيجة لعملية عمرانية مستمرة بدأت في العام ١٠٠ ميلادية واستمرت متمثلة في حصن بابليون الروماني، ثم المنطقة القبطية، ثم المدن الإسلامية الأولى.

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عكس تطور القاهرة التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية المرافقة لتحديث المدينة، ولقد تأثر بالقيود البيئية المفروضة عليها التي حولت من وظائف واستخدامات المدينة التاريخية. كان تطور المدينة الحديثة هو الأقوى صلة بالسيطرة على البرك والقنوات ونهر النيل. فإقامة السدود مكنت من البناء على المناطق الرطبة والمستنقعات المرتبطة بالنيل، وبعد تجفيف البرك امتلأ قلب المدينة التاريخي بمناطق استيطان بشري جديدة، فيما أضاف ردم الترغ إلى شبكات الشوارع القائمة. أصبحت المدينة التاريخية هشة ومعرضة للأضرار بسبب هذه الضغوط، التي اشتملت على فتح شوارع جديدة والاستخدام الشائع لنماذج معمارية جديدة والتغيير في الوظائف الأصلية للمباني (مثل الوكالات والمدارس والأسبلة). إلا أن هذه التحولات أضافت بشكل عام إلى تنوع المستوطنات والآثار في المدينة التاريخية دون إجراء تعديلات جوهرية على النسيج العمراني التاريخي.

المعيار (vi): يكون مقترنا على نحو مباشر أو ملموس بأحداث أو تقاليد حية، أو بمعتقدات، أو مصنوعات أدبية أو فنية ذات أهمية بارزة

يمكن اعتبار القلب التاريخي للقاهرة شاهداً مادياً مهدشاً على الأهمية النولية للمدينة على الأصعدة السياسية والاستراتيجية والفكرية والتجارية أثناء العصور الوسطى.

من الأمثلة الأبرز على هذا، التراث القوي والأثر المستمر للأزهر الشريف، الذي ما زال يعتبر مركزاً دينياً وأكاديمياً رائداً للعالم الإسلامي السني، منذ تأسيس الجامع في عام ٩٧٠ ميلادية. كما أن تواجد العديد من الأضرحة الهامة للأئمة والأولياء منح القاهرة مكانة مميزة في أوساط العالم الإسلامي كونها مدينة ذات وضعية دينية خاصة بين المسلمين. وفي الوقت نفسه تستمر شوارع القاهرة في تقديم مزيج ثري من المعتقدات التقليدية والفعاليات الدينية والاحتفالية والروايات، لتقدم بوتقة من الثقافات والمعتقدات المتنوعة، التي تضيف إلى تراث المدينة غير الملموس.

السلامة والتكاملية (٢٠١٢):

تضم حدود ممتلك التراث العالمي جميع المكونات الرئيسية للموقع، بما في ذلك أنماط الشوارع التاريخية والآثار التي تعكس طبقات ثقافية ومعمارية متعددة من تاريخ المدينة.

إن الهيكل العمراني العام للقاهرة التاريخية - وكذلك التكاملية البصرية للمدينة وأفقها المميز - ما زال سليماً. كما أن مخطط المدينة الملموس وغير الملموس - بما في ذلك الآثار والمعمار المحلي والأسواق والحرف اليدوية والاحتفالات التي احتفظت بأماكن انعقادها الأصلية - تم الاحتفاظ به إلى حد بعيد. على مدار العقود القليلة الماضية، وأدت حركة الحفاظ المتزايدة إلى إجراء عدد من مشروعات الترميم، بما في ذلك ترميم العديد من الروائع الأثرية. وما زالت السمات المعمارية ومواد البناء للعديد من هذه الآثار محتفظة بدرجة عالية من التكاملية، رغم التحولات التي شهدتها النسيج العمراني.

الملحق ١، ٣: مسودة بيان القيمة الاستثنائية العالمية للقاهرة التاريخية (مايو/أيار ٢٠١٢)^١

مدن قليلة في العالم تلك التي تعتبر ثرية كمدينة القاهرة من حيث الآثار والقطع الفنية الأثرية والنسيج العمراني، بما يعبر تمام التعبير عن تاريخ القاهرة الطويل بصفتها عاصمة سياسية وثقافية وتجارية ودينية مهيمنة ورائدة في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط. تُعد هذه المدينة نموذجاً للمعمار الإسلامي الرائع الذي أثر إلى حد بعيد على العالم الإسلامي، من خلال الجمع بين الأمثلة المعمارية الفريدة من إبداع البشر منذ بدايات العصر الأموي والعصور الطولونية والفاطمية والأيوبيية، مقترنة بالعبقرية الفنية والتكامل العمراني المتمثلة في مجموعات المباني الدينية والعمارة المحلية من الحقبين المملوكية والعثمانية. ونظراً لوفرة وثرارة هذا المعمار الذي يزین سماء القاهرة، فقد عرفها العلماء والمؤرخون والجمهور باسم «مدينة الألف متذنة».

لقد أدى موقع القاهرة الاستراتيجي على حافة الدلتا بين نهر النيل (شرقاً) وجبل المقطم (غرباً) إلى التفاعل البشري المستمر مع الموقع، مما أدى إلى تشكيل المستوطنات والمعمار الخاص بالمكان. إن مجرى العيون - الذي يعود تاريخه إلى العصور الوسطى - خلق ارتباطاً بين المدينة ونهر النيل، وأسهم في استيعاب والتعجيل من تطور القاهرة، مع إنشاء شبكة موسعة من الترع والصهاريج والحمامات والأسبلة. كما أن الميناءين التاريخيين في بولاق (شمالاً) والفسطاط (جنوباً) ساهما في ربط المدينة بنهر النيل بشكل وثيق: فالتطور التاريخي للتجارة مع أوروبا حسن من أداء ميناء بولاق الواقع شمالاً، بينما حسنت التجارة مع الهند وأفريقيا من أداء ميناء الفسطاط إلى الجنوب، ويظهر ذلك من خلال روائع معمارية، من وكالات وأرباع (جمع رُبْع، وهي وحدات سكنية تقع فوق الوكالات والمتاجر في كثير من الأحيان).

ولقد كانت الفترة منذ القرن التاسع إلى الخامس عشر - المعروفة أيضاً بعصر النهضة الإسلامية - عصراً ذهبياً للمدينة، عندما كان للرواد من العلماء والأطباء والفلكيين وعلماء الدين والكتاب تأثيراً قوياً ومكانة كبيرة امتدت لما يتجاوز حدود العالم الإسلامي.

المتملك يشمل عدة مواقع، هي انعكاس للتنوع الفريد والثري لمناطق التجمع الأثرية والتاريخية المهمة للمدينة وهي:

١. **الفسطاط، «مصر العتيقة»**، وهي أول مدينة تأسس في عام ٦٤٢ ميلادية على يد المسلمين في القاهرة. تشمل هذه المنطقة: حصن بابلون الذي يرجع إلى العصر الروماني (١٠٠ ميلادية تقريباً)؛ والقاهرة القبطية بكنائسها وأديرتها المميزة؛ ومعبد بن عزرا، أقدم معبد يهودي في مصر، الشهير بحجرة جنيزة الخاصة بالمخطوطات؛ وأول مسجد في مصر، أسسه عمرو بن العاص؛ وموقع تنقيب أثري للمستوطنة البشرية القديمة، التي كانت مركزاً فنياً يشتهر بمنتجات الزجاج والفخار، بالإضافة إلى مقياس النيل بجيزة الروضة.

٢. المنطقة الوسطى وتشمل:

- القطنع، المدينة الملكية الطولونية، ويمثلها جامع أحمد ابن طولون الفريد من نوعه (٨٧٦ - ٨٧٩ ميلادية).
- منطقة القلعة، حيث شيد الأيوبيون حصنهم (حوالي ١١٧٦ ميلادية) على تل القلعة، وتشمل أسوار المدينة الأيوبية وروائع معمارية مثل مدرسة السلطان حسن التي أنشئت في عصر المماليك البحرية (١٣٥٦ - ١٣٦٣ ميلادية).
- منطقة الدرب الأحمر، وكانت في الأصل موقعاً للجبانات الفاطمية والأيوبية، وتحولت على يد المماليك إلى منطقة عمرانية زاخرة بآثار مملوكية وعثمانية تشمل مساجد وقصور وطرق مهمة مثل سوق السلاح وخط التبانة.
- النواة الفاطمية، وتقع داخل أسوار المدينة التي أنشأها بدر الجمالي، وتبقى من بواباتها باب زويلة إلى الجنوب وباب النصر وباب الفتوح إلى الشمال.
- الجبانات - أو مقابر القاهرة الشهيرة، وتقع إلى شمال وجنوب القلعة، وفيها عدد من الأضرحة والمجموعات الجنائزية من مختلف الحقب. وهي تمثل شكلاً فريداً من أشكال الاستيطان البشري يمزج بين الاستخدامات الدينية والعمرانية السكنية للمكان، وكذلك تعد استمراراً للتقاليد القاهرية القديمة.
- جامع الجيوشي، ويقع متفرداً فوق سفح المقطم، مشرفاً على مقابر القاهرة وعلى المدينة، وهو المشهد الأكثر اكتمالاً والأقدم المتبقي من الحقة الفاطمية.

٣. **بولاق**، ميناء القاهرة الأساسي الذي يعود إلى القرن الخامس عشر، وفيها عدد من الوكالات والخانات والتكايا بالإضافة إلى مساجد مهمة عديدة.

تم تسجيل القاهرة التاريخية بناء على المعايير التالية، وكل منها تمثل قيمة عالمية استثنائية للموقع:

١- هذا النص هو المراجعة الأخيرة لمسودة بيان القيمة العالمية الاستثنائية، بناء على مشاورات غير رسمية ومراجعات تم تلقيها من خبراء من المجلس الدولي للآثار والمواقع الأثرية والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الأثرية على المسودة السابقة. فيما يخص بيان القيمة الاستثنائية العالمية الرسمي المقدم من السلطات المصرية إلى مركز التراث العالمي، كان لابد من إضافة توصيات المجلس الدولي للآثار والمواقع الأثرية لكل معيار إلى بيان القيمة العالمية الاستثنائية المقترح. في الوقت الحالي، يقوم المجلس الدولي للآثار والمواقع الأثرية بمراجعة البيان وسوف يتم إرسال النسخة النهائية من البيان إلى الدولة الطرف لكي تُؤشر عليه بالموافقة وتقدمه للمرة الأخيرة إلى لجنة التراث العالمي كي توافق عليه.

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٠١٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلي قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،
وعلي قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ،
وعلي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة ،
وعلي قراري رئيس مجلس الوزراء رقمي ٦٢٧ ، ١٠٠٥ لسنة ٢٠١٤ ،
وعلي ما عرضه وزير الآثار.

قرر

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٧ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه النص الآتي :-

تشكل مجموعة عمل برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من :-

- وزير السياحة
- وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
- وزير التنمية المحلية
- وزير التطوير الحضري والعشوائيات
- وزير الأوقاف
- وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
- وزير الثقافة
- وزير التعاون الدولي
- وزير البيئة
- وزير الآثار
- محافظ القاهرة
- ممثل عن الإدارة العامة لمرور القاهرة يرشحه وزير الداخلية

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلي الجهات المختصة تنفيذه .

رئيس مجلس الوزراء

(مهندس/إبراهيم محلب)



صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ شوال سنة ١٤٣٥ هـ

الموافق ١٧ أغسطس سنة ٢٠١٤ م

رئيس

هيئة مستشاري مجلس الوزراء

الرئيس

المستشار/ السيد محمد السيد الطحان

الملحق ١,٣ : مسودة بيان القيمة الإستثنائية العالمية للقاهرة التاريخية

على ذلك، فإن التطورات العمرانية الجارية في ممتلك التراث العالمي وحوله، تمثل تهديداً محتملاً، لا سيما فيما يخص أثر حركة سير المرور، واستخدامات الأراضي والتغيرات البيئية على الموقع.

الأصالة (٢٠١٢):

يمكن الإشارة بوضوح إلى التراث الثقافي الغني للمدينة، مع ما تتمتع به القاهرة من تركز هائل من الآثار التي تمثل مختلف الحقب التاريخية، وبقاء المساكن القديمة، واستمرار الهيكل العمراني التاريخي قائماً (أنماط الشوارع، المعالم الأساسية، نقاط الارتكاز، الأنشطة تقليدية). ويمكن رؤية المناظر الحضرية التاريخية المهمة (أفق المدينة وتقسيم الشوارع). في المورفولوجيا العامة للمدينة، جنباً إلى جنب مع الروائع المعمارية المختلفة. داخل النطاق الأوسع للمدينة الكبرى، فإن دور وموقع المدينة التاريخية كمركز للحياة الثقافية والدينية والتجارية، ظل قائماً حتى الآن. ما زالت أيضاً التقاليد الثقافية والدينية ذات أهمية وتشكل طبقات من الواقع العمراني للمدينة. تم في بعض الأحيان تجديد المعمار الشعبي والدارج للقاهرة التاريخية بشكل كبير، واستبداله بمباني غير متسقة مع محيطها، إلا أن الأدلة المادية للمدينة وماضيها العظيم وتراثها غير الملموس الذي لا نزاع على أهميته يبقى سليماً إلى حد بعيد، رغم هذه التحويرات.

الإدارة (٢٠١٢):

تعتبر مراجعة نظام إدارة ممتلك التراث العالمي أحد الأهداف الأساسية لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، وجاري مناقشة هذه القضية مع السلطات المصرية المختصة.



جمهورية مصر العربية
رئيس الوزراء

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٧ لسنة ٢٠١٤

رئيس مجلس الوزراء

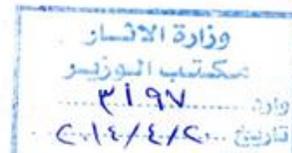
بعد الإطلاع على الدستور المعدل الصادر فى الثامن عشر من يناير ٢٠١٤
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته،
وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن بتشكيل الوزارة ،
وعلى ما عرضه وزير الآثار .

قرار

(المادة الأولى)

تُشكل مجموعة عمل وزارية من السادة الآتية أسماؤهم بعد :-

- | | |
|--|--|
| ١- السيد الدكتور / محمد إبراهيم على سيد | وزير الآثار - رئيساً |
| ٢- السيد الدكتور / محمد هشام عباس زعزوع | وزير السياحة |
| ٣- السيد الأستاذ / محمد صابر إبراهيم عرب | وزير الثقافة |
| ٤- السيد الدكتور / أشرف السيد العربى عبدالفتاح | وزير التخطيط والتعاون الدولي |
| ٥- السيد اللواء / عادل على لبيب متولى | وزير التنمية المحلية والتنمية الادارية |
| ٦- السيدة الدكتورة / ليلي راشد إسكندر سعيد | وزير الدولة لشئون البيئة |
| ٧- السيد الدكتور / محمد مختار جمعة مبروك | وزير الاوقاف |
| ٨- السيد الدكتور /مصطفى كمال مدبولي محمد | وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية |
| ٩- السيد الأستاذ / هانى قدرى يوسف دميان | وزير المالية |



شريف



جمهورية مصر العربية
رئيس الوزراء

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٢٧ لسنة ٢٠١٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور المعدل الصادر فى الثامن عشر من يناير ٢٠١٤
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته،
وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن بتشكيل الوزارة ،
وعلى ما عرضه وزير الآثار .

قرار

(المادة الأولى)

تشكل مجموعة عمل وزارية من السادة الآتية أسماؤهم بعد :-

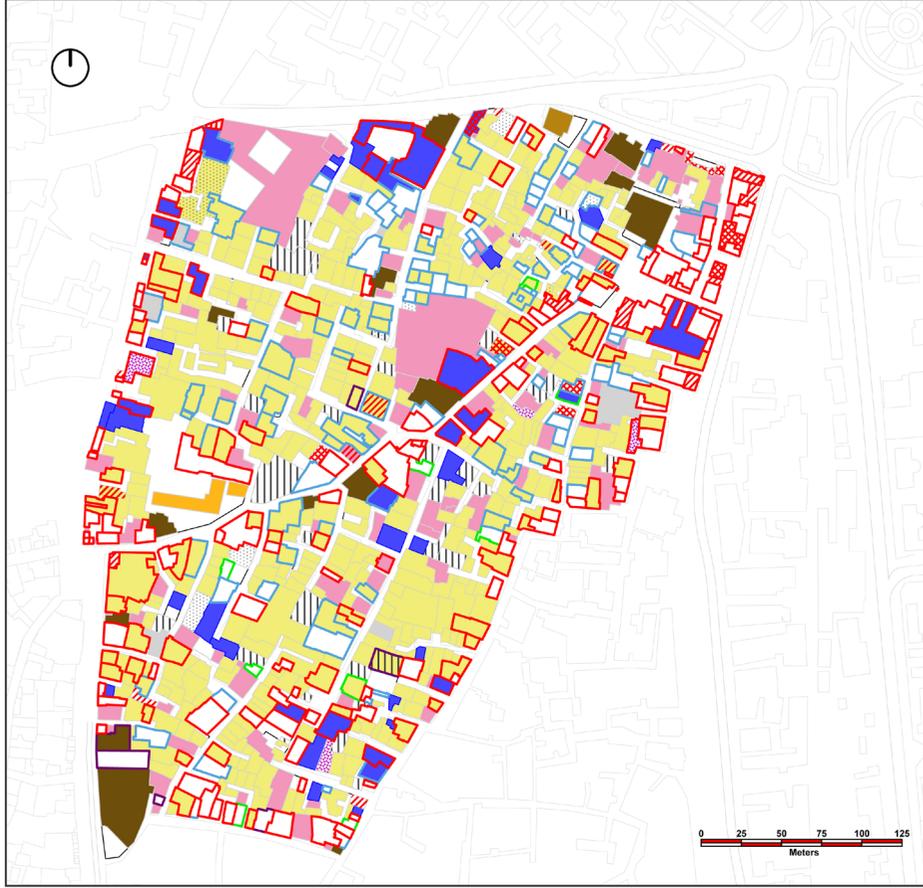
- ١- السيد الدكتور / محمد إبراهيم على سيد وزير الآثار - رئيساً
- ٢- السيد الدكتور / محمد هشام عباس زعزوع وزير السياحة
- ٣- السيد الأستاذ / محمد صابر إبراهيم عرب وزير الثقافة
- ٤- السيد الدكتور / أشرف السيد العربى عبدالفتاح وزير التخطيط والتعاون الدولى
- ٥- السيد اللواء / عادل على لبيب متولى وزير التنمية المحلية والتنمية الادارية
- ٦- السيدة الدكتورة / لىلى راشد إسكندر سعيد وزير الدولة لشئون البيئة
- ٧- السيد الدكتور / محمد مختار جمعة مبروك وزير الاوقاف
- ٨- السيد الدكتور /مصطفى كمال مدبولى محمد وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- ٩- السيد الأستاذ / هانى قدرى يوسف دميان وزير المالية



وزارة الاثثار
مكتب الوزير
رقم ٣١٩٧
تاريخ ٢٠١٤/٤/٢٠

شريف

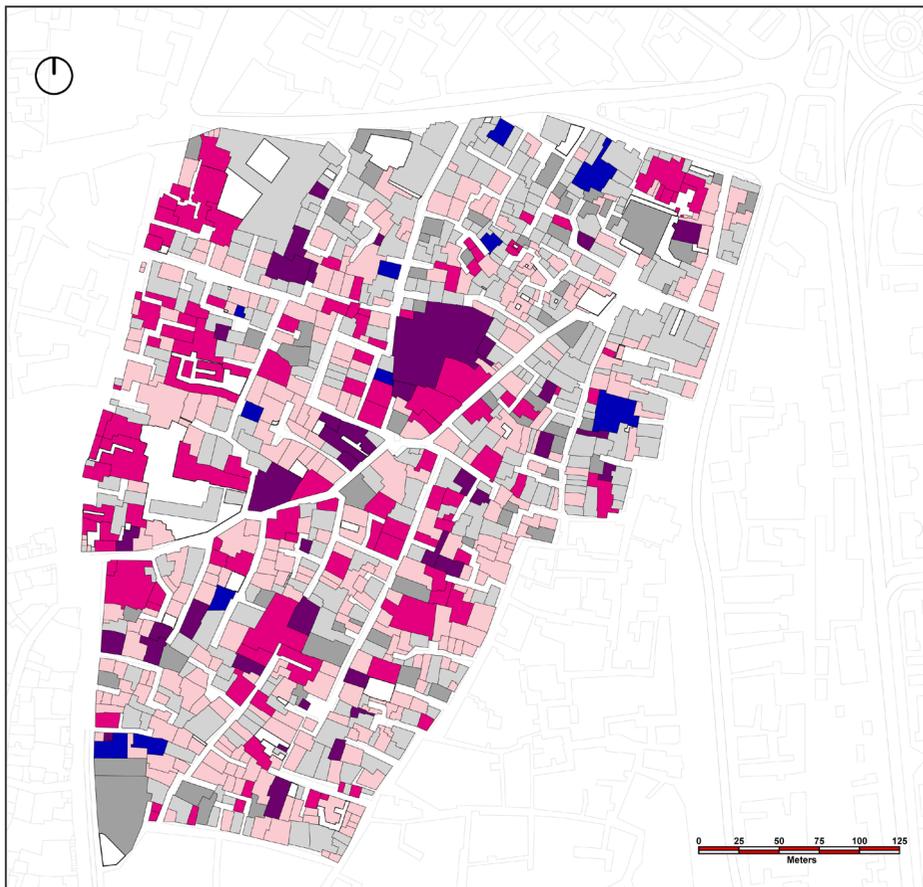
الملحق ١,٥ : أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة



درب الحصر - المياني
استخدامات الدور الأرضي
يناير ٢٠١٤

(٤٩٩)*	سكني	■
(١٩٠)	تجاري لنطاق المنطقة	■
(١٠)	تجاري لنطاق المدينة	■
(٢٠)	مقاهي، مطاعم، وتيك أوي	■
(٤٦)	ورشة	■
(١٣٠)	مستودعات، ومخازن	■
(١٦)	الإنتاج الصناعي	■
(٧)	إداري وخدمي	■
(٤)	عيادة/مكتب خاص	■
(١٥)	ديني	■
(١)	ثقافي	■
(٢)	تعليمي	■
(لا يوجد)	رياضي	■
(٧)	انتظار السيارات، جراج	■
(٣٢)	مقالب النفايات	■
(١٥)	حظائر الحيوانات	■
(٩٠,٠ : ٨٨٥/٩٨)	غير مستخدم	■
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	■

* خيديد استخدامات البني تم عمله في شكل متعدد الخيارات: فمبنى واحد يمكن أن يجمع وظائف متعددة. يتم عرض ذلك على الخريطة عن طريق تداخل الأخط والألوان المثلثة لكل استخدام. العدد المطلق بين الأقواس يشير إلى جميع المباني التي تخدم الوظيفة المذكورة.



درب الحصر - المياني
حالة الحفاظ - التقييم الأقل
يناير ٢٠١٤

(٧٠,٠ : ٨٨٥/٦٢)	جيد	■
(٣٥,١ : ٨٨٥/٣١١)	مقبول	■
(٣٨,٤ : ٨٨٥/٣٤٠)	سيئ	■
(١٣,٩ : ٨٨٥/١٢٣)	سيئ جداً / متدهور	■
(٤,٣ : ٨٨٥/٣٨)	متهدم	■
(١,٢ : ٨٨٥/١١)	غير مشيد	■
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	■





جمهورية مصر العربية
رئيس الوزراء

(المادة الثالثة)

لمجموعة العمل أن تستعين بمن تراه لازماً لإنجاز المهام الموكولة إليها وأن تحدد مقررأ لأعمالها ، ومواعيد انعقاد جلساتها .

(المادة الرابعة)

تتولى مجموعة العمل الوزارية إنجاز المهام الموكولة إليها فى مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القرار يجوز مدها لمدة أخرى مماثلة ، على أن تقوم مجموعة العمل بإعداد مذكرة بما قامت به من أعمال وما انتهت إليه من نتائج وتوصيات لعرضها على رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الخامسة)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

رئيس مجلس الوزراء

(مهندس/إبراهيم محلب)

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٧ جمادى الآخر سنة ١٤٣٥ هـ

الموافق ١٧ أبريل سنة ٢٠١٤ م

صورة مرسلة إلى السيد / وزير الأوقاف

رئيس

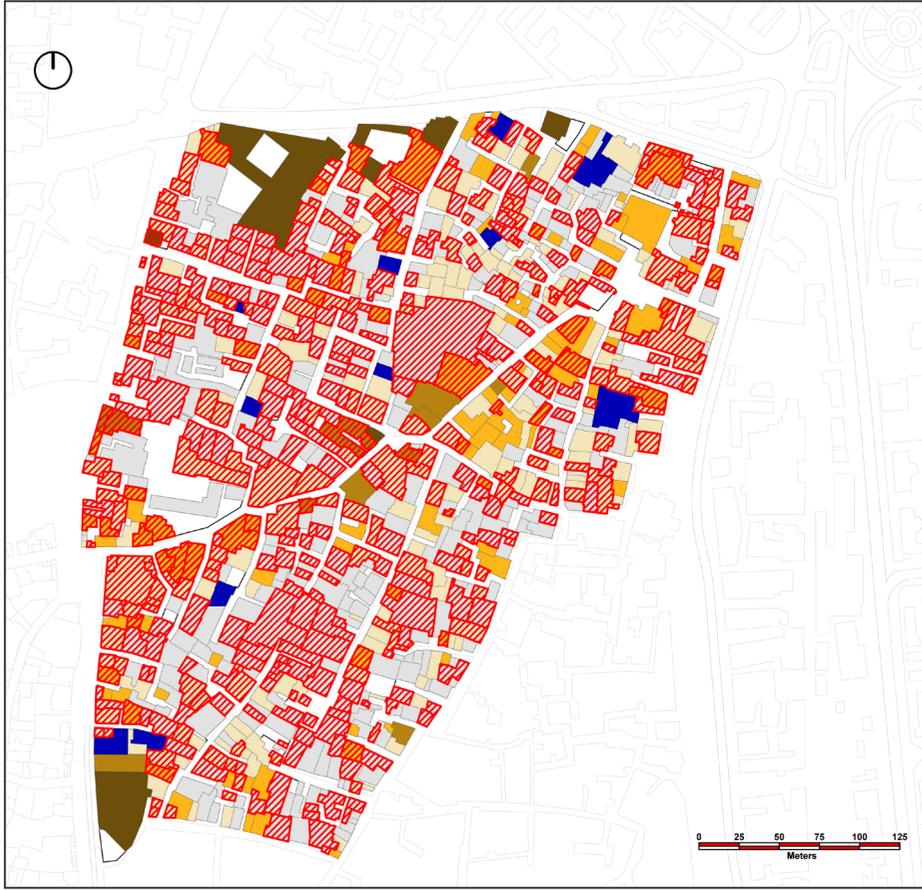
هيئة مستشارى مجلس الوزراء

رئيس

المستشار/ السيد محمد السيد الطحان



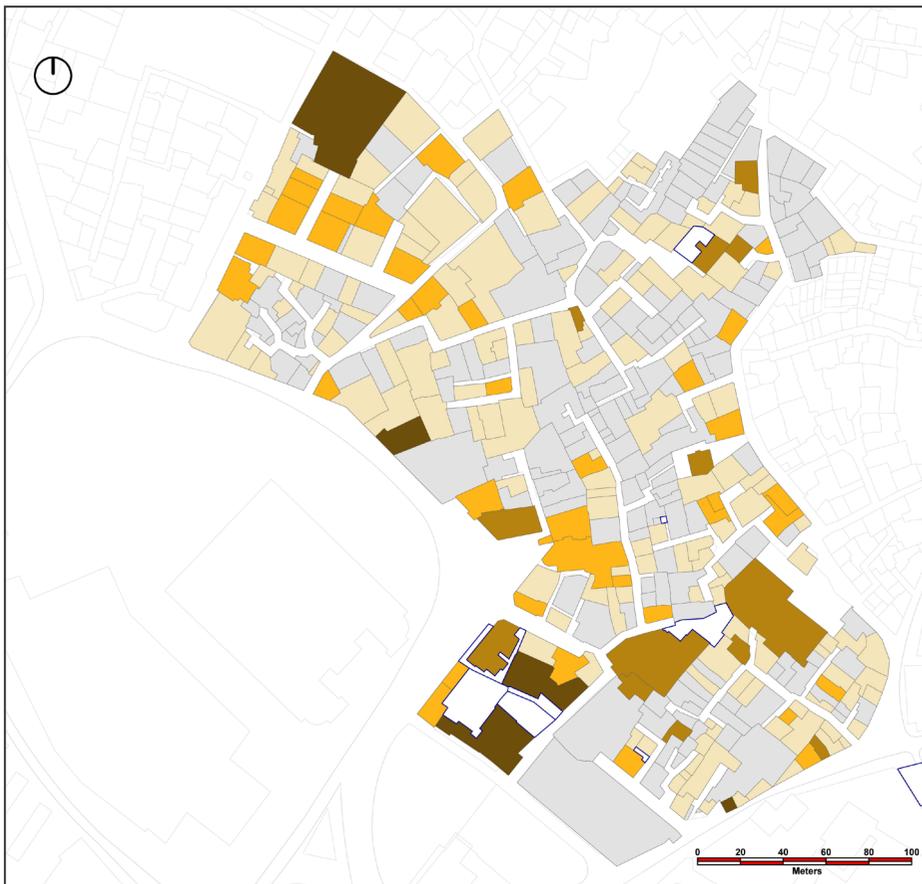
الملحق ١,٥: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب اللبنة



درب الحصر - المباني
القيمة المعمارية وسلامة المباني
يناير ٢٠١٤

القيمة المعمارية	
تميز	(% ١,٠٤٨٨٩/٩)
عالي	(% ١,٤٤٨٨٩/١٢)
مقبول	(% ١٢,٨٤٨٨٩/١١٢)
ضعيف	(% ٣٣,٨٤٨٨٩/٢٩٩)
لا شئ	(% ٥١,١٨٨٩/٤٥٢)

سلامة المباني	
تعديلات متفانرة مع المباني	(% ٤٩,٢٤٨٨٩/٤٣٥)
غير مشيد	(% ١,٢٤٨٨٩/١١)
المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	



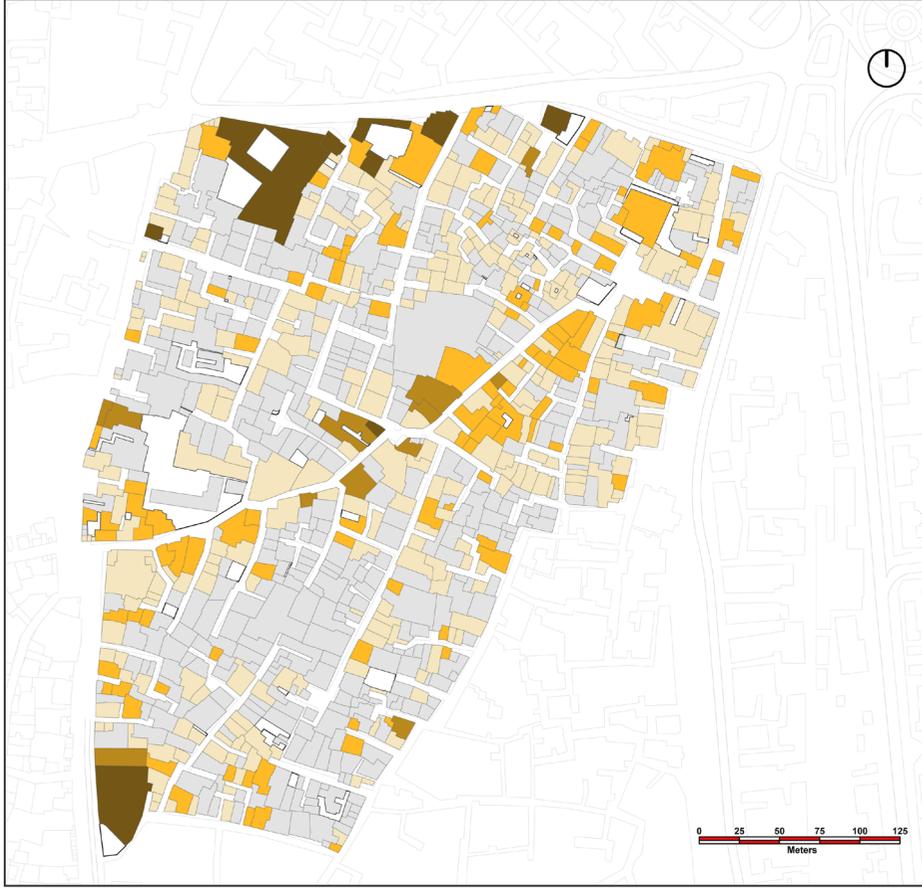
درب اللبنة - المباني
خريطة توضح القيمة المعمارية
مايو ٢٠١٤

القيمة المعمارية	
تميز	(% ١,٣٤٣٨١/٥)
عالي	(% ٣,٤٤٣٨١/١٢)
مقبول	(% ١٠,٢٤٣٨١/٣٩)
ضعيف	(% ٣٧,٨٤٣٨١/١٤٤)
لا شئ	(% ٤٧,٢٤٣٨١/١٨٠)

المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	



الملحق ١,٥: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب النبانة



درب الحصر - المباني
خريطة توضح القيمة المعمارية
يناير ٢٠١٤

(%١,٠ ٤٨٨٥/٩)	متميز
(%١,٤ ٤٨٨٥/١٢)	عالي
(%١٢,٨ ٤٨٨٥/١١٣)	مقبول
(%٢٣,٨ ٤٨٨٥/٢٩٩)	ضعيف
(%٥١,١ ٤٨٨٥/٤٥٢)	لا شيء
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني



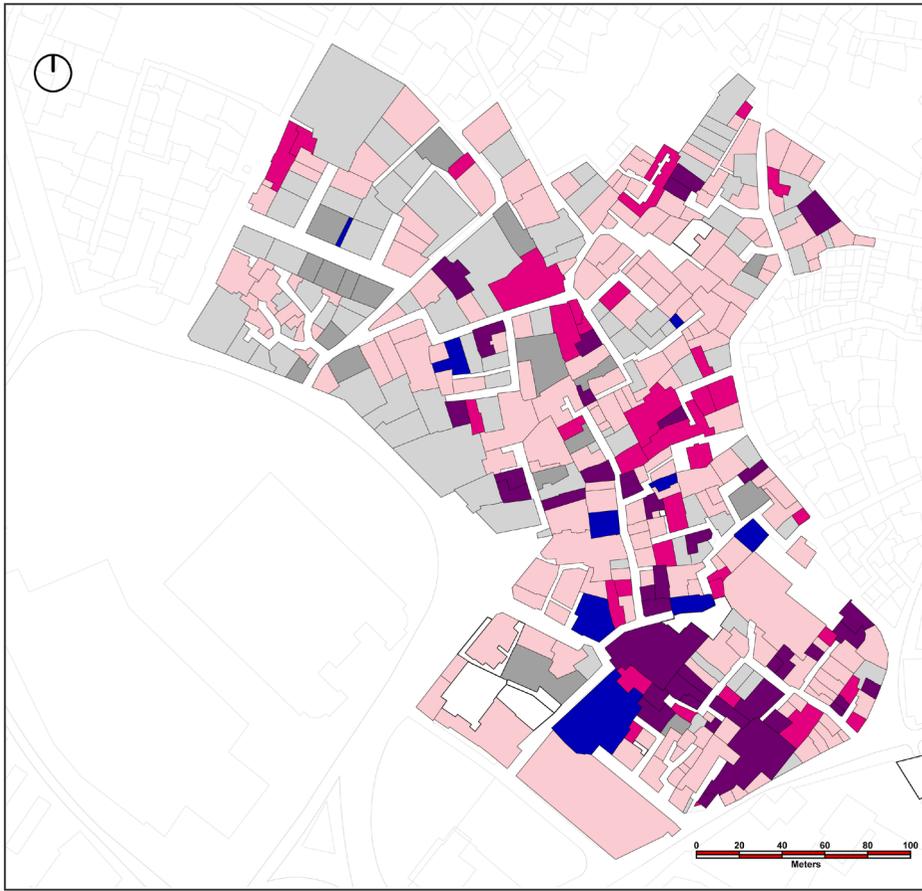
درب الحصر - المباني
عدد الأدوار - أكثر من ٥
يناير ٢٠١٤

(%٨٣ ٤٨٨٥/٧٣٥)	من صفر إلى ٤
(%٩,٥ ٤٨٨٥/٨٤)	٥
(%٥,٣ ٤٨٨٥/٤٧)	٦
(%١,٨ ٤٨٨٥/١٦)	٧
(%٠,١ ٤٨٨٥/١)	٨
(%٠,١ ٤٨٨٥/١)	١٠
(%٠,١ ٤٨٨٥/١)	١٤

المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني

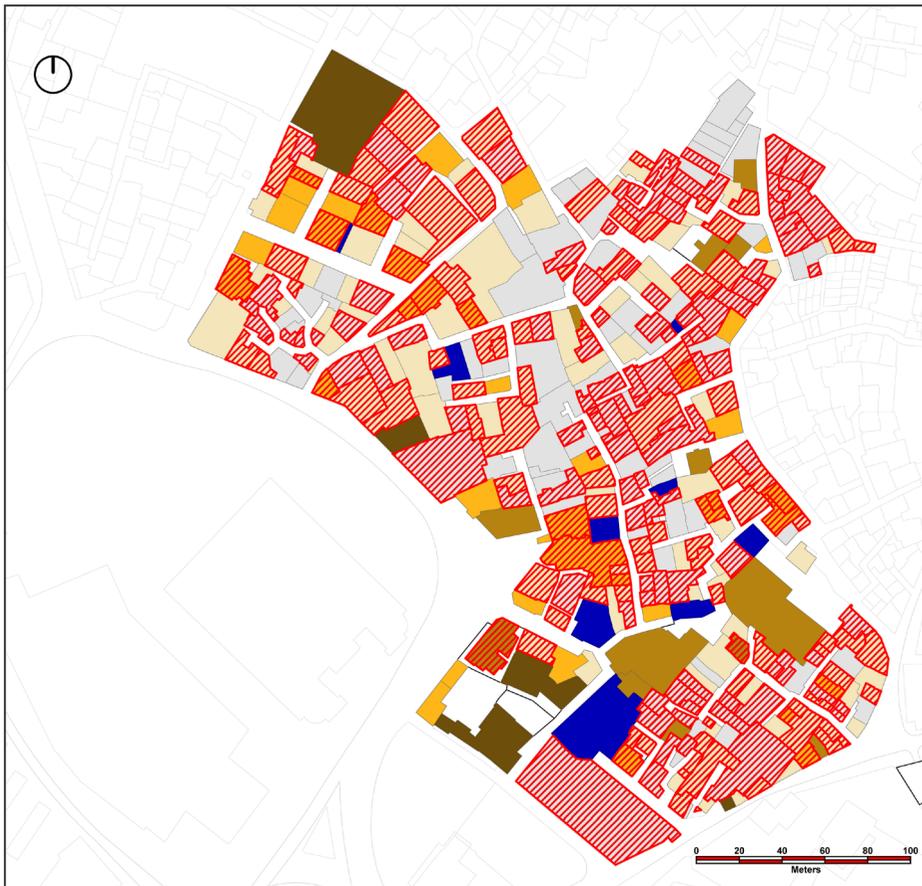


الملحق ١,٥ : أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة



درب اللبنة - المباني
حالة الحفاظ - التقييم الأقل
مليو ٢٠١٤

(%٤٠,٧ : ٣٨١/١٨)	جيد
(%٢٢,٨ : ٣٨١/٨٧)	مقبول
(%٥٠,١ : ٣٨١/١٩١)	سئى
(%٩,٤ : ٣٨١/٣٦)	سئى جداً / متدهور
(%١٠,٥ : ٣٨١/٤٠)	متهدم
(%٢,٤ : ٣٨١/٩)	غير متهدم
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني

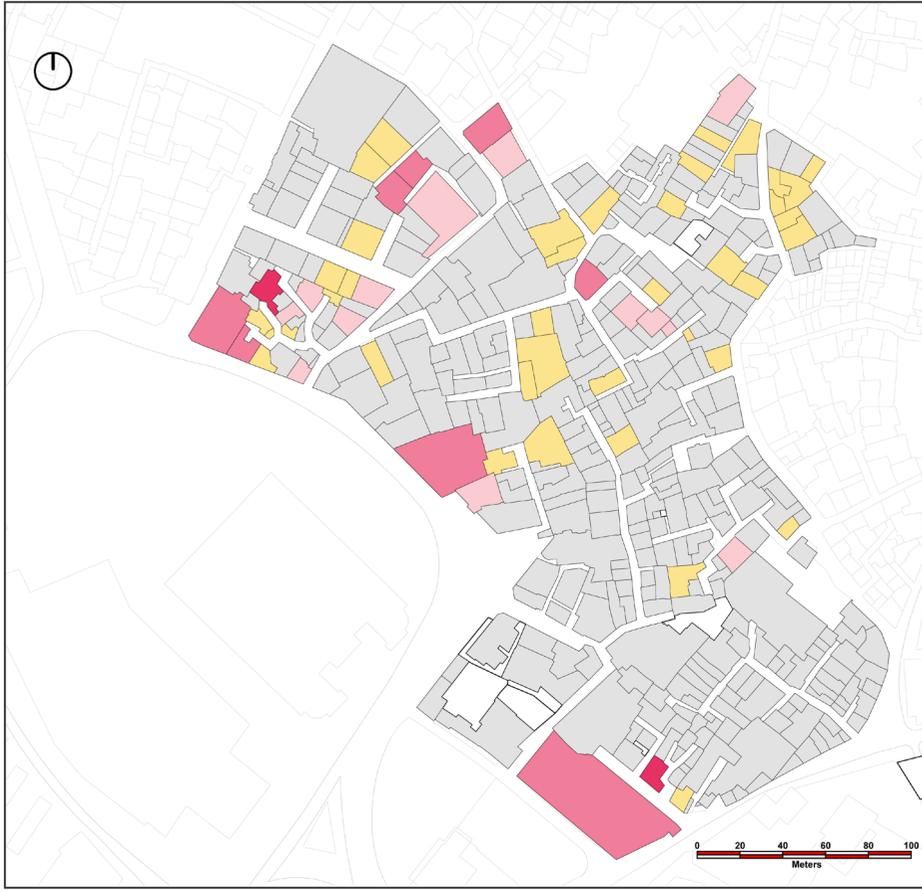


درب اللبنة - المباني
القيمة المعمارية وسلامة المبنى
مليو ٢٠١٤

(%١,٣ : ٣٨١/٥)	متميز
(%٣,٤ : ٣٨١/١٣)	عالي
(%١٠,٢ : ٣٨١/٣٩)	مقبول
(%٢٧,٨ : ٣٨١/١٤٤)	ضعيف
(%٤٧,٢ : ٣٨١/١٨٠)	لا شئ
(%١٠,٠ : ٣٨١/٢١٨)	تعديلات متنافرة مع المبنى
(%٢,٤ : ٣٨١/٩)	غير متهدم
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني



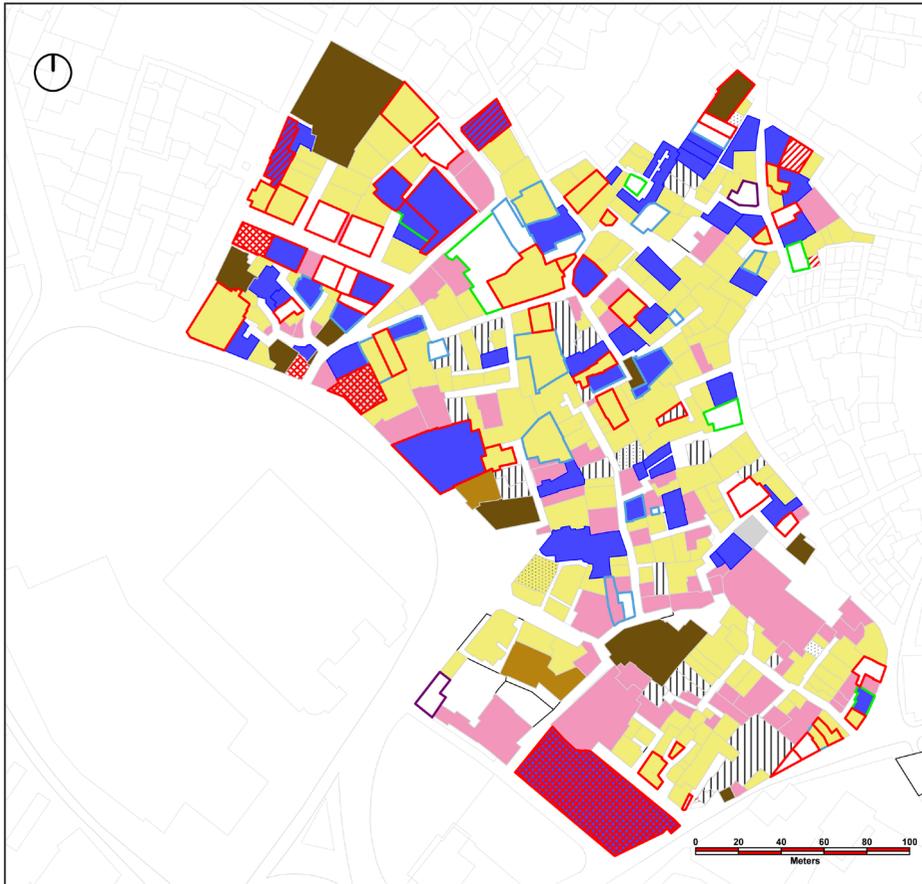
الملحق ١،٥ : أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب اللبنة



درب اللبنة - المباني
عدد الأدوار - أكثر من ٥
مليو ٢٠١٤

من صفر إلى ٤	(٨٣,٨ : ٣٨١/٣١٩) %
٥	(١٠,٢ : ٣٨١/٣٩) %
٦	(٣,٤ : ٣٨١/١٣) %
٧	(٢,١ : ٣٨١/٨) %
٨	(٠,٥ : ٣٨١/٣) %
١٠	(٠,٠ : ٣٨١/٠) %
١٤	(٠,٠ : ٣٨١/٠) %

المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني



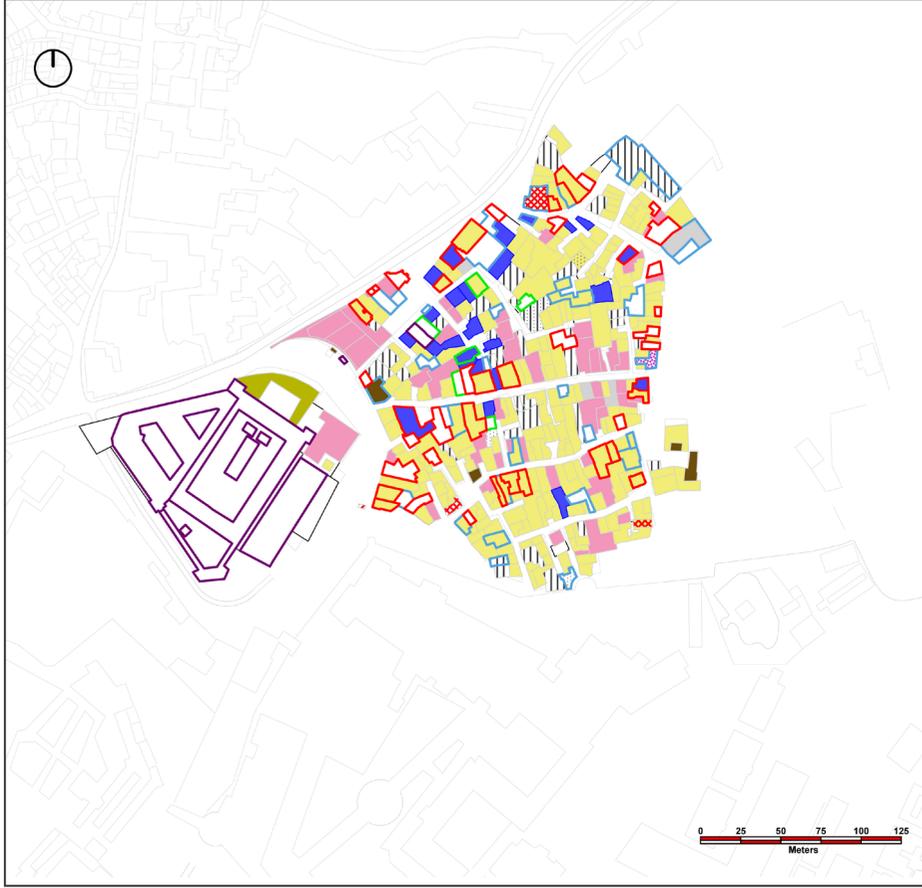
درب اللبنة - المباني
استخدامات الدور الأرضي
مليو ٢٠١٤

سكني	(٢٠٧)
تجاري لنطاق المنطقة	(٤٩)
تجاري لنطاق المدينة	(٥)
مقاهي، مطاعم، وتيك أواي	(٦)
ورشة	(٥٤)
مستودعات، ومخازن	(٢٤)
الإنتاج الصناعي	(٨)
إداري وخدمي	(٥)
عيادة/مكتب خاص	(لا يوجد)
ديني	(١١)
ثقافي	(٢)
تعليمي	(لا يوجد)
رياضي	(لا يوجد)
انتظار السيارات، جراج	(٢)
مقالب النفايات	(٢٢)
حظائر الحيوانات	(٤)
غير مستخدم	(١٤,٤ : ٣٨١/٦٧) %
المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	

* تحديد استخدامات المباني تم عمله في شكل متعدد الخيارات: فبعض واحد يمكن أن يجمع وظائف متعددة. يتم عرض ذلك على الخريطة عن طريق تداخل الأنماط والألوان الممثلة لكل استخدام. العدد المطلق بين الأقواس يشير إلى جميع المباني التي تخدم الوظيفة المذكورة.



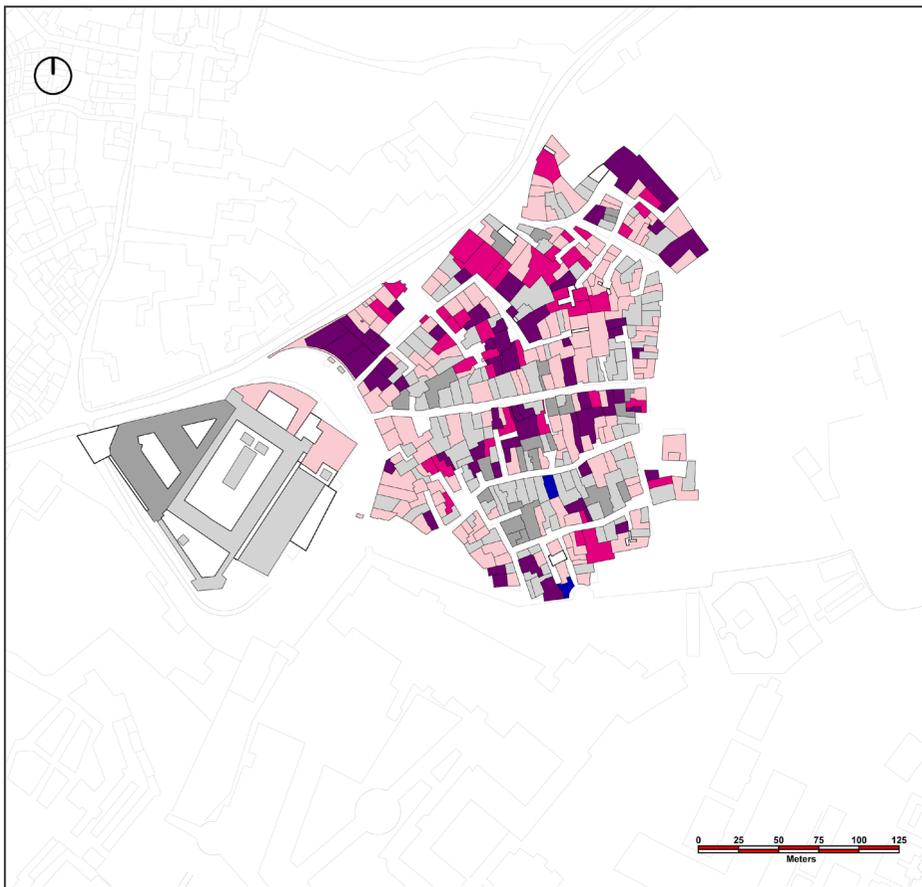
الملحق ١,٥: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب النبانة



الحطابة - المباني استخدامات الدور الأرضي يناير ٢٠١٤

(٢٢٠)	سكني
(٤٥)	تجاري لنطاق المنطقة
(٣)	تجاري لنطاق المدينة
(١)	مقاهي، مطاعم، وتيك أواي
(٢٥)	ورشة
(٣٤)	مستودعات، ومخازن
(٩)	الإنتاج الصناعي
(٥)	إداري وخدمي
(١)	عيادة/مكتب خاص
(٥)	ديني
(لا يوجد)	ثقافي
(لا يوجد)	تعليمي
(١)	رياضي
(٤)	انتظار السيارات، جراج
(٣٦)	مقالب النفايات
(٤)	حظائر الحيوانات
(١٢٠٠ : ٣٨٧٥٤)٪	غير مستخدم
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني

* خيديد استخدامات المباني تم عمله في شكل متعدد الخيارات: فمبنى واحد يمكن أن يجمع وظائف متعددة. يتم عرض ذلك على الخريطة عن طريق تداخل الألوان والأشكال للشفافة لكل استخدام. العدد المطلق بين الأقواس يشير إلى جميع المباني التي تخدم الوظيفة المذكورة.

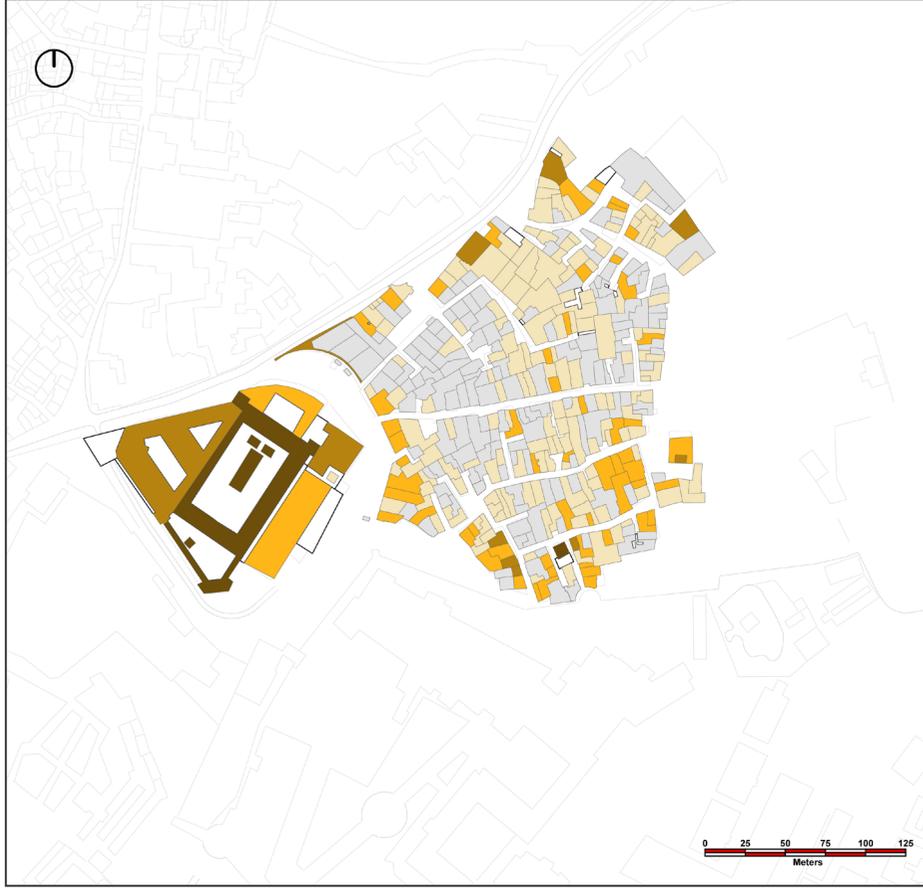


الحطابة - المباني حالة الحفاظ - التقييم الأقل يناير ٢٠١٤

(٢٠٠ : ٣٨٧٥٤)٪	جيد
(٣٠٠ : ٣٨٧١١٧)٪	مقبول
(٣٧٠ : ٣٨٧٤٨)٪	سوي
(١٠٠ : ٣٨٧٤٠)٪	سوي جداً / متدهور
(١٤٠ : ٣٨٧٥٦)٪	متهدم
(٠ : ٣٨٧٢)٪	غير مثبذ
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني

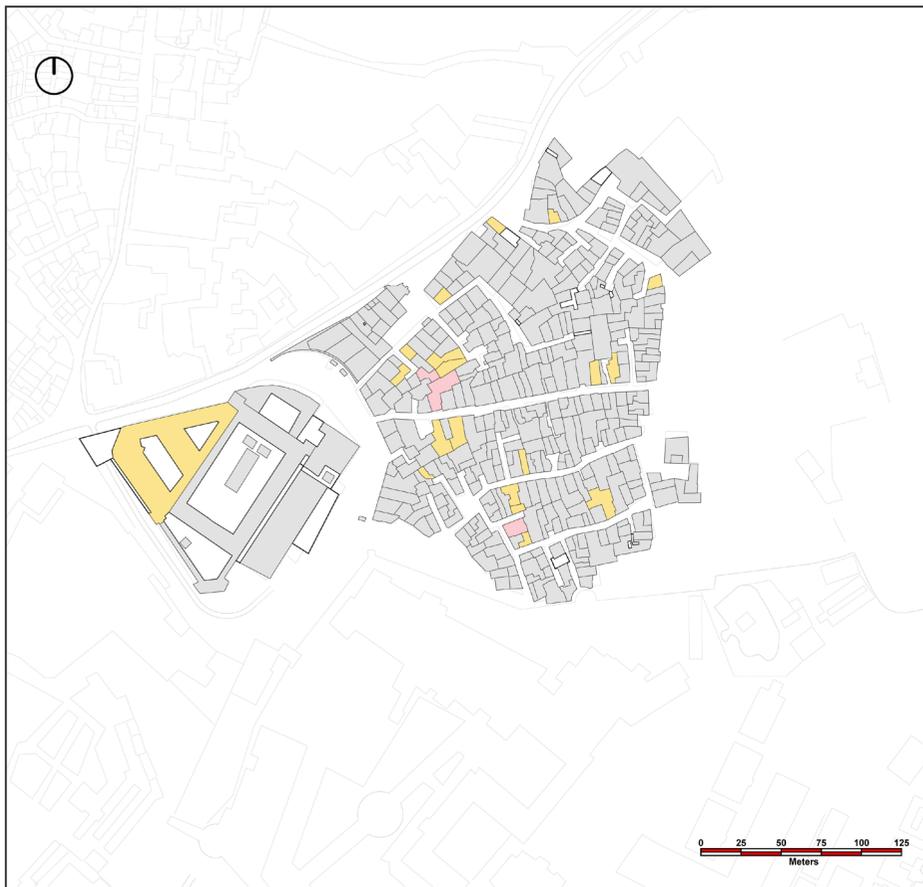


الملحق ١,٥ : أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة



الحطابة - المباني
خريطة توضح القيمة المعمارية
نوفمبر ٢٠١٤

(%٠,٥ : ٣٨٧٢)	متميز
(%٢,٨ : ٣٨٧١١)	عالي
(%١٤,٩ : ٣٨٨٥٨)	مقبول
(%٤٠,٥ : ٣٨٨١٥٧)	ضعيف
(%٤١,٢ : ٣٨٨١٦٠)	لا شيء
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني



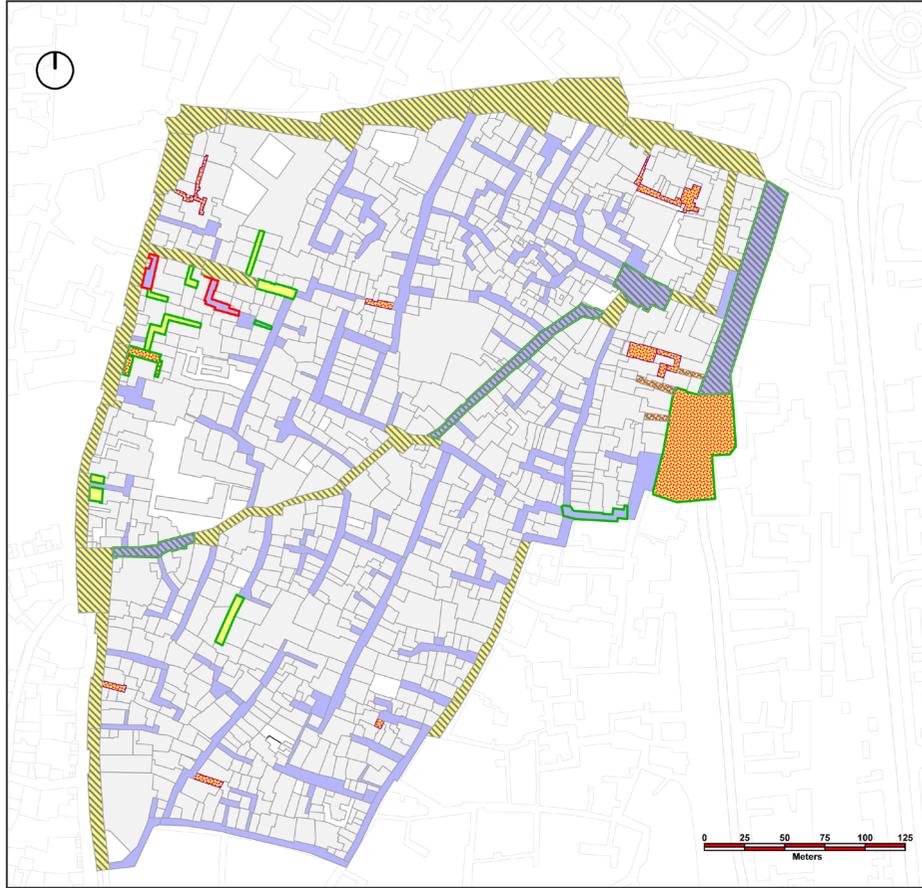
الحطابة - المباني
عدد الأدوار - أكثر من ٥
نوفمبر ٢٠١٤

(%٩٤,٣ : ٣٨٨٣٦٦)	من صفر إلى ٤
(%٤,٩ : ٣٨٨١٩)	٥
(%٠,٨ : ٣٨٨٧٣)	٦
(%٠,٠ : ٣٨٨٧٠)	٧
(%٠,٠ : ٣٨٨٧٠)	٨
(%٠,٠ : ٣٨٨٧٠)	١٠
(%٠,٠ : ٣٨٨٧٠)	١٤

المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني



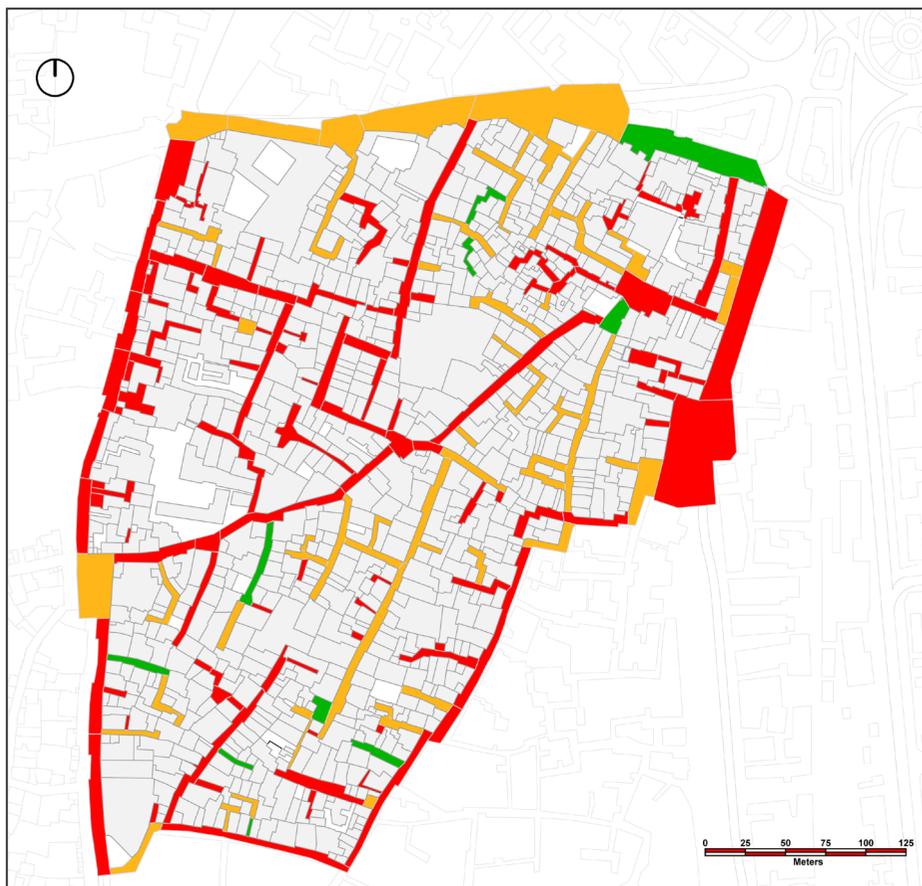
الملحق ١,٦: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة



درب الحصر – المناطق المفتوحة
مواد التشطيب
يناير ٢٠١٤

(٣٧)*	أسفلت	
(٢)	حجر	
(لا يوجد)	بازلت	
(١٢٦)	بلاطات خرسانية	
(١٨)	بلاطات سيراميك	
(٢٨)	ترية	
	مناطق مفتوحة/شوارع	
	المباني	
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	

* The identification of the open space material was set as a multiple choice: one space can have multiple finishing. This is graphically displayed by overlapping the patterns and colours representative of each use.
The absolute number between brackets indicates all the open spaces which are partially and/or entirely finished with the mentioned material.

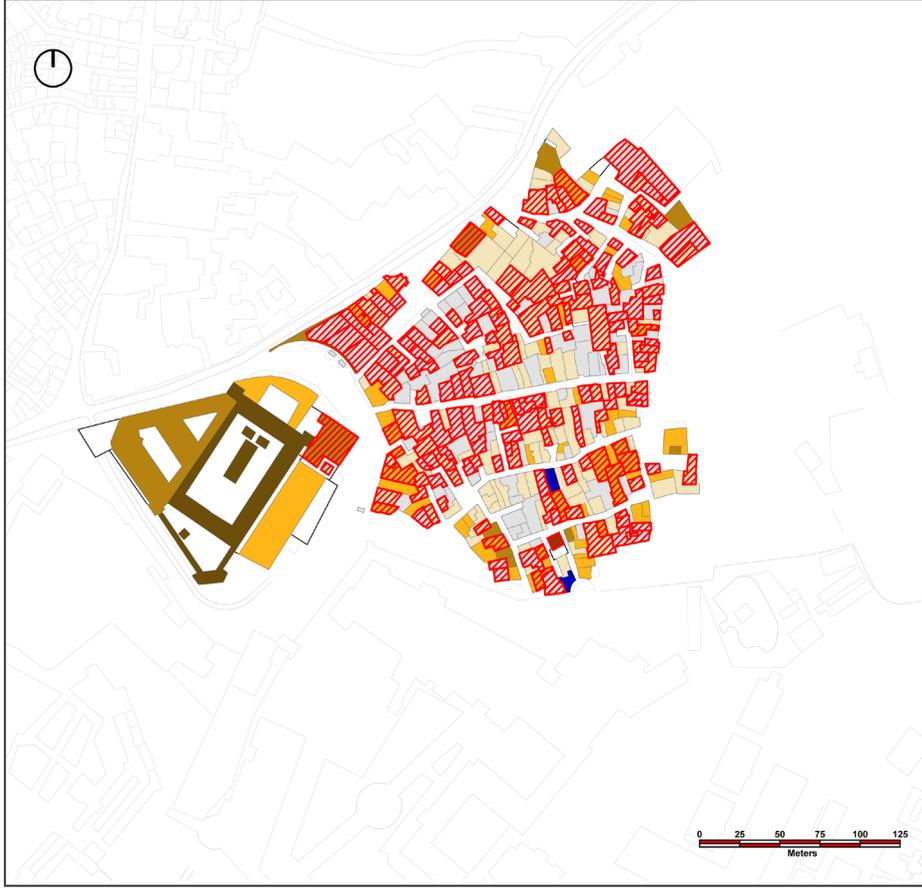


درب الحصر – المناطق المفتوحة
حالة الحفاظ
يناير ٢٠١٤

(%٦٠,٤١٨٢/١١٠)	سئى	
(%٣٤,٦١٨٢/٦٢)	مقبول	
(%٥,٠١٨٢/١٠)	جيد	
	المباني	
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	



الملحق ١,٥ : أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بمباني درب الحصر والحطابة ودرب النبانة

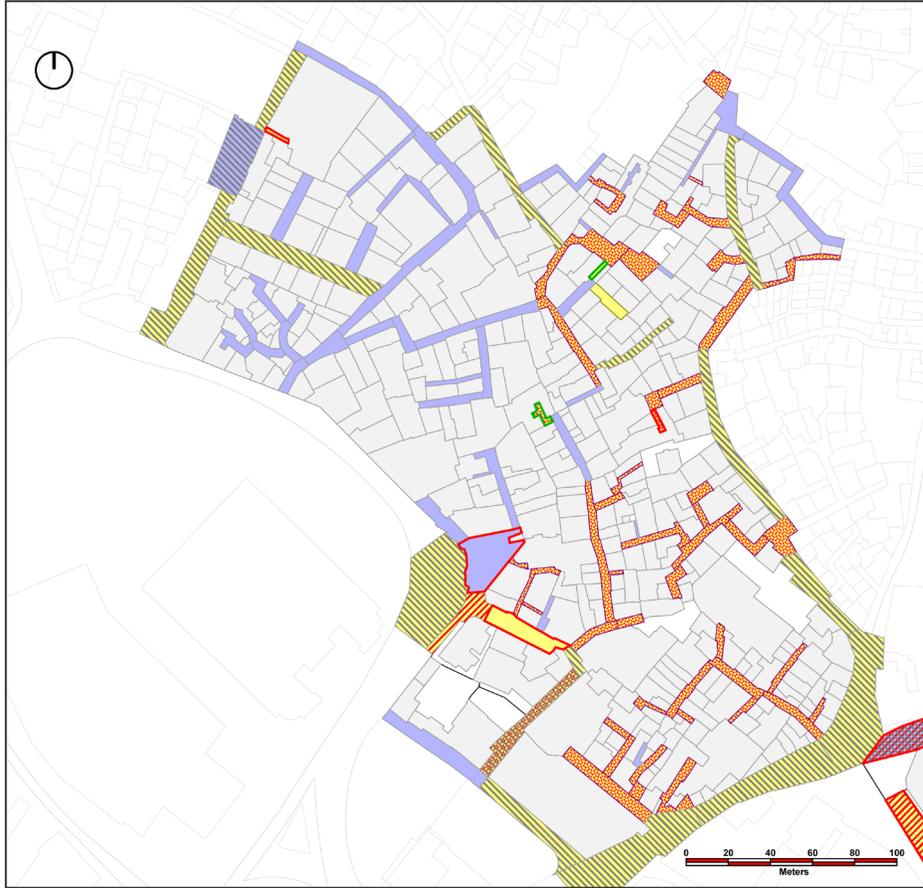


يناير ٢٠١٤
الحطابة - المباني
القيمة المعمارية وسلامة المباني

القيمة المعمارية	
(%٠,٥٤٣٨٧٢)	تميز
(%٢,٨٤٣٨٧١١)	عالي
(%١٤,٩٤٣٨٧٥٨)	مقبول
(%٤٠,٥٤٣٨٧١٥٧)	ضعيف
(%٤١,٢٤٣٨٧١٦٠)	لا شيء

سلامة المباني	
(%٤٧,٩٤٣٨٧١٨٦)	تعديلات متفانرة مع المباني
(%٠,٥٤٣٨٧٢)	غير مشيد
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني

الملحق ١,٦: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة

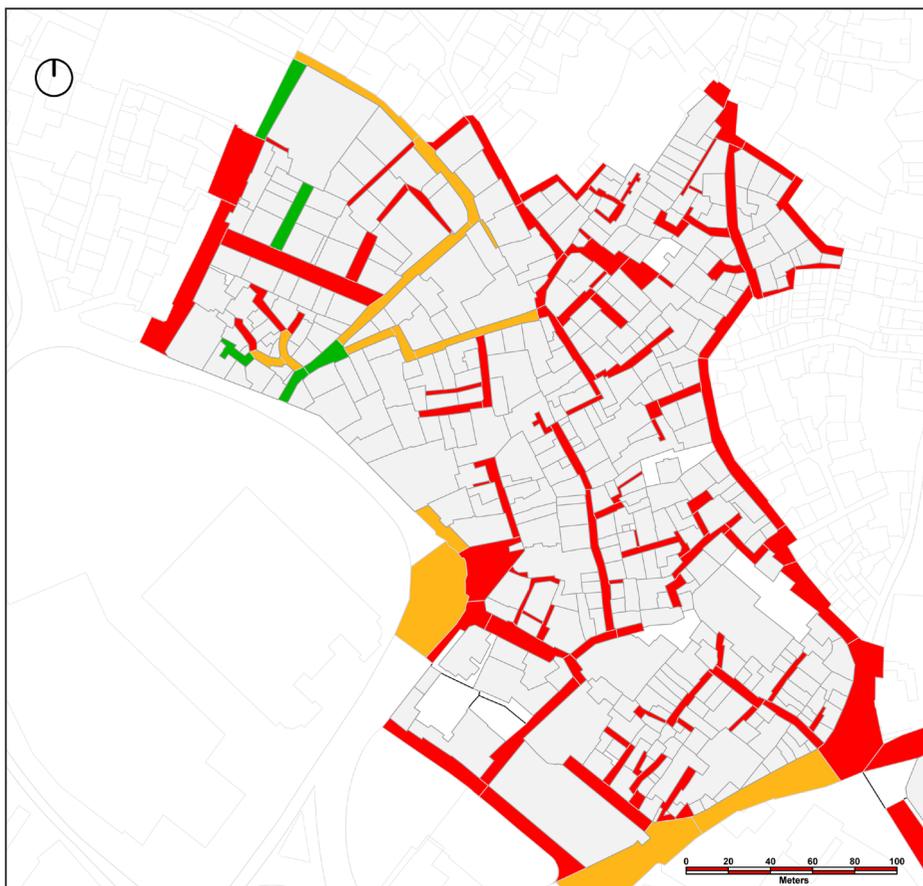


درب اللبانة - المناطق المفتوحة
مواد التشطيب
مايو ٢٠١٤

(١٩)*	أسفلت	
(٤)	حجر	
(١)	بازلت	
(٤٤)	بلاطات خرسانية	
(٧)	بلاطات سيراميك	
(٥٦)	تربة	
	مناطق مفتوحة/شوارع	

المباني
المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني

* خديد مواد التشطيب للمناطق المفتوحة تم عمله في شكل متعدد الخيارات: فمنطقة واحدة يمكن أن تجمع مواد تشطيب متعددة، يتم عرض ذلك على الخريطة عن طريق تداخل الأضلاع والألوان المثلثة لكل استخدام. العدد اللطاف بين الأقواس يشير إلى جميع المناطق المفتوحة التي تم تشطيبها جزئياً أو كلياً بالفئات المذكورة.



درب اللبانة - المناطق المفتوحة
حالة الحفاظ
مايو ٢٠١٤

(%٨٤,٣؛ ١١٥/٩٦)	سيئ	
(%١١,٣؛ ١١٥/١٣)	مقبول	
(%٤,٣؛ ١١٥/٥)	جيد	

المباني
المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني

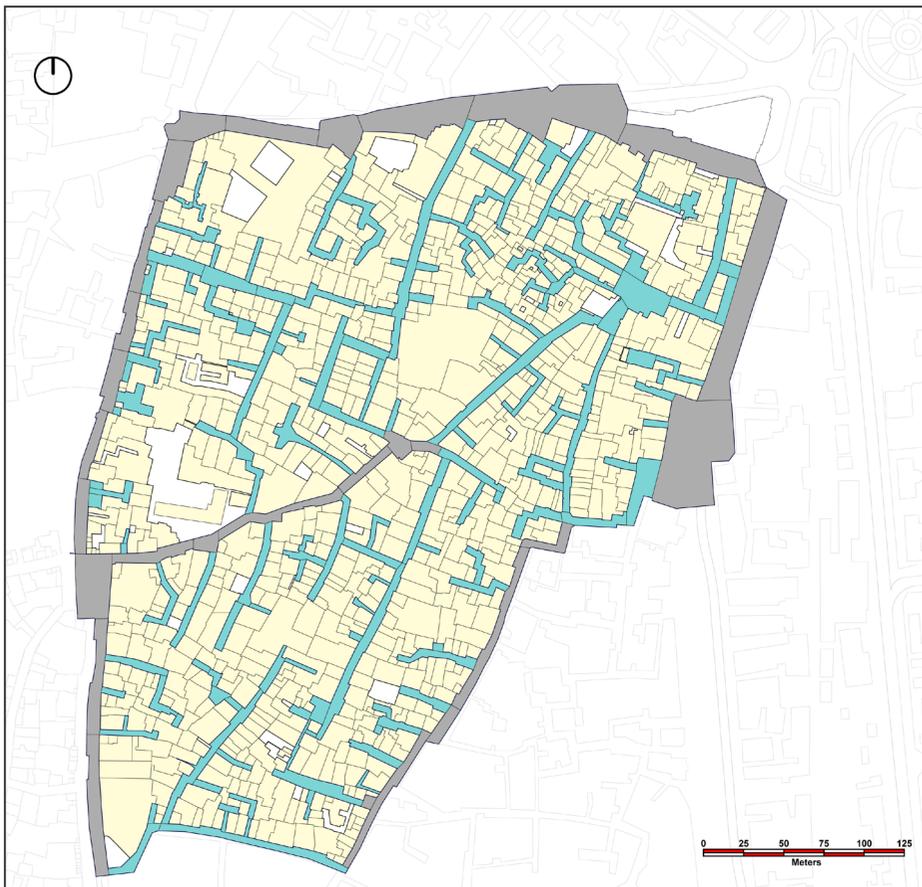


الملحق ١,٦ : أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبنة



درب الحصر - المناطق المفتوحة
الحالة العامة للمنطقة المفتوحة يناير ٢٠١٤

(٢٦٢,٧٤١٨٧/١١٤)	جيد	■
(٢٣٥,١٤١٨٧/٦٤)	مقبول	■
(٢٢,٢٤١٨٧/٤)	سيئ	■
	المباني	■
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	■



درب الحصر - المناطق المفتوحة
المستخدمون الأكثر شيوعاً يناير ٢٠١٤

(٨٤,٦٤١٨٧/١٥٤)	استخدام المساكن	■
(١٥,٤٤١٨٧/٢٨)	استخدام الميادين	■
	المباني	■
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	■



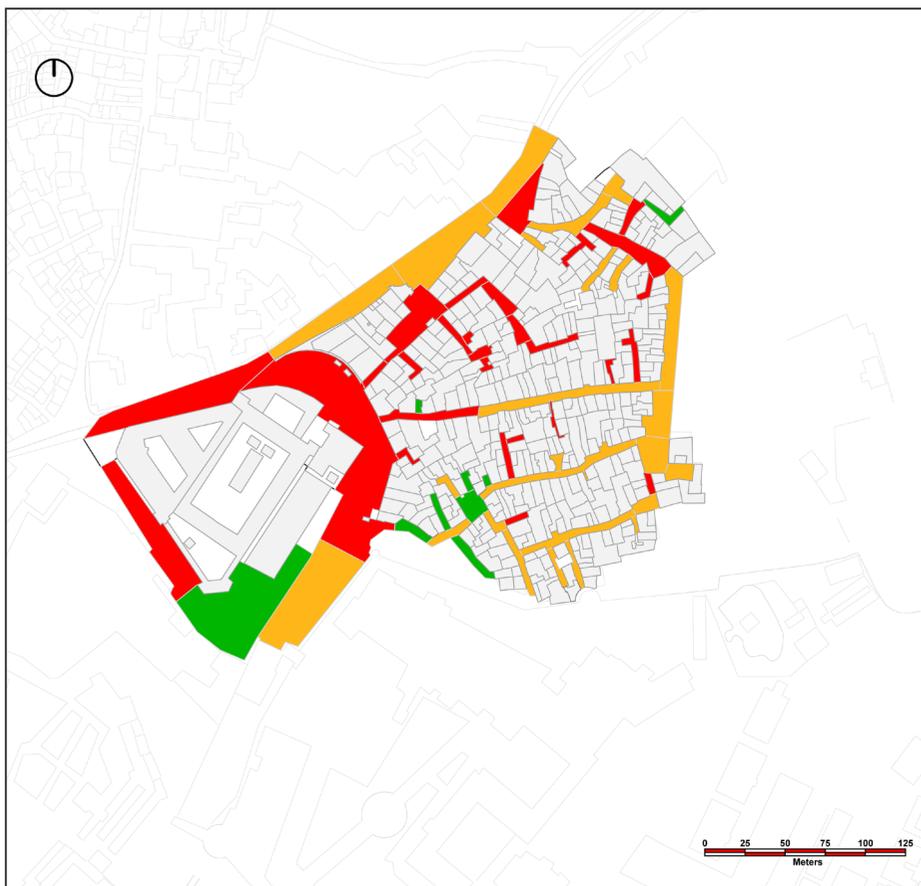
الملحق ١,٦: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة



الحطابة - المناطق المفتوحة يناير ٢٠١٤ مواد التشطيب

(١٠)*	أسفلت	
(٩)	حجر	
(٣)	بازلت	
(٤٥)	بلاطات خرسانية	
(٣)	بلاطات سيراميك	
(١٤)	ترية	
	مناطق مفتوحة/شوارع	
	مباني	
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	

* تحديد مواد التشطيب للمناطق المفتوحة تم عمله في شكل متعدد يتم عرض ذلك على الخريطة عن طريق تداخل الأنماط. والألوان الممثلة لكل استخدام. الحد المطلق بين الأقسام يشير إلى جميع المناطق المفتوحة التي تم تشطيبها جزئياً وأو كلياً بالخامات المذكورة.

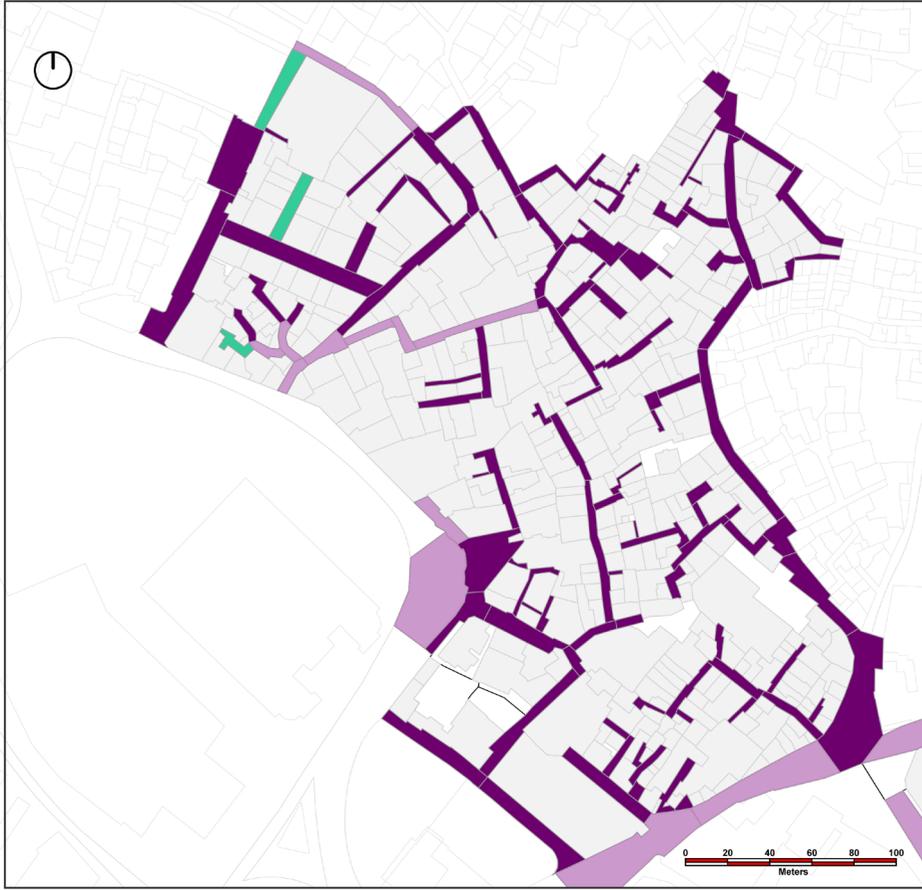


الحطابة - المناطق المفتوحة يناير ٢٠١٤ حالة الحفاظ

(٤٤,٤,٦٣/٢٨)	سيئ	
(٤١,٣,٦٣/٣١)	مقبول	
(١٤,٣,٦٣/٩)	جيد	
	مباني	
	المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	



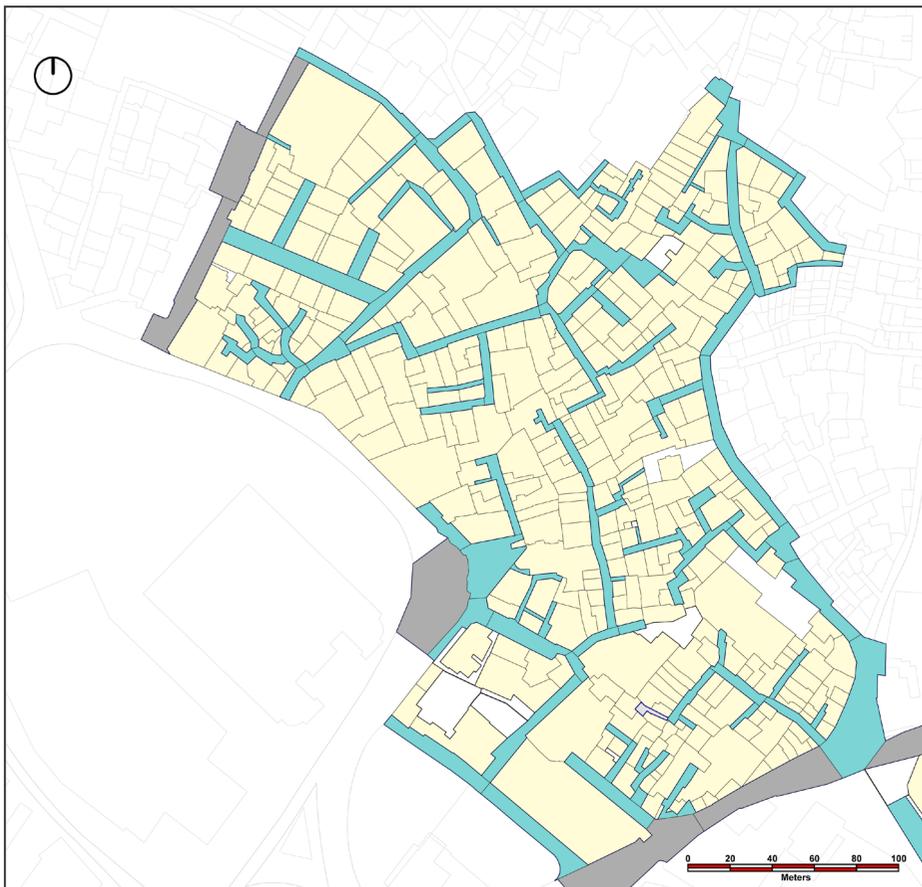
الملحق ١,٦ : أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة



درب اللبانة- المناطق المفتوحة مايو ٢٠١٤
الحالة العامة للمنطقة المفتوحة

سويماً (٨٧,٠٤١١٥/١٠٠٪)
مقبول (٢١,٠٤٤١١٥/١٢٪)
جيد (٢,٦٤١١٥/٣٪)

المباني
المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني



درب اللبانة- المناطق المفتوحة
المستخدمون الأكثر شيوعاً مايو ٢٠١٤

استخدام المشاة سائد (٩٣,٩٤١١٥/١٠٨٪)
استخدام السيارات سائد (٦,١٤١١٥/٧٪)

المباني
المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني



قسم الأزيكية

شياخة كلوت بك.
شياخة القبيلة

قسم باب الشعرية

شياخة النصر
شياخة الصوابي
شياخة المنسي
شياخة العدوي
شياخة بركة الرطلي
شياخة البنهاوي
شياخة باب الشعرية
شياخة درب الأقمعية
شياخة سيدي مدين
شياخة الشمبكي
شياخة باب البحر

قسم الجمالية

شياخة الكردي
شياخة الخواص
شياخة البير قدار
شياخة المنصورية
شياخة العطوف
شياخة الجمالية
شياخة باب الفتوح
شياخة الشعراي
شياخة قصر الشوق
شياخة الدراسة
شياخة المشهد الحسيني
شياخة خان الخليلي
شياخة الأزهر
شياخة الخرنفش
شياخة بين الصورين
شياخة جوهر القائد
شياخة الحمزاوي

قسم الموسكي

شياخة الطمار
شياخة صفي الدين
شياخة الرملي
شياخة الشيخ ندا
شياخة النوبي
شياخة كومي الشيخ سلامة
شياخة المنصرة
شياخة اللواء أمين الشريف

قسم درب الأحمر

شياخة باب الوزير
شياخة درب شغلان والغريب
شياخة الباطنية
شياخة درب الأحمر
شياخة الغورية
شياخة حارة الروم
شياخة المغربلين
شياخة السروجية
شياخة درب سعادة
شياخة تحت الربع
شياخة القريبة
شياخة الداودية
شياخة العمري
شياخة سوق السلاح

قسم عابدين

شياخة غيط العدة
شياخة رحبة عابدين
شياخة السقاين

قسم السيدة زينب

شياخة سنقر
شياخة الحنفي
شياخة درب الجديد
شياخة درب الجماميز
شياخة الكبش
شياخة طولون

قسم الخليفة

شياخة الخطابة
شياخة الحجر
شياخة الحلمية
شياخة درب الحصر
شياخة الصليبة
شياخة البقلي
شياخة الخليفة
شياخة السيدة عائشة
شياخة درب غزية
شياخة عرب اليسار
شياخة القادرية
شياخة الإمامين
شياخة التونسي

قسم بولاق

شياخة سنان باشا
شياخة الجلادين
شياخة درب نصر
شياخة عشش النخل
شياخة الخطيري
شياخة الأحمدين
شياخة السنديسي
شياخة الجواير
شياخة الشيخ فراج

قسم منشأة ناصر

شياخة سلطان برقوق
شياخة قايتباي
شياخة المجاورين

قسم مصر القديمة

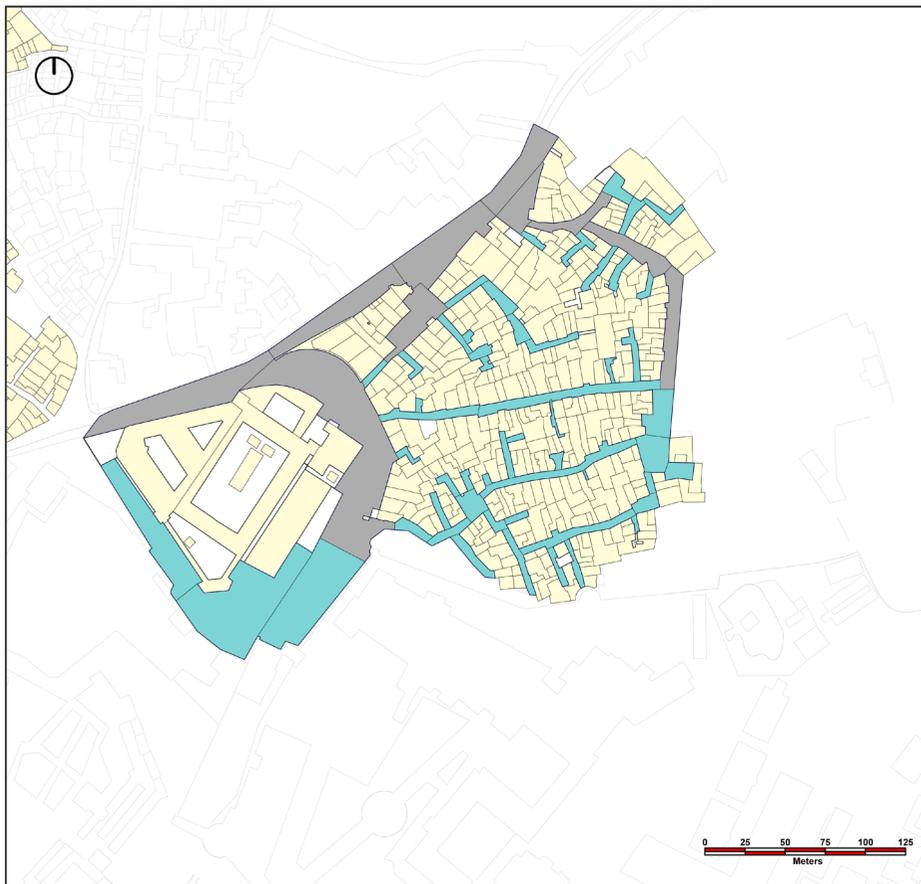
شياخة الديورة
شياخة الخوخة
شياخة الكافور وساعي البحر

الملحق ١,٦: أمثلة على الخرائط المواضيعية الخاصة بالمناطق المفتوحة في درب الحصر والحطابة ودرب اللبانة



الحطابة – المناطق المفتوحة – يناير ٢٠١٤
الحالة العامة للمنطقة المفتوحة

سوى	■	(%٤٤,٤;٦٣/٢٨)
مقبول	■	(%٤٦;٦٣/٢٩)
جيد	■	(%٩,٥;٦٣/٦)
المباني	■	
المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	■	



الحطابة – المناطق المفتوحة – يناير ٢٠١٤
المستخدمون الأكثر شيوعاً

استخدام المشاة سائد	■	(%٨٤,١;٦٣/٥٣)
استخدام السيارات سائد	■	(%١٥,٩;٦٣/١٠)
المباني	■	
المناطق المفتوحة الملحقة بالمباني	■	



محافظة القاهرة

- ضمان أن العاملين المسؤولين عن إصدار رخص البناء يعلمون بجميع القوانين الخاصة بحماية التراث الحضري للقاهرة التاريخية.
- مراجعة قرارات الهدم الكلي والجزئي للمباني التاريخية وتجميد جميع أعمال الهدم إلى أن تتم الموافقة على خطة الحفاظ. نوصي باعتماد قرارات وقف للتنفيذ بدلاً من قرارات الهدم، بحسب كل موقف على حدة.
- وقف إصدار تصاريح البناء للإنشاءات الجديدة إلى أن يتم اعتماد وأعمال تدابير الحماية.
- إنشاء وحدة من العمال المتخصصين (بمعنى: شركات البناء) وقوات الأمن المتخصصة من أجل تنفيذ أعمال إزالة المخالفات.
- قطع المرافق والبنية التحتية (المياه والكهرباء إلخ..). عن المباني المخالفة (إنفاذ القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨).
- إتمام قائمة المباني ذات القيمة التراثية بهدف تسجيلها.
- مراقبة أعمال التخلص من القمامة غير القانونية وتخصيص الموارد من أجل التحسين المؤقت في الوضع البيئي، إلى أن يتم وضع تعريف بنظام إدارة القمامة الفعال في موقع التراث العالمي.
- تخصيص عاملين مختصين حصراً بالعمل في الوحدة الفنية لموقع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية.

الجهاز القومي للتنسيق الحضري

- دمج القواعد القانونية التي تنظم المناطق ذات القيمة المتميزة (في القاهرة التاريخية والقاهرة الخديوية) بتدابير الحماية المقترحة لموقع التراث العالمي.
- الاستمرار في تطوير الأدلة الإرشادية المعمارية للمباني الجديدة وإعادة تأهيل القاهرة التاريخية.
- تخصيص عاملين مختصين حصراً بالعمل في الوحدة الفنية لموقع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية.

وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية

- عمل جرد بجميع الممتلكات المملوكة للأوقاف على أن يكون الجرد متاحاً لجميع الأطراف المعنية.
- تطوير أدوات إدارة مبتكرة جديدة لأعمال الصيانة والحفاظ الخاصة بممتلكات الأوقاف، أخذاً في الاعتبار قيم التراث الخاصة بالمباني.
- تهيئة آليات واستراتيجيات لتشجيع المستثمرين على ترميم واستخدام المباني المملوكة للأوقاف غير المدرجة بصفحتها آثار.
- تخصيص عاملين مختصين حصراً بالعمل في الوحدة الفنية لموقع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية.

تدابير عامة

- مراجعة حدود موقع التراث العالمي للقااهرة التاريخية، من أجل اعتماده وتقديمه رسمياً إلى مركز التراث العالمي، تلبية لطلب لجنة التراث العالمي.
- بيان بالقيمة الاستثنائية العالمية لتقديمه رسمياً إلى مركز التراث العالمي ولتعمده لجنة التراث العالمي.
- نظام إدارة متفق عليه/مشترك فيه مسؤوليات واضحة فيما يخص موقع التراث العالمي.
- رؤية/اتفاق على مستوى الدولة على القضايا الرئيسية الواجب التعامل معها فيما يخص حماية التراث الحضري للقااهرة التاريخية، مع الابتعاد عن نهج التركيز على نشاط الحفاظ على الآثار فحسب.
- إنشاء وحدة فنية مخصصة لموقع التراث العالمي والتي ستتلقى البيانات والمواد والمعدات الخاصة بمشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية.
- إدارة وإرادة سياسية قوية وسبل وتدابير عملية من أجل وقف أعمال البناء غير القانوني.
- تدابير للحماية (تنظيم مناطق الحفاظ المقترحة من قبل مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية) يتم اعتمادها من خلال مراجعة التشريعات.

تدابير محددة تخص الأطراف المعنية الرئيسية:

الوحدة الفنية لموقع التراث العالمي بالقااهرة التاريخية

- دعم التوعية والقدرات لجميع العاملين الفنيين المشاركين.
- تخطيط استمرار الأنشطة التي طورها مشروع الإحياء العمراني للقااهرة التاريخية (مسح للنسيج العمراني، بحوث أرشفة وتوثيق، دراسات قطاعية ومتخصصة، قاعدة معلوماتية مشتركة).
- تعزيز شخصية موقع التراث العالمي للقااهرة التاريخية من خلال الحملات والأدوات التي تركز على مختلف القطاعات الموجهة إليها هذه الجهود (الأطراف المعنية والعاملين الفنيين، السكان، سوق السياحة، العالم الأكاديمي).

وزارة الدولة لشؤون الآثار

- تحديث جرد وحصر الآثار من حيث حالة الحفاظ الخاصة بالآثار، وخلفيتها التاريخية، وملكيته، وأعمال الترميم المقررة لها ومشروعات الصيانة الخاصة بها واستخداماتها، مع إطلاع جميع الأطراف المعنية على ذلك. كما نوصي بأن يتم توفير هذه المعلومات الخاصة بكل أثر في موقع الأثر نفسه وأن تكون متاحة للجمهور، مع تحديثها باستمرار.
- فيما يخص حالة الحفاظ، يجب التصدي لحالة الحفاظ السيئة الخاصة ببعض الآثار ووضع خطة عمل مصحوبة بقائمة أولويات من أجل وقف حالة تدهور الآثار.
- فيما يخص استخدام الآثار، يجب توفر أدلة إرشادية واضحة التعريف لإعادة استخدام الآثار، ولجعلها متصلة باحتياجات العمران والسكان.
- فيما يخص المناطق الفاصلة للحماية الخاصة بكل أثر، يجب وقف أعمال الهدم على صلة بالمشاريع المرتبطة بالأثر. يجب أن يتغير المفهوم من عزل الأثر عن محيطه، إلى دمج الأثر بالمناظر الحضرية المحيطة به.
- تخصيص عاملين مختصين حصراً بالعمل في الوحدة الفنية لموقع التراث العالمي بالقااهرة التاريخية.

الملحق ١,٩ : جدول التوصيات الأساسية

<p>(١) إنشاء وحدة فنية مخصصة لممتلك التراث العالمي تحت توجيه منسق ممتلك التراث العالمي: هيئة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة، مكونة من كبار وصغار الموظفين من المؤسسات الممثلة في لجنة الإدارة، وتتباين فيها التخصصات المهنية والخلفيات الأكاديمية والمهارات الفنية المتطورة، وتتضمن المخططين العمرانيين، ومهندسي الحفاظ ومهندسي المشروعات، وباحثي التاريخ، والخبراء القانونيين والمؤسسين، والمهندسين المدنيين، وخبراء تقنية المعلومات، وخبراء نظم المعلومات الجغرافية، وباحثي الاقتصاد، ومخططي النقل العام، وخبراء البيئة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا.</p> <p>(٢) بلورة خطة الإدارة بالتعاون مع جميع الأطراف المؤسسية المعنية، من خلال عملية تشاركية. (الرؤية، استراتيجية حفظ القيمة العالمية الاستثنائية، قائمة تدابير طويلة الأجل، قائمة تدابير قصيرة الأجل، أنظمة يجب وضعها، أدوات تخطيط، أدوات مراقبة).</p> <p>(٣) تقسيم واضح لمسؤولية الدراسات والتدابير التي ستتم في إطار خطة الإدارة.</p> <p>(٤) التعرف على وتفادي الآثار السلبية الممكنة لخيارات البنية التحتية والتخطيط.</p> <p>(٥) تطوير برامج التوعية وبناء القدرات في الإدارات (تدريب العاملين في الأحياء المسؤولين عن إصدار رخص البناء بأحدث التشريعات المتوفرة).</p>	<p>٤. نظام الإدارة</p>
<p>(١) تعريف سياسة تدعم إعادة التأهيل وإعادة الاستخدام وتنظيم شغل قطع الأرض الخالية.</p> <p>(٢) وضع آلية مالية يمكن من خلالها إعادة تأهيل المباني وصيانتها بانتظام على يد ملاكها (التدخلات المالية متناهية الصغر، المساعدات الفنية).</p> <p>(٣) توفير محفزات قانونية ومالية للملاك بحيث يمكنهم الاستفادة من وضع التسجيل.</p> <p>(٤) وضع تدابير قانونية لتنظيم مختلف إشكاليات شغل العقارات.</p> <p>(٥) مراجعة القرارات التي تجرد البناء في المناطق داخل حرم الآثار.</p>	<p>٥. ظروف الإسكان</p>
<p>(١) إعداد وتحديث قوائم حصر بجميع الآثار داخل ممتلك التراث العالمي وإشراك المؤسسات الأخرى والجمهور العام في تلك القوائم.</p> <p>(٢) وضع أدلة إرشادية حول إعادة استخدام الآثار تشتمل على الأنشطة المتسقة.</p> <p>(٣) إعداد قائمة أعمال ذات أولوية للترميم بناء على حالة الحفاظ للآثار.</p> <p>(٤) مراجعة "مناطق الحماية" و"خطوط التجميل" الواردة في قانون حماية الآثار.</p> <p>(٥) وقف الإزالة في مناطق حرم الآثار.</p>	<p>٦. الآثار</p>
<p>(١) عمل لافتات مختلفة بنفس التصميم في شتى أنحاء الموقع: لافتات صغيرة على المباني، لافتات تخص الشوارع والميادين، لافتات للمناطق، ولافتات على مستوى المدينة. تصميم وحجم ومواد اللافتات المذكورة يجب أن يحترم تماسك وطبيعة وسمات الموقع العمراني التاريخي.</p> <p>(٢) لا بد أن توفر اللافتات معلومات عن ممتلك التراث والخدمات المتوفرة كلما وجدت.</p> <p>(٣) لا بد من اعتبار قابلية اللافتات للرؤية ومقرئيتها من العوامل ذات الأولوية، دون الإضرار أو التشويه بالممتلكات أو المناظر العامة.</p> <p>(٤) استدامة وصيانة المواد والأشكال يجب أن تؤخذ في الحسبان لدى اختيار وتصميم مختلف أحجام اللافتات.</p> <p>(٥) إنتاج اللافتات في ورش القاهرة التاريخية، وربما باستخدام خبرات وخامات الحرف اليدوية المحلية.</p>	<p>٧. التوعية واللافتات</p>
<p>(١) إتمام التشريع الحالي الذي ينص على أنظمة بتقسيمات عمل ومسؤوليات تخص ممتلكات الأوقاف التي تنقسم مسؤولياتها بين وزارة الأوقاف (أو هيئة الوقف) ووزارة الآثار.</p> <p>(٢) عمل حصر بجميع ممتلكات الأوقاف بدعم من نظام المعلومات الجغرافية (انظر المؤشرات التي وفرها مشروع الأحياء العمراني للقاهرة التاريخية).</p> <p>(٣) حوسبة صكوك الوقف الخيري وجعلها متوفرة للجمهور.</p> <p>(٤) إنشاء "وحدة تراث" بين وزارة الأوقاف وهيئة الوقف للعمل داخل الوحدة الفنية على تخطيط وإدارة المشاريع.</p> <p>(٥) العودة لصيانة القيم المعمارية والفنية.</p> <p>(٦) التشجيع على إعادة الاستخدام التكميلي للمباني.</p> <p>(٧) الخروج بآليات واستراتيجيات لتشجيع المستثمرين على ترميم واستخدام المباني غير المسجلة المملوكة للأوقاف.</p> <p>(٨) وضع أدوات إدارة مبتكرة جديدة تسمح بإنفاق نسبة من العوائد على الصيانة بالإضافة إلى الإنفاق على أوجه الخير.</p>	<p>٨. ممتلكات الأوقاف</p>

الملحق ١,٩: جدول التوصيات الأساسية

الموضوع	الأعمال
١. موقف التراث العالمي.	<p>(١) مراجعة حدود ممتلك التراث العالمي القاهرة التاريخية، قبل تقديمه رسمياً إلى مركز التراث العالمي والموافقة عليه من قبل لجنة التراث العالمي.</p> <p>(٢) بيان القيمة العالمية الاستثنائية للتقديم الرسمي إلى مركز التراث العالمي ولاعتماده من قبل لجنة التراث العالمي.</p>
٢. الإطار التشريعي	<p>(١) تدابير الحماية (الإجراءات الخاصة بمناطق الحفاظ المقترحة من مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية) التي سيتم تبنيها من خلال مراجعة القرارات المتعلقة بـ "المناطق ذات القيمة المتميزة" التي وضعها الجهاز القومي للتنسيق الحضاري.</p> <p>(٢) توحيد اللوائح الخاصة بمنطقتي القاهرة التاريخية والخديوية ذات القيمة المتميزة مع تدابير الحماية المقترحة من مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية لصالح ممتلك التراث العالمي.</p> <p>(٣) وقف إصدار رخص البناء للإنشاءات الجديدة إلى أن يتم إقرار تدابير الحماية العامة.</p> <p>(٤) مراجعة قرارات الإزالة الكلية والجزئية للمباني التاريخية وتجميد أعمال الإزالة إلى أن تتم الموافقة على أدوات التخطيط الجديدة. ونوصي بإقرار القرارات المعدلة بدلاً من قرارات الإزالة بعد تقدير كل حالة على حدة.</p> <p>(٥) إعداد وإنفاذ أدوات قانونية ورقابية لوقف الإنشاءات غير القانونية: أ. تمديد دراسة المخالفات إلى سائر الموقع ب. إنشاء وحدة من العمال المتخصصين (شركات البناء) لتنفيذ أعمال إزالة المخالفات ج. اتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة لإزالة المباني متعددة الأدوار غير القانونية د. مراجعة وإعادة النظر في بعض "قرارات التنظيم" الصادرة عن المحافظة، لا سيما قرارات الإزالة الكلية والجزئية. هـ. إنفاذ القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تقييد توصيل البنية التحتية والمرافق للمباني غير القانونية.</p> <p>(٦) توفيق التشريع الخاص بالتراث بالتشريع الخاص بأدوات التخطيط العمراني.</p>
٣. إطار التخطيط	<p>(١) إعداد مخططات حفظ تفصيلية وأنظمة لمناطق الحفاظ الفئة ١ (مناطق ذات قيمة تراثية أعلى).</p> <p>(٢) الإعداد لأدلة توجيهية معمارية لتدخلات الحفاظ والمباني الجديدة في القاهرة التاريخية.</p> <p>(٣) التعرف على المشروعات المدمجة ومتعددة الأغراض لصالح إعادة التأهيل العمراني والإحياء وإعادة التنمية.</p> <p>(٤) إنشاء إطار تخطيط أوسع نطاقاً لممتلك التراث العالمي القاهرة التاريخية.</p> <p>(٥) التعرف على وتفاذي الآثار السلبية المحتملة لخيارات البنية التحتية والتخطيط.</p> <p>(٦) تنفيذ الدراسات الإضافية التالية: دراسات متخصصة أ. تحديث وإثراء التحليل الاجتماعي الاقتصادي ب. دراسات للإسكان ج. تهديدات وفرص التنمية السياحية د. المشهد الطبيعي العمراني والبيئة هـ. المرور والمواصلات دراسات تخطيط أ. بولاق ب. الفسطاط ج. الجبانات د. "مناطق هشة" أخرى هـ. "مناطق أثرية" أخرى و. المناطق الفاصلة للحماية</p>

الملحق ١,٩ : جدول التوصيات الأساسية

بالنسبة إلى منطقة مشروع العمل

الموضوع	الأعمال
١. الجزء السفلي من القلعة	<p>(١) الوصول إلى إجماع بين مختلف الأطراف المعنية حول ما يجب حمايته وما يمكن تغييره في موقع باب العزب.</p> <p>(٢) مراجعة الإطار القانوني/الوضع القانوني بناء على ذلك.</p> <p>(٣) حفظ سمات التراث الأساسية التي هي أكثر عرضة للخطر.</p> <p>(٤) إزالة الاستخدامات غير المناسبة والأمور المؤدية للإضرار بالبيئة.</p> <p>(٥) إعادة إحياء الإنشاءات بحسب تجمعاتها وتنظيم مسارين أساسيين يربطان الجزء السفلي بالعلوي مع تحضير نقطة التقاء عند تقاطعهما.</p> <p>(٦) إنشاء مرافق جديدة للزوار مثل دورات المياه والمقاهي والمطاعم وفتح الفراغات غير المستغلة.</p> <p>(٧) تنويع أنواع الأنشطة لجذب المزيد من الجماعات المستهدفة ذات الاهتمامات المتباينة.</p> <p>(٨) تحسين أدوات التواصل والاتصال لتوعية الزوار بتعدد طبقات تاريخ القلعة.</p>
٢. المناطق المفتوحة الرئيسية	<p>(١) جذب الزوار وإشراك المجتمع المحلي مع ضمان التوازن بين الداخل والخارج.</p> <p>(٢) اعتبار سوق السيدة عائشة أصل من الأصول المهمة لاقتصاد القاهرة التاريخية، واحترام تقسيمه الفرعي إلى ثلاثة قطاعات لها سمات مختلفة: سوق الطعام، سوق الحي التجاري، منطقة الأنشطة الخاصة بالمدينة وأنشطة النقل الجماعي.</p> <p>(٣) بث الحيوية من خلال التحسينات للحالة المادية للفراغات العامة (المناظر الطبيعية، الأرصفة، أثاث الشارع، الإضاءة، المظلات، البنية التحتية، إدارة المخلفات الصلبة) لضمان سلامة المستخدمين وأمنهم وكذا تخصيص المساحات (بما في ذلك إتاحة الوصول للمساحات الخضراء القائمة).</p> <p>(٤) الارتقاء بواجهات الشارع لا سيما على امتداد شارع محمد علي، مع إدخال أقل التغيرات الإنشائية الممكنة، مع تحسين واجهات المحال التجارية واللافتات والإعلانات لتحسين حالة الأماكن العامة وجعل المنطقة أكثر جذباً للسكان والزوار.</p> <p>(٥) يجب أن يتم تحترم الإنشاءات الجديدة حدود الشارع كما وردت في الخرائط المساحية للثلاثينيات. كما نوصي بقصر استخدام الأدوار الأرضية على الأنشطة التجارية مع استخدام الأدوار الأعلى في استخدامات السكن.</p>

الملحق ١,٩: جدول التوصيات الأساسية

<p>(١) تحسين الظرف البيئية وتدابير السلامة الخاصة بالورش الحرفية. (٢) تعديل قانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤. (٣) إعداد قوائم حصر للحرف بدعم من نظام المعلومات الجغرافية لممتلك التراث العالمي. (٤) اعتماد وتقديم حوافز للورش المتسقة والمتميزة. (٥) إنشاء مراكز للحرف في ممتلك التراث العالمي توفر الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال وأنشطة التوعية والتثقيف.</p>	<p>٩. الأنشطة الاقتصادية</p>
<p>(١) مراقبة أعمال إلقاء القمامة غير القانونية وتخصيص موارد للتحسين المؤقت للموقف البيئي إلى أن يتم تعريف نظام إدارة مخلفات كفو لممتلك التراث العالمي. (٢) إنفاذ أحكام "قانون البيئة" رقم ٤ لسنة ١٩٩٤. (٣) تصميم خدمة جمع قمامة مباشرة لخدمة وحدات الإسكان مع توفير أدوات خاصة تلائم مورفولوجية الموقع. (٤) إنشاء قسم في هيئة النظافة والتجميل يتولى المسؤولية المباشرة عن إدارة المخلفات الصلبة في ممتلك التراث العالمي. (٥) إعداد خطة توعية متكاملة موجهة لمختلف الأطراف المعنية. (٦) إعداد قاعدة بيانات خاصة محدثة. (٧) إعداد نهج منسق وكلي ومستدام ومؤسسي لتحسين اختيارات الكوادر وبناء السعة والقدرات ضمن فريق العاملين بإدارة المخلفات الصلبة. (٨) توفير معلومات شفافة إلى القطاع الخاص والشباب لتهيئة نظام جيد للاستثمار في المشروعات البيئية. (٩) توفير العوامل المحفزة (تيسيرات للقروض، إعفاءات ضريبية،...) للمستثمرين. (١٠) مراجعة وتحسين وتنفيذ القرارات والمواد القانونية الخاصة بإدارة المخلفات الصلبة.</p>	<p>١٠. تحسين البيئة</p>
<p>(١) تخفيف حركة المرور في ممتلك التراث العالمي. (٢) تخفيف الضغوط عن "النقاط" التي تقع على تقاطعات مثل ميدان القلعة. (٣) تحسين نظام "الشوارع المحلية" التي تصل مختلف الأحياء. (٤) ترشيد ووقف المرور الخدمي وتسليم السلع وجعل الأتوبيسات أكثر كفاءة. (٥) تحسين القابلية للسير والأشكال التقليدية للحركة في الفراغات بما يضمن استمرارية حركة المشاة.</p>	<p>١١. التنقلية وسهولة الوصول</p>
<p>(١) طمأنة السكان إلى أن المباني القديمة آمنة وتوفير محفزات للملاك لترميمها. (٢) إعادة استخدام الأثار مع احترام الاحتياجات والمطالب المحتملة للمجتمع. (٣) فتح الأثار ومناطق الحماية الخاصة بها لتهيئة مناطق ترفيهية للأحياء. (٤) إشراك الشباب والأطفال في أنشطة التوعية.</p>	<p>١٢. إشراك المجتمع</p>



URHC
Urban Regeneration Project for Historic Cairo
مشروع الأحياء العمراني للقاهرة التاريخية


United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

منظمة الأمم المتحدة
للثقافة والتعليم والتراث


Historic Cairo
القاهرة التاريخية